



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

اختيارات سعد الدين التفتازاني النحوية في حاشيته على الكشاف جمعاً ودراسة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على (درجة الدكتوراه)
(دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية)

إعداد الطالب

عبد الله بن حسين بن علي كعبية

(الرقم الجامعي/٣٤٢١١٩٦٠٥)

إشراف الأستاذ الدكتور

الحسن المثنى عمر الفاروق

أستاذ النحو والصرف بالقسم

العام الجامعي ١٤٤٠ - ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

اختيارات سعد الدين التفتازاني النحوية في حاشيته على الكشاف جمعاً ودراسة

Syntactic Selections of al-Sa'ad al-Taftazani in his
Footnotes on Kitāb al-Kashaf. Collection & Study

إعداد الطالب: عبد الله بن حسين علي كعيبة

الرقم الجامعي: (٣٤٢١١٩٦٠٥)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات

درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ.د. الحسن المثنى عمر الفاروق	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	أ.د. يوسف بن محمود فجال	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	أ.د. سليمان بن علي الضحيان	أستاذ	النحو والصرف	

في يوم السبت: ١٤٤٢/٣/٢١ هـ، الموافق: ٢٠٢٠/١١/٠٧ م

الإهداء

إلى من فضلهم عليّ لا يُنسى أبداً..
إلى من أعطوني الحب، وغرسوا فيّ العطاء..
إلى روح أبي الطاهرة..
إلى أُمي الغالية التي غمرتني بحنانها وعطفها ودعائها..
إلى زوجتي ورفيقة قلبي ودربي..
إلى فلذات كبدي وقرة عيني أولادي..
إلى إخوتي الأعزاء الذين كانوا لي نعم السند..
إلى أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم..
إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع..
سائلاً المولى عز وجل أن ينفعني به يوم ألقاه، وأن يجزيهم خير الجزاء.

الباحث

اختيارات سعد الدين التفتازاني النحوية في حاشيته على الكشاف

جمعاً ودراسة

إعداد الطالب

عبد الله حسين علي كعبية

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية، تخصص نحو وصرف، وقد تضمنت جمع ودراسة اختيارات سعد الدين التفتازاني النحوية في حاشيته على الكشاف، والكشف عن جهود هذا العالم، وبيان منزلته في النحو العربي.

وقد جاءت هذه الرسالة في مقدمة، وتمهيد تحدثت فيه عن معنى الاختيار وأسبابه، والتعريف بحاشية التفتازاني وتفسير الكشاف، والتعريف بسعد الدين حياته وآثاره، ثم كانت الرسالة قسمين:

القسم الأول: دراسة تحليلية للمسائل النحوية توزعت على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: اختياراته في الأسماء، ويضم أربعة مباحث في المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والأسماء المبنية.

الفصل الثاني: اختياراته في الأفعال، ويتضمن ثلاثة مباحث هي: أحكام الفعل الماضي، وأحكام الفعل المضارع، وأحكام فعل الأمر.

الفصل الثالث: اختياراته في الحروف، ويضم مبحثين هما: الحروف العاملة، والحروف غير العاملة.

والقسم الثاني: دراسة منهجية ويضم خمسة فصول:

الفصل الأول: منهجه في الاختيار.

الفصل الثاني: مصادره في اختياراته ويشمل مبحثين هما: الكتب التي اعتمد عليها، ومصادره من العلماء.

الفصل الثالث: الأسس التي قامت عليها اختياراته في مبحثين هما: الأسس العقلية، والأسس العقلية.

الفصل الرابع: موقفه من المذاهب النحوية واجتهاداته ويتضمن أربعة مباحث هي: موقفه من البصريين، وموقفه من الكوفيين، وموقفه من الزمخشري، واجتهاداته.

الفصل الخامس: تقويم اختياراته ويضم ثلاثة مباحث هي: مدى استقلاليته ومتابعته في اختياراته، ومدى دقته في نسبة الأقوال لأصحابها، وأثر اختياراته في من جاء بعده.

يلي هذه الفصول خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث وهي:

١- أن الحاشية شرح لتفسير من أهم التفاسير التي عنيت باللغة والنحو، وهي آخر آثار السعد العلمية.

٢- أن السعد إمام من أئمة عصره، له مشاركة في العلوم العربية والإسلامية يدل على ذلك مؤلفاته المتنوعة في شتى المجالات.

٣- اتضحت شخصية السعد بأنه نحوي كبير له وزنه في اختياراته ذو شخصية قوية مستقلة.

٤- دافع السعد عن القراءات القرآنية، وقرائها، وأنكر على من غلط أو وهم قارئها، فهو يعتد في اختياراته بالقراءات المتواترة والشاذة أحياناً.

٥- اعتمد السعد في اختياراته على الأصول النحوية في تثبيت قواعده، ودعم اختياراته، فاهتم بالسماع، وعمل بالقياس، وأخذ بالإجماع، واستصحب الحال.

٦- أن السعد في غالب اختياراته يسير على نهج البصريين، ويقول بقولهم.

٧- أن السعد في بعض اختياراته ذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون إذا عاضد قولهم السماع.

٨- وافق السعد الزمخشري في أغلب المسائل، وقد يخالفه إذا وجد الأقرب إلى الصواب، فالمسائل التي خالف السعد فيها الزمخشري هي التي أظهرت شخصيته النحوية.

٩- انفرد السعد ببعض الآراء في اختياراته، فهو من المعربين الذين جمعوا بين الإعراب والمعنى، وقد راعى ذلك في أعاريه، ورفض كل إعراب لا يتناسب مع المعنى. وتلا هذه الخاتمة فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الشعر، وفهرس الأمثال والأقوال، ثم فهرس المصادر والمراجع، وأخيراً فهرس موضوعات البحث.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

وتتضمن:

- مشكلة البحث وتساؤلاته.
- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- أهداف الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- أقسام الدراسة.
- منهج الدراسة.
- الصعوبات التي واجهت الباحث.

المقدمة

الحمد لله أحمدته حمد الذاكرين الشاكرين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي جعل السموات والأرض شواهد على عظمته، وجعل الكائنات دلائل على قدرته، الذي اصطفى اللسان العربي لساناً لكتابه العزيز، وعلمنا لغة القرآن لتدبر معانيه، ووجوه إعرابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مفتاح الرحمة، وكاشف الغمة، أفصح الناس لساناً، وأقواهم بياناً، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فالقرآن الكريم منبع العلوم، أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء، وأبان فيه كل هدي وغي، فاعتنى السلف والخلف بدراسة كتاب الله عز وجل، وانكبوا عليه شرحاً، وتفسيراً، وبياناً، فترى كل ذي فن منه يستمد وعليه يعتمد فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة الخطأ من الصواب، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام، ومن كتب تفاسير القرآن الكريم تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، فقد حظي بعناية فائقة من قبل الأئمة والمحققين يظهر ذلك من خلال تنوع دراساتهم حوله، وكثير منها حواشٍ، اهتمت بالدراسة البلاغية، كما اهتمت بالمسائل اللغوية والنحوية وغيرها مما حوى الكشاف توضيحاً وتهذيباً وتنقيحاً، ومن هؤلاء العلماء والمحققين سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني في حاشيته على الكشاف، وقد أشار عليّ سعادة الأستاذ الدكتور سليمان الضحيان بدراسة اختياراته النحوية في حاشيته على الكشاف، ونظراً لأن الحاشية غير مطبوعة، فقد أمدني سعادة الأستاذ الدكتور سليمان ببعض النسخ المخطوطة، وحصلت على أخرى من الأخ الباحث علي محمد حسين الدولة، وبعد الاطلاع على المخطوط أوقفني أسلوب السعد في دراسة المسائل النحوية، وطريقته في التحليل والمناقشة، وبعد موافقة المشرف أستاذي القدير سعادة الأستاذ الدكتور الحسن المثني على الموضوع وتحفيزه لي، دفعني لتقديم الموضوع بعنوان: (اختيارات سعد الدين التفتازاني النحوية في حاشيته على الكشاف جمعاً ودراسة).

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة البحث في إبراز اختيارات السعد في حاشيته على الكشف من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما المسائل النحوية التي كان للسعد اختيار فيها؟ وما موقف النحاة منها؟
- ٢- ما منهج السعد النحوي في المسائل التي ناقشها؟
- ٣- ما الأصول النحوية التي يستند إليها السعد في اختياراته في كل مسألة؟
- ٤- ما المصادر التي اعتمد عليها السعد في اختياراته؟
- ٥- ما مذهب السعد النحوي من خلال اختياراته؟
- ٦- ما أثر السعد في من جاء بعده، وما موقفهم من اختياراته؟.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- إن دراسة اختيارات السعد النحوية لها أهمية كبيرة، وتتضح هذه الأهمية في ما يأتي:
- ١- أن هذه الحاشية شرح لتفسير من أهم التفاسير التي عنيت باللغة والنحو.
 - ٢- أنها لأحد العلماء المبرزين الذين خدموا اللغة العربية، وكان لهم أثر كبير فيمن بعدهم.
 - ٣- الرغبة في تفصيل القول عن سعد الدين التفتازاني تقديراً لجهوده الجلييلة في خدمة اللغة العربية، فكانت له اختياراته واجتهاداته النحوية التي تدل على إلمامه بالنحو، مما جعله يصدر أحكامه، ويدلي باختياراته بثقة تامة.
 - ٤- الكشف عن القيمة العلمية للكتاب، فإنه كتاب حافل بمسائل النحو، تضمنت آراء كبار النحويين المتقدمين كسيبويه، والفراء، والأخفش، والمازني، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والجرجاني، والزمخشري، والفارسي، وغيرهم.
 - ٥- دراسة الكتاب دراسة تبين منهجه من حيث مصادره، والأصول النحوية فيه، ومصطلحاته، وحدوده.
 - ٦- أن هذه الحاشية مخطوطة ولم يحقق إلا الجزء الأول منها في البلاغة والنقد.

أهداف الدراسة:

وتهدف دراسة هذه الاختيارات إلى ما يأتي:

- ١- جمع المسائل النحوية التي كان للسعد اختيار فيها، ودراستها، وبيان موقفه، ومواقف النحاة منها.
- ٢- بيان منهج السعد في عرض المسائل، ومناقشتها.
- ٣- دراسة الأصول، والأدلة التي اعتمد عليها السعد في اختياراته، وموقفه من كل منها.
- ٤- بيان مصادر السعد التي اعتمد عليها في اختياراته من العلماء والكتب.
- ٥- الكشف عن مذهب السعد النحوي، وذلك من خلال اختياراته.
- ٦- الكشف عن أثر السعد في من جاء بعده.

الدراسات السابقة:

- ١- تحقيق الجزء الأول حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف للزمخشري، رسالة دكتوراه، عبد الفتاح عيسى البربري، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- وهذه الرسالة تختلف عن موضوع بحثي فهي تحقيق للحاشية من أول الكتاب إلى نهاية سورة آل عمران في تخصص البلاغة والنقد وموضوع بحثي يتعلق باختيارات السعد النحوية في حاشيته على الكشاف من أول الكتاب إلى الآية (٥٧) من سورة يونس، ومن سورة ص إلى الآية (٢٢) من سورة محمد عليه الصلاة والسلام.
- ٢- "الشيخ سعد الدين التفتازاني وجهوده النحوية والصرفية" رسالة دكتوراه للباحث عامر السعيد عبد ربه، جامعة الأزهر، ١٩٩٣م.
- وهذه الرسالة تختلف عن موضوع بحثي في أنها تناولت جهوده النحوية والصرفية في آثاره العلمية بينما يتعلق موضوع بحثي في اختياراته النحوية في حاشيته على الكشاف.

أقسام الدراسة:

- تضمنت خطة الدراسة أن يكون البحث قسمين، يسبقهما مقدمة، وتمهيد، ويتلوها خاتمة، وفهارس متنوعة، وقد جاءت أقسام الدراسة على النحو الآتي:
- المقدمة: ذكرت فيها مشكلة البحث، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، ومنهج الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث أثناء العمل.

- **التمهيد:** تناولت فيه الاختيار النحوي، وأسبابه، والتعريف بحاشية التفتازاني، وتفسير الكشاف، والتعريف بسعد الدين التفتازاني حياته وآثاره.

وكان القسم الأول من الدراسة بعنوان: اختياراته دراسة تحليلية، وذلك في ثلاثة فصول هي: اختياراته في الأسماء، واختياراته في الأفعال، واختياراته في الحروف.

وأما القسم الثاني فكان بعنوان: اختياراته دراسة منهجية، ويحتوي على خمسة فصول: كان الفصل الأول لدراسة منهجه في الاختيار. وكان الفصل الثاني دراسة مصادره في اختياراته من الكتب، والعلماء. وكان الفصل الثالث لدراسة الأسس التي قامت عليها اختياراته في مبشرين، الأول الأسس النحوية، والثاني الأسس العقلية، وكان الفصل الرابع لدراسة موقفه من المذاهب النحوية واجتهاداته، وفيه أربعة مباحث، الأول موقفه من البصريين، والثاني موقفه من الكوفيين، والثالث موقفه من الزمخشري، والرابع اجتهاداته. وكان الفصل الخامس لدراسة تقويم اختياراته في ثلاثة مباحث، الأول مدى استقلاليتها ومتابعته في اختياراته، والثاني مدى دقته في نسبة الأقوال لأصحابها، والثالث أثر اختياراته في من جاء بعده.

وأما الخاتمة: فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة. ثم ذيلت البحث بالفهارس الفنية التفصيلية للبحث.

- منهج الدراسة:

كان المنهج الوصفي التحليلي المنهج الأساس في بناء أجزاء البحث بالإضافة إلى المنهج المقارن وفقاً للخطوات الآتية:

١- دراسة المسائل النحوية التي كان للسعد فيها اختيار أو رأي، وترتيبها حسب ورودها في الحاشية.

٢- قسم الباحث المسائل النحوية إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول: اختياراته في الأسماء، الفصل الثاني: اختياراته في الأفعال، الفصل الثالث: اختياراته في الحروف.

٣- تصدير المسائل النحوية بمقدمة قصيرة عن المسألة مع ذكر الآية الكريمة، ووجوه إعراب الشاهد من الآية، ثم أورد قول الزمخشري.

٤- إيراد نص كلام السعد الذي يحتوي على الاعتراض، أو الموافقة على وجوه إعراب الشاهد، أو تفنيد رأي، أو الاحتجاج لرأي آخر.

- ٥- تمييز كلام الزمخشري في نص كلام السعد بأن وضعته بين معقوفتين [] .
- ٦- التحليل لكل اختيار بما يعبر عن وجهة نظر السعد، مبيناً سبب ترجيحه، ثم أرجح ما يظهر لي رجحانه.
- ٧- عمد الباحث إلى وضع نفاط في بعض المسائل إذا طال نص كلام السعد مع عدم الإخلال بالنص.
- ٨- كتابة الآيات القرآنية بخط المصحف، وعزوها إلى مواضعها من السور، مع ذكر رقم الآية.
- ٩- خرّجت الشواهد الشعرية بذكر قائلها وتوثيقها من مصادرها، ما لم يمنع من ذلك مانع كالجهل بقائله بعد البحث والتقصي.
- ١٠- عزو الأقوال إلى أصحابها بتوثيقها من كتبهم قدر المستطاع.
- ١١- اكتفى الباحث بذكر تاريخ الوفاة لكل عَلم من الأعلام الوارد ذكرهم في البحث.
- ١٢- تحدثت عن مصطلحات السعد وألفاظه الصريحة وغير الصريحة في اختياراته، والمصادر التي أفاد منها.
- ١٣- ذكرت أهم الأسس التي قامت عليها اختياراته النحوية تناولت فيه منهجه الذي قام على الاعتماد على السماع كالاستشهاد بالقرآن الكريم، والاعتداد بالقراءات القرآنية، وكلام العرب شعره ونثره، كما اعتمد على القياس، والإجماع، واستصحاب الحال، مع ذكر أمثلة على ذلك.
- ١٤- تحدثت عن موقف السعد ممن قبله من النحويين من خلال موقفه من البصريين، وموقفه من الكوفيين، وموقفه من الزمخشري، وقد ذكرت نماذج توضح ذلك.
- ١٥- كان للسعد أثر واضح في من جاء بعده، ومن ذلك اختياراته قبولاً ورداً، فذكرت بعضاً منهم بأمثلة تبين ذلك.

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات لعل من أبرزها:

- ١- قرب انتهاء فترة الدراسة المحددة للباحث نظراً لاحتساب السنة الأولى التي قضاهَا الباحث في قسم الدراسات الأدبية.
- ٢- الحالة النفسية للباحث بسبب المشاكل الواقعة في بلده، ونزوح أسرته وعدم استقرارها.

وفي الختام أحمد الله تعالى وأشكره على أن وفقني لإتمام هذا البحث، وأزال من طريقي كل عقبة، فله الحمد أولاً وآخراً، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به، وينفع به إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وبعد شكري لله تعالى أتقدم بالشكر الجزيل والدعاء لوالدي الغالية - أطال الله في عمرها على طاعته - التي كانت منها الدعوات الصادقة، والنصائح السديدة خلال مسيرتي العلمية والعملية.

ولا أنسى أن أدعو لزوجتي وأولادي - الذين شاركوني رحلة الدراسة - بالحفظ والمثوبة على صبرهم، وتشجيعهم على إنجاز العمل، فلهم مني الدعاء والشكر.

كما أشكر شقيقي وأستاذي القدير سعادة الأستاذ الدكتور الحسن المثني عمر الفاروق الذي كان لي الشرف بأن يكون مشرفاً على الرسالة، فأخذت منه الكثير علماً وتوجيهاً وتنظيماً، فكان له الأثر الأكبر في النصح والإرشاد والتوجيه، ومنحني من علمه ووقته الشيء الكثير، فأخذت منه فائدة عظيمة، فأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء، وأن يبارك فيه، وأن يمد في عمره، إنه سميع مجيب الدعوات.

كما أخص بالشكر أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور سليمان الضحيان الذي كان له فضل اقتراح الموضوع، وما أمدني به من مخطوطات الحاشية فجزاه الله خيراً.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عضوي لجنة المناقشة سعادة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمود فجّال أستاذ النحو والصرف في جامعة الملك سعود بالرياض، وسعادة الأستاذ الدكتور سليمان بن علي الضحيان أستاذ النحو والصرف بالقسم اللّذين تفضلاً بقراءة هذه الرسالة، وإفادتي بما فاتني، والله أسأل أن ينفعني بما قدماه، وأن يجزيهما خير الجزاء.

كما أشكر هذا الصرح العظيم جامعة القصيم، ممثلة بمعالى رئيس الجامعة ووكلائها ومسؤوليها عموماً، وأخص بالشكر والتقدير كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، وأساتذتي الكرام بالقسم الذين تتلمذت على أيديهم، ووجدت منهم طيب المعشر وحسن المعاملة، فجزي الله الجميع عني خير الجزاء.

كما أشكر عمادة شؤون الطلاب، ومدير إدارة المنح الأستاذ ناصر الغفيص على ما يقدمونه من خدمات جلية للطلاب.

كما أشكر كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة خلال مسيرتي العلمية وأخص بالذكر إخواني الأعزاء في اليمن محمد، وأحمد، ويحيى -رحمه الله-، وعلي، وابن أخي عبد الحكيم محمد كعبيبة، وكذلك الأخ علي الدولة الذي أمدني بمخطوطات حاشية السعد، وسعادة الدكتور توفيق محمد الشرعبي، وسعادة الدكتور أحمد صالح غازي، والأخوين المهندسين محمد أحمد الفيشي، وعبد الرحمن الفيشي، ولكل من أسدى لي معروفاً في سبيل إنجاز هذا البحث، من مشورة نافعة، أو نصيح، أو توجيه، فأسأل الله للجميع المثوبة والأجر، وأن يجزيهم على صنيعهم خير الجزاء.

وبعد هذا العرض لمنهجي في البحث فأبني أفتح المجال بصدر رحب لتقبل كل نقد هادف بناءً يزيل الخطأ، ويُجلي الصواب، فهذا العمل يبقى جهداً بشرياً يعتريه كثير من النقص والزلل والتقصير، ولا أدعي فيه أنني بلغت الكمال، وليس الكمال إلا لله وحده، فإن وفقت فيه فبفضل الله سبحانه وتعالى، وإن تكن الأخرى فهي مني، ولكن حسبي فيه أنني حاولت، ولا تخلو المحاولة من فائدة أبتغي منها رضوان الله عز وجل، وخدمة لغة القرآن الكريم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وأسأل الله التوفيق والإخلاص والسداد، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

التمهيد

- أولاً: الاختيار النحوي وأسبابه.
- ثانياً: التعريف بحاشية التفتازاني وتفسير الكشف.
- ثالثاً: سعد الدين التفتازاني، حياته وآثاره.

أولاً: الاختيار النحوي وأسبابه

تعريف الاختيار لغة:

أصل مادة (خير) في اللغة تدل على العطف والميل، ففي مقاييس اللغة لابن فارس (٣٩٥هـ): "(خَيْرَ) الخاء والباء والراء: أصله العطف والميل، ثم يحمل عليه. فالخير: خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه. وَالْخَيْرَةُ: الْخَيْرُ" (١). وقال أبو زيد: "خَرَّتِ الرَّجُلُ عَلَى صَاحِبِهِ خَيْرَةً وَخَيْرَةً وَخَيْرًا وَخَيْرَتَهُ عَلَيْهِ: فَضَّلْتَهُ وَاخْتَرْتَهُ" (٢).

وفي لسان العرب: "وَحَارَهُ عَلَى صَاحِبِهِ خَيْرًا وَخَيْرَةً وَخَيْرَةً: فَضَّلَهُ...، وَحَارَ الشَّيْءَ وَاخْتَارَهُ: انْتَقَاهُ...، وَالْإِخْتِيَارُ: الْإِصْطِفَاءُ وَكَذَلِكَ التَّخِيرُ" (٣).

وفي المصباح المنير: "الْخَيْرَةُ اسْمٌ مِنَ الْإِخْتِيَارِ مِثْلُ: الْفُدْيَةِ مِنَ الْإِفْتِدَاءِ وَالْخَيْرَةُ بِفَتْحِ الْيَاءِ بِمَعْنَى الْخِيَارِ وَالْخِيَارُ هُوَ الْإِخْتِيَارُ وَمِنْهُ يُقَالُ لَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ وَيُقَالُ هِيَ اسْمٌ مِنْ تَخَيَّرْتُ الشَّيْءَ مِثْلُ: الطَّيْرَةِ اسْمٌ مِنْ تَطَيَّرَ وَقِيلَ هُمَا لُغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ الْخَيْرَةُ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾" (٤)، وقال في البارع: خَرَّتِ الرَّجُلُ عَلَى صَاحِبِهِ أَخَيْرَةً مِنْ بَابِ بَاعَ خَيْرًا وَزَانَ عَنِ وَخَيْرَةً وَخَيْرَةً إِذَا فَضَّلْتَهُ عَلَيْهِ وَخَيْرْتُهُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فَوَضْتُ إِلَيْهِ الْإِخْتِيَارَ فَاخْتَارَ أَحَدَهُمَا وَتَخَيَّرَهُ" (٥). و(اختاره) انتقاه واصطفاه والشئ على غيره فضله عليه (٦).

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٢/٢٣٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢) المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ٤/٤٦، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٣) لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، ٤/٢٦٤، دار صادر - بيروت، ط ٣ - ١٤١٤هـ.

(٤) سورة القصص: من الآية ٦٨.

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، ١/١٨٥، المكتبة العلمية - بيروت.

(٦) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، ١/٢٦٤، دار الدعوة.

والاختيار مصدر من الفعل الخماسي - على وزن افتعال -: اختار يختار اختياراً، أو هو اسم للشيء المختار، وتدور معانيه حول الميل، والانتقاء، والتفضيل، والاصطفاء. وكلمة الاختيار مستعملة عند أهل كل فن، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمعناها اللغوي: الميل، والانتقاء، والتفضيل، والاصطفاء.

تعريف الاختيار اصطلاحاً:

يُعرَّف بأنه: "ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره، وهو أخص من الإرادة"^(١). أو "ترجيح أحد الأمرين أو الأمور على الآخر"^(٢).

وقد ذاع استعمال هذه الكلمة في العلوم عند التعبير عن الرأي الراجح في مسألة تعددت فيها الآراء والأقوال.

(١) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، ١١٩/١، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط ١ - ١٩٩٦م.

(٢) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ٤٤/١، دار الكتب العلمية - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

أسباب الاختيار النحوي

كانت البذور الأولى للنحو العربي التي وضعها أبو الأسود الدؤلي تتمثل في ضبط الكلمات، ووضع بعض المعايير للعلامات الإعرابية كالرفع، والنصب، والجر، والجزم، وهذه المرحلة تتسم بالبدائية، ثم تطور الدرس النحوي وانتقل إلى مرحلة جديدة تتسم بالمنهجية، امتازت بالتعليل والقياس، ويمكن القول بأن الاختيار النحوي كانت بدايته في هذه المرحلة، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور الاختيار النحوي ما يأتي:

- ١- تعدد القراءات القرآنية المتواترة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وجمع القرآن في عهد عثمان - رضي الله عنه - وإرسال المصاحف إلى الأمصار.
- ٢- الرغبة في التسهيل على الناس في أخذ القرآن الكريم.
- ٣- تمكن بعض القراء من النحو واللغة، حتى صاروا أئمة في النحو أيضاً كالإمام الكسائي وغيره الذين اعتمدوا على السماع والقياس والحمل على المعنى في اختياراتهم النحوية.
- ٤- تأثر نحاة القرن الثالث وما بعده أمثال المبرد، والفراء، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والرماني وغيرهم بالانفتاح على حضارات العالم القديم، وخاصة ما أبدعه اليونانيون في الدراسات الفلسفية والمنطقية، ويظهر ذلك جلياً في تناولهم القضايا والمسائل النحوية، ثم في طريقة تأليفهم التي امتازت بالتعليل والقياس والاستدلال.
- ٥- تتمثل نتائج هذا التأثير في اختيار النحويين آراء خاصة بهم تمثل شخصياتهم يخالفون بها من سبقهم في تقسيم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية والحرفية، ثم في إمعانهم بنظرية العامل فخالفوا النحويين المتقدمين في بعض الأمور المتعلقة بالعامل والمعمول، بالإضافة إلى اهتمام نحاة القرن الثالث وما بعده بالعلة والقياس التي اشتهرت بها مدرسة البصريين أكثر من غيرها^(١).

(١) ينظر: الاختيار عند القراء، أمين إدريس فلاته، رسالة ماجستير، ٧٢، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ، واختيارات الصيمري النحوية في كتاب التبصرة والتذكرة، صالح محمد العتيبي، رسالة ماجستير، ١٤، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ.

ثانياً: التعريف بحاشية التفتازاني وتفسير الكشاف

قامت حول الزمخشري وتفسيره الكشاف دراسات كثيرة، قديمة وحديثة، حيث أقبل العلماء على هذا التفسير يقرؤونه ويتدارسونه، وقد اعتنى بعضهم بالمسائل التي تناولها الزمخشري في تفسيره، فوضعت الكثير من الشروح والحواشي، ومنها حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف، وفيما يأتي تعريف بهذه الحاشية:

- نسبة الحاشية للسعد:

الدليل على أن هذا الكتاب للسعد التفتازاني ما يأتي:

- ١- أن أغلب كتب التراجم والكتب المختصة بذكر أسماء المؤلفين ومؤلفاتهم قد ذكرت أن للسعد التفتازاني حاشية على الكشاف للزمخشري^(١).
- ٢- لا يوجد على أي نسخة من النسخ المخطوطة للكتاب ما يفيد بأن واحدة منها قد نسبت إلى غير السعد التفتازاني، بل يذكر إما أنها حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف للزمخشري أو حاشية السعد على الكشاف.
- ٣- أشار السعد في بعض آرائه في حاشيته إلى كتبه الأخرى التي ذكر فيها هذه الآراء كشرح التلخيص وشرح المقاصد وغيرها، وبمقارنة ما ذكره هنا بما ذكره في تلك الكتب نجد أنها هي نفسها دون تغيير.

(١) ومن هذه الكتب: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ١١٢/٦، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، ط ٢١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢٨٥/٢، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ٥٤٧/٨، دار ابن كثير، دمشق - بيروت ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني اليمني، ٣٠١/٢، دار المعرفة - بيروت، والأعلام، خير الدين الزركلي، ٢١٨/٧، دار العلم للملايين، مايو ٢٠٠٢م، ومعجم المؤلفين، عمر كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، ٢٢٨/١٢، إحياء التراث العربي بيروت، ومعجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر) عادل نويهض، ٦٧٠/٢، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- الباعث على وضع الحاشية:

عرض السعد في مقدمة الحاشية سبب وضعه لها، فذكر أن كثيراً من الفضلاء السابقين قد اتجهوا إلى دراسة الكشاف يكشفون الحجب عن أسرارهِ والسدِّف عن أنوارهِ، وأنه دخل في زمريهم، يستكشف خفايا الكشاف وخباياه، مع جدِّ في الأمر جديد، وحرصٍ على الكد عتيد، ثم طفق ييذل للطالبيين ما صادف من مخزون فقرهِ، وينشر على الراغبين ما حصل من مكنون درهِ.^(١)

ويصف السعد رد الفعل عند هؤلاء الطالبيين والراغبين فيقول: "فكانوا كلما رجعوا إلي وسمعوا ما لدي، أفاضوا في الاستغراب، وقالوا إن هذا لشيء عجاب، ما سمعنا به في الأولين والأقدمين، ولا حام حوله المهرة من المتقنين، وطلبوا مني أن أثبت ما ثبت عندي، وأقر لهم ما تقرر في يدي مما سمعت من كبار الأفاضل، أو التقطت من كلام الأوائل، أو سمح به الخاطر الفاتر، أو سنع للنظر القاصر، حين كان الرأي ولوداً، والفكر عمولاً، والتأمل قطوفاً وصولاً، وزعموا أني كأني أخذت في هذا الكتاب ما عند المصنف طراً، وأحطت بما لديه خبراً، وجمعت في ذلك الكتاب من الحقائق والجلال والدقائق ما لم يجمعه أحد من الخلائق، وأن الخوض فيه عليّ فرض العين، ووضعوا بعض ما كتبت على الرأس والعين، وكان الأمثل بحالي، والأليق بمآلي أن لا أفغر بما سألوها فماً، ولا أبل بما راموا قلماً.

ثم يذكر أنهم كرروا كلمتهم ورددوا، وألحوا في طلبتهم وأكدوا، بحيث لم يبق إلى الممانعة مهيع، ولا في قوس المدافعة منزع، فصرفت الهمة والعزيمة، وأحكمت النية والصريمة، وحللت من الفكر بملتقى طرقه، ومن النظر بمجتمع فرقهِ، ثم أخذت في نشر فرائده المخزونة، ونشر فوائده المكنونة، بحيث ينشد ضالته كل طالب عارف، ويعثر على دالته كل ناظر واصف، مع علمي بأن البعض حقيق بأن تزوى عنه هذه الأماني، ولا تروى له هذه المعاني، وبحت برموزه التي كانت على الأنظار خفية، وسمحت بكنوزه التي كانت مدى الأعصار خبية..."^(٢).

(١) حاشية السعد (١): ١١.

(٢) المصدر السابق ١١.

– زمن تأليف الكتاب ومكانه:

يذكر طاشكُزُري زَادَه (٩٦٨هـ) نقلاً عن فتح الله الشرواني (٨٩١هـ) في أوائل (شرحه للإرشاد)، للفاضل سعد الدين التفتازاني أنه زار مرقد السعد المقدس بسرخس، فوجد مكتوباً على صندوق مرقد من جانب القدم تاريخ مولده، وشروعه في مؤلفاته وفراغه منها، وأنه شرع في تأليف (شرح الكشاف)، في الثامن عشر من ربيع الآخر سنة تسع وثمانين^(١).

وينقل ابن العماد (١٠٨٩هـ) أن السعد فرغ من (شرح الكشاف) في الثاني من ربيع الآخر سنة تسع وثمانين بظاهر سمرقند^(٢).

ويذكر الشوكاني (١٢٥٠هـ) أن السعد فرغ من حاشية الكشاف في ثامن ربيع الآخر سنة (٧٨٩هـ) بظاهر سمرقند هكذا ذكر ملا زادة تاريخ ما فرغ منه من مؤلفاته وما شرع فيه ولم يكمل^(٣).

ويذكر اللكنوي (١٣٠٤هـ) أن السعد شرع في شرح الكشاف في الثامن من ربيع الآخر سنة (٧٨٩هـ)^(٤).

ومن الأقوال السابقة يظهر التقارب في التاريخ، والاختلاف في شروع السعد بتأليف الكتاب وفراغه منه، والأقرب عندي القول الأول لسببين أولهما: النص المكتوب على صندوق مرقد السعد، وثانيهما: أن فراغه من الكتاب كان قبل وفاته بدليل عدم إكمال الكتاب، وهو آخر آثاره العلمية.

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكُزُري زَادَه، ١٩١/١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) يذكر الأحداث حسب السنوات، وهذا من سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، ينظر: شذرات الذهب ٥٤٨/٨.

(٣) البدر الطالع ٣٠٤/٢.

(٤) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، ١٣٧، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، ط١، ١٣٢٤هـ.

- نسخ الحاشية المخطوطة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة:

١ - مخطوط من أملاك القاضي عبد الرحمن الصرمي، تبدأ من أول الحاشية، وتنتهي بالآية (٥٧) من سورة يونس، وتقع في (٣٤٥) صفحة، وفي آخر المخطوط، لما بلغ المصنف إلى هذا المقام بعد أن شرح جزءاً من قبل الفتح، فتح الله عليه أبواب دار السلام، وقد أكرمه بالنعمة العظمى وبالقرب والزلفى... وكان وفاته روح الله روحه ضحوة يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة (٧٩٢)،... وفرغ من رقم هذا الكتاب وتسوية أوراقه... علي بن أحمد الهبل، وكان ذلك الفراغ عند ابتداء طلوع فجر السبت لاثني عشرة ليلة بقت من شهر القعدة الحرام من عام ستة وسبعين وألف، وقد اعتمدت على هذه النسخة في الدراسة، وأشارت إليها بحاشية السعد (١).

٢ - حاشية السعد - رحمه الله - على الكشاف: عدد صفحاتها: (٦٣٥)، وتتكون من شقين:

الأول: تبدأ من أول الحاشية وتنتهي عند الآية (٥٧) من سورة يونس في الصفحة (٥٣٣).

الثاني: تبدأ الصفحة (٥٣٦) بسورة ص، وتنتهي عند الآية (٢٢) من سورة محمد عليه الصلاة والسلام، وقد استعنت بالشق الثاني منها في الدراسة لعدم توفر نسخة أخرى، وأشارت إليها بحاشية السعد (٢).

٣ - حاشية أخرى: عدد صفحاتها: (٦٦٢) صفحة، تبدأ من أول الحاشية، وتنتهي بالآية (٥٧) من سورة يونس، وآخر المخطوط كتبه الحقيير عبدالفتاح بن علي سمناني غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين آمين.

٤ - مخطوط رقم (١) مجموعة مكتبة ولي الدين برقم (٣٢٢): تبدأ من أول الحاشية وتنتهي بالآية (٣) من سورة النساء عند قوله: والحال بيان لكيفية الفعل، والقيّد في الكلام يكون نفيّاً لما يقابله، فمعنى (أو) أن يكون الاقتسام على أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها، وعدد صفحاتها (٣٧٠) صفحة.

٥ - مخطوط رقم (٥) مجموعة مكتبة ولي الدين برقم (٤٠٢): تبدأ من أول الحاشية، وتنتهي بالآية (٢١) من سورة آل عمران، عدد صفحاتها (٢١٩) صفحة.

– منهج التفتازاني في الحاشية:

يمكن توضيح منهج السعد في حاشيته من خلال النقاط الآتية:

أولاً: طريقته في الشرح:

تميزت طريقته باختيار أشرف الأنماط، وأحسن الأساليب في بيان وتوضيح ما خفي من مسائل وقضايا الكشف، وكشف النقاب عن فرائده المخزونة، وفوائده المكنونة، والمنهج الذي سار عليه في شرحه للكشاف وتوضيحه هو الالتزام بطريقة القول، بمعنى أنه يورد كلمة أو جملة أو أكثر من المتن بقوله: قوله كذا، ثم يبدأ بالشرح والتوضيح، وقد عني السعد بذكر المعنى اللغوي للكلمة، وأحياناً يذكر المعنى الاصطلاحي، مثال ذلك قوله: "[والنكتة] كل نقطة من بياض في سواد أو عكسه، ونكت الكلام لطائفه ودقائقه التي تفتقر إلى تفكر ونكت في الأرض"^(١).

وفي المعنى الاصطلاحي قوله: "[علم التفسير] هو العلم الباحث عن أحوال كلام الله تعالى من حيث الدلالة على المراد، ويتناول التفسير أي ما يتعلق بالرواية، والتأويل أي ما يتعلق بالدراسة"^(٢).

والسعد في حاشيته كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والأمثال، والشعر، وأقوال علماء اللغة والتفسير والنحو والفقه والبلاغة.

فمن استشهاد بالقرآن الكريم ما ذكره في إعراب قول الزمخشري: "الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً"^(٣). بقوله: "[كلاماً مؤلفاً] حال موطئة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾"^(٤)، لا مؤكدة لقصد التقرير والتأكيد، ولا بدل أو نصب بتقدير (أعني) لفوات الملاءمة؛ لأن (منجماً) حال، والمعنى أنزله كذا، ونزله كذا"^(٥).

(١) حاشية السعد (١): ١٥.

(٢) حاشية السعد (١): ١٥.

(٣) مقدمة الكشف ١

(٤) سورة يوسف، من الآية: ٢.

(٥) حاشية السعد (١): ١٢.

ومن استشهاده بالحديث وأقوال علماء اللغة ما ذكره معقّباً على قول الزمخشري: "فأخذها فحذفه بها خذفاً لو أصابه لشجه أو عقره، ثم قال: يجيء أحدكم بماله كله يتصدق به ويجلس يتكفف الناس! إنما الصدقة عن ظهر غنى"^(١). بقوله: "و(الحذف) بالخاء المعجمة رمي الحصى بالأصابع، قال الأزهري: أن تأخذها بين سبابتك وترمي بها، أو ترمي بالخشب بين السبابة والإبهام"^(٢)، قيل: هو منهي، والرواية الصحيحة بالخاء المعجمة، (عقره) جرحه، و(يتكفف الناس) أي: يمد كفه يسأل الناس، (عن ظهر غنى) لفظ (ظهر) مقحم في الظاهر... وظاهر اللفظ أن المراد الغنى بالمال، والتوفيق بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم: "خير الصدقة جهد المقل"^(٣) أن هذا فيما إذا كان بالفقر جزع وقلة صبر بحيث يحتاج إلى التكفف"^(٤).

ثانياً: طريقته في عرض الشواهد الشعرية:

يمكن تلخيص منهج السعد في عرض الشواهد الشعرية من خلال ما يأتي:

١- يشرح الشواهد المذكورة في الكشف، ويبين إعرابها، وينسب الشواهد أحياناً لقائلها، وقد يذكر بعض الأبيات قبل البيت الذي أورده الزمخشري، ومن ذلك قول الزمخشري^(٥)، ومنه

(١) الكشف ١/٢٦٣.

(٢) حاشية السعد (١): ١٤٩، وتهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، ١٤٢/٧، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م. وعبارته: قال الليث: الحذف: رميك بحصاة أو نواة تأخذها بين سبابتك أو تجعل مخذفة من خشبة ترمي بها بين الإبهام والسبابة.

(٣) جزء من حديث عن أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله، أي الصدقة أفضل؟ قال: "جُهدُ المقل"، وابدأ بمن تعول" في سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، ١٠٧/٣، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، والمستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ٥٧٤/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

(٤) حاشية السعد (١): ١٤٩.

(٥) الكشف ٢/١.

قوله (الوافر)^(١):

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ فَرِيقٌ نَحْسُدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا

ويقول السعد: "قوله: [فقلت إلى الطعام] أي: هلموا إليه، البيت لشمر بن الحارث الضبي، وقيل: للفرزدق، وقبلة:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا الْجُنُّ قَلْتُ عِمُوا ظَلَامَا

أي: أنعم الله ظلامكم، من (نعم ينعم) إلا أنه حذف النون على سبيل الشذوذ.

وقال يونس: من وعمت الدار أعمها إذا قلت لها أنعمي.

(فريق) فاعل (قال)، و(منهم) حال منه، و(نحسد) بلفظ المتكلم هو المقول، و(الإنس) يروى بفتح الهمة والنون، وبكسر الهمة وسكون النون"^(٢).

٢- قد يذكر الزمخشري شطر بيت فيرجع السعد إلى أكثر من مصدر للوقوف على قائله، وروايات البيت، ففي قول الزمخشري: وقال:

إِذَا رَدَّ عَائِي الْقَدْرُ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا

يقول السعد: "في الأساس أنه للكميت، وأوله"^(٣):

فلا تسأليني وانظري ما خليقتي

وفي المفضليات أنه لعوف بن الأحوص، وأوله"^(٤):

(١) لشمر بن الحارث الضبي أو لسمير بن الحارث في: شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن، أبو محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، ١٧٤/٢، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، وشرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء، يعيش بن علي موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ٤٢٠/٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ١٧٠/٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) حاشية السعد (١): ١٩.

(٣) في أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ٦٦٦/١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م: وأسألي ما خليقتي.

(٤) المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، ١٧٦، دار المعارف - القاهرة، ط ٦، (د، ت)، ونسب في لسان العرب ٧٧/١: لمُصَرِّسُ الأَسَدِي.

فَلَا تَسْأَلْنِي وَاسْأَلِي عَنْ خَلِيقِي

أي: خلقي وطبيعتي في زمان شدة القحط.

قال الأصمعي: كانوا في الجذب إذا استعار واحد منهم قدراً رد فيها بعض ما طبخ، وسمى ذلك عافي القدر؛ لأنه كان لا يجهد أهلها مقداره؛ بل كان يأتي عفواً. وهذا ظاهر فيما ذهب إليه الإمام المرزوقي من أن عافي القدر مفعول منصوب بإسكان الياء مثل: أعط القوس باريها، وجاز التقديم مع انتفاء الإعراب فيهما لوجود القرينة المعنوية، بل وجب لما في الفاعل من الضمير العائد إلى متعلق المفعول^(١).

ثالثاً: مصادره في الحاشية:

اهتم السعد بذكر المصادر والكتب والعلماء ونقل آرائهم، وكان منهج السعد في الأخذ من المصادر يسير في اتجاهين فتارة يعين بعض المصادر التي يأخذ منها وينسب الآراء إلى أصحابها، وأخرى لا يحددها، ولا يعين أصحاب الآراء؛ بل يكتفي بقوله: وقيل، أو قد يقال، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

— كتب التفسير:

أفاد السعد من كتب التفسير ونقل منها ونذكر منها:

١- معالم التنزيل للبغوي (٥١٦هـ):

نقل عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾^(٢)، قوله: "ورواية معالم التنزيل للإمام محيي السنة: (فقال: معاذ الله أن أمر بعبادة غير الله)"^(٣).

(١) حاشية السعد (١): ٤٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

(٣) حاشية السعد (١): ١٨٨، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن

مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ٤٦٣/١، دار إحياء التراث العربي —

بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٢ - مفاتيح الغيب للإمام الرازي (٦٠٦هـ):

نقل عنه في استحقاق الثواب بالإيمان والعمل الصالح قوله: "القول بالإحباط باطل؛ لأن من أتى بالإيمان والعمل الصالح استحق الثواب الدائم، فإذا كفر بعده استحق العقاب الدائم، ولا يجوز وجودهما معاً، ولا اندفاع أحدهما بالآخر، إذ ليس زوال الباقي بطريان الطارئ أولى من اندفاع الطارئ بقيام الباقي، والمخلص أن لا يجب عقلاً ثواب المطيع، ولا عقاب العاصي"^(١). وفي تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢) نقل عنه قوله: "ونعم ما قال الإمام في هذا المقام (هب أنه اجترأ على الطعن في أولياء الله تعالى فكيف اجترأ على كتبه مثل ذلك الكلام الفاحش في تفسير كلام الله تعالى)"^(٣).

٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٦٨٥هـ):

نقل عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(٤)، قوله: "ونحن لا نجد في تفسير القاضي البيضاوي سوى أن الآية مخصوصة بالكفار للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة، ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت رداً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم"^(٥).

(١) حاشية السعد (١): ٨١، ومفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، ٤٤٧/٢، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

(٣) حاشية السعد (١): ١٨١، ومفاتيح الغيب ١٩٨/٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٤٨.

(٥) حاشية السعد (١): ٩٧، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ٧٩/١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

– المصادر اللغوية:

اعتمد السعد كثيراً في تفسير المفردات اللغوية على كتب اللغة ومنها:

١- ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (٣٥٠هـ):

رجع إليه في أكثر من خمسة مواضع، ومما نقل عنه قوله: "في الديوان أن (الشبب): الثور المسن"^(١).

٢- تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٠هـ):

رجع إليه السعد في أكثر من تسعة مواضع، ومثاله: "و(الخذف) بالخاء المعجمة رمي الحصا بالأصابع، قال الأزهري: أن تأخذها بين سبابتيك وترمي بها، أو ترمي بالخشب بين السبابة والإبهام"^(٢).

٣- كتاب (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (٣٩٣هـ):

فقد رجع إليه في أكثر من مئة وثلاثين موضعاً، وأفاد منه في الاستشهاد بآراء اللغويين كأبي عبيدة، والأصمعي وغيرهما، كقوله: "قال الجوهري: التحجيل بياض في قوائم الفرس، وفرس مُحَجَّلٌ، وقد حُجِّلَتْ قوائمه تحجيلاً"^(٣).

وفي الصحاح: "قال الأصمعي: الشَّبَبُ: المسنُّ من ثيران الوحش الذي انتهى أسنانه، وقال أبو عبيدة: الشبب: الثور الذي انتهى شباباً"^(٤).

٤- مجمل اللغة لابن فارس (٣٩٥هـ):

ذكره السعد في حاشيته في ثلاثة مواضع، ومثاله: "وفي المجمل: الشبب: الفتى من ثيران الوحش"^(٥).

(١) حاشية السعد (١): ٦٦، ومعجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ٣٩/٣، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) حاشية السعد (١): ١٤٩، وتهذيب اللغة ١٤٢/٧، وعبارته: الخذف: رميك بحصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك أو تجعل مخذفة من خشبة ترمي بها بين الإبهام والسبابة.

(٣) حاشية السعد (١): ١٥، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ١٦٦٦/٤، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) حاشية السعد (١): ٦٦، والصحاح ١٥١/١.

(٥) حاشية السعد (١): ٦٦، ومجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ٥٠٠، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (٥٥٠٢هـ):

أفاد السعد منه في تفسير مفردات غريب القرآن، وقد رجع إليه في أكثر من خمسة مواضع، ومثاله: "وقال الراغب: الصفن: الجمع بين الشيئين ضاماً أحدهما إلى الآخر، وهذا ما قال"^(١).

٦- أساس البلاغة للزمخشري (٥٣٨هـ):

اعتمد السعد عليه في تفسير المفردات اللغوية، وقد رجع إليه في حاشيته في مائة وأربع وعشرين موضعاً، ومثاله: في الأساس: "هو يهجو الحروف ويهجيها ويتهجها: يعدّها، ومن المجاز: هو يهجو يعدّد فيه معانيه"^(٢).

٧- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (٦١٠هـ):

نقل السعد عنه في خمسة مواضع، ومثاله: "قال في المغرب: واشتقاق (الفتوى) من الفتى لأنه جواب في حادثة أو إحداث حكم أو تقوية لبيان مشكل"^(٣).

المصادر النحوية:

اهتم السعد في حاشيته بالمباحث النحوية، واستشهد بآراء النحاة البصريين والكوفيين، وأفاد منهم كعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، والأخفش، والفراء، والمبرد، والزجاج وغيرهم، وكان كتاب سيبويه وكتاب المفصل المصدرين الرئيسين في تحقيقاته النحوية، وستناول ذلك في القسم الثاني من الرسالة.

- المصادر البلاغية:

١- دلائل الإعجاز للجرجاني (٤٧١هـ): رجع إليه السعد في أكثر من خمسة عشر

موضعاً، ومثاله: "ما جاء في البسمة قول الزمخشري: "فإن قلت: لم قدّرت المحذوف متأخراً؟ قلت: لأنّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به"^(٤).

(١) حاشية السعد (٢): ٥٤٤. والمفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ٤٨٧، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ. وعبارته: الصفن: الجمع بين الشيئين ضاماً بعضهما إلى بعض.

(٢) حاشية السعد (١): ٣٠، وأساس البلاغة ٣٦٥/٢.

(٣) حاشية السعد (١): ١٦، والمغرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، دار الكتاب العربي، ٣٥١، (د.ت).

(٤) الكشف ٣/١.

قال السعد: "[لأن الأهم] يشير إلى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام، إلا أنه لا يكفي أن يقال: قدم للاهتمام، بل ينبغي أن يبين أنه لم كان أعنى به؟ وبم كان أهم؟"^(١).

٢- أسرار البلاغة للرجاني (٤٧١هـ): وقد رجع إليه السعد في أكثر من موضع، ومنه قوله: وليس المراد أن المجاز في الإسناد استعارة اصطلاحية، أعني استعمال لفظ المشبه به في المشبه، صرح بذلك الشيخ عبد القاهر وقال: "تشبيه الربيع بالفاعل القادر في تعلّق الفعل ليس هو التشبيه الذي يقصد^(٢) في الكلام ويفاد بكأن والكاف ونحوهما، وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه، كما يقال: شبهت (ما) بـ (ليس) فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر"^(٣).

٣- مفتاح العلوم للسكاكي (٦٢٦هـ): وقد نقل منه في أكثر من أربعين موضعاً، ومنه قوله: ومن الناظرين في هذا الكتاب من زعم أن قوله: فيم شبهت حال المنافقين بحال المستوقد؟ سؤال عن المشبه دون وجه الشبه، أي: في أي حال من أحوالهم وقع التشبيه بحال المستوقد، وذلك لأن هذا التشبيه إن كان مفرقاً فوجهه ظاهر لا يحتاج إلى البيان فضلاً عن الاستفسار، وإن كان مركباً فوجهه ليس ما ذكر المصنف؛ بل "رفع الطمع على تسني مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب"^(٤).

(١) حاشية السعد (١): ١٩، ودلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، ٧٧، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) عبارة عبد القاهر: يعقد.

(٣) حاشية السعد (١): ٤٨، وأسرار البلاغة في علم البيان، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ٢٧٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٤) حاشية السعد (١): ٦٤، ومفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ٣٤٧/١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤- كتاب أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى (٤٣٦هـ):

مما نقل عنه قوله: "كان واصل بن عطاء مولى بني مخزوم، وقيل: بني هاشم، ولقب بالغزال؛ لأنه كان يجلس في مجلس الغزاليين عند رضيع له منهم، وكان مولده سنة ثمانين، ومات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وصحب أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية - رضي الله عنه -، وأخذ عنه" (١).

٥- تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف للفاضل اليمني (٧٥٠هـ):

مما نقل عنه قوله في إعراب (فضلاً): "مصدر فعل محذوف... والأحسن أنه لا محل لهذه الجملة، وإن جعلها بعضهم حالاً، ومن الخطأ في حل هذا التركيب ما يقال: إن فضلاً بمعنى تجاوزاً" (٢).

رابعاً: طرح الأسئلة والإجابة عنها:

ومن منهج السعد في الحاشية أنه يقوم بطرح الأسئلة ثم يجيب عنها، فقد ترددت عبارات (فإن قلت... قلت أو قلنا، أو فإن قيل... قلنا)، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

١- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٣)، فإن قلت: كيف صلح (فإن الله شديد العقاب) جزاء للشرط ولا سببية ولا ترتب؟ قلت: من جهة أن المعنى يعاقبه الله أشد عقاب؛ لأن الله شديد العقاب، أو من جهة أن التبديل سبب للإخبار بأنه شديد العقاب كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (٤) (٥).

(١) حاشية السعد (١): ٨٦، وأمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٦٣، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

(٢) حاشية السعد (١): ١٧، وتحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف، الفاضل اليمني، يحيى بن القاسم، ص ٧، مخطوط رقم (٢١٣٥)، التفسير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢١١.

(٤) سورة النحل، من الآية: ٥٣.

(٥) حاشية السعد (١): ١٤٦.

٢- قوله: "[والرحمن فعلان] فإن قيل: (رحم) متعدد فكيف تشتق منه الصفة المشبهة، ولا كذلك (غضب، ومرض)؟ قلنا: المتعدي قد يجعل لازماً، وينقل إلى (فعل) بالضم فتبنى منه الصفة المشبهة، ذكره المصنف في الفائق في (فقير، ورفيع)، ألا ترى أن (رفيع الدرجات) معناه رفيع درجاته، لا رافع للدرجات، وكذلك الرب وغيره، وليكن هذا على ذكر منك" (١).

خامساً: نفي ما قاله غيره، أو ما يمكن أن يقوله غيره بطريقة (لا يقال) لأنا نقول:
ومن أمثلته: قوله: "[لتلاؤم الكلام] أي: لتناسبه وانتظام جملته حيث وقع (إياك نعبد) بياناً (للحمد)، و(إياك نستعين) طلباً للإعانة على العبادة، و(اهدنا) بياناً للإعانة، فتلاحقت الجمل الأربع التي اشتملت عليها الفاتحة، وعلى هذا يكون الإطلاق لمجرد الاختصار لدلالة القرينة.

لا يقال: التلاؤم يحصل بالتعميم أيضاً لشموله الاستعانة على أداء العبادة. لأنا نقول: ليس هذا من التلاحق والأخذ بالحجزة في شيء" (٢).

سادساً: الإحالة إلى مصادر أخرى:

ومن منهج السعد أنه في بعض المسائل أو المباحث يشير إلى المصدر الذي استوفى مناقشة تلك المسألة بصورة أشمل وأعم، ويحيل القارئ إليه، ومن أمثلة ذلك:

١- شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني (٧٩٣هـ):

يشير في بعض حاشيته إلى كتابه إذ قال: "[فإن قلت: فما معنى الإخبار عنهن بالتربص؟ قلت: هو خبر في معنى الأمر] ظاهر هذا الكلام على ما سيجيئ في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ (٣) أن هذا المضارع الواقع خبر المبتدأ في معنى الأمر فيصير مثل: زيداً اضربه، بالرفع على جعل خبر المبتدأ جملة إنشائية مثل: أين زيد؟ ومتى القتال؟ ونعم الرجل زيد، على أحد الوجهين، و﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ (٤)، وأمثال ذلك، وتقدير القول تكلف لا حاجة

(١) حاشية السعد (١): ٢٣.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٣.

(٤) سورة ص، من الآية: ٦٠.

إليه، ولا يبقى معه ما ذكره في هذا المقام من التأكيد، وقد لخصنا ذلك في شرح تلخيص المفتاح^(١).

٢- شرح المقاصد للتفتازاني (٧٩٣هـ):

ذكره في أكثر من خمسة مواضع، ومن أمثلته:

١- قوله: "[ومن أخل بالشهادة] أي: تركها قصداً مع التمكن منها فهو كافر، يعني الكافر الجاهر، وإلا فالمنافق كافر بلا نزاع، بخلاف الفاسق فإنه وإن لم يكن مؤمناً عند المعتزلة فليس بكافر أيضاً وفاقاً، وهذا غير ما نقل عن السلف أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان؛ لأن مرادهم الإيمان الكامل لإطباقهم على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وتحقيق مباحث الإيمان يطلب من كتب الكلام، فإنه من مهمات الإسلام، وقد استوفيناه في شرح المقاصد^(٢).

٢- وفي قوله "[قدم المفعول] إشارة إلى أنه صرح بالمفعول به بحيث لا مجال معه لتقدير مفعول، إذ المعنى وبعض ما رزقناهم ينفقون، وحقيقته: بعضاً مما رزقناهم، على أنه واقع موقع موصوف محذوف، وتام تحقيق مباحث الرزق مستوفى في شرح المقاصد^(٣).

٣- في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٤)، بقوله: "فإن قيل: إذا عرفوه بعينه أنه ذلك النبي الموعود، وقد اعترف بذلك باللسان بعضهم، فكيف يكونون كفاراً؟ قلنا: من جهة أنهم لا يصدقون بما يعرفونه، بمعنى الإذعان والقبول لذلك من غير إباء ولا استكبار، فإن مجرد المعرفة غير كاف، وقد حققنا ذلك في شرح المقاصد^(٥).

(١) حاشية السعد (١): ١٥٢.

(٢) حاشية السعد (١): ٣٩.

(٣) حاشية السعد (١): ٤٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤٦.

(٥) حاشية السعد (١): ١٢٤.

٣- شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (٧٩٣هـ):

إذ قال: "وورود الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل شرعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع...، وأيضاً الاشتقاق من غير الحدث قليل، وفي هذا المقام كلام يطلب من شرح مختصر أصول الفقه في بحث المجاز"^(١).

(١) حاشية السعد (١): ٣٩.

– التعريف بتفسير الكشاف:

يذكر الزمخشري سبب تأليفه للكشاف أن جماعة من المعتزلة كلما رجعوا إليه في تفسير آية أبرز لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب واستطبروا شوقاً إلى مصنف يضم أطرافاً من ذلك حتى اجتمعوا إليه مقترحين أن يملى عليهم (الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) فاستعفى، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد.

يقول الزمخشري: "والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه علي واجبة، فأملت عليهم مسألة في الفواتح، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة وكان كلاماً مبسوطاً كثير السؤال والجواب طويل الديول والأذنان؛ ليكون لهم مناراً ينتحونه ومثالاً يحتذونه، فلما صممت العزم على معاودة جوار الله والإناحة بحرم الله توجهت تلقاء مكة، ووجدت في مجتازي بكل بلد من فيه مسكة من أهلها - وقليل ما هم - عطشى الأكباد إلى العثور على ذلك المملى، متطلعين إلى إيناسه، حرّاصاً على اقتباسه، فهز ما رأيت من عطفني وحرك الساكن من نشاطي، فلما حططت الرحل بمكة إذا أنا بالشعبة السنية، من الدوحة الحسنية الأمير الشريف الإمام شرف آل رسول الله أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس، أعطش الناس كبداً وألهبهم حشى وأوفاهم رغبة، حتى ذكر أنه كان يحدث نفسه - في مدة غيبي عن الحجاز مع تزامم ما هو فيه من المشادة - بقطع الفيافي وطي المهام والوفادة علينا بخوارزم ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض فقلت قد ضاقت على المستعفي الحيل، وعيت به العلل ورأيتني قد أخذت مني السنّ، وتقعقع السنّ، وناهزت العشر التي سمتها العرب دقاقة الرقاب، فأخذت في طريقة أخصر من الأولى مع ضمان التكثير من الفوائد، ووفق الله وسدد ففرغت منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكان يقدر تمامه في أكثر من ثلاثين سنة"^(١).

وكان الفراغ منه بيد المصنف تجاه الكعبة في جناح داره السلیمانية، التي على باب أجياد الموسومة بمدرسة العلامة ضحوة يوم الاثنين لثالث والعشرين من ربيع الآخر في عام ثمانية

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر، المقدمة/٣، دار الكتاب

وعشرين وخمسمائة، وهو حامد لله على باهر كرمه، ومصل على عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه أجمعين^(١).

ويذكر ابن خلدون (٨٠٨هـ) أن كتاب الكشف للزمخشري من أحسن ما اشتمل عليه فن التفسير الذي يعتمد على اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب، ويقول: "إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة حيث تعرض له في آي القرآن الكريم من طرق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكانه، مع قرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة"^(٢).

كما أشار في موضع آخر من مقدمته إلى مكانة ومنزلة الكشف في البلاغة بقوله: "وأحوج ما يكون إلى هذا الفن المفسرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفل عنه حتى ظهر جار الله الزمخشري ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بإحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير، لولا أنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة، ولأجل هذا يتحاماه كثير من أهل السنة مع وفور بضاعته من البلاغة، فمن أحكم عقائد السنة وشارك في هذا الفن بعض المشاركة حتى يقتدر على الرد عليه من جنس كلامه، أو يعلم أنه بدعة فيعرض عنها ولا تضر في معتقده، فإنه يتعين عليه النظر في هذا الكتاب للظفر بشيء من الإعجاز مع السلامة من البدع والأهواء"^(٣).

فقد أثبت ابن خلدون تفوق وتميز الزمخشري على المتقدمين والمعاصرين له؛ لأن الزمخشري انفرد بعلوم اللغة والبلاغة، ووظفها للكشف عن درر إعجاز القرآن وكنوزه، فبلغ كتاب الكشف منزلة عالية بين كتب التفسير، غير أنه حذر من التعامل معه؛ لأن صاحبه أدخل فيه عقيدة الاعتزال، فمن استطاع أن يسلم من عقيدة الاعتزال فعليه أن ينظر فيه ليظفر بشيء من إعجاز القرآن الكريم.

(١) الكشف ٤/٨٢٥.

(٢) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ١٧٦/٢، دار يعرب —

دمشق، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٧٦.

ويقول عبد العزيز عتيق (١٣٩٦هـ): "وفي مقدمة الكشف يقرر أن تفسير القرآن لا يكفي فيه أن يكون المفسر من أئمة الفقه، أو النحو، أو اللغة، أو علم الكلام، أو القصص والأخبار. وإنما ينبغي فيمن يتصدى له أن يكون بارعاً في علمين مختصين بالقرآن هما: علم المعاني، وعلم البيان، وهذان في نظره، أهم عدة لمن يريد أن يفسر القرآن، إذ بدونهما لا تستقيم له الدلالات، ولا تتضح له الإشارات، ولا لطائف ما في الذكر الحكيم من الجمال المعجز الذي عنت له وجوه العرب وخروا له ساجدين.

إذن فالتفسير عنده ليس قاصراً على معرفة معاني القرآن فحسب، وإنما هو أيضاً بيان لأسرار إعجازه، بل إن معرفة معانيه لا تتم إلا لمن تمت له آلة البلاغة، وعرف وجوه الأساليب وخصائصها المعنوية، وأدرك الأسباب المعينة على تمييز صور الكلام البيانية.

والذي يدرس بإمعان تفسير الكشف يخرج منه بحقيقتين:

إحدهما: أنه استوعب كل ما كتبه عبد القاهر في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة قبل أن يشرع في تفسيره. والحقيقة الثانية: أن الكشف هو في الواقع خير تطبيق على كل ما اهتدى إليه عبد القاهر من قواعد المعاني والبيان، فقد اتخذ الزمخشري من آي الذكر الحكيم أمثلة وشواهد يوضح بها كل قواعد عبد القاهر البلاغية، سواء ما اتصل منها بعلم المعاني أو علم البيان^(١).

ويقول محمد عجاج الخطيب: "من أهم مصادر التفسير بالرأي بالمعقول الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الملقب بجار الله (٤٦٧ - ٥٣٨هـ)، وقد اشتهر هذا التفسير بين أهل العلم بالكشاف وهو من أشهر تفاسير المعتزلة، وإذا نظرنا إلى هذا التفسير بعيداً عما فيه من الاعتزال حكمنا أنه لم يسبق مؤلفه إليه، لما أبان فيه من وجوه الإعجاز في غير ما آية من القرآن، ولما أظهر فيه من جمال النظم القرآني وبلاغته. وليس كالزمخشري من يستطيع أن

يكشف لنا عن جمال القرآن وسحر بلاغته، لما برع فيه من المعرفة بكثير من العلوم؛ لا سيما ما برز فيه من الإمام بلغة العرب، والمعرفة بأشعارهم، وما امتاز به من الإحاطة بعلوم البلاغة والبيان والإعراب والأدب، ولقد أضفى هذا النبوغ العلمي والأدبي على تفسير

(١) علم البيان، عبد العزيز عتيق، ٢٨، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٢م.

الكشاف ثوباً جميلاً لفت إليه أنظار العلماء وعلق به قلوب المفسرين، وقد استفاد من تفسير الزمخشري جل المفسرين الذين جاءوا بعده حتى من كان من أهل السنة، ولا شك في أن الزمخشري نحا في تفسيره سبيل الانتصار لآراء المعتزلة ومذهبهم، ولولا المسائل الاعتزالية التي فيه، ولولا تلك الروح الغالبة عليه؛ لكان هذا التفسير في طليعة التفاسير الكبرى لما فيه من الفوائد الجلييلة، في مختلف علوم الشريعة واللغة، ومن ثم؛ فقد كانت تلك الروح الغالبة على تفسير الزمخشري السبب الأول في تصدي كثير من المفسرين وغيرهم للرد عليه رداً عنيفاً في كثير من المسائل الاعتقادية التي خالف فيها المعتزلة أهل السنة، ومما تجب الإشارة إليه أنه ذكر في نهاية كل سورة حديثاً في فضلها وثواب قارئها؛ إلا أن جل ما ذكره ضعيف أو موضوع، وقد طبع هذا التفسير في أربعة أجزاء كبيرة، وطبع على هامشه عدة كتب، منها كتاب (الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف) للإمام شيخ الإسلام شهاب الدين بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). وذلك سنة (١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م)، بتحقيق مصطفى حسين أحمد؛ ولهذا التفسير طبعت أخرى^(١).

ويقول الدكتور شوقي ضيف (١٤٢٦هـ): "نال الزمخشري شهرة مدوية في العالم الإسلامي منذ عصره بسبب الكشاف، إذ استطاع أن يقدم فيه صورة رائعة لتفسير القرآن، تعينه في ذلك بصيرة نافذة تتغلغل في مسالك التنزيل وتكشف عن خباياه ودقائق، كما يعينه ذوق أدبي مرهف يقيس الجمال البلاغي قياساً دقيقاً، وما يطوى فيه من كمال وجلال، وهو من هذه الناحية ليس له قرين، ولا لاحق في تاريخ التفسير، بل لقد بدَّ الأوائل والأواخر، حتى لنرى أهل السنة يشيدون به وبتفسيره، على الرغم من اعتزاله، ومخالفتهم له في عقيدته الاعتزالية، حقاً تعقبه ابن المنير قاضي الإسكندرية المالكي المتوفى سنة (٦٨٣هـ)، يرد عليه ما أقحمه في التفسير من مسائل الاعتزال وشعبه، غير أن ذلك لم يغض من الكتاب، بل لقد مضى السبكي وغير السبكي يشيدون به"^(٢).

(١) لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، محمد عجاج الخطيب، ١٣٩، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، ٢١٩، ط ٩، دار المعارف - مصر، (د.ت).

وللزمخشري في مدح تفسيره^(١):

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمرى مثل كشافي
إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كالشافي

وللمنزلة التي بلغها تفسير الكشاف عن الأئمة والمحققين به عناية فائقة، مع علمهم أنه مشحون بقضايا الاعتزال والبدع، يظهر ذلك من خلال تنوع دراساتهم حوله، وكثير منها حواشٍ، اهتمت بالدراسة البلاغية، كما اهتمت بالمسائل اللغوية والنحوية وغيرها مما حوى الكشاف توضيحاً وتحذيراً وتنقيحاً، وبعضها عني بجوانب معينة كالرد على مسائل الاعتزال فيه، أو مناقشة ما جاء به من وجوه الإعراب وهو موضوع البحث، أو تخريج أحاديثه، أو شرح شواهد، وبعضها عني باختصار الكشاف وتلخيصه.

(١) ديوان جاز الله الزمخشري، شرح: فاطمة يوسف الخيمي، ٣٩٦، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، وينظر: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، ٢٦٨٩/٦، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، وبغية الوعاة ٢/٢٨٠، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، ٣/٣١٥، مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠ م، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، ١٤٧٥/٢، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١ م.

- الحواشي التي كتبت على الكشف:

تعددت الحواشي على الكشف وسأذكر بعضاً منها وهي كالتالي:

- ١- حاشية أحمد بن عثمان أبو العباس، ابن البناء (٦٥٤ - ٧٢١هـ)^(١).
- ٢- حاشية الحسين بن محمد الطيبي (٧٤٣هـ) سماها (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)^(٢).
- ٣- حاشية عمر بن عبدالرحمن القزويني الفارسي (٧٤٥هـ)، سماها (الكشف)^(٣).
- ٤- حاشية أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي (٧٤٦هـ)^(٤).
- ٥- حاشية سعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ)، وهي التي أقوم بدراسة اختياراته النحوية فيها^(٥).

- ٦- حاشية ابن العراقي أحمد بن عبدالرحيم الرازياني، أبو زرعة (٧٦٢ - ٨٢٦هـ)^(٦).

- ممن غني بالرد على مسائل الاعتزال في الكشف:

- ١- ابن المنير السكندري أحمد بن محمد بن منصور (٦٨٣هـ) له كتاب (الانتصاف من الكشف)^(٧).
- ٢- عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري الأندلسي الأصل المعروف بالعراقي ولد بمصر سنة ثلاث وعشرين وستمائة، وصنف كتباً منها في التفسير (الإنصاف في مسائل الخلاف بين الزمخشري وابن المنير) ونبه على مواضع الاعتزال في الكشف^(٨).

(١) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٢٢٢/١.

(٢) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٢٥٦/٢، ومعجم المؤلفين ٥٣/٤.

(٣) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٤٩/٥، ومعجم المؤلفين ٢٨٩/٧.

(٤) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٢٦٠/٦.

(٥) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٢١٩/٧، ومعجم المؤلفين ٢٢٨/١٢.

(٦) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ١٤٨/١، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، ١٢٣/١، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م.

(٧) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٢٢٠/١.

(٨) طبقات الشافعية، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، ٢١٨/٢، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٧هـ، وكشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٥٣/٤.

٣- عمر بن محمد بن حمد بن خليل السكوني المغربي (٧١٧هـ)، من تصانيفه: (التميز لما أودعه الزمخشري من الاعتزالات في تفسير الكتاب العزيز)^(١).

- وممن خرج أحاديثه:

١- عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ) في كتابه (تخريج أحاديث الكشاف)^(٢).

٢- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، في كتابه (الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف)^(٣).

- وممن شرح شواهد:

١- محمد بن أبي بكر بن داود بن عبد الرحمن العلواني (١٠١٦هـ)، في مصنفه (تنزيل الآيات في شرح شواهد الكشاف)^(٤).

٢- محمد بن الطيب محمد بن محمد بن محمد الشرقي الفاسي المالكي (١١٧٠هـ)، في مصنفه (شرح شواهد الكشاف)^(٥).

- وممن اختصره:

١- ناصر الدين، أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ)، وقيل: (٦٩٢هـ)، وتفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل كتاب عظيم الشأن، غني عن البيان، لخص فيه من (الكشاف) ما يتعلق بالإعراب، والمعاني، والبيان^(٦).

٢- محمد بن مسعود بن محمود الشقار السيرافي (بعد ٧١٢هـ)، له (تقريب التفسير) في تلخيص الكشاف^(٧).

٣- محمد بن علي بن العابد الأنصاري، الفاسي، ثم الأندلسي (٦٦٢هـ)، من آثاره: مختصر تفسير الكشاف للزمخشري^(٨).

(١) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٦٣/٥، وهدية العارفين ٧٨٨/١، ومعجم المؤلفين ٣٠٩/٧.

(٢) الأعلام ١٤٧/٤، ومعجم المؤلفين ١٦٥/٦.

(٣) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ١٧٨/١.

(٤) الأعلام ٥٨/٦، ومعجم المؤلفين ١٠٩/٩.

(٥) الأعلام ١٧٨/٦، وهدية العارفين ٣٣١/٢.

(٦) كشف الظنون ١٨٦/١، والأعلام ١١٠/٤، ومعجم المؤلفين ٩٧/٦.

(٧) كشف الظنون ١٤٧٥/٢، والأعلام ٩٦/٧، ومعجم المؤلفين ٢٠/١٢.

(٨) بغية الوعاة ١٨١/١، والأعلام ٢٨٥/٦، ومعجم المؤلفين ٢٠/١١.

التعريف بصاحب الكشف:

- اسمه:

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، لُقّب بجار الله؛ لأنه جاور بمكة زماناً، كما لُقّب بفخر خوارزم، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان؛ كان إمام عصره من غير ما دفع، تشد إليه الرحال في فنونه^(١).

- مولده:

ولد بزمخشري في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة، وقدم بغداد، وسمع من أبي الخطاب بن البطر (٤٩٤هـ) وغيره، وحدث وأجاز لأبي طاهر السلفي (٥٧٦هـ)، ولزنب الشعرية (٦١٥هـ)، وغيرهما^(٢).

(١) الأنساب، السمعاني المروزي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، ٣١٥/٦، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢٦٥/٣، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ١٦٨/٥، دار صادر - بيروت، ط١، ١٩٩٤م، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وبغية الوعاة ٢/٢٧٩، وطبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، ١٢٠، مكتبة وهبة - القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ، وطبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر، ١٧٢، تحقيق: سليمان بن صالح الخزبي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ١٧٢/٢١، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، وسير أعلام النبلاء ١٥/١٧، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ٤٨٨/٣٦، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد باخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي، غني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، ١٢٠/٤، دار المنهاج - جدة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- ثقافته:

قال ابن السمعاني (٥٦٢هـ): "كان ممن برع في علم الأدب، والنحو، واللغة، لقي الكبار، وصنف التصانيف في التفسير، والغريب، والنحو. وورد بغداد غير مرة، ودخل خراسان عدة نوب. وما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له. وكان علامة الأدب، ونسابة العرب. أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل، ثم خرج منها إلى الحج، وأقام برهةً من الزمان بالحجاز حتى هبت على كلامه رياح البادية، ثم انكفأ راجعاً إلى خوارزم. ولم يتفق أني لقيته، وكتبت من شعره عن جماعة من أصحابه. ومات ليلة عرفة.

وقال القاضي ابن خلكان (٦٨١هـ): كان إمام عصره، له التصانيف البديعة، منها الكشف في تفسير القرآن العظيم، لم يصنف قبله مثله، ومنها (الفائق في غريب الحديث)، ومنها كتاب (أساس البلاغة)، وكتاب (ربيع الأبرار وفصوص الأخبار)، وكتاب (تشابه أسماء الرواة)، وكتاب (النصائح الكبار)، وكتاب (ضالة الناشد)، و(الرائض في الفرائض)، و(المنهاج) في الأصول، و(المفصل)^(١).

- وفاته:

تذكر كتب التراجم على أن وفاة العلامة الزمخشري كان في ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسائة هجرية بجرجانية خوارزم.^(٢)

وجرجانية: بضم الجيم الأولى وفتح الثانية وسكون الراء بينهما وبعد الألف نون مكسورة وبعدها ياء مثناة من تحتها مفتوحة مشددة ثم هاء ساكنة، وهي قصبة خوارزم^(٣).

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٤٨٧/٣٦، ومعجم الأدباء ٢٦٨٧/٦، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥، وسير أعلام النبلاء ١٥٥/٢٠، وطبقات المفسرين العشرين ١٢٠، وطبقات المفسرين ١٧٢، وينظر: تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا السوداني الجمالي الحنفي، تحقيق: محمد خير رمضان، ٢٩١، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، وشذرات الذهب ١٩٤/٦، والأعلام ١٧٨/٧، ومعجم المؤلفين ١٨٦/١٢.

(٢) الأنساب ٣١٦/٦، ومعجم الأدباء ٢٦٨٩/٦، وإنباه الرواة ٢٦٨/٣، ووفيات الأعيان ١٧٣/٥، وسير أعلام النبلاء ١٥٥/٢٠، والبداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ٣٣٥/١٦، دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٢١، وطبقات المفسرين للأدنه ١٧٣.

(٣) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني الفاسي المكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ٤٣/٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ووفيات الأعيان ١٧٤/٥.

قال ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) في كتاب معجم البلدان: "الْجُرْجَانِيَّةُ: هو اسم لقصبة إقليم خوارزم: مدينة عظيمة على شاطئ جيحون، وأهل خوارزم يسمونها بلسانهم كركانج فعربت إلى الجرجانية"^(١).

(١) معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ١٢٢/٢، دار صادر، بيروت، ط ٢،

ثالثاً: سعد الدين التفتازاني حياته وآثاره

- اسمه ونسبه:

هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، وهو ما ذكرته بعض كتب التراجم التي ترجمت له^(١)، وقد ذكر ابن حجر في كتابه (إنباء الغمر) وفي موضع من كتابه (الدرر الكامنة) أن اسمه محمود^(٢)، وهو غير صحيح، بدليل أن ابن حجر ترجم له بالتفصيل في موضع آخر من كتابه (الدرر الكامنة) وذكر أن اسمه مسعود^(٣)، ويلقب بسعد الدين.

والتفتازاني: بالتاءين المنقوطين باثنتين من فوقهما وبينهما الفاء والزاي بين الألفين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى تفتازان وهي قرية كبيرة بنواحي نسا^(٤).

(١) الدرر الكامنة ١١٢/٦، وبغية الوعاة ٢٨٥/٢، وطبقات المفسرين للأدنه وي ٣٠١، والبدر الطالع ٣٠٣/٢، والأعلام ٢١٩/٧، ومعجم المؤلفين ٢٢٨/١٢، ومعجم المفسرين ٦٧٠/٢.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، ٣٨٩/١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، والدرر الكامنة ٩١/٦.

(٣) الدرر الكامنة ١١٢/٦.

(٤) الأنساب ٦١/٣، و (نسا) بكسر النون: مدينة بخراسان (إيران)، ينظر: معجم البلدان ٢٨٢/٥.

- مولده:

ذكرت بعض كتب التراجم تاريخين لمولده:

الأول: أنه ولد سنة (٧١٢هـ)، ذكر ذلك ابن حجر في كتابيه (إنباء الغمر و الدرر الكامنة)^(١)، والسيوطي في (بغية الوعاة)، والزركلي في (الأعلام)، ونويهض في (معجم المفسرين)، وعمر كحالة في (معجم المؤلفين)^(٢).

الثاني: أنه ولد سنة (٧٢٢هـ)، ذكره طاشكُزُبي زَادَه في مفتاح السعادة، و(أحمد الأدنه وي) في (طبقات المفسرين)، ورياض زاده في (أسماء الكتب)، والشوكاني في (البدر الطالع)، واللكنوي في (الفوائد البهية)، وصديق خان في (التاج المكلل)، وأضاف في كتابه (أبجد العلوم) ذكره فتح الله الشرواني في أوائل شرحه للإرشاد وقال: لقد زرت مرقده المقدس بسرخس فوجدت مكتوباً على صندوق مرقده من جانب القدم: ولد في صفر سنة (٧٢٢هـ)^(٣).

والمرجح لدى الباحث القول الثاني بدليل ذكر تاريخ مولده في النص المكتوب على صندوق مرقده.

(١) إنباء الغمر ١/٣٩٠، والدرر الكامنة ٦/١١٢.

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٨٥، والأعلام ٧/٢١٩، ومعجم المفسرين ٢/٦٧٠، ومعجم المؤلفين ١٢/٢٢٨.

(٣) مفتاح السعادة ١/١٩١، وطبقات المفسرين ٣٠١، وأسماء الكتب، عبد اللطيف بن محمد الشهير بـ «رياض زَادَه» الحنفي، تحقيق: د. محمد التونجي، ١٠٤، دار الفكر - دمشق/ سورية، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، والبدر الطالع ٢/٣٠٣، والفوائد البهية ١٣٦، وأبجد العلوم، أبو الطيب محمد صديق خان، ٥٩٧، ط ١، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان، ٤٦٤، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- شيوخه، ونذكر منهم:

١- عضد الدين الإيجي:

هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار العلامة عضد الدين الإيجي، أنجب تلاميذه اشتهروا في الآفاق مثل شمس الدين الكرمانى وضياء الدين العفيفي وسعد الدين التفتازاني وغيرهم، من تصانيفه (المواقف) في علم الكلام، و(العقائد العضدية) و(الرسالة العضدية) في علم الوضع، و(شرح مختصر ابن الحاجب) في أصول الفقه، و(الفوائد الغياثية) في المعاني والبيان، وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه بالقلعة ومات مسجوناً في سنة (٧٥٦هـ)^(١).

٢- القطب التحتاني:

هو محمود بن محمد الرازي، وقيل: محمد المعروف بالقطب التحتاني أحد أئمة المعقول اشتغل في بلاده بالعلوم العقلية فأتقنها وشارك في العلوم الشرعية، ومن تصانيفه: شرح الحاوي الصغير في أربعة مجلدات، قال ابن رافع: ولم يكمله وحواشٍ على الكشاف وصل فيه إلى سورة طه، وشرح المطالع في المنطق والشمسية والإشارات لابن سينا وغير ذلك، وقد سكن الظاهرية إلى أن مات بها في ذي القعدة سنة (٧٦٦هـ) وقد جاوز السبعين، قال الإسنوي: والتحتاني تمييزاً له عن آخر يلقب بالقطب كان ساكناً معه في أعلى المدرسة^(٢).

(١) طبقات الشافعية ٢٧/٣، والدرر الكامنة ١١٠/٣، وينظر: بغية الوعاة ٧٥/٢، وشذرات الذهب ٢٩٨/٨، والبدر الطالع ٣٢٦/١، والتاج المكلل ٣٧١، وأبجد العلوم ٥٩٨، والأعلام ٢٩٥/٣، وهدية العارفين ٥٢٧/١، ومعجم المفسرين ٢٦٢/١، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إباد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، ١١٤٤/٢، مجلة الحكمة، مانشستر - بريطانيا، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) طبقات الشافعية ١٣٦/٣، وينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملن، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى وسيد مهني، ٤٢٤، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، والمقفى الكبير، تقي الدين المقرئ، تحقيق: محمد اليعلاوي، ٧٥/٧، دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، والدرر الكامنة ٩٩/٦، وبغية الوعاة ٢٨١/٢، وطبقات المفسرين ٢٩٢، وشذرات الذهب ٣٥٥/٨، والأعلام ٣٨/٧، وهدية العارفين ١٦٣/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٥/١١.

٣- ضياء الدين القرمي:

هو ضياء بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزويني، ويقال له القرمي، ويعرف بقاضي القرم، ويسمى أيضاً عبد الله، الشيخ ضياء الدين العفيفي، أحد العلماء، تفقه في بلاده وأخذ عن القاضي عضد الدين وغيره، ثم اشتغل على أبيه، والبدر التستري، والخلخالي، وتقدم في العلم قديماً حتى كان سعد الدين التفتازاني أحد من قرأ عليه، وحج قديماً فسمع من العفيف المطري بالمدينة وكان اسمه عبيد الله فكان لا يرضى أن يكتبه فقليل له في ذلك فقال: لموافقته اسم عبيد الله بن زياد قاتل الحسين، وكان يستحضر المذهبين ويفتي فيهما، توفي بالقاهرة سنة ثمانين وسبعمائة^(١).

٤- أحمد القوصي:

هو سعد الدين أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن علي الحمدي القوصي، ولد بقوص وتفقه، وتوفي في ربيع الآخر سنة (٨٠٣هـ)، وقد ذكر السعد في كتابه (شرح الأربعين النووية) أنه أخذ عنه^(٢).

٥- محمد بن سعيد الكازروني:

هو محمد بن سعيد بن مسعود بن محمد أبو عبد الله نسيم الدين بن سعد الدين النيسابوري ثم الكازروني الفقيه الشافعي نشأ بكازرون وكان يذكر أنه من ذرية أبي علي الدقاق وأنه ولد سنة خمس وثلاثين وسبعمائة، وأن المزي أجاز له، اشتغل بكازرون على أبيه وبرع في العربية وشارك في الفقه وغيره مشاركة حسنة مع عبادة ونسك وخلق رضي، مات ببلاده سنة

(١) إنباء الغمر ١/١٨٣، وينظر: طبقات الشافعية ٣/٩٣، والدرر الكامنة ٢/٣٦٨، والمنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف بن تغري، تحقيق: د. محمد محمد أمين، ٧/٤٠٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغية الوعاة ٢/١٣، وشذرات الذهب ٨/٤٥٩، ومعجم المفسرين ١/٢٣٨، وسلم الوصول ٢/١٨٣، والموسوعة الميسرة ٢/١٣٥٥.

(٢) شرح التفتازاني على الأربعين للنووي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ٢٣، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥/٢٠٠٤م، وإنباء الغمر ٢/١٥٤، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ١/٣٧٥، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، وشذرات الذهب ٩/٤٣.

(١٠٨٠هـ)، وذكره السعد في شرح الأربعين، حيث قال: وأخبرني الشيخ الوالي العارف، أستاذ المحدثين، عفيف الملة والدين، محمد بن سعيد الكازروني سماعاً عليه وإجازة^(١).

— تلامذته:

تتلمذ على السعد جملة من طلبة العلم نبغ منهم كثير ومنهم:

١- **حسام الدين حسن بن علي بن محمد الأبيوردي** الشافعي الخطيب، نزيل مكة، المتوفى سنة ست عشرة وثمانمائة.

قال ابن حجر في (إنباء الغمر): "كان عالماً بالمعقولات، أخذ عن التفتازاني، ثم دخل اليمن واجتمع بالناصر، ففوض إليه تدريس بعض المدارس بتعز فعاجلته المنية"^(٢).

من مصنفاته: حاشية على شرح مطالع الأنوار للأرموي في المنطق والحكمة، وريع الجنان في المعاني والبيان^(٣).

٢- **برهان الدين حيدر الشيرازي ثم الرومي:**

كان علامة بالمعاني والبيان والعربية، أخذ عن التفتازاني، وشرح الإيضاح للقزويني شرحاً مزوجاً وقدم الروم وأقرأ وأفتى على مذهب أبي حنيفة ومات بعد العشرين وثمانمائة^(٤).

(١) شرح التفتازاني على الأربعين للنووي ٢٣، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسيني الفاسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ٢٤٢/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، والعقد الثمين ٣٨٢/٢، وإنباء الغمر ٨٤/٢، وشذرات الذهب ٢٣/٩، والضوء اللامع ٢١/١٠، وبغية الوعاة ١١٣/١، وذيل وفيات الأعيان المسمى "درة الحجال في أسماء الرجال"، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق: د. محمد الأحمد أبو النور، ٣١٤/٢، دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، وسلم الوصول ١٤٤/٣.

(٢) إنباء الغمر ٢٤/٣.

(٣) إنباء الغمر ٢٤/٣، وبهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، رضي الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري الشافعي، ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري، ١٧٢، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، والضوء اللامع ١٠٩/٣، وبغية الوعاة ١٠٤/١، وسلم الوصول ٣٢/٢، وشذرات الذهب ١٧٨/٩، وهدية العارفين ٢٨٧/١، ومعجم المؤلفين ٢٥٠/٣.

(٤) بغية الوعاة ٥٤٩/١، وينظر: طبقات المفسرين ٣٢٤، وسلم الوصول ٧٠/٢، وشذرات الذهب ٢١٢/٩، وأبجد العلوم ٥٩٨ وهدية العارفين ٣٤١/١، ومعجم المفسرين ١٦٥.

٣- محمد بن عطاء الله، الرازي، الهروي:

كان يقول: إنه من ذرية الفخر الرازي، ولد بخراسان سنة (٧٦٧هـ)، وكان حنفياً، فصار شافعيًا.

تلمذ على التفتازاني، ودخل الروم، وحج ورحل إلى القدس، وأتباعه قالوا بإمامته في المذهب الحنفي والشافعي، وسائر العلوم، وشهروه بذلك في الناس، مات سنة (٨٢٩هـ)^(١).

٤- علاء الدين محمد بن محمد البخاري العجمي الحنفي:

قال ابن حجر: ولد سنة تسع وسبعين وسبعمائة ببلاد العجم، ونشأ ببخارى فتفقه بأبيه وعمّه العلاء عبد الرحمن، وأخذ الأدبيات والعقليات عن السعد التفتازاني وغيره، ورحل إلى الأقطار، واجتهد في الأخذ عن العلماء، حتى برع في المعقول والمنقول، والمفهوم والمنطوق، واللغة والعربية، وصار إمام عصره، وتوجه إلى الهند فاستوطنه مدة، وعظم أمره عند ملوكه إلى الغاية لما شاهدوه من غزير علمه وزهده وورعه، ثم قدم مكة فأقام بها، ودخل مصر فاستوطنها، وتصدر للإقراء بها، وآل أمره إلى أن توجه إلى دمشق ومات بها سنة (٨٤١هـ)، من آثاره: فاضحة الملحدون وناصحة الموحدين، ورسالة في الرد على الوجودية وفصوص الشيخ الأكبر وأمثاله^(٢).

٥- علاء الدين الرومي:

هو علي بن مصلح الدين بن موسى بن إبراهيم الشيخ علاء الدين الرومي الحنفي العلامة النحوي المفسر، ولد سنة ست وخمسين وسبعمائة، واشتغل بالعلوم وتفنن، ودخل بلاد العجم،

(١) البدر الطالع ٢/٢٠٦، والتاج المكلل ٤٣٤، وينظر: إنباء الغمر ٣/٣٧٧، ورفع الإصر عن قضاة مصر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. علي محمد عمر، ٣٩٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، وطبقات الشافعية ٤/١٠٤، وبهجة الناظرين ١٠٥، والأعلام ٦/٢٦٩، والموسوعة الميسرة ٣/٢٢٣٢.

(٢) شذرات الذهب ٩/٣٥١، وسماء بعضهم علياً وهو غلط. كذا في الضوء اللامع ومن سماه علياً الجلال السيوطي في بغية الوعاة. وقد ترجم له الحافظ في إنباء الغمر مرتين في السنة المذكورة وسماه في الأولى علياً وفي الثانية محمداً ينظر: الضوء اللامع ٩/٢٩١، وإنباء الغمر ٤/٨٣، وبغية الوعاة ٢/٢٠٠، وسلم الوصول ٣/٢٥٥، والبدر الطالع ٢/٢٦٠، والتاج المكلل ٤٥٨، والأعلام ٧/٤٦، ومعجم المؤلفين ١١/٢٩٤، والموسوعة الميسرة ٣/٢٤٠٧.

وأخذ عن التفتازاني والشريف الجرجاني والكبار إلى أن برع، وتصدر للإقراء، وكان عالماً متحققاً، عارفاً بالجدل، إماماً في المعقول، بارعاً في علوم كثيرة، مات سنة (٨٤١هـ)^(١).

(١) بغية الوعاة ٢/٢٠٨، وينظر: إنباء الغمر ٤/٨٤، والضوء اللامع ٦/٤١، وشذرات الذهب ٩/٣٥٠، والموسوعة الميسرة ٢/١٧٢٣.

آثاره العلمية

شملت المصنفات التي خلّفها السعد مختلف العلوم والفنون، فألف - رحمه الله تعالى - في التفسير والحديث والفقه والنحو والصّرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والكلام وكثير من العلوم وطار صيته واشتهر ذكره، وقد طُبعت بعض كتبه، وبعضها ما زال مخطوطاً، وفيما يأتي ذكر مصنفاته العلمية:

- أولاً في التفسير:

١- حاشية على الكشف للزمخشري: وتوفي السعد قبل إتمامها فقد وصل فيها إلى الآية (٥٧) من سورة يونس، ومن ثم من سورة ص إلى الآية (٢٢) من سورة محمد عليه الصلاة والسلام، حسب النسخ التي حصلت عليها وقد ذكرت بعض كتب التراجم أنه وصل فيها إلى سورة الفتح، وبعضها بأنها لم تتم^(١).

٢- كشف الأسرار وعدة الأبرار: وهو تفسير باللغة الفارسية^(٢).

ثانياً: في الحديث:

١- شرح التفتازاني على الأربعين للنووي: وقد طبع بتحقيق محمد حسن إسماعيل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥/١٤٠٠ م^(٣).

٢- أربعين في الحديث^(٤).

ثالثاً: في الفقه:

١- مفتاح الفقه: وقيل شرع في تأليفه سنة (٧٧٢هـ)، وقيل فرغ من تأليفه سنة (٧٧٢هـ)^(٥).

(١) الدرر الكامنة ١١٢/٦، وطبقات المفسرين ٣٠٢، وكشف الظنون ١٤٧٥/٢، وأسماء الكتب ١٠٤، وأبجد العلوم ٥٩٧، والأعلام ٢١٩/٧، ومعجم المفسرين ٦٧٠/٢.

(٢) طبقات المفسرين ٣٠٢، وكشف الظنون ١٤٨٧/٢، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٣) كشف الظنون ١/١، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف سركيس، ٦٣٧/٢، سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م، والأعلام ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٤) هدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٥) شذرات الذهب ٥٤٨/٨، وكشف الظنون ١٧٦٩/٢، والبدر الطالع ٣٠٤/٢، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

٢- فتاوى الحنفية: وشرح في تأليفه في التاسع من ذي القعدة سنة (٧٦٩هـ) بھرة^(١).

رابعاً: في أصول الفقه:

١- شرح التلويح أو التلويح في كشف حقائق التنقيح أو التلويح شرح التوضيح في الأصول: وهو شرح على التنقيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ذكر فيه أنه لما كان فحول العلماء مكبين على مباحث كتاب فخر الإسلام البزدوي ووجد بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه أراد تنقيحه وحاول تبين مراده وتقسيمه على قواعد المعقول مورداً فيه زبدة مباحث كتاب المحصول ومباحث ابن الحاجب مع تحقیقات بديعة وتدقیقات غامضة منیعة، فلما توجد في الكتب سالکاً فيه مسلك الضبط والإيجاز فصنف هذا الشرح ممزوجاً وسماه: التوضيح في حل غوامض التنقيح.^(٢)

٢- حاشية شرح مختصر الأصول: وهو شرح على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب وقد أتمه سنة (٧٧٠هـ)^(٣).

خامساً: في البلاغة:

١- المطول على التلخيص: وهو شرح على تلخيص المفتاح للقزويني، وقد أتمه في صفر سنة (٧٤٨هـ) بھرة^(٤).

٢- الشرح المختصر: في البلاغة على التلخيص أتمه في سنة (٧٥٦هـ)^(٥).

(١) شذرات الذهب ٥٤٨/٨، والبدر الطالع ٣٠٤/٢، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٢) بغية الوعاة ٢٨٥/٢، وكشف الظنون ٤٨٢/١، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٥٤٧/٨، وطبقات المفسرين ٣٠١، والبدر الطالع ٣٠٣/٢، وأبجد العلوم ٥٩٧، ومعجم المطبوعات ٦٣٦/٢، والأعلام ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢٨/١٢.

(٣) الدرر الكامنة ١١٢/٦، وبغية الوعاة ٢٨٥/٢، وكشف الظنون ١٨٥٣/٢، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٥٤٨/٨، والبدر الطالع ٣٠٣/٢، وأبجد العلوم ٥٩٧، والأعلام ٢١٩/٧.

(٤) الدرر الكامنة ١١٢/٦، وبغية الوعاة ٢٨٥/٢، وطبقات المفسرين ٣٠١، وكشف الظنون ٤٧٣/١، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٥٤٧/٨، والبدر الطالع ٣٠٣/٢، وأبجد العلوم ٥٩٧، ومعجم المطبوعات ٦٣٧/٢، والأعلام ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢٨/١٢.

(٥) الدرر الكامنة ١١٢/٦، وبغية الوعاة ٢٨٥/٢، وكشف الظنون ٤٧٣/١، وشذرات الذهب ٥٤٧/٨، والبدر الطالع ٣٠٣/٢، وأبجد العلوم ٥٩٧، ومعجم المطبوعات ٦٣٨/٢، والأعلام ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

٣- شرح القسم الثالث من المفتاح: أتمه في شرح المفتاح في شوال سنة (٧٨٩هـ) بسمرقند^(١).

سادساً: في الصرف:

١- شرح تصنيف الزنجاني: أو شرح تصنيف العزي، وهو شرح على مختصر العزي في التصنيف للشيخ عز الدين، أبي الفضائل إبراهيم الزنجاني وهو أول تأليفه أتمه في شهر شعبان، سنة (٧٣٨هـ).^(٢)

٢- قوانين الصرف: ذكره البغدادي في هدية العارفين^(٣).

سابعاً: في النحو:

١- إرشاد الهادي: أو رسالة الإرشاد، ألفه سنة (٧٧٤هـ)، وقيل: سنة (٧٧٨هـ).^(٤)

٢- الإصباح في شرح ديباجة المصباح^(٥).

٣- تركيب الجليل في النحو^(٦).

ثامناً: في المنطق والكلام:

١- شرح الشمسية: أو شرح الرسالة الشمسية، أتمه سنة (٧٥٧هـ).^(٧)

(١) بغية الوعاة ٢/٢٨٥، وكشف الظنون ٢/١٧٦٢، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٨/٥٤٨، والبدر الطالع ٢/٣٠٣، وأبجد العلوم ٥٩٧.

(٢) الدرر الكامنة ٦/١١٢، وبغية الوعاة ٢/٢٨٥، وطبقات المفسرين ٣٠١، وكشف الظنون ٢/١١٣٩، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٨/٥٤٧، والبدر الطالع ٢/٣٠٣، وأبجد العلوم ٥٩٧، ومعجم المطبوعات ٢/٦٣٧، والأعلام ٧/٢١٩، وهدية العارفين ٢/٤٣٠.

(٣) هدية العارفين ٢/٤٣٠.

(٤) الدرر الكامنة ٦/١١٢، وبغية الوعاة ٢/٢٨٥، وكشف الظنون ١/١، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٨/٥٤٨، والبدر الطالع ٢/٣٠٣، وأبجد العلوم ٥٩٧، والأعلام ٧/٢١٩، وهدية العارفين ٢/٤٣٠.

(٥) كشف الظنون ٢/١٧٠٨، وهدية العارفين ٢/٤٣٠.

(٦) هدية العارفين ٢/٤٣٠.

(٧) الدرر الكامنة ٦/١١٢، وبغية الوعاة ٢/٢٨٥، وطبقات المفسرين ٣٠١، وكشف الظنون ٢/١٠٦٣، وشذرات الذهب ٨/٥٤٧، وأبجد العلوم ٥٩٧، ومعجم المطبوعات ٢/٦٣٧، والأعلام ٧/٢١٩، وهدية العارفين ٢/٤٣٠.

- ٢- تهذيب المنطق والكلام: أتمه في رجب (٧٨٩هـ)^(١).
- ٣- المقاصد في الكلام: أو مقاصد الطالبين، أتمه في ذي القعدة (٧٨٤هـ)^(٢).
- ٤- شرح العقائد النسفية: وقد أتمه في شعبان سنة (٧٦٨هـ)^(٣).
- ومن المصنفات التي ذكرتها كتب التراجم لسعد الدين بالإضافة إلى ما تم ذكره
 - ١- النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، أو شرح نوابغ الكلم^(٤).
 - ٢- رسالة الإكراه^(٥).
 - ٣- دفع النصوص والنقوص^(٦).
 - ٤- شرح فرائض السراجية^(٧).
 - ٥- شرح منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب^(٨).

(١) طبقات المفسرين ٣٠١، وكشف الظنون ٥١٦/١، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٥٤٨/٨، والبدر الطالع ٣٠٤/٢، وأبجد العلوم ٥٩٧، ومعجم المطبوعات ٦٣٦/٢، والأعلام ٢١٩/٧، ومعجم المؤلفين ٢٢٨/١٢.

(٢) بغية الوعاة ٢٨٥/٢، وطبقات المفسرين ٣٠١، وكشف الظنون ١٧٨٠/٢، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٥٤٨/٨، والبدر الطالع ٣٠٤/٢، والأعلام ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢٨/١٢.

(٣) الدرر الكامنة ١١٢/٦، وبغية الوعاة ٢٨٥/٢، وكشف الظنون ١١٤٥/٢، وطبقات المفسرين ٣٠١، وأسماء الكتب ١٠٤، وشذرات الذهب ٥٤٨/٨، والبدر الطالع ٣٠٣/٢، وأبجد العلوم ٥٩٧، ومعجم المطبوعات ٦٣٧/٢، والأعلام ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٤) كشف الظنون ١٩٧٨/٢، ومعجم المطبوعات ٦٣٨/٢، والأعلام ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٥) كشف الظنون ٨٤٧/١، هدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٦) هدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٧) كشف الظنون ١٢٤٩/٢، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

(٨) كشف الظنون ١٨٥٣/٢، وهدية العارفين ٤٣٠/٢.

- وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته - رحمه الله - كما جاء في بعض كتب التراجم، فقليل: "في صفر سنة (٧٩٢هـ) ولم يخلف بعده مثله وكان مولده سنة (٧١٢هـ) على ما وجد بخط ابن الجزري وذكر لي شهاب الدين ابن عريشاه الدمشقي الحنفي أن الشيخ علاء الدين كان يذكر أن الشيخ سعد الدين توفي سنة (٧٩١هـ) عن نحو ثمانين سنة"^(١).

ويذكر طاشكُوري زَادَهُ "نقلاً عن فتح الله الشرواني في أوائل (شرحه للإرشاد) للفاضل سعدالدين التفتازاني أنه زار مرقد السعد المقدس بسرخس، فوجد مكتوباً على صندوق مرقده من جانب القدم تاريخ مولده، وشروعه في مؤلفاته وفراغه منها... (وتوفي) يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة بسمرقند، ونقل إلى سرخس، ودفن بها يوم الأربعاء التاسع من جمادي الأولى بهذه السنة"^(٢).

وفي كتاب البدر الطالع: "ذكر ملا زادة تاريخ ما فرغ منه من مؤلفاته وما شرع فيه ولم يكمل وقال في أول الترجمة ما لفظه أستاذ العلماء المتأخرين وسيد الفضلاء المتقدمين مولانا سعد الملة والدين معدل ميزان المعقول والمنقول مفتاح أغصان الفروع والأصول أبي سعيد مسعود بن القاضي الإمام فخر الملة والدين عمر ابن المولى الأعظم سلطان العارفين العادي التفتازاني ثم ذكر ما قدمناه من تاريخ مولده وما بعده ثم قال وتوفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر محرم سنة (٧٩٢هـ) بسمرقند ونقل إلى سرخس ودفن بها يوم الأربعاء التاسع من جمادي الأولى ثم قال ملا زادة الجامع لهذه الترجمة واسمه موسى بن محمد بن محمود أنه أخذ عن عبد الكريم بن عبد الغنى وهو عن المولى سنان وهو عن المولى حيدر وهو عن المولى سعد الملة يعنى صاحب الترجمة"^(٣)، وقيل: في سنة (٧٩٣هـ)^(٤).

ونظراً للاختلاف في تعيين مولده ووفاته فالمرجح لدى الباحث أنه ولد في (٧٢٢هـ) وتوفي (٧٩٢هـ) لما ذكره طاشكُوري زَادَهُ نقلاً عن فتح الله الشرواني.

(١) الدرر الكامنة ٦/١١٢.

(٢) مفتاح السعادة ١/١٩١.

(٣) البدر الطالع ٢/٣٠٤، وينظر: هدية العارفين ٢/٤٣٠، والتاج المكلل ٤٦٤.

(٤) الأعلام ٧/٢١٩.

وتوفي - رحمه الله - بسمرقند، وكان سبب موته ما ذكر في الشقائق النعمانية في ترجمة ابن الجزري، ما وقع بين العلامة التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني حيث اجتمعا عند الأمير تيمور خان فأمر بتقديم السيد الشريف على العلامة التفتازاني، وقال: لو فرضنا أنكما سيان في الفضل فله شرف النسب فاغتم لذلك العلامة التفتازاني، وحزن حزناً شديداً فما لبث حتى مات - رحمه الله - وقد وقع ذلك بعد مباحثتهما عنده وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي فرجح هو كلام السيد الشريف على كلام العلامة التفتازاني^(١).

(١) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكُتُري زَادَة، ٢٩، دار الكتاب العربي - بيروت، وينظر: شذرات الذهب ٥٤٩/٨، والبدر الطالع ٣٠٥/٢، والتاج المكلل ٤٦٥.

القسم الأول

اختياراته دراسة تحليلية

الفصل الأول: اختياراته في الأسماء.

الفصل الثاني: اختياراته في الأفعال.

الفصل الثالث: اختياراته في الحروف.

الفصل الأول

اختياراته في الأسماء

المبحث الأول: المرفوعات.

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

المبحث الرابع: الأسماء المبنية.

المبحث الأول: المرفوعات

أولاً: المبتدأ والخبر:

١- ضمائر الرفع المنفصلة قد تأتي في موقع المبتدأ، وقد تقع بين المبتدأ والخبر، وتسمى ضمير فصل للفرق بينها وبين ضمير الشأن، وقد اختلف النحويون في ضمير الفصل وحقيقته وسبب تسميته، ومواضعه، وأنواعه، وإعرابه، ويكاد النحويون يجمعون على دلالة في الكلام، فقد ذهب الزمخشري (٥٣٨هـ) إلى أن الوارد بعد ضمير الفصل خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره^(١)، وذلك عند تفسير قوله تعالى:

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢)، وقد أشار العربون إلى جواز أن يكون الضمير للفصل، وأن يكون مبتدأ ثانياً، خبره المفلحون، والجملة خبر أولئك^(٣)، فالضمير (هم) أفاد قصر (أولئك) على الخبر، فهم المفلحون دون سواهم، وهذا ما اختاره السعد وأشار إليه في

(١) الكشف ٤٦/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، ٧٤/١، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وإعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ٢٧/١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، والكشاف ٤٦/١، والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ٢١/١، عيسى البابي الحلبي وشركاه، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ١٣٣/١، مكتبة دار الزمان - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، ٧٣/١، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ١٠٣/١، دار القلم، دمشق، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ٣٠٣/١، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى، ٣٤/١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ١٢٧/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

قوله: "إفادة قصر المسند على المسند إليه بشهادة الاستعمال في مثل: إنّ الله هو الرزاق...، وهذا إنما يتم إذا ثبت القصر في مثل: كان زيد هو أفضل من عمرو، مما الخبر فيه نكرة، وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ، وإن لم يكن هناك ضمير فصل مثل: زيد الأمير وعمرو الشجاع، وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان مع ضمير الفصل كقولك: الكرم هو التقوى، والحسب هو المال، والدين هو النصيحة، أي لا كرم إلا التقوى، ولا حسب إلا المال، ولا دين إلا النصيحة.

وكلامه في الفائق مشعر بأن مثل هذا التركيب يفيد قصر المبتدأ على الخبر، سواء كان المعرف باللام مبتدأ أو خبراً فقد صرح (بأن معنى قوله: فإن الدهر هو الله أن جالب الحوادث هو الله لا غيره، فوضع الدهر موضع جالب الحوادث.

وأن معنى قوله: (فإن الله هو الدهر)^(١)، فإن الله هو الجالب للحوادث لا غير الجالب رداً لاعتقادهم أن الله ليس من جلبها في شيء وأن جالبها الدهر كما لو قلت: إن أبا يوسف أبو حنيفة كأَنَّ المعنى أنه النهاية في الفقه لا المتقاصر)^(٢).

والأظهر أن قولنا: الله الجالب للحوادث لا يفيد إلا قصر جلب الحوادث عليه مثل قولنا: الجالب للحوادث هو الله على ما قال صاحب المفتاح (أن قولنا: المنطلق زيد، وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد)^(٣)، وكأنه رد لكلام الفائق"^(٤).

(١) من حديث عن أبي هريرة في: موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، تخرّيج وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٩٨٤/٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، وصحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ٤١/٨، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٧٦٣/٤، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ٤٤٧/١، ط ٢، دار المعرفة - لبنان، (د.ت).

(٣) مفتاح العلوم ٢٩١.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، ١٤١/٢، رسالة دكتوراه، عبد الفتاح عيسى البربري، جامعة الأزهر - مصر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه السعد؛ لأن القصر يخص واحداً بعينه دون غيره، فالقصر في الآية وقع على المفلحين دون غيرهم بسبب ما نسب إليهم من عمل وإيمان، وهذا لا يعنى أن دلالة ضمير الفصل تقتصر على هذه الدلالة فقط دون غيرها، وإنما تقتصر هذه الدلالة على هذه الآية، ومما يدل على ذلك إذا قلنا: "الإنسان ضاحك لا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان، أما لو قلنا: الإنسان هو الضاحك فهذا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان"^(١).

يتضح مما سبق أن الضمير يفيد الحصر إذا كان مقصوراً على واحد دون غيره بشرط أن يكون ما بعد الضمير معرفة، وأما إن كان ما بعده نكرة فلا يفيد الحصر.

٢- يأتي الخبر في صور متعددة كالخبر المفرد والخبر الجملة والخبر شبه الجملة، وفي قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾^(٢)، أورد معربو القرآن وجوه الإعراب في هذه الآية فمنهم من أعرب جملة (أأنذرتهم) في موضع رفع على الفاعلية، ومنهم من جعل جملة (أأنذرتهم) في محل رفع مبتدأ مؤخر، ومنهم من ذهب إلى أن جملة (أأنذرتهم) خبر^(٣). يقول الزمخشري: " (وَأَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) في موضع المرتفع به على الفاعلية كأنه قيل: إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه. كما تقول: إن زيدا مختصم أخوه وابن عمه.

(١) مفاتيح الغيب ٢/٢٧٩.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٧، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، ١/٢٦٨، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ومشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ١/٧٦، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ، والكشاف ١/٤٧، ومفاتيح الغيب ٢/٢٨٤، والتبيان ١/٢١، والكتاب الفريد ١/١٣٧، وتفسير البيضاوي ١/٤١، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ٣٣٠، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠ هـ - ذو الحجة ١٤١٣ هـ، وتفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، ١/٤٤، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، والبحر المحیط ١/٧٧، والدر المصون ١/١٠٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ٢/٣٦٣، المجلس الوطني للثقافة - الكويت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، واللباب ١/٣٠٨، وإرشاد العقل ١/٣٦، وروح المعاني ١/١٣٠.

أو يكون (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الابتداء، وسواء خبراً مقدماً بمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدمه، والجملة خبر لأنّ.

فإن قلت: الفعل أبداً خبر لا مخبر عنه فكيف صحّ الإخبار عنه في هذا الكلام؟

قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى^(١).

ويقول السعد: "[الفعل أبداً خبر] جعل الفعل مع فاعله فعل شائع في عبارتهم، وإلا المخبر عنه هاهنا هو الجملة لا مجرد الفعل، وتقرير الجواب أن (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) وإن كان في اللفظ جملة فعلية استفهامية؛ لكنه في المعنى مصدر مضاف إلى الفاعل أي: إنذارك وعدمه، وهو مما يصح أن يخبر عنه...

ثم التحقيق أن الواقع موقع الفاعل أو المبتدأ هو مجموع الحرف والفعل، قال أبو علي (٣٧٧هـ)^(٢): إنما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف؛ لأن ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم؛ لأنك إنما تقول: أقمت أم قعدت؟ إذا استوى قيام المخاطب وعوده، فيطلب بهذا السؤال التعيين، فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وعودك، كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في (أنا أفعل كذا أيها الرجل) بجامع الاختصاص^(٣).

ويظهر من قول السعد الاقتصار في الإعراب على وجهين، الوجه الأول: أن تكون جملة (أأنذرتهم) في موضع رفع على الفاعلية، والوجه الثاني: أن تكون جملة (أأنذرتهم) في محل رفع مبتدأ مؤخراً، ويتفق الباحث مع السعد في اختياره في أن الواقع موقع الفاعل أو المبتدأ هو مجموع الحرف والفعل؛ لأن أنواع الخبر كما هي مبسوسة في كتب النحو ثلاثة أنواع: خبر مفرد، وخبر جملة، وخبر شبه جملة، ولا يأتي الفعل وحده خبراً.

(١) الكشف ٤٧/١.

(٢) الحجة ٢٦٥/١.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ١٤٨/٢.

٣- للمبتدأ صور مختلفة في الكلام، إذ يأتي اسماً صريحاً نحو: الله ربنا، ومصدراً مؤولاً نحو: أن تتصدقوا خير لكم، ووصفاً معتمداً على شيء قبله كالنفي والاستفهام، ويرفع فاعلاً أو نائبه سد مسد الخبر نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(١). أجمع معربو القرآن الكريم على أن (من الناس) في محل رفع خبر مقدم، واختلفوا في إعراب (من) في (من يقول)، فمنهم من جعلها اسماً موصولاً، ومنهم من جعلها نكرة موصوفة، واستضعف أبو البقاء (٦١٦هـ) أن تكون بمعنى الذي^(٢).

قال الزمخشري: "ولام التعريف فيه للجنس"^(٣).

وقد ذهب السعد إلى أن المبتدأ هو مضمون الجار والمجرور حيث يقول: "أي: في الناس، وقد يقال: إنه لا يتصور لمثل هذا الإخبار فائدة، والجواب بأنه للإخبار بالبعضية، أو للتعجب واستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فإنها تنافي الإنسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف.

فإن مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا تتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات، ولا يقصد فيها إلا الإخبار بأن من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا، فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى وبعض الناس، أو بعض من الناس من هو كذا أو كذا، فتكون مناط الفائدة تلك الأوصاف.

وفي قول الحماسي (الكامل)^(٤):

(١) سورة البقرة، من الآية: ٨.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٧/١، والكشاف ٥٤/١، والتبيان ٢٤/١، والكتاب الفريد ١٤٦/١، والبحر المحيط ٨٥/١، والدر المصون ١١٧/١، واللباب ٣٢٧/١، وإرشاد العقل ٣٩/١، وروح المعاني ١٤٦/١.

(٣) الكشاف ٥٤/١.

(٤) البيت لموسى بن جابر الحنفي في: ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، برواية أبي منصور الجواليقي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح، ١١٣، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م، وينظر: شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، ٢٦٤، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، وشرح كتاب الحماسة، أبو القاسم زيد بن علي الفارسي، تحقيق: د. محمد عثمان علي، ٢/٢٢٠، دار الأوزاعي - بيروت، ط ١، (د.ت)، وشرح ديوان الحماسة، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، ١٣٧، دار القلم - بيروت، (د.ت).

مِنْهُمْ لِيُوثَّ لَا تَرَامَ وَبَعْضُهُمْ مِمَّا قَمَشَتْ وَضَمَّ حَبْلَ الْحَاطِبِ

تأنيس بما ذكرنا حيث وقع قرينة (منهم) وهي (بعضهم) مبتدأ لا خبراً، ووقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(١)، ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٢) (٣).

فقد جعل السعد مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى (وبعض الناس)؛ لأنه رجع أن تكون (من) في (من يقول) نكرة موصوفة، فمناط الفائدة الوصف المتحقق في من على تقدير: ومن الناس فريق يقول، وقد انفرد السعد بهذا القول، وعليه يرى الباحث بأن السعد قد أصاب في اختياره.

٤- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾^(٤) قال الزمخشري: "و(إنما) لقصر الحكم على شيء، كقولك: إنما ينطق زيد، أو لقصر الشيء على حكم كقولك: إنما زيد كاتب. ومعنى (إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) أن صفة المصلحين خلصت لهم وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد"^(٥).
قال السعد: "يعني أنه قصر أفراد؛ لأن نهيهم عن الإفساد يشعر بأن فيهم إفساداً فنفوا ذلك بإدعاء أنهم مقصرون على الإصلاح من غير شائبة إفساد، وآثروا إنما دلالة على أن ذلك ظاهر بين لا ينبغي أن يشك فيه.

فرد الله عليهم ذلك بقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٦)، قصر قلب أي هم مقصرون على الإفساد...، وبالتأكيد بحرفي التنبيه والتحقيق المقصود بحما تنبه السامع للحكم، وتقرره عنده بحيث لا مجال فيه للريبة، وتعريف الخبر المفيد للحصر، وبتوسيط ضمير الفصل

(١) سورة الجن، من الآية: ١١.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ١٦٥/٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١.

(٥) الكشف ٦٢/١.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٢.

المؤكد لذلك، وبقوله: (ولكن لا يشعرون) الدال على كونهم مفسدين مما ظهر ظهور المحسوس؛ لكن لا إحساس لهم ليدركوه.

بقي هاهنا بحث وهو أن ضمير الفصل إنما يفيد قصر المسند على المسند إليه كما سبق، وكذا تعريف الخبر على ما ذكره صاحب المفتاح^(١)، وشهد به الاستعمال مثل: (إن الله هو الرزاق) أي لا رازق سواه، فكيف يدل (إنهم هم المفسدون) على أنهم مقصرون على صفة الإفساد لا يتجاوزونه إلى الإصلاح؟

والجواب ما سبق أنه إذا كان في الكلام ما يفيد القصر، فضمير الفصل إنما يفيد تأكيده سواء كان قصر المسند على المسند إليه أو بالعكس.

وقد ذكر في (الفائق) أن تعريف المسند يفيد قصر المسند إليه على المسند، وأن معنى (إن الله هو الدهر أنه الجالب للحوادث لا غير الجالب)^(٢)، فيكون المعنى هاهنا أنهم المفسدون لا المصلحون.

فالوجه أن يقال: تعريف الخبر قد يكون لقصر المسند إليه، وقد يكون لقصر المسند بحسب المقام، أو يقال: معنى التعريف هاهنا مثله في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٣)، على معنى أنه إن حصلت صفة المفسدين، وتحققوا ما هم، وتصوروا بصورتهم الحقيقية فالمنافقون هم لا يعدون تلك الحقيقة^(٤).

٥- الحصر ويقال له القصر: وهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص^(٥)، وله طرق كثيرة منها: تقديم المسند إليه، وتقديم المسند، وتعريف المسند إليه والمسند، وفي قوله تعالى: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(٦) اختلاف في حصر المبتدأ على الخبر والعكس، ويقع

(١) ينظر: مفتاح العلوم ١/٢٩٦.

(٢) ينظر: الفائق ١/٤٤٧.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٥.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/١٨٥.

(٥) ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم الهاشمي، تحقيق: د. يوسف الصميلي، ١٦٥، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٤.

الحصر عندما يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، وذلك مبسوط في كتب النحو، ولكن عندما يقع كلاهما معرفة فأيهما المحصور؟.

فيحكم الابتداء بالمقدم من الاسمين إذا كانا معرفتين متساويتين مثل: محمد قدوتنا، أو اختلفت مثل: سعيد الفاضل، فقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم مثل: القائم ياسر، والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف أو معلوماً عند المخاطب^(١).

وقد فصل السيوطي (٩١١هـ) ذلك بقوله: "وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال: الأول: أنك بالخيار فاجعل ما شئت منهما مبتدأ، وهو للفارسي، وعليه ظاهر قول سيويه (١٨٠هـ).

والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو: زيد صديقي إذا كان له أصدقاء غيره.
والثالث: أنه بحسب المخاطب فإن عُلِمَ أنه في علمه أحد الأمرين أويُسألُه عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالجهول الخبر.
والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والجهول الخبر.
والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق.
والسادس: أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر نحو: القائم زيد"^(٢).
قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى قوله تعالى: وقودها الناس والحجارة؟ قلت: معناه أنها نار ممتازة عن غيرها من النيران، بأنها لا تتقد إلا بالناس والحجارة"^(٣).
وقال السعد: "[لا تتقد إلا بالناس والحجارة] استفيد الحصر من جعل المبتدأ كما هو في موقع المعرف بلام الجنس مثل: المنطلق زيد، والكرم التقوى، وأما إذا عكس مثل: التقوى الكرم

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٥٧/٥.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ٣٨٠/١، المكتبة التوفيقية - مصر، (د.ت).

(٣) الكشف ١٠٣/١.

فلا خفاء في انعكاس المعنى، أي: لا غير الكرم، بخلاف زيد المنطلق، فإنه أيضاً لحصر الانطلاق على زيد...

والظاهر أنه يختلف باختلاف المقامات، وأن الأكثر حصر ما يكون فيه عموم وجنسية سواء قُدم أو أُخر مثل: زيد الرجل، والرجل زيد، فإذا استويا فالمبتدأ محصور على الخبر مثل: الكرم التقوى، والتقوى الكرم، والعالم المتقي، والمتقي العالم^(١).

واختيار السعد أن الأكثر حصر ما يكون فيه عموم وجنسية سواء قُدم أو أُخر مثل: زيد الرجل، والرجل زيد، فإذا استويا فالمبتدأ محصور على الخبر مثل: الكرم التقوى، والتقوى الكرم، والعالم المتقي، والمتقي العالم، ويذهب الباحث إلى القول الأول، وهو قول الفارسي لبعده عن التأويلات.

٦- قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقُوا﴾^(٢).

اختلف المعربون في موقع جملة (كلما رزقوا) من الإعراب على النحو الآتي^(٣):

الأول: أن الجملة في محل نصب صفة ثانية لجنات.

الثاني: أن الجملة في محل رفع خبر مبتدأ محذوف.

الثالث: أن الجملة مستأنفة.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٢٦٩.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٥.

(٣) ينظر: الكشاف ١/١٠٧، ومفاتيح الغيب ٢/٣٥٨، والتبيان ١/٤٢، والكتاب الفريد ١/١٩٩، والجامع لأحكام القرآن: (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ١/٢٤٠، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، وتفسير البيضاوي ١/٦٠، وتفسير النسفي ١/٦٩، والبحر المحيط ١/١٨٤، والدر المصون ١/٢١٦، واللباب ١/٤٥٢، وغرائب القرآن وغرائب الفرقان: (تفسير النيسابوري)، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ١/١٩٩، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٦هـ، وإرشاد العقل ١/٩٦، وفتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، ١/٦٥، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط ١ - ١٤١٤هـ، وروح المعاني ١/٢٠٤.

الرابع: أن الجملة في موضع نصب على الحال من الذين آمنوا، تقديره: مرزوقين على الدوام، ويجوز أن يكون حالاً من الجنات.

قال الزمخشري: "وقوله: (كُلَّمَا رُزِقُوا) لا يخلو من أن يكون صفة ثانية لجنات، أو خبر مبتدأ محذوف، أو جملة مستأنفة"^(١).

ويقول السعد: "[أو خبر مبتدأ محذوف]، أي هم، أو هي، لا شأنها لعدم العائد، وإن أريد أن الجملة خبر عن ضمير الشأن فلا يكون المحذوف شأنها بل (هي) بمعنى القصة والشأن. وهاهنا بحث وهو أن الجملة المحذوفة المبتدأ إما أن تجعل صفة أو استئنافاً فاعتبار الضمير لغو، وإما أن تكون كلاماً مبتدأ غير صفة ولا استئناف فلتكن بدون اعتبار الحذف كذلك"^(٢).

٧- قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾^(٣).

اختلف المعربون في إعراب (الحق) على أقوال^(٤):

الأول: أن (الحق) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، و(من ربك) في محل نصب حال متعلق بمحذوف.

(١) الكشف ١/١٠٧.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٢٧٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٦٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ١/٢٢٠، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١، (د.ت)، ومعاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ١/٢٢٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ومعاني القرآن للزجاج ١/٤٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٦٢، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ٣/٨٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ومشكل إعراب القرآن ١/١٦١، والكشاف ١/٣٦٨، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ١/٤٤٦، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ، وزاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ١/٢٨٨، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ، ومفاتيح الغيب ٨/٢٤٥، والكتاب الفريد ٢/٦٤، وتفسير القرطبي ٤/١٠٣، وتفسير البيضاوي ٢/٢٠، وتفسير النسفي ١/٢٦٠، والبحر المحيط ٣/١٨٧، والدر المصون ٣/٢٢٢، واللباب ٥/٢٨١، وإرشاد العقل ٢/٤٥، وفتح القدير ١/٣٩٧، وروح المعاني ٢/١٧٩.

الثاني: أن (الحق) مبتدأ، و (من ربك) متعلق بمحذوف في محل رفع خبر.

الثالث: أن (الحق) فاعل لفعل محذوف تقديره: جاءك الحق.

قال الزمخشري: "الحق من ربك خبر مبتدأ محذوف، أي هو الحق كقول أهل خيبر: محمد والخميس"^(١).

ويقول السعد: "[الحق من ربك خبر مبتدأ] على أن يكون (من ربك) حالاً من الضمير في (الحق)، وإنما لم يجعل (الحق) مبتدأ، خبره (من ربك)؛ لأن المقصود الدلالة على أن كون عيسى مخلوقاً كآدم هو الحق لا ما يزعم النصارى من اللاهوتية، وتطبيق كونهما مبتدأ وخبراً على هذا المعنى لا يتم إلا بتكلف"^(٢).

يتبين من كلام السعد موافقته للقول الأول وهو ما ذهب إليه أكثر المعربين، وهو الأنسب في رأي الباحث.

٨- يحذف المبتدأ جوازاً إذا دل عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣)، ويكثر إذا وقع جواباً لاستفهام مثل: كيف خالد؟، فتقول: صحيح، أي: هو صحيح، وبعد فاء الجواب كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾^(٤)، ومن ذلك ما جاء في إعراب

(١) الكشف ١/٣٦٨.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٦٧٣/٢.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ١.

(٤) سورة فُصِّلَتْ، من الآية: ٤٦.

(٥) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ٦٨/١، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (د.ت)، واللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، ٣٠، دار الكتب الثقافية - الكويت، (د.ت)، والبدیع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ٦٤/١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ، وشرح المفصل ١/٢٣٨، وشرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، ٢٨٦/١، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(الرحمن الرحيم) من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَحِيدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(١) حيث تعدد الإعراب على النحو الآتي^(٢):

الأول: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الرحمن.

الثاني: أن يكون خبراً ثالثاً لقوله: (والهكم) فالخبر الأول (إله واحد)، والثاني: (لا إله إلا هو)، والثالث: (الرحمن الرحيم).

الثالث: أن يكون بدلاً من (هو) بدل ظاهر من مضمّر.

الرابع: أن يكون صفة لقوله (هو)، وهو جائز على مذهب الكسائي (١٨٩هـ).

قال الزمخشري: "الرحمن الرحيم المولى لجميع النعم أصولها وفروعها، ولا شيء سواه بهذه الصفة"^(٣).

وقال السعد: "[ولا شيء سواه بهذه الصفة] يشير الزمخشري إلى أن (الرحمن) خبر مبتدأ محذوف لا بدل، إذ لا بدل للبدل، وأن قولنا: هو الرحمن يفيد الحصر وفيه تقرير للتوحيد"^(٤). ومن كلام السعد يتبين موافقته للزمخشري في أن (الرحمن) خبر مبتدأ محذوف، وهذا هو الراجح في نظر الباحث؛ لأنه يفيد الحصر كما ذكر السعد.

٩- قد يكون الخبر جملة، وقد يحذف، ففي قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾^(٥) اختلف المعربون في خبر طائفة، فذهب الفراء (٢٠٧هـ): إلى رفع طائفة بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها، وجواز رفعها بقوله: (يَظُنُّونَ)

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٣.

(٢) ينظر: التبيان ١/١٣٢، والكتاب الفريد ١/٤٢١، وتفسير البيضاوي ١/١١٦، وتفسير النسفي ١/١٤٧، والبحر المحييط ٢/٧٧، والدر المصون ٢/١٩٨، والمغني ٥/٣٨٠، واللباب ٣/١١٦، وإرشاد العقل ١/١٨٣، وروح المعاني ١/٤٢٩.

(٣) الكشف ١/٢١٠.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤٤٧.

(٥) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ) ولو كانت نصباً لكان صواباً^(١)، وذهب الزجاج (٣١١هـ) إلى أن (قد أهمتهم) صفة، و(يظنون) خبر^(٢)، وذهب النحاس (٣٣٨هـ) إلى أن (وطائفة) ابتداء والخبر (قد أهمتهم أنفسهم)^(٣)، ويجوز أن يكون الخبر يظنون بالله غير الحق^(٤).

قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف مواقع الجمل التي بعد قوله وطائفة؟ قلت: (قد أهمتهم) صفة لطائفة. و(يظنون) صفة أخرى أو حال بمعنى: قد أهمتهم أنفسهم ظانين. أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها. و(يقولون) بدل من يظنون"^(٥).

وقال السعد: "[كيف مواقع الجمل] الخمس الإخبارية التي هي (قد أهمتهم أنفسهم)، (يظنون بالله)، (يقولون هل لنا)، (يخفون في أنفسهم)، (يقولون لو كان لنا)، والواحدة الطلبية التي هي (قل إن الأمر)، ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر لـ (طائفة) قصداً إلى أن مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمناققين، لا حاجة إلى الإخبار عنه، فالخبر محذوف تقديره: (وثمة طائفة)، أو (ومنكم طائفة)، على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين، أو (وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس)، وذهب الزجاج إلى أن (قد أهمتهم) صفة، و(يظنون) خبر، ولا يبعد أن يكون (قد أهمتهم) خبراً؛ لأن النكرة موصوفة في التقدير أي وطائفة أخرى، وبالجملة الواو

(١) معاني القرآن للفراء ٢٤٠/١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٨٠/١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٨٥/١.

(٤) تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ١٦٦/٦، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ومشكل إعراب القرآن ١٧٧/١، والتفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، تحقيق: عدد من الباحثين، ٩٢/٦، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ، والمحرر الوجيز ٥٢٨/١، ومفاتيح الغيب ٣٩٤/٩، والتبيان ٣٠٣/١، والكتاب الفريد ١٥٣/٢، والبحر المحيط ٣٩٣/٣، والدر المنصون ٤٤٦/٣، والمغني ٤٥٧/٥ و٦١٨/٦، واللباب ٦١٣/٥، وإرشاد العقل ١٠١/٢، وروح المعاني ٣٠٧/٢.

(٥) الكشف ٤٢٩/١.

للحال نص عليه سيويه^(١)، وقيل^(٢): للعطف على الجملة الفعلية إشعاراً بحدوث الأمن للمؤمنين، واستمرار الخوف بالمنافقين، ولا يخفى أن هذا إنما يحسن على تقدير أن تجعل بعض الجمل في موقع الخبر^(٣).

ويذهب الباحث إلى جواز الأمرين لصحة التقدير والبعد عن التعقيد.

١٠- يطلق مصطلح الظرف على الجار والمجرور والظرف، ويطلق عليهما شبه الجملة، وله أوجه إعرابية كثيرة بحسب موقعه في الجملة من الرفع والنصب والجر، فقد يكون خبراً، وقد يعمل الرفع فيما بعده إن تقدم على الاسم إلا أن هناك اختلافاً في عامل الرفع، ففي قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾^(٤)، اختلف النحويون في العامل فمنهم من يرى بأنه لا يعمل الظرف في الاسم الذي بعده، إذا لم يعتمد الظرف على شيء قبله، بل يكون الاسم مبتدأ والظرف خبراً مقدماً، وفيه ضمير كما لو كان مؤخراً في اللفظ.

وقال آخرون: يرفع الاسم بهما كما يرفع بالفعل مع خلوهما عن الضمير لعملهما في الظاهر، وهو ما ذهب إليه الكوفيون وأبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ)^(٥).

(١) يطلق عليها واو الحال، وواو الابتداء، وفي الكتاب: "فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء". الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٩٠/١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) يشير إلى الطيبي، ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: إياد محمد الغوج، ٣٠٩/٤، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفزازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٧٢٧/٢.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ٥٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، كمال الدين الأنباري، ٤٤/١، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ٢٣٣، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وائتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ٨٧، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

كما اختلف المعربون في إعرابه على وجهين^(١):

الأول: (عليك) الظرف في محل نصب خبر إن كانت (ما) الحجازية، و(من شيء) في محل رفع اسم (ما) مؤخرًا، وذلك عند من يجيز تقدم الخبر على الاسم إذا كان ظرفًا، و(من) في (من شيء) زائدة، ويجوز أن تكون (من شيء) في محل رفع على الفاعلية، ورافعه (عليك) لاعتماده على النفي.

والثاني: (عليك) الظرف في محل رفع خبر مقدم، و(من شيء) في محل رفع مبتدأ مؤخر إن كانت (ما) التيمية.

وقال السعد: "[ما عليك من حسابهم من شيء] يحتمل أن يكون شيء فاعل الظرف المعتمد على النفي أعني عليك، ومن حسابهم وصف له قُدم فصار حالاً، و(من) في (من شيء) مزيدة للاستغراق، ولكن تشبيهه بقوله: [إن حسابهم إلا على ربي] الدال على الحصر بصريح النفي والإثبات يشعر بأنه أثر أن يكون (شيء) مبتدأ، فالظرف خبره المقدم للحصر؛ لأن وقوع النكرة في سياق النفي كاف في صلوح الابتداء من غير تقديم للخبر عليه، و (من حسابهم) حال من الضمير في الظرف، ولما فيه من الحصر قال في تقرير معناه: [حسابهم عليهم لازم لهم لا يتعداهم إليك]، وكذا في تقديم (عليهم) على المبتدأ في قوله: (وما من حسابك عليهم من شيء)، ولهذا قال في معناه: [كما أن حسابك عليك لا يتعداك إليهم]، هذا ولا يخفى ما بين (على) في الآية من الفرق المعنوي، فإن معنى (عليهم حسابهم) أنه لازم لهم، وتبعته عليهم، ومعنى (على الله حسابهم) أنه الذي يؤاخذهم ويحاسبهم"^(٢).

وقد أجاز ابن عادل (٧٧٥هـ) في الباب ما ذهب إليه السعد في إعمال الظرف الرفع في الاسم الذي بعده، وهو قول الكوفيين وأبي الحسن الأخفش وهو الصحيح، وهو ما ذهب إليه الباحث؛ لأنه باعتماده أشبه الفعل في العمل^(٣).

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/١، والتبيان ٤٩٩/١، والكتاب الفريد ٥٩٠/٢، والبحر المحييط ٥٢٣/٤، والدر

المصون ٦٤٢/٤، واللباب ١٦٥/٨، وروح المعاني ١٥١/٤.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٨٢.

(٣) اللباب ١٦٥/٨.

١١- ظرف الزمان يصلح في الغالب خبراً للمبتدأ الحدث، وقد يأتي ظرف الزمان خبراً عن الجثة إن تحققت الفائدة، وتحصل بالأمر الآتية:

الأول: أن يتخصص ظرف الزمان بنعت مثل: نحن في يوم طيب، أو بإضافة مثل: نحن في شهر شوال، أو بعلميه مثل: نحن في رمضان. وظرف الزمان في هذه الصور الثلاث مجروراً بـ(في) في محل رفع خبر.

الثاني: أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد؛ بأن يظهر في بعض الأوقات دون بعض مثل: البرتقال شهر الشتاء. ويجوز في الظرف نصب والجر بـ (في).

الثالث: أن يكون المبتدأ الذات صالحاً لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن، مثل: الليلة الهلال، اليوم خم، وغداً أمر^(١).

لذا اختلف المعربون في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾^(٢) على أقوال^(٣):

الأول: أن (يوم) مفعول به لا ظرف معطوف على الهاء من (واتقوه).

الثاني: أنه مفعول به لا ذكر مقدراً.

الثالث: أن يكون (يوم يقول) خبراً مقدماً، والمبتدأ (قوله) والحق صفته، وإليه ذهب الزمخشري.

الرابع: أنه مفعول به نسقاً على (السموات والأرض) أي: وهو الذي خلق يوم يقول.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣١٩/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ١١٢٣/٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، ٥٨/٤، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيلية، ط ١، (د.ت).

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ٧٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٣/١، وتفسير الطبري ٣٣٦/٩، ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٦/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٦/١، والتفسير البسيط ٢٢٧/٨، والكشاف ٣٨/٢، والحرر الوجيز ٣٠٩/٢، والتهيان ٥٠٩/١، والكتاب الفريد ٦١٤/٢، وتفسير القرطبي ١٩/٧، وتفسير البيضاوي ١٦٨/٢، والبحر المحيط ٥٥٦/٤، والدر المصون ٦٩٠/٤، واللباب ٢٢٣/٨، وإرشاد العقل ١٥٠/٣، وروح المعاني ١٧٩/٤.

أما (قوله الحق) ففيه أوجه^(١):

الأول: أن (قوله) مبتدأ و(الحق) صفته، وخبره (يوم يقول).

والثاني: أن (قوله) فاعل (فيكون)، و(الحق) صفته.

الثالث: أنه مبتدأ أيضاً و(الحق) نعت، و(يوم ينفخ) خبره.

الرابع: أن (قوله) مبتدأ، و(الحق) خبره، أخبر عن قوله بأنه لا يكون إلا حقاً.

قال الزمخشري: "قوله الحق مبتدأ. ويوم يقول: خبره مقدماً عليه، وانتصابه بمعنى الاستقراء،

كقولك: يوم الجمعة القتال. واليوم بمعنى الحين"^(٢).

وقال السعد: "[قوله الحق مبتدأ] يعني أن (قوله) مبتدأ، و(الحق) صفته على أن المراد به

المعنى المصدري يعني قضاؤه الحكمة والصواب ليصح الإخبار عنه بظرف الزمان، أعني يوم

يقول، وتقديم الخبر (يكون) لكونه الشائع في الاستعمال مثل: عنده علم الساعة، وإن كان

الحصر غير مناسب هاهنا، وما ذكر من الحصر في قوله: [لا يكون شيئاً إلا عن حكمة

وصواب] مستفاد من المقام إذ لو جعل تقديم الخبر للحصر لكان الحصر على عكس ما ذكر

أعني قضاؤه الحق لا يكون إلا يوم يقول وهو فاسد"^(٣).

وقد وافق السعد النحويين في جواز الإخبار عن ظرف الزمان إذا كان المبتدأ على المعنى

المصدري، ولا يكون تقديم الخبر للحصر؛ لأن ذلك يؤدي إلى فساد المعنى.

١٢- من صور الخبر مجيئه ظرفاً ولا بد له من متعلق، ويكون هذا المتعلق كوناً عاماً أو

خاصاً، فالأول يكون التقدير فيه كائن أو حاصل أو مستقر أو ثابت وما إلى ذلك، ويسمى

ظرفاً مستقراً، والثاني يكون بتقدير جالس أو خارج أو أي لفظ من غير الألفاظ المذكورة في

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٥٧، والتفسير

البيضاوي ٨/٢٢٩، والكشاف ٢/٣٨، والمحرر الوجيز ٢/٣٠٩، ومفاتيح الغيب ١٣/٢٧، والتبيان ١/٥٠٩، والكتاب

الفرید ٢/٦١٤، وتفسير القرطبي ٧/١٩، وتفسير البيضاوي ٢/١٦٨، وتفسير النسفي ١/٥١٥، والبحر

الحيط ٤/٥٥٦، والدر المصون ٤/٦٩٠، واللباب ٨/٢٢٤، وتفسير النيسابوري ٣/١٠٠، وإرشاد العقل ٣/١٥٠،

وفتح القدير ٢/١٤٨، وروح المعاني ٤/١٨٠.

(٢) الكشاف ٢/٣٨.

(٣) حاشية السعد (١): ٢٨٤.

الكون العام ويسمى لغواً، ويكون الخبر في كليهما محذوفاً؛ إلا أنه في الظرف المستقر بلا قرينة، وفي اللغو بقرينة^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾^(٢).

وفي جملة (ومن النخل من طلوعها قنوان) خمسة أوجه إعرابية^(٣):

الأول: أن (من النخل) في محل رفع خبر مقدم، و(من طلوعها) في محل رفع بدل، و(قنوان) مبتدأ مؤخر، والتقدير: وقنوان دانية كائنة من طلع النخل، وهذه جملة ابتدائية عطفت على الفعلية قبلها.

الثاني: أن (قنوان) فاعل بالجار الذي قبله (من طلوعها)، وفي (من النخل) ضمير يفسره قنوان.

الثالث: أن (قنوان) فاعل بقوله (ومن النخل) على قول من أعمل سابق الفعلين جاز، ويكون في (من طلوعها) ضمير مرفوع.

الرابع: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة (أخرجنا) عليه تقديره: ومخرجة من طلع النخل قنوان، وهو ما أجازه الزمخشري.

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ٧٩، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ١/٤٧٩، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/٢٠٩، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ٢/٩٩٣، دار السلام، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٨ هـ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرون، ٣/٢، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ٩٩.

(٣) ينظر: الكشف ١/٥١، ومفاتيح الغيب ١٣/٨٥، والتبيان ١/٥٢٤، والكتاب الفريد ٢/٦٥٤، وتفسير البيضاوي ٢/١٧٥، والبحر المحيط ٤/٥٩٧، والدر المصون ٥/٦٩، واللباب ٨/٣٢٠، وإرشاد العقل ٣/١٦٦، وروح المعاني ٤/٢٢٥.

الخامس: أن يكون (قنوان) مبتدأ و(من طلعتها) الخبر، وفي (من النخل) ضمير تقديره: ونبت من النخل شيء أو ثمر فيكون (من طلعتها) بدلاً منه.

قال الزمخشري: "و(قنوان) رفع بالابتداء. و(من النخل) خبره. و(من طلعتها) بدل منه، كأنه قيل: وحاصلة من طلع النخل قنوان. ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة (أخرجنا عليه)، تقديره: ومخرجة من طلع النخل قنوان"^(١).

ويوضح السعد الفرق بين الظرف المستقر واللغو بقوله: "[ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً] الظرف إذا كان عامله معنى الحصول والاستقرار ويسمى المستقر كان خبراً، ولا يقال إن الخبر محذوف، ولا يحتاج إلى قرينة، وإذا كان معنى فعل خاص مثل: زيد جالس في الدار وعمر في المسجد، فالظرف لغو، والخبر محذوف يحتاج إلى قرينة، فلذا كان (مخرجة من النخل قنوان) معنى حذف الخبر بخلاف (حاصلة من النخل)"^(٢).

والظرف سواء كان مستقراً أو لغوياً يتعلقان بمحذوف هو الخبر، ويرى الباحث الاختصار على ما كان متعلقاً بكون عام لسهولة تقديره.

١٣- اختلف النحاة حول جواز الإخبار بالجملة الطلبية، فأجاز كثيرهم الإخبار بالجملة الطلبية، وآخرون منعه بحجة أنها ليست كالخبرية في احتمال الصدق والكذب، وهو رأي الكوفيين وأبي بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، إلا أن الأخير لما رأى ورود ذلك في الكلام جعل الخبر محذوفاً، وقد ثبت مجيء الخبر مفرداً نحو: (كيف أنت؟)، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس^(٣).

(١) الكشف ٥١/٢.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٨٧.

(٣) وفي الإخبار بالجملة الطلبية قال سيويه: (١/ ١٣٨): "وقد يكون في الأمر والتّهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله، فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه"، وينظر شرح التسهيل ٣٠٩/١، والتذيل ٢٦/٤، وتمهيد القواعد ٩٧٠/٢، والمقاصد الشافية ٦٢٥/١.

ففي إعراب (بديع السموات) من قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾^(١) ثلاثة أوجه^(٢):

الأول: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو بديع السموات.

الثاني: أنه مبتدأ خبره (أنى يكون له ولد).

الثالث: أنه فاعل (تعالى) من الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾^(٣).

فالوجه الأول يكاد معربو القرآن يجمعون عليه، إلا أن السعد في اختياره "أجاز الوجه الثلاثة، وجعل (أنى يكون) خبر المبتدأ إما على تجويز كون الجملة الإنشائية خبر مبتدأ، وإما على تأويل أنه استفهام استنكار بمعنى لا يكون، وأما على تقدير القول فتعسف ظاهر"^(٤).

١٤- ومما جاء فيه اختلاف في موقعه الإعرابي كلمة (جند) في قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ﴾^(٥) حيث ورد فيه وجوه^(٦):

الأول: أن يكون (جند) مبتدأ، و(ما) مزيدة. و(هنالك) ظرف في محل رفع نعت للمبتدأ، و(مهزوم) خبر المبتدأ.

الثاني: أن يكون (جند) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هم جند.

الثالث: أن يكون (جند) مبتدأ و(ما) مزيدة، و(مهزوم) نعت للجند، و(هنالك) الخبر.

(١) سورة الأنعام، من الآية: ١٠١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥، والكشاف ٢/٥٣، والتبيان ١/٥٢٧، والكتاب الفريد ٢/٦٦٠، وتفسير القرطبي ٧/٥٣، وتفسير البيضاوي ٢/١٧٦، وتفسير النسفي ١/٥٢٦، والبحر المحيط ١/٥٨٢ و ٤/٦٠٤، والدر المصون ٥/٨٨، واللباب ٨/٣٣٩، وتفسير النيسابوري ٣/١٣٥، وإرشاد العقل ٣/١٦٩، وفتح القدير ٢/١٦٨، وروح المعاني ٤/٢٢٨.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٠٠.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٨٨.

(٥) سورة ص، الآية: ١١.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٤، ومفاتيح الغيب ٢٦/٣٧٠، والتبيان ٢/١٠٩٨، والكتاب الفريد ٥/٤١١، وتفسير القرطبي ١٥/١٥٣، وتفسير النسفي ٣/١٤٦، والبحر المحيط ٩/١٤٠، والدر المصون ٩/٣٦٠، واللباب ١٦/٣٨٠، وتفسير النيسابوري ٥/٥٨٥، وفتح القدير ٤/٤٨٤، وروح المعاني ١٢/١٦٢.

وأشار السعد إلى الثاني عند تفسيره قول الزمخشري: "ما هم إلا جيش" ^(١) بقوله: "يشعر بأن (جند) خبر مقدم لمبتدأ محذوف؛ لاقتضاء المقام الحصر، وأنّ (هنالك، ومهزوم، ومن الأحزاب) نعوت له، وقال أبو البقاء: (جند) مبتدأ، خبره (مهزوم)، و(هنالك، ومن الأحزاب) نعت له، أو متعلق بمهزوم، ثم تنكير (جند) وإن كان للتعظيم؛ لكن في زيادة (ما) زيادة إبهام واستعظام، وذلك على قصد التهكم والاستهزاء" ^(٢).

وبعد فإن القولين جائزان في رأي الباحث، فيمكن الأخذ بأحدهما، لصحة كل منهما، وعدم مخالفة القاعدة النحوية.

١٥- يجوز الابتداء بالنكرة إذا تحققت الفائدة، وقد ذكر النحويون مواطن الفائدة في أكثر من موضع ^(٣)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ ^(٤) فقد جاء في إعراب (فريق) وجهان ^(٥):

الأول: أنه مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به أن المبتدأ موصوف بمقدر أي: فريق منهم، أو أنه في موقع تفصيل، و في الجنة خبره، وفريق في السعير عطف عليه.

(١) في الحاشية (ما هم إلا جند) والصواب ما أثبت، وينظر: الكشف ٧٥/٤.

(٢) حاشية السعد (٢): ٥٣٩، والتبيان ١٠٩٨/٢.

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، ٣١٥، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢-١٩٩٢م، والبديع ٥٧/١، وشرح المفصل ٢٢٤/١، وشرح التسهيل ٢٨٩/١، وشرح ابن النازم ٨٠، والكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود صاحب حماة، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، ١٤٥٠/١، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م، وارتشاف الضرب ١١٠٠/٣، والتذيل ٣٢٥/٣، وتوضيح المقاصد ٤٨٠/١، والمغني ٤٣٩/٥.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢/٣، وتفسير الطبري ٤٧٠/٢٠، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠/٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٤٤/٢، والكشاف ٢١٠/٤، والمحرر الوجيز ٢٧/٥، والتبيان ١١٣٠/٢، والكتاب الفريد ٥٢٢/٥، وتفسير القرطبي ٦٨/١٦، والبحر المحيط ٣٢٤/٩، والدر المصون ٥٤١/٩، واللباب ١٦٩/١٧، وتفسير النيسابوري ٦٨/٦، والجواهر الحسان في تفسير القرآن: (تفسير الثعالبي)، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ١٥٠/٥، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤١٨هـ، والسراج المنير ٥٢٨/٣، وإرشاد العقل ٢٣/٨، وفتح القدير ٦٠٣/٤، وروح المعاني ١٥/١٣.

والثاني: ذهب الزمخشري وغيره إلى أن الخبر مقدر قبله، أي: منهم فريق في الجنة ومنهم فريق في السعير. وجاز حينئذ الابتداء بالنكرة لأمرين تقدم خبرها، وهو الجار والمجرور المحذوف، ووصفها بقوله في الجنة، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هم فريق في الجنة وفريق في السعير، أو بعضهم فريق، وقرأ زيد بن علي (١٢٢هـ) (فريقاً) بالنصب في الموضعين على الحال من جملة محذوفة، أي: افترقوا حال كونهم كذلك، وأجاز الفراء، والكسائي النصب على تقدير لتندر فريقاً.

قال الزمخشري: "قريء: فريق وفريق، بالرفع والنصب"^(١)، فالرفع على: منهم فريق، ومنهم فريق. والضمير للمجموعين؛ لأن المعنى: يوم جمع الخلائق. والنصب على الحال منهم، أي: متفرقين"^(٢).

واختار السعد الوجه الأول بقوله: " [فالرفع على: منهم فريق] الظاهر أن فريق مبتدأ بحذف الصفة أي فريق منهم، وفي الجنة خبره؛ إلا أنه لم يذهب إلى هذا؛ لأن الجملة في موقع الحال فلا يحسن ترك الواو بلا ضرورة إلى التزامه؛ لكن على ما ذكره ينبغي أن يجعل (فريق) مرفوع بالظرف لا بالابتداء، وإلا فالمحذور بحاله، وأما على قراءة النصب فالأحسن أن يجعل من قبيل (فاه إلى في) بنصب صدر الجملة الحالية، ثم يؤخذ من مجموع الحاليين معنى متفرقين على ما صرح به، وبالجملة فذو الحال محذوف هو مفعول الجمع، أي: يوم جمع الخلائق حال كونهم متفرقين هذا النوع من التفرق"^(٣).

ويرى الباحث جواز وجهي الرفع لعدم وجود المانع.

(١) قراءة النصب منسوبة لزيد بن علي في: البحر المحيط ٩/٣٢٤، وفتح القدير ٤/٦٠٣، وروح المعاني ١٣/١٥، وبلا نسبة في: الكشف ٤/٢١٠، والكتاب الفريد ٥/٥٢٢، وتفسير البيضاوي ٥/٧٧، وإرشاد العقل ٨/٢٣، وفي معاني القرآن للفراء ٣/٢٢: ولو كان فريقاً في الجنة، وفريقاً في السعير كان صواباً، والرفع أجود في العربية، وفي إعراب النحاس ٤/٥٠: وأجاز الكسائي والفراء نصب فريق بمعنى وتندر فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير يوم الجمع.

(٢) الكشف ٤/٢١٠.

(٣) حاشية السعد (٢): ٦٠٠.

ثانياً: الفاعل:

١- لفاعل (نعم) ثلاث صور: يأتي اسماً ظاهراً معروفاً بآل، ومضافاً إلى ما فيه آل، وضميراً مفسراً بنكرة يليه اسم مرفوع هو المخصوص بالذم أو المدح^(١)، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^(٢).

جاء في إعراب (ما) من (نعمًا يعظكم به) ثلاثة أوجه^(٣):

الأول: أنّ (ما) موصولة في محل رفع فاعل (نعم) والمخصوص محذوف، تقديره: نعم الذي يعظكم به تأدية الأمانة.

الثاني: أنّ (ما) نكرة موصوفة، والفاعل مضمر، والمخصوص محذوف تقديره: نعم الشيء شيئاً يعظكم به.

الثالث: أنّ (ما) معرفة تامة، ويعظكم صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح، والتقدير: نعم الشيء يعظكم به، أي شيء يعظكم به. ويعظكم صفة لشيء، وشيء هو المخصوص بالمدح.

قال الزمخشري: " (ما) إما أن تكون منصوبة موصوفة بـيعظكم به. وإما أن تكون مرفوعة موصولة به، كأنه قيل: نعم شيئاً يعظكم به. أو نعم الشيء الذي يعظكم به. والمخصوص بالمدح محذوف، أي نعمًا يعظكم به ذاك، وهو المأمور به من أداء الأمانات والعدل في الحكم"^(٤).

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ١٢٥/٢، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١ (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني، ٢٧٥/٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، والجمع ٢٧/٣، والنحو الوافي، عباس حسن، ٣٦٩/٣، دار المعارف، ط١٥، (د.ت)، ومعاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ٢٩٩/٤، دار الفكر - الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٥٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩/١، والكشاف ٥٢٣/١، ومفاتيح الغيب ١١١/١٠، والتبيان ٣٦٧/١، والكتاب الفريد ٢٨٧/٢، وشرح المفصل ٣٩٨/٤، وتفسير البيضاوي ٨٠/٢، وتفسير النسفي ٣٦٧/١، والبحر المحيط ٦٨٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤، والتذليل ٩٤/١٠، والدر المصون ٥٠٧/١، ١٢/٤، والمغني ١١/٤، واللباب ٢٧٩/٢ و٤٤٠/٦، وإرشاد العقل ١٩٣/٢، وروح المعاني ٦٣/٣، ومعاني النحو ٣٠٣/٤.

(٤) الكشاف ٥٢٣/١.

ويقول السعد: "[أو نعم الشيء الذي] إشارة إلى وجه وقوع (ما) الموصولة فاعل (نعم) وهو أنه في معنى المعرف باللام، والمخصوص بالمدح محذوف سواء كانت (ما) منصوبة على التمييز للضمير المبهم الواقع فاعل (نعم)، و(يعظكم) صفة لها، أو مرفوعة على أنها فاعل (نعم) و(يعظكم) صلة لها، وأما ما قيل إن (ما) تمييز بمعنى شيئاً، أو فاعل بمعنى الشيء، ويعظكم صفة موصوف محذوف وهو المخصوص بالمدح فبعيد بل غير مستقيم فيمن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف لبقاء الجملة الواقعة خبر إنَّ خالية عن العائد على أن جعل ما بمعنى الشيء المعرف من غير صلة ليس بشيء"^(١).

وخلاصة كلام السعد أنه يذهب إلى الوجهين الأولين ويرد على الوجه الثالث، ويرى الباحث الأخذ بأحد الوجهين الأولين لوضوحهما وبعداً عن الإطالة والتكلف.

(١) حاشية السعد (١): ٢٢٩.

ثالثاً: نائب الفاعل:

١- ينوب عن الفاعل في رفعه أحد أربعة أشياء هي: المفعول به، والمجرور، والمصدر المختص، والظرف المتصرف المختص^(١)، وفي قول الزمخشري: "وأنت يؤخذ عنك"^(٢)، ذهب السعد إلى أن الجار والمجرور في موقع الفاعل^(٣).

جعل السعد الجار والمجرور في (وأنت يؤخذ منك) موقع الفاعل، والصواب أنه في موقع نائب الفاعل؛ لأن الفعل (يؤخذ) مبنياً للمجهول، فالفعل إذا أسند إلى الجار والمجرور ويكون حرف الجر (من) أو (الباء) فحرفا الجر زائدان، والاسم بعدهما مجرور لفظاً مرفوع محلاً؛ لأنه فاعل نحو: ما جاء من أحد، و﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤)، ويرى الباحث أن الجار والمجرور في (وأنت يؤخذ عنك) في محل رفع نائب فاعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾^(٥).

(كل عدل) منصوب على المصدرية (نائب المفعول المطلق)، (لا) نافية، (يؤخذ) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله جواب الشرط، (منها) في محل رفع نائب فاعل^(٦). قال الزمخشري: "وفاعل يؤخذ قوله منها لا ضمير العدل لأن العدل هاهنا مصدر"^(٧).

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٢، وشرح ابن النظم ١٦٩، وارتشاف الضرب ١٣٢٥/٣، والتذليل ٢٢٥/٦، وتوضيح المقاصد ٥٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢، وتمهيد القواعد ١٦١٣/٤، والمقاصد الشافية ٥/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، ٢٥٤/٤، بدون دار نشر، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، وشرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ٤٢٢/١، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٢) الكشف ٢٨٢/١.

(٣) حاشية السعد (١): ١٥٧.

(٤) سورة النساء، من الآيتين: ٧٩، ١٦٦، وسورة الفتح، من الآية: ٢٨.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٧٠.

(٦) ينظر: الكشف ٣٦/٢، ومفاتيح الغيب ٢٤/١٣، والكتاب الفريد ٦١٠/٢، وتفسير البيضاوي ١٦٧/٢، وتفسير النسفي ٥١٣/١، والبحر المحيط ٥٥٠/٤، والدر المصون ٦٨٢/٤، واللباب ٢١٥/٨، وتفسير النيسابوري ٦٨/٣، وإرشاد العقل ١٤٨/٣، وفتح القدير ١٤٧/٢، وروح المعاني ١٧٧/٤.

(٧) الكشف ٣٦/٢.

قال السعد: "[لأن العدل هاهنا مصدر] لوقوعه مفعولاً مطلقاً وهو ليس بمأخوذ، نعم يمكن أن يراد بضميره الفدية على ما هو طريق الاستخدام فيصح الإسناد إليه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾^(١)، لكنه تكلف لا حاجة إليه مع صحة الإسناد إلى الجار والمجرور كما في قولك: سير من البلد، وأخذ من المال، وأُوحى إلى النبي"^(٢).

ويرى الباحث أن السعد وافق الزمخشري في ما ذهب إليه.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٤٨.

(٢) حاشية السعد(١): ٢٨٤.

رابعاً: اسم كان:

١- ترد (كان) في الكلام على ثلاثة أقسام هي^(١):

- الأول: تأتي ناقصة وهي التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر مثل: كان زيد قائماً.
- الثاني: تأتي تامة وهي التي تكون دالة على الحدث؛ فتستغني عن الخبر، وتكون بمعنى حضر أو ثبت أو حدث أو وقع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٢)
- الثالث: تأتي زائدة للتوكيد، ولا تزداد إلا إذا كانت ماضية، ولا تحتاج إلى خبر، وتكون بين شيئين متلازمين، وتكثر زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب نحو: ما كان أحسن زيداً.
- ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾^(٣)
- القراءة المشهورة نصب (كبيرة)؛ لأنها خبر (كان) واسم (كان) مضمّر فيها يعود على القبلة أو التولية أو الصلاة، ومذهب أهل البصرة هي إن المخففة التي تلزمها اللام الفارقة، واسمها محذوف، ومذهب أهل الكوفة: (إن) بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)^(٤).
- قال الزمخشري: "وقرأ اليزيدي (لكبيرة) بالرفع. ووجهها أن تكون (كان) مزيدة"^(٥).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزيان، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ٢٩٦/١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م، وشرح المفصل ٣٤٤/٤، وشرح التسهيل ٣٤١/١، وشرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ٤٠٨/١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، واللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ٥٧٧/٢، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٤ م، وشرح ابن عقيل ٢٨٨/١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ١٩٧/١، أضواء السلف - الرياض، ط ١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٠.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٤٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٣/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٣/١، والدر المصون ١٥٥/٢، واللباب ٢٤/٣.

(٥) الكشف ٢٠١/١، وهي قراءة اليزيدي في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، ١٧، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)، والبحر المحييط ١٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، ١٩٤، دار الكتب العلمية - لبنان، ط ٣، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

وجاء في إعرابها بهذه القراءة وجهان^(١):

الأول: أنَّ (كان) تامة، و(كبيرة) فاعل كان، واللام زائدة.

الثاني: أنَّ (كان) زائدة، وإنْ مخففة من الثقيلة، والتقدير: وإنْها لكبيرة.

ويقول السعد في توجيه القراءة السابقة: "[ووجهها أن تكون (كان) مزيدة] قد يناقش في

كون (كانوا) في قول الفرزدق (الوافر)^(٢):

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

مزيدة مع اسمها لجواز أن تكون ناقصة اعتراضاً لأوصاف للدلالة على الماضي، والخبر محذوفاً، أو مقدماً أعني (لنا)، ولو سلم فإن أراد أنَّ (كانت) مع اسمها مزيدة كانت (كبيرة) خبراً بلا مبتدأ، و (إن) المخففة واقعة بلا جملة، ومثله خارج عن القياس والاستعمال، وإن أراد أنَّ (كانت) وحدها مزيدة، والضمير باق على الرفع بالابتداء، فلا وجه لاتصاله واستكناؤه.

وغاية ما يتمحل أنه لما وقع بعد (كانت) و كان من جهة المعنى في موقع اسم (كان)، جعل متصلاً مستكناً تشبيهاً بالاسم، وإن كان مبتدأ تحقيقاً، ولا وجه في هذه القراءة أن تجعل في (كانت) ضمير القصة، وتقدر بعد اللام مبتدأ، أي: وإن كانت القصة للتحويل كبيرة، والعجب من المصنف أنه يرد القراءات السبع بأدنى مخالفة للقوانين المشهورة، ويشغل بتوجيه أمثال هذه القراءات"^(٣).

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٢٠/١، والكشاف ٢٠١/١، وإعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد، ٢١٢/١، المكتبة الأزهرية للتراث- مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، والكتاب الفريد ٤٠٤/١، وتفسير البيضاوي ١١١/١، والبحر المحيط ١٧/٢، والدر المصون ١٥٥/٢، واللباب ٢٣/٣، وإرشاد العقل ١٧٣/١، وروح المعاني ٤٠٦/١.

(٢) صدر البيت هكذا: فكيف إذا رأيت ديارَ قومي في: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: أ. علي فاعور، ٥٩٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. وبرواية: فكيف إذا رأيت ديارَ قوم، في الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ١١٦/٤، عالم الكتب- بيروت، (د.ت)، وخزانة الأدب ٢١٧/٩، وبالرواية أعلاه في: البديع ٤٦٢/١، وشرح التسهيل ٣٦١/١، وشرح الكافية ٤١٢/١، وارتشاف الضرب ٢٤٠١/٥، والتذيل ٢١٨/٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، والمقاصد الشافية ١٩٨/٢، وشرح الأشموني ٢٤٢/١، وشرح التصريح ٢٥٢/١، وخزانة الأدب ٢١٧/٩، والشاهد فيه: قوله: (وجيران لنا كانوا كرام) حيث زيدت (كانوا) بين الصفة وهي قوله: (كرام) والموصوف وهو قوله: (جيران).

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٣٤/٢.

وخلاصة كلام السعد أنه يرفض زيادة (كان) في القراءة السابقة.
قال ابن مالك: " وإذا أولت العرب إن المخففة فعلاً لم يكن في الغالب إلا فعلاً ماضياً من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، واستشهد بالآية"^(١).

فيتبين أن (كان) لا بد أن تلي (إن) المخففة، وبهذا لا تكون (كان) زائدة.
وقد اختلف النحويون في إعراب (كان) في البيت على قولين:
الأول: أنها زائدة، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وابن عصفور، وابن مالك، وتوجيه ذلك أن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، كما يلغون (ظن) عند تأخرها وتوسطها في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم، وأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة^(٢).

والثاني: أنها الناقصة، و(الواو) اسمها، و(لنا) خبرها، والجملة في موضع الصفة لـ (جيران)، و(كرام) صفة بعد صفة، وهو مذهب المبرد (٢٨٥هـ)، وعليه أكثر النحويين؛ واستدلوا بأنها رفعت الضمير المتصل بها، ومن شرط زيادة (كان) أن تزداد وحدها، وليس مع اسمها، وأن الجملة من (كان) واسمها وخبرها في موضع الصفة لـ (جيران)، و(كرام) صفة بعد صفة، ودليل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾^{(٣)(٤)}.

(١) شرح التسهيل ٣٦/٢، وشرح ابن الناظم ١٢٩، وتوضيح المقاصد ٥٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١، وشرح الأشموني ٣١٨/١.

(٢) الكتاب ١٥٣/٢، وشرح الجمل، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ٤١٦/١، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، وشرح التسهيل ٣٦١/١، والتذيل ٢١٨/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ٢٥١/١، دار الفكر، (د.ت).

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ٩٢.

(٤) المقتضب ١١٧/٤، والتذيل ٢١٨/٤، وأوضح المسالك ٢٥١/١، وتمهيد القواعد ١١٥٩/٣، وشرح التصريح ٢٥٢/١.

٢- للاسم مع الخبر حالات^(١): إما أن يكونا معرفتين فيكون المعلوم الاسم والمجهول الخبر، وإما أن يكونا نكرتين فإن كان لأحدهما مسوغ للابتداء به فلك الخيار في تقديم أحدهما على الآخر، وإما أن يكونا مختلفين فيكون المعرفة الاسم والنكرة الخبر، ففي قوله تعالى: ﴿أَكَّانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾^(٢).

قال الزمخشري: "وأن أوحينا اسم كان، وعجبا: خبرها. وقرأ ابن مسعود (٣٢هـ): عجب^(٣)، فجعله اسماً وهو نكرة، وأن أوحينا خبراً وهو معرفة^(٤)". وعلى هذه القراءة في (كان) وجهان^(٥):

الأول: أن تكون ناقصة، واسمها (عجب)، وخبرها المصدر المؤول (أن أوحينا) وهو معرفة كقول حسان في البيت الآتي ذكره.

والثاني: أن تكون تامة، و(عجب) فاعلها، والمصدر المؤول (أن أوحينا) بدل من الفاعل. ويقول السعد: "[وهو معرفة] لكون (أن) مع الفعل في تأويل مصدر مضاف إلى المعرفة البتة، وجعل الأجود ترك القلب لأنه خلاف الأصل سيما في غير اعتبار لطيف، ولامتناع كون اسم كان وأحواتها نكرة إلا في النفي على ما صرح به ابن جني (٣٩٢هـ)^(٦)؛ إلا أن الاستفهام سيما الإنكاري في حكم النفي، وأيضاً ذكر ابن جني في قول حسان (٥٤هـ) (الوافر):

(١) ينظر: البديع ١/٤٧٠، والمغني ٥/٣٦٦، وتمهيد القواعد ٣/١١٣١.

(٢) سورة يونس، من الآية: ٢.

(٣) نسبت لابن مسعود في: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٣٩، والكشاف ٢/٣٢٦، والمحزر الوجيز ٣/١٠٢، وتفسير القرطبي ٨/٣٠٦، والبحر المحيط ٩/٩، وفتح القدير ٢/٤٨٠. ونسبت لابن عباس في: مفاتيح الغيب ١٧/١٨٦. وبلا نسبة في: إرشاد العقل ٤/١١٦.

(٤) الكشاف ٢/٣٢٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٣٩، وتفسير الثعلبي ٥/١١٧، والكشاف ٢/٣٢٦، والمحزر الوجيز ٣/١٠٢، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٣٧، والكتاب الفريد ٣/٣٤٣، وتفسير القرطبي ٨/٣٠٦، وتفسير البيضاوي ٣/١٠٤، والبحر المحيط ٩/٩، والدر المصون ٦/١٤٤، واللباب ١٠/٢٥٤، وإرشاد العقل ٤/١١٦، وفتح القدير ٢/٤٨٠، وروح المعاني ٦/٥٨.

(٦) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ١/٢٧٩، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء؛ لأن نكرة الجنس تفيد ما تفيده معرفته، بخلاف (كان قائمٌ أخاك) فإنه لا يجوز^(٢). ويرى الباحث الأخذ بما قاله السعد والزمخشري بأن الأصل أن يكون الاسم معرفة، والخبر نكرة، وما جاء على خلاف ذلك فهو للضرورة الشعرية، مع جواز تقديم الخبر على الاسم عند أمن اللبس.

(١) البيت بهذه الرواية في ديوان حسان بن ثابت، ٨، دار صادر - بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٩، وينظر: المحتسب ١/٢٧٩، والبديع ١/٤٧٢، وشرح المفصل ٤/٣٣٩، واللمحة ٢/٥٨٢، وارتشاف الضرب ٣/١١٧٨، والمغني ٥/٣٧١، وخزانة الأدب ٩/٢٨٣، وبرواية صدر البيت: (كأن سلافة من بيت رأس) في: المقتضب ٤/٩٢، والأصول ١/٦٧، وشرح الكتاب للسرياني ١/٣٠٥، وشرح التسهيل ١/٣٥٦، والتذييل ٤/١٨٥، وتمهيد القواعد ٣/١١٢٩، والجمع ١/٤٣٥، والشاهد فيه قوله: (يكون مزاجها عسل) حيث جاء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة.

(٢) حاشية السعد (١): ٣٣٥.

خامساً: اسم كاد:

١- لاسم كاد مع خبره شروط منها: عدم تقديم خبرها عليه، مع جواز التوسط بينها وبين اسمها، وأن يكون خبرها فعلاً مضارعاً^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾^(٢) ثلاث قراءات^(٣):

الأولى: قرأ حمزة (١٥٦هـ)، وحفص (٢٤٦هـ)، عن عاصم (١٢٧هـ)، (يزيغ) بالياء، والقلوب جمع على تذكير (كاد).

والثانية: قرأ الباقون بالتاء على التقديم، والتقدير: من بعد ما كاد قلوب فريق يزيغ.
والثالثة: قرأ أبو عمرو (١٥٤هـ)، (كادُ تزيغ) بإدغام الدال في التاء لقرب المخرجين.

(١) ينظر: البديع ٤٨٥/١، وشرح المفصل ٣٧٦/٤، وشرح التسهيل ٣٨٩/١، وشرح الكافية ٤٤٩/١، وشرح ابن الناظم ١١٠، وارتشاف الضرب ١٢٢٢/٣، والتذيل ٣٢٧/٤، وتوضيح المقاصد ٥١٥/١، وأوضح المسالك ٢٩٣/١، وإرشاد السالك ٢١٧/١، وتمهيد القواعد ١٢٦٦/٣، والمقاصد الشافية ٢٦١/٢، وشرح الأشموني ٢٧٣/١، والجمع ٤٦٨/١، والنحو الوافي ٦١٥/١.

(٢) سورة التوبة، من الآية: ١١٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٥٤/١، والسبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ٣١٩، دار المعارف - مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ، وإعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ٢٥٧/١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ومعاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، ٤٦٧/١، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، والحجة للقراء السبعة ٢٣٤/٤، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، ٢٣٠، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١م، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدي، ٣٧٤، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي شجاع الكرمان، أبو العلاء الحنفي، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدالج، ٢٠٢، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، والنشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع، ٢٨١/٢، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، وروح المعاني ٣٩/٦.

وفي اسم (كاد) ثلاثة أوجه^(١):

الأول: أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعده في محل نصب خبر كاد، وهو رأي سيوييه^(٢).

والثاني: أن يكون اسمها (قلوب)، و(تزيع) في نية التأخير، على القراءة الثانية. والثالث: أن يكون اسمها ضميراً يعود على ما قبله، والتقدير: من بعد ما كاد القوم أو الجمع، والعائد على الضمير في منهم.

قال الزمخشري: "وفي (كاد) ضمير الشأن، وشبهه سيوييه بقولهم: ليس خلق الله مثله"^(٣). ويقول السعد: "[وفي (كاد) ضمير الشأن] إذ لا سبيل إلى جعل قلوب اسم كاد لما ذكروا من أن تقديم خبره على اسمه بخلاف وضع العربية، ولا إلى جعله من باب التنازع وإعمال الثاني، وإلا لقليل كادت، وأما (ليس خلق الله مثله) وكان يقوم زيد، فيحتمل التنازع، ولا يكون من تقديم الخبر في شيء إلا بحسب الصورة، ولو كان فلا استقباح فيه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾"^(٤)،^(٥).

واختيار السعد يرجح الوجه الأول، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، وأنه لا يجوز تقديم خبر كاد عليها إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ولا تؤدي إلى استقباح، ويذهب الباحث إلى الأخذ برأي سيوييه والسعد؛ لأن الأصل تقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٥٤/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٦/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٣٧/١، والتفسير البسيط ٨٢/١١، والكشاف ٣١٨/٢، والحرر الوجيز ٩٣/٣، ومفاتيح الغيب ١٦٣/١٦، والتبيان ٦٦٢/٢، والكتاب الفريد ٣٣٠/٣، وشرح المفصل ٣٣٩/٢، وتفسير القرطبي ٢٨٠/٨، وتفسير البيضاوي ١٠٠/٣، وتفسير النسفي ٧١٥/١، والبحر المحيط ٥١٨/٥، والدر المصون ١٣٣/٦، واللباب ٢٢٩/١٠، وفتح القدير ٤٧٠/٢، وروح المعاني ٣٩/٦.

(٢) الكتاب ٧١/١، وشرح الكتاب للسيرا في ٣٥٢/١.

(٣) الكشاف ٣١٨/٢.

(٤) سورة الإخلاص، الآية: ٤.

(٥) حاشية السعد (١): ٣٣٤.

سادساً: خبر إنَّ:

١- تدخل الفاء على خبر النواسخ فيجوز بقاؤها إن كان الناسخ (إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ) وإزالتها بعد (كأنَّ أو ليت أو لعل)، كما تدخل في جواب الجزاء^(١) ففي قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾^(٢)، دخلت الفاء في جواب الجزاء؛ لأن (ما) الموصولة في (أَنَّمَا) ضمنت معنى الشرط، وللنحاة في إعراب (فإنَّ لله خُمسه) وجهان^(٣):

الأول: المصدر المؤول من (أنَّ الله) في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف والتقدير: فحق أو فواجب.

والثاني: أن المصدر المؤول في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فالحكم أو فحكمه. قال الزمخشري: "فإنَّ لله مبتدأ خبره محذوف، تقديره: فحق، أو فواجب أن الله خُمسه"^(٤). ويقول السعد: "قوله: [فإنَّ لله مبتدأ خبره محذوف]، وقال أبو البقاء: خبر مبتدأ محذوف، أي: فالحكم أن الله خُمسه، وفيه زيادة حذف أعني اللام؛ إلا أنه يرجح بأن حذف المبتدأ أكثر"^(٥).

فاختار السعد حذف المبتدأ؛ لأنه واقع بعد فاء الجزاء، والتقدير: فحكمه أنَّ لله، أو فواجب، أو فحق، ويذهب الباحث إلى جواز الوجهين.

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٥٣/١، وشرح التسهيل ٣٣١/١، وشرح الكافية ٣٧٦/١، وارتشاف الضرب ١١٤٤/٣، والتذليل ١٠٩/٤، وتمهيد القواعد ١٠٥٤/٢، وتعليق الفرائد ١٤٩/٣، وشرح الأشموني ٢١٦/١، والجمع ٤٠٧/١، والنحو الوافي ٥٤١/١.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ٤١.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٥/١، والكشاف ٢٢١/٢، والمحرر الوجيز ٥٢٨/٢، ومفاتيح الغيب ٤٨٤/١٥، والتبيان ٦٢٤/٢، والكتاب الفريد ٢٠٧/٣، وتفسير البيضاوي ٦٠/٣، وتفسير النسفي ٦٤٥/١، والبحر المحيط ٣٢٦/٥، والدر المصون ٦٠٥/٥، واللباب ٥١٦/٩، وتفسير النيسابوري ٤٠١/٣، وإرشاد العقل ٢٢/٤، وفتح القدير ٣٥٤/٢، وروح المعاني ٢٠٠/٥.

(٤) الكشاف ٢٢١/٢.

(٥) حاشية السعد (١): ٣٢٠.

٢- تقع الجملة خبراً ولا بد فيها من رابط يربطها بما هي خبر عنه، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(١) أجمع معربو القرآن في إعراب (إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) على أن (عند الله) ظرف منصوب متعلق بـ (عدة)، و (اثنا عشر) خبر إنّ^(٢).

قال الزمخشري: "في كتاب الله فيما أثبتته وأوجبه من حكمه ورآه حكمة وصواباً"^(٣). ويقول السعد: "[في كتاب الله فيما أثبتته] كان ينبغي أن يتعرض لإعراب الآية، ومتعلق الظروف الثلاثة، قال أبو علي: (في كتاب الله) لا يجوز أن يتعلق بالعدة للزوم الفصل بين أجزاء الصلة بالخبر الذي هو (اثنا عشر) فإنه خبر (إنّ)، وقوله: (عند الله، وفي كتاب الله، ويوم خلق السموات) ظروف أبدل البعض من البعض لتقدير أن ذلك العدد واجب متعدد في علم الله، وفي كتابه، ومن أول ما خلق الله العالم، ولا يخفى أنه على تقدير إبدال (في كتاب الله) من (عند الله) يعود المحذور؛ لأن العامل في البديل هو (عدة)، وقال أبو البقاء: (عدة) مصدر بمعنى العدد، و(عند الله) معمول له، و(في كتاب الله) صفة لاثني عشر، وقيل: (عند الله) خبر إنّ، و(اثنا عشر) مبتدأ بتأويل هذا اللفظ، و(في كتاب الله) خبره^(٤)، أو خبر مبتدأ بتقدير (هي) أي: العدة اثنا عشر، و(في كتاب الله) كالتفسير والتقرير لقوله: (عند الله)، ويجوز أن يكون (اثنا عشر) مبتدأ خبره (عند الله) والجملة خبر (إنّ) والعائد محذوف^(٥)، والتقدير: في حكمه، وقد انفرد السعد بجواز أن يكون (اثنا عشر) مبتدأ خبره (عند الله) والجملة خبر (إنّ) والعائد محذوف؛ لأنني لم أجد أحداً وافق السعد في اختياره، ويوافق الباحث ما ذهب إليه أكثر المعربين في أن خبر (إنّ) هو (اثنا عشر).

(١) سورة التوبة، من الآية: ٣٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١، ومفاتيح الغيب ٤١/١٦، والتبيان ٦٤٢/٢، والكتاب الفريد ٢٦٠/٣، وتفسير القرطبي ١٣٣/٨، والبحر المحيط ٤١٤/٥، والدر المصون ٤٤/٦، واللباب ٨٣/١٠، وتفسير النيسابوري ٤٦٣/٣، وإرشاد العقل ٦٣/٤، وفتح القدير ٤٠٩/٢، وروح المعاني ٢٨١/٥.

(٣) الكشف ٢٦٩/٢.

(٤) يشير إلى الطيبي، ينظر: فتوح الغيب ٢٤٠/٧.

(٥) حاشية السعد (١): ٣٢٧. وينظر: الحجة ٤٥٨/٢، والتبيان ٦٤٢/٢.

توابع المرفوعات

العطف:

١- يجوز إضافة المصدر إلى فاعله، فيكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، إلا أن متبوعه مختلف فيه، ففي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(١). قرأ الحسن (١١٠هـ): "والملائكة والناس أجمعون، بالرفع عطفاً على محل اسم الله؛ لأنه فاعل في التقدير"^(٢).

وخرّج العربون والمفسرون هذه القراءة "على أنه معطوف على موضع اسم الله؛ لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر، وقدره: أن لعنهم الله، أو: أن يلعنهم الله. وهذا الذي جوزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع، من أن شرطه أن يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا يتغير"^(٣). والإتباع على المحل فيه ثلاثة مذاهب^(٤):

الأول: عدم الجواز عند سيبويه والمحققين من البصريين.

الثاني: الجواز عند الكوفيين، وجماعة من البصريين، وأضاف الكوفيون الالتزام بذكر الفاعل في الإتباع على محل المفعول المجرور.

الثالث: التفصيل عند الجرمي (٢٢٥هـ)، وأجاز الإتباع في العطف والبدل، ومنعه في النعت والتوكيد.

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٦١.

(٢) هي قراءة الحسن وحده في: معاني القرآن للفراء ٩٦/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٣٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٨٧/١، والمختسب ١١٦/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٥/١، والكشاف ٢٠٩/١، والمحرر الوجيز ٢٣٢/١، وتفسير القرطبي ١٩٠/٢، والبحر المحيط ٧٢/٢، وإتحاف الفضلاء ١٩٦.

(٣) البحر المحيط ٧٢/٢، وينظر: معاني القرآن للفراء ٩٦/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٣٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٨٧/١، وإعراب القراءات الشواذ ١١٢/١، والتبيان ١٣٢/١، والكتاب الفريد ٤٢٠/١، وتفسير البيضاوي ١١٦/١، والدر المصون ١٩٤/٢، واللباب ١١٢/٣، وإرشاد العقل ١٨٣/١، وروح المعاني ٤٢٧/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٦٢/٥، والتذيل ٩٢/١١، وتوضيح المقاصد ٨٤٨/٢، والمساعد ٢٣٧/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٥٣/٦، وشرح الأشموني ٢١٢/٢، والهمع ٢٤٢/٣، ومعاني النحو ١٦٨/٣.

قال الزمخشري: "وقرأ الحسن: والملائكة والناس أجمعون، بالرفع عطفاً على محل اسم الله، لأنه فاعل في التقدير، كقولك: عجت من ضرب زيد وعمرو، تريد من أن ضرب زيد وعمرو"^(١).

قال السعد: "[لأنه فاعل في التقدير] وأما في التحقيق فمضاف إليه مجرور، والفاعل لا يكون إلا مسنداً إليه مرفوعاً بالفعل وشبهه، وكذا في المضاف إلى المفعول جوزوا عجت من ضرب زيد وعمرو، أي: من أن ضربت زيداً وعمراً، وعلى عكس هذا جوزوا عجت من أن ضربت زيداً وعمرو بالجر، أي من ضرب زيد وعمرو، وعليه حمل قوله (الكامل)^(٢):
فكأَنَّهُم يَبِغُونَ فِي فَلَكِ الذُّرَى أَنْ يَأْسُرُوا الْعِيُونَ لِلدَّيْرَانِ

أي: أسر العيوق والدبران، هذا ولكن في كون اللعنة على معناها المصدرية بحيث لم ترد إلا للدلالة على المرة نظر، بل هو بالحاصل من المصدر أشبه، ولهذا لم يكن (عليهم) أن لعنهم الله) في حسن (عليهم لعنة الله)^(٣).

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم إلى جواز الإتيان على المحل لوروده في السماع كقول ليبد (الكامل)^(٤):
حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَا ح وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمُظْلُومُ

(١) الكشف ٢٠٩/١.

(٢) البيت لعلي بن الحسن الشهير بصردر في ديوانه، ديوان صردر، ١٣، دار الكتب المصرية، ١٩٩٥ م. وجاء في حاشية السعد (١) بلفظ: فكأنما يبغون في تلك الربا أن يأسروا العيوق والدبران.
والعيوق: كَوُكِبَ أَهْمَرٍ مَضِيٍّ بِحِيَالِ الثَّرِيَا فِي نَاحِيَةِ الشَّمَالِ وَيَطْلُعُ قَبْلَ الْجُزَاءِ فَهُوَ قَبْلَ الْجُزَاءِ سَمِي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعُوقُ الدَّيْرَانَ عَنْ لِقَاءِ الثَّرِيَا، المحكم ٢٧١/٢.

(٣) حاشية السعد (١): ١٢٦.

(٤) ديوان ليبد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، ١٠٢، دار المعرفة، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، وهو من شواهد شرح المفصل ٨١/٤، وشرح ابن الناظم ٢٩٩، والتذييل ٩٤/١١، وأوضح المسالك ١٧٩/٣، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٣، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤، وشرح الأشموني ٢١٠/٢.

٢- اختلف النحاة في العطف على موضع (إنَّ)، فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال. وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير^(١)، ولذا ورد إعراب (الصائبون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصِرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٢) على أقوال^(٣):

القول الأول: أن (الصائبون) مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف، وحذف لدلالة خبر (إنَّ) عليه، والمعنى إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله، والصائبون كذلك.

القول الثاني: أن يكون (من آمن بالله) خبر (الصائبون) ويضم (للذين آمنوا) خبر مثل الذي ظهر.

القول الثالث: جواز العطف على محل (الذين)؛ لأن الأصل فيه الرفع.

القول الرابع: أن يكون (الصائبون) معطوفاً على الضمير المستكن في (هادوا) أي: هادوا هم والصائبون.

القول الخامس: أن (الصائبون) مرفوع نسقاً على محل اسم (إنَّ) لأنه قبل دخولها مرفوع بالابتداء.

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، والإنصاف ١٥١/١، والتبيين ٣٤١، وشرح المفصل ٥٤٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨٩/٣، والتذيل ١٨٤/٥، والمغني ٤٦٩/٥، والمقاصد الشافية ٣٧٢/٢، وائتلاف النصرة ١٦٧.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣١٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٩٢/٢، والأصول ٢٥٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٦/١، والتفسير البسيط ٤٧٢/٧، وتفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السمعاني التميمي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ٥٤/٢، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، والكشاف ٦٦٠/١، والمحرر الوجيز ٢١٩/٢، ومفاتيح الغيب ٤٠٢/١٢، والتبيان ٤٥١/١، والكتاب الفريد ٤٧٠/٢، وشرح المفصل ٥٤٢/٤، وتفسير القرطبي ٢٤٦/٦، وتفسير البيضاوي ١٣٦/٢، وتفسير النسفي ٤٦٢/١، والبحر المحيط ٣٢٥/٤، والدر المصون ٣٥٣/٤، والمغني ٤٧٠/٥، واللباب ٤٤٢/٧، وتفسير النيسابوري ٦١٨/٢، إرشاد العقل ٦٢/٣، وفتح القدير ٧١/٢، وروح المعاني ٣٦٦/٣.

قال الزمخشري: "والصائبون رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصائبون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً له (الوافر)^(١):

وإلا فاعلموا أننا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل إن واسمها؟ قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيداً وعمرو منطلقان. فإن قلت: لم لا يصح والنية به التأخير، فكأنك قلت: إن زيداً منطلق وعمرو؟ قلت: لأني إذا رفعته رفعته عطفاً على محل إن واسمها، والعامل في محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها (إن) في عملها، فلو رفعت الصائبون المنوي به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بإن، لأعملت فيهما رافعين مختلفين^(٢).

ويقول السعد: "[وخبره محذوف] إنما اختار هذا دون العكس، وهو أن يكون المذكور خبراً عن الثاني، وقد حُذف عن الأول لأنه أقيس، حيث جعل السابق قرينة اللاحق، وقُدِّم للاهتمام بالمقدم وأوفق بالاستعمال كقوله (الطويل)^(٣):

فإيَّ وقَيَّارٍ بِهَا لَعَرِبُ

(١) البيت لبشر بن أبي حازم بلفظ (ما حيننا) في ديوانه ١١٦، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، وهو من شواهد الكتاب ١٥٦/٢، والأصول ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٥٤٢/٤، وشرح التسهيل ٥١/٢، وشرح ابن الناظم ١٢٧، وأوضح المسالك ٣٤٧/١، والمقاصد الشافية ٣٧٢/٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، و أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ٧٦٧/٢، دار السلام، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م. والشاهد فيه: عطف (أنتم) على محل اسم (أن) قبل استكمال الخبر (بغاة)، وقيل: إن المعطوف المرفوع (أنتم) قبل الخبر منوي التأخير، والتقدير: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك.

(٢) الكشف ٦٦٠/١.

(٣) عجز بيت لضابئ البرجمي، صدره: فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ، وهو من شواهد الكتاب ٧٥/١، والأصول ٢٥٧/١، وشرح المفصل ٥٤٣/٤، والتذيل ١٩٥/٥ و ٢١٣، وأوضح المسالك ٣٤٦/١، والمغني ٤٧٢/٥، والمقاصد النحوية ٧٨٠/٢، وشرح الأشموني ٣١٤/١. والشاهد فيه: قوله: (وقيار) حيث عطف بالرفع على اسم (إن) المنصوب قبل استكمال الخبر.

فإن اللام إنما تكون في خبر (إنَّ)، وقد يعارض بأن ترك الفصل بين المبتدأ والخبر أنسب، والإلحاق بالأقرب أقرب، والاستعمال في قوله (المنسرح)^(١):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

يشهد له حيث لم يقل: راضون، وإنما اعتبر فيه التأخير ليسلم عن الفصل بين اسم إنَّ وخبره، وليعلم أن الخبر ماذا على ما أشار إليه بقوله: كذلك هذا، والمذكور في كتب النحو أن اختيار سيبويه في نحو: زيدٌ وعمروٌ قائمٌ، أن المذكور خبر عن الثاني، فما ذكر المصنف من أن سيبويه أنشد شاهداً له ينبغي أن يحمل على أنه أنشده شاهداً لمجرد الرفع على الابتداء، لا للرفع على الابتداء مع حذف خبره ونية التأخير، إذ لا شهادة في البيت بذلك، اللهم إلا أن يقال: إن الظرف أعني (ما بقينا) بمعنى مدة بقائنا متعلق بـ(بغاة)، وهو شاهد لكون الخبر للأول؛ إذ لا يصح أن يقال: أنتم بغاة ما بقينا بل ما بقيتم، ولو جعلته متعلقاً بالظرف الواقع خبراً عن الأول أي: إنا في شقاق ما بقينا، و(بغاة) خبراً عن الثاني، على أنهما جملة معترضة لم يكن مما نحن فيه أصلاً لاختلاف الخبرين وذكرهما من غير حذف.

وقد يقال: إن المصنف اختار في الآية خاصة كون الخبر للأول، والحذف من الثاني مع نية التقديم؛ لأن الكلام مسوق لبيان حال أهل الكتاب فصرف الخبر المذكور إليهم أولى، والصائبون أشد الفرق ضلالاً على ما ذكر المصنف فاعتبار ذكرهم متأخراً قُدِّمَ لمزية الاهتمام أولى، وبالدلالة على هذا الغرض أوفى، وأيضاً في صرف الخبر إلى الثاني قطع للنصارى عن اليهود وتفرقة بين أهل الكتابين؛ لأنه حينئذ عطف على الصائبين قطعاً، نعم لو صح أن المنافقين واليهود أوغل المعدودين في الضلال، والصائبين والنصارى أسهل صح تعاطفهما، وجعل المذكور خبراً عنهما، وترك كلمة التحقيق المذكور في الأولين دليلاً على هذا المعنى.

قوله: [فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل إن واسمها؟] هذه عبارة الأكثرين وكأنهم جعلوا الحرف مع الاسم جميعاً بمنزلة اسم مفرد هو المبتدأ، إذ الاسم وحده منصوب بـ (إنَّ) ليس له في هذا التركيب محل رفع البتة، غايته أنه كان قبل وجود العامل

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ٢٣٩، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، ١٩٦٧م، وهو من شواهد الكتاب ٧٤/١، والمقتضب ٧٣/٤، وشرح التسهيل ٥٠/٢، وشرح ابن الناطم ٨٥، والمغني ٤٠٣/٦، وشرح ابن عقيل ٢٤٤/١، والمقاصد الشافية ٣٧٣/٢، والمقاصد النحوية ٥٣٤/١. والشاهد فيه: قوله: (نحن بما عندنا) حيث حذف خبر (نحن)، وهو (راضون) لدلالة (راض) عليه.

مرفوعاً، وعبرة البعض أن العطف إنما هو على محل الاسم فقط، ومعنى كونه مرفوع المحل أنه كان قبل دخول العامل مرفوعاً.

قوله: [فإن قلت: لم لا يصح والنية به التأخير] يعني إنما يشترط الفراغ من الخبر لفظاً كما في (إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ) أو تقديرًا نحو: (إنَّ زيداً وعمروٌ قائمٌ) فلم لا تُحمل الآية على هذا بأن تجعل (من آمن منهم) إلى آخره خبراً عن (إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا) فقط فيكون من قبيل: (إنَّ زيداً وعمروٌ قائمٌ)، لا عن المجموع ليكون مثل: (إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان) فأجاب بأنه لا يصح لاستلزامه اختلاف العامل في المبتدأ والخبر حيث كان العامل في (الصائبون) هو الابتداء من جهة كونه عطفاً على محل إنَّ مع اسمها، وفي الخبر هو (إنَّ) قطعاً، ولو جعلت الخبر مرفوعاً بـ (إنَّ) وبالاتداء جميعاً لزم اجتماع العاملين على معمول واحد وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك لو كان المذكور خبراً عنهما ليصير مثل: (إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان)، وأما على نية التأخير واعتبار مضي الخبر تقديرًا فيكون المذكور معمول (إنَّ) فقط، وخبر المعطوف محذوف كما في (إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ) عطفاً على محل إنَّ واسمها، وبالجملة ما ذكر لو تم لجرى في جميع صور مضي الخبر تقديرًا، والقول بأنه بنى ذلك على ما ذكره من فائدة التقديم لا يكون دفعاً لهذا الاعتراض، وقد يجاب بأن (من آمن منهم) صالح لخبرية المجموع، والأصل عدم التقدير، فلو ارتفع (الصائبون) بالعطف على المحل لزم المحذور فتعين الرفع على الابتداء، ولزم تقدير الخبر ونية التأخير، وهو معارض بأن (الصائبون) صالح للعطف على المحل بتقدير الخبر ونية التأخير، كما لزمكم فيحمل عليه من غير لزوم محذور.

والحق أنه محتمل للوجهين، والشأن في الترجيح، وكذا إذا أخر مثل: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، يحتمل العطف على المحل فيكون من عطف المفردات، وأن يرتفع بالاتداء فيكون من عطف الجمل^(١).

(١) حاشية السعد (١): ٢٦٧.

٣- اختلف النحاة في إعراب (وأذان) في قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾^(١) على أوجه^(٢):

الأول: أن (أذان) معطوف على (براءة).

الثاني: أنه مبتدأ وأجاز الابتداء به كونه موصوفاً بقوله: (من الله) وخبره (إلى الناس).

الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هذه الآيات أذان).

قال الزمخشري: "وأذان ارتفاعه كارتفاع براءة على الوجهين، ثم الجملة معطوفة على مثلها، ولا وجه لقول من قال: إنه معطوف على براءة"^(٣).

قال السعد: "[ولا وجه لقول من قال: إنه معطوف على براءة] هذا لا وجه له للإطباق على أنه يجوز في مثل: زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعدٌ أن يُجعل من عطف الجملة على الجملة، وأن يُجعل عمرو عطفاً على زيد، وقاعدٌ على قائم، وكذا في مثل: ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالدًا، وإنما الكلام في العطف على معمولي عاملين مختلفين مثل: ما كلُّ سَوْدَاءٍ ثَمَرَةٌ، ولا بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ، وإنَّ في الدار زيداً والحجرة عمراً، والجواب أن المراد به أنه لا وجه لجعله عطفاً على المبتدأ من غير أن يجعل خبره عطفاً على خبر الأول وهو ظاهر، ثم لا يخفى أن هذا فيما إذا جعل مبتدأ، أما إذا جعل خبر مبتدأ أي هذه براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم وأذان من الله إلى الناس فلا كلام في صحته"^(٤).

وخلاصة قول السعد أنه جعل العطف من عطف الجملة على الجملة على أن يكون المبتدأ معطوفاً على المبتدأ، والخبر على الخبر.

(١) سورة التوبة، من الآية: ٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء/١/٤٢٠، ومعاني القرآن للزجاج/٢/٤٢٩، وإعراب القرآن للنحاس/٢/١٠٩، ومشكل إعراب القرآن/١/٣٢٢، والكشاف/٢/٢٤٤، والتبيان/٢/٦٣٤، والكتاب الفريد/٣/٢٣٤، وتفسير البيضاوي/٣/٧١، وتفسير النسفي/١/٦٦٣، والبحر المحیط/٥/٣٦٨، والدر المصون/٦/٦، واللباب/١٠/١١، وتفسير النيسابوري/٣/٤٣٠، وفتح القدير/٢/٣٨٠، وروح المعاني/٥/٢٤١.

(٣) الكشاف/٢/٢٤٤.

(٤) حاشية السعد(١): ٣٢٣.

٤- اختلف النحويون في العطف على موضع (أن) محمولاً على موضع (إن)، إذا تقدمها علم أو معناه، ويفيد الابتداء، أو الرفع على خبر إن^(١)، وعليه فقد تعددت الأوجه الإعرابية في عطف (ورسوله) من قوله تعالى: ﴿لَنْ أَلَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢) وهي^(٣):
١- قراءة الرفع لها ثلاثة أوجه: الأول: أنه مبتدأ، والخبر محذوف أي: ورسوله بريء منهم، وحذف للدلالة عليه. والثاني: أنه معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء)، والثالث: العطف على موضع (أن).

٢- وقراءة النصب بالعطف على اسم (أن).

٣- وقراءة الجر على القسم وهي قراءة شاذة.

قال الزمخشري: "وقرئ (إن الله) بالكسر^(٤)، لأن الأذان في معنى القول، ورسوله عطف على المنوي في بريء، أو على محل (إن) المكسورة واسمها، وقرئ بالنصب، عطفاً على اسم (إن)^(٥)، أو لأن الواو بمعنى مع: أي بريء معه منهم، وبالجر^(٦) على الجوار. وقيل: على القسم"^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ١٤٤/٢، والمقتضب ٣٧١/٤، وشرح التسهيل ٥٠/٢، وشرح الكافية ٥١٣/١، والتذيل ١٩٩/٥، وتوضيح المقاصد ١٨٩/١، وتمهيد القواعد ١٣٩٠/٣، والمقاصد الشافية ٣٧٥/٢، وشرح الأشموني ٣١٦/١.

(٢) سورة التوبة، من الآية: ٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٤/٢، والأصول ٢٤٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢، وشرح الكتاب للسرياني ٤٧٣/٢، وتفسير الثعلبي ١١/٥، ومشكل إعراب القرآن ٣٢٣/١، والكشاف ٢٤٥/٢، والمحزر الوجيز ٧/٣، ومفاتيح الغيب ٥٢٦/١، والتبيان ٦٣٤/٢، والكتاب الفريد ٢٣٥/٣، وأمالى ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب المالكي، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدادة، ١٨٢/١، دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، وتفسير القرطبي ٧٠/٨، وتفسير النسفي ٦٦٣/١، والبحر المحیط ٣٦٧/٥، والدر المصون ٧/٦، واللباب ١٢/١٠، وإرشاد العقل ٤٢/٤، وفتح القدير ٣٨١/٢، وروح المعاني ٢٤٢/٥.

(٤) وهي قراءة الحسن والأعرج في البحر المحیط ٣٦٧/٥، وعن الحسن في إتحاف الفضلاء ٣٠١، وبدون نسبة في: إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢، والكشاف ٢٤٥/٢، وتفسير القرطبي ٧٠/٨، وفتح القدير ٣٨١/٢.

(٥) وهي قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر في: إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢، وقرأ يعقوب برواية روح وزيد بالنصب مثل قراءة الحسن في: المبسوط ٢٢٥، وإتحاف الفضلاء ٣٠١، وللحسن وغيره في: تفسير القرطبي ٧٠/٨، وفتح القدير ٣٨١/٢، وقراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي في: البحر المحیط ٣٦٧/٥، وبلا نسبة في الكشاف ٢٤٥/٢.

(٦) رويت عن الحسن في: تفسير القرطبي ٧١/٨، والبحر المحیط ٣٦٧/٥، وفتح القدير ٣٨١/٢.

(٧) الكشاف ٢٤٥/٢.

والسعد في اختياره لم يتعرض لقراءة النصب والجر، وأخذ بالوجه الأول والثالث من أوجه الرفع حيث قال: "[ورسوله عطف على المنوي في (بريء)] ويحتمل أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أي ورسوله كذلك، ولم يتعرض لعطفه على محل أنّ المفتوحة مع اسمها على القراءة المشهورة؛ لأنه لا يرى جواز ذلك؛ لأنّ المفتوحة لها محل غير الابتداء بخلاف المكسورة، وجوزه ابن الحاجب وقال: إنّ المفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز فيه العطف على اسمها بالرفع، وهو أن تكون في حكم المكسورة كقولك: علمت أنّ زيداً قائم وعمرو؛ لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمرو؛ لأن علم لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، ولهذا كسرت في علمت إنّ زيداً لقائم، وإنما الفتح لتوفير ما تقتضيه علمت من معنى المفعولية، وقسم لا يجوز وهو أن لا تكون في حكم المكسورة مثل: أعجبتني أنّ زيداً قائم وعمراً. فلا يجوز إلا النصب"^(١).

ويظهر من قوله الرد على الزمخشري في عدم تعرضه للعطف على محل (أنّ) المفتوحة مع اسمها.

(١) حاشية السعد (١): ٣٢٣.

البدل:

١- يأتي البدل على أنواع وهي: بدل كل من كل، وبعض من كل، وبدل اشتغال، والبدل المبين (البداء، والغلط)^(١)، ومن النوع الثالث ما جاء في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾^(٢).

اختلف المعربون في إعراب كلمة (شهر) على القراءة المشهورة بالرفع على النحو الآتي^(٣):
الأول: أنه مبتدأ، وفي خبره قولان: الأول: أنه قوله: (الذي أنزل فيه القرآن)، والقول الثاني: أنه قوله: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وتكون الفاء زائدة وذلك على رأي الأخفش.

الثاني: إذا قلنا إن (الأيام المعدودات) هي نفس رمضان ففي إعرابه وجهان: أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، قدره الفراء: ولكم شهر رمضان، وقدره الأخفش: هي شهر، والثاني: أن يكون بدلاً من قوله: (الصيام) أي: كتب عليكم شهر رمضان.
قال الزمخشري: "وارتفاعه على أنه مبتدأ خبره الذي أنزل فيه القرآن، أو على أنه بدل من الصيام في قوله: (كتب عليكم الصيام)، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف"^(٤).
يقول السعد: "[أو على أنه بدل من الصيام] لأن ما تخلل متعلق بـ (كُتِبَ) لفظاً أو معنى وليس بأجنبي، والبدل بدل اشتغال، وإن قُدر مضاف أي: صيام شهر رمضان، فبدل

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٩، وشرح ابن الناظم ٣٩٣، واللمحة ٢/٧١٦، والكناش ١/٢٣٥، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٣٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٩، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٩٦، والمقاصد الشافية ٥/١٩٣، وشرح الأشموني ٣/٣، والجمع ٣/١٧٦، والنحو الوافي ٣/٦٦٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٨٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١١٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٧١، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٩٦، ومشكل إعراب القرآن ١/١٢١، والتفسير البسيط ٣/٥٧٠، والكشاف ١/٢٢٧، والمحرر الوجيز ١/٢٥٤، وإيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، ١/١٣٦، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤١٥هـ، ومفاتيح الغيب ٥/٢٥١، والتبيان ١/١٥١، والكتاب الفريد ١/٤٥٣، وتفسير القرطبي ٢/٢٩١، وتفسير البيضاوي ١/١٢٤، وتفسير النسفي ١/١٥٩، والبحر المحيط ٢/١٩٣، والدر المصون ٢/٢٧٦، واللباب ٣/٢٧٣، وتفسير النيسابوري ١/٥٠٠، وإرشاد العقل ١/١٩٩، وفتح القدير ١/٢١٠، وروح المعاني ١/٤٥٦.

(٤) الكشاف ١/٢٢٧.

كل، وإذا جعل (خبر مبتدأ) فالمبتدأ ضمير يعود إلى (أياماً معدودات) أو إلى الصيام بالتأويل المذكور^(١).

ويظهر من كلام السعد اختياره القول الثاني على اعتبار أن (الأيام المعدودات) هي نفس رمضان، ويرى الباحث بأن (شهر) مبتدأ، خبره (الذي أنزل فيه القرآن) أقرب لعدم التأويل كما في بقية الوجوه المذكورة في القولين السابقين.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٧٢/٢.

المبحث الثاني: المنصوبات

أولاً: المفعول به:

١- يجوز في باب (ظنّ وأخواتها) حذف المفعولين، والاقتصار على أحدهما بدليل يدل على ذلك، ويسمى الحذف لدليل اختصاراً، فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: هل ظننت زيداً قائماً؟ فتقول: ظننت، التقدير: ظننت زيداً قائماً فحذفت المفعولين للدلالة ما قبلهما عليهما، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: هل ظننت أحداً قائماً؟، فتقول: ظننت زيداً أي: ظننت زيداً قائماً فتحذف الثاني للدلالة عليه، ويسمى الحذف بغير دليل اقتصاراً، وحذف أحدهما اقتصاراً لا يجوز؛ لأن أصلهما مبتدأ وخبر، واختلف في حذفهما معاً اقتصاراً على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الأخفش والجزمي وهو المنع.

والثاني: الجواز مطلقاً وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: مذهب الأعلام، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في ظن وما في معناها، ومنع في علم وما في معناها.

والرابع: المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً، وهو اختيار أبي العلا إدريس (٦٤٧هـ)، وزعم أنه مذهب سيبويه فلا يتعدى الحذف إلى غير ظننت، وخلت، وحسبت، وهو مسموع في هذه الثلاث^(١).

وما جاء منه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾^(٢).

(١) ينظر: الكتاب ٤٠/١، والبديع ٤٤٨/١، وشرح التسهيل ٧٢/٢، وشرح ابن النازم ١٥١، وارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤، والتذيل ٨/٦، وتوضيح المقاصد ٥٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٥٥/٢، وإرشاد السالك ٢٨١/١، وتمهيد القواعد ١٤٦١/٣، والمقاصد الشافية ٤٩٢/٢، وتعليق الفرائد ١٣٢/٤، وشرح الأشموني ٣٧٣/١، وشرح التصريح ٣٧٧/١، والجمع ٥٤٩/١، والنحو الوافي ٥٦/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٤٣.

ذكر المعربون في إعراب مفعولي (جعل) أقوالاً هي^(١):

الأول: أنَّ القبله (مفعول أول)، والتي كنت (صفتها)، والمفعول الثاني محذوف تقديره: وما جعلنا القبله التي كنت عليها منسوخة.

الثاني: أنَّ القبله (مفعول أول)، والتي كنت عليها (مفعول ثان)، وهو ما جزم به الزمخشري بقوله: التي كنت عليها ليست بصفة للقبله إنما هي ثاني مفعولي جعل.

الثالث: أنَّ القبله (مفعول أول)، وإلا لنعلم (المفعول الثاني)، وذلك على حذف مضاف تقديره: وما جعلنا صرف القبله التي كنت عليها إلا لنعلم.

الرابع: أنَّ القبله (المفعول الأول)، والمفعول الثاني محذوف، و(التي) صفة ذلك المحذوف، والتقدير: وما جعلنا القبله القبله التي؛ وقيل: التي صفة للقبله المذكورة، والمفعول الثاني محذوف، تقديره: وما جعلنا القبله التي كنت عليها قبله قاله أبو البقاء.

الخامس: أنَّ القبله (المفعول الثاني)، قُدِّم على الأول، والتي كنت عليها (المفعول الأول). قال الزمخشري: "التي كنت عليها ليست بصفة للقبله إنما هي ثاني مفعولي جعل، يريد: وما جعلنا القبله الجهة التي كنت عليها وهي الكعبة"^(٢).

ويقول السعد: "[إنما هي ثاني مفعولي جعل] يعني بتقدير موصوف أُقيمت هي مقامه، أي: الجهة التي، وأما جعلها صفة للقبله المذكورة على أن المفعول الثاني محذوف، أي: ما جعلنا القبله التي كنت عليها ثابتة لا تنسخ أبداً، فلا قرينة عليه مع ما في حذف أحد مفعولي باب (علمت) من الكلام"^(٣).

ففي قول السعد بيان في أن الموصول في محل نصب صفة للمفعول الثاني المحذوف والذي قدره بـ (الجهة) وعليه فهو يرى بأن المفعول الثاني محذوف في باب (علمت) كما أجاز به بعض

(١) ينظر: التفسير البسيط ٣/٣٧٧، وتفسير البغوي ١/١٧٦، والكشاف ١/٢٠٠، ومفاتيح الغيب ٤/٨٩، والبيان ١/١٢٣، والكتاب الفريد ١/٤٠٢، وتفسير النسفي ١/١٣٨، والبحر المحيط ٢/١٤، والدر المصون ٢/١٥٣، واللباب ٣/١٩، وتفسير النيسابوري ١/٤٢٣، وإرشاد العقل ١/١٧٣، وروح المعاني ١/٤٠٤.

(٢) الكشاف ١/٢٠٠.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤٣١.

النحويين، فيحوز حذف المفعولين أو أحدهما في باب (ظن وأخواتها) بدليل يدل عليه، ويسمى الحذف بدليل اختصاراً، ومن حذف المفعولين قول الشاعر (الطويل)^(١):

بأيّ كتابٍ أمّ بأيّة سنّةٍ ترى حُبهم عاراً عليّ وتحسب

ويسمى الحذف لغير دليل اختصاراً، وهو ممتنع في أحد المفعولين باتفاق، والصحيح جوازه فيهما، ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُو عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^(٢) أي: يعلم^(٣).

٢- قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾^(٤).

اختلف المعربون في إعراب (شهر) بقراءة نصب على النحو الآتي^(٥):

الأول: أن يكون بدلاً من قوله: (أياماً معدودات).

الثاني: أنه مفعول به بقوله: (وأن تصوموا) قاله الزمخشري.

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: صوموا شهر رمضان.

الرابع: أنه منصوب على الإغراء.

(١) البيت للكميّ بن زيد الأسدي في: ديوانه، تحقيق: د. محمد نبيل طريقي، ٥١٦، دار صادر - بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٩١، وشرح التسهيل ٧٣/٢، والتذيل ٩/٦، وتوضيح المقاصد ٥٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٥٥/٢، والمساعد ٣٥٢/١، والمقاصد الشافية ٤٩٤/٢، وتعليق الفرائد ١٣٢/٤، وشرح الأشموني ٣٧٣/١، وشرح التصريح ٣٧٧/١، والجمع ٥٤٩/١، وخزانة الأدب ١٣٧/٩، والشاهد: قوله: (تحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: (وتحسب حُبهم عاراً عليّ) وحذف المفعولين اختصاراً؛ لدليل يدل عليهما جائز بإجماع النحاة.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٧٣/٢، وشرح ابن الناطم ١٥١، والتذيل ٩/٦، وتوضيح المقاصد ٥٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٥٥/٢، والمساعد ٣٥٢/١، وإرشاد السالك ٢٨١/١، والمقاصد الشافية ٤٩٤/٢، وتعليق الفرائد ١٣٢/٤، وشرح الأشموني ٣٧٣/١، وشرح التصريح ٣٧٧/١، والجمع ٥٤٩/١.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٨٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٧١/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٥٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٩٦/١، ومشكل إعراب القرآن ١٢١/١، والكشاف ٢٢٧/١، والحرر الوجيز ٢٥٤/١، وإيجاز البيان ١٣٦/١، ومفاتيح الغيب ٢٥١/٥، والتبيان ١٥٢/١، وإعراب القراءات الشواذ ٢٣٢/١، والكتاب الفريد ٤٥٣/١، وتفسير القرطبي ٢٩١/٢، وتفسير البيضاوي ١٢٤/١، والبحر المحييط ١٩٤/٢، والدر المصون ٢٧٧/٢، واللباب ٢٧٤/٣، وتفسير النيسابوري ٥٠٠/١، وإرشاد العقل ١٩٩/١، وفتح القدير ٢١٠/١، وروح المعاني ٤٥٧/١.

قال الزمخشري: "وقرئ بالنصب"^(١) على: صوموا شهر رمضان، أو على الإبدال من (أياماً معدودات)، أو على أنه مفعول (وأن تصوموا)"^(٢).

ويقول السعد: "[أو على أنه مفعول (وأن تصوموا)] اعترض عليه بأن فيه فصلاً بين العامل والمعمول بالخبر، سيما معمول (هو) بمنزلة جزء من الكلمة؛ لأنّ (أنّ) المصدرية حرف موصول، والفعل مع ما في حيزه صلة لها"^(٣).

مما سبق يتبين أن السعد لم يعترض إلا على القول الثاني من الأقوال المذكورة في إعراب (شهر) وهذا يدل على جوازه للوجه الإعرابي الأخرى، ومن اعترض على الزمخشري كذلك أبو حيان (٧٤٥هـ) بقوله: "وهذا لا يجوز، لأن تصوموا صلة لأن، وقد فصلت بين معمول الصلة وبينها بالخبر الذي هو خير، لأن تصوموا في موضع مبتدأ"^(٤)، والأنسب عند الباحث من الأقوال السابقة القولان الأخيران لعدم المانع.

٣- من أنواع نصب المفعول به النصب على المدح أي: بتقدير أمدح وقد اختلف المعربون في نصب (رسلاً) من قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾^(٥) على أقوال^(٦):
الأول: أنه منصوب على المدح، ورجحه الزمخشري، وقدره أبو البقاء بـ (أعني) .

(١) في معاني القرآن للفراء ١/١١٢، وإتحاف الفضلاء ١٩٩: قراءة الحسن، وفي إعراب القرآن للنحاس ١/٩٥ مجاهد وشهر بن حوشب، وزاد في تفسير القرطبي ٢/٢٩١، وفتح القدير ١/٢١٠ رواها هارون الأعور عن أبي عمرو، وزاد في البحر المحيط ٢/١٩٣ أبا عماره عن حفص عن عاصم، والقراءة بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش ١/١٧١، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٥٣، والكشاف ١/٢٢٧، ومفاتيح الغيب ٥/٢٥١.

(٢) الكشاف ١/٢٢٧.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤٧٢.

(٤) البحر المحيط ٢/١٩٤.

(٥) سورة النساء، من الآية: ١٦٥.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥١، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٣، والتفسير البسيط ٧/١٩٧، والكشاف ١/٥٩١، والمحرر الوجيز ٢/١٣٧، ومفاتيح الغيب ١١/٢٦٧، والتبيان ١/٤١٠، والكتاب الفريد ٢/٣٨٢، وتفسير القرطبي ٦/١٨، وتفسير البيضاوي ٢/١٠٩، وتفسير النسفي ١/٤١٦، والبحر المحيط ٤/١٤٠، والدر المصون ٤/١٦١، واللباب ٧/١٣٦، وإرشاد العقل ٢/٢٥٦، وفتح القدير ١/٦٢١، وروح المعاني ٣/١٩٣.

الثاني: أنه بدل من (رسلاً) الأول من الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾^(١).

الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل، أي: أرسلنا رسلاً.

الرابع: أنه منصوب على الحال الموطئة؛ كقولك: مررت بزيد رجلاً صالحاً. قال الزمخشري: "رسلاً مبشرين ومنذرين الأوجه أن ينتصب على المدح. ويجوز انتصابه على التكرير"^(٢).

واختار السعد القول الأول موافقاً للزمخشري بقوله: "[على التكرير] أي البدل أو التأكيد؛ لكن المدح أوجه لكونه مقصوداً منبئاً عن التعظيم"^(٣).

وبالنظر إلى الأقوال السابقة نجد أنها متفقة في الإعراب على نصب (رسلاً) مفعولاً به، إلا القول الأخير في النصب على الحال، وفي رأي الباحث أن الأنسب جواز الأخذ بأحد الأقوال الثلاثة الأولى.

٤- يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة إذا دل عليه دليل. وهذا الحذف على ضربين: جائز، وواجب، فالجائز إذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت؟ فتقول: زيداً، التقدير ضربت زيداً، والواجب في أبواب معينة كالاشتغال والنداء والتحذير والإغراء والاختصاص، وما كان مثلاً نحو: (الكلاب على البقر) أي: أرسل، أو كالمثل كقوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾^(٤) ويقول ابن مالك (٦٧٢هـ): "يجوز الاختصار قياساً على منصوب الفعل، مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه..."

فإن كان الاختصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم^(٥)، وذكر المعربون في

(١) سورة النساء، من الآية: ١٦٤.

(٢) الكشف ٥٩١/١.

(٣) حاشية السعد (١): ٢٤٨.

(٤) سورة النساء، من الآية: ١٧١.

(٥) ينظر: البديع ١٣٩/١، وشرح التسهيل ١٥٥/٢، وشرح ابن الناطم ١٨٢، وارتشاف الضرب ١٤٧٢/٣، والتذيل ٤٤/٧، وتوضيح المقاصد ٦٢٨/٢، وإرشاد السالك ٣٤٤/١، وشرح ابن عقيل ١٥٦/٢، والجمع ١٦/٢.

إعراب (خيراً) في قوله تعالى: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(١) أقوالاً هي^(٢):

الأول: أنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار، تقديره: وأتوا خيراً لكم، وهو مذهب الخليل (١٧٠هـ)، وسيبويه.

الثاني: أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم، وهو مذهب الفراء.

الثالث: أنه منصوب على خبر (كان) المضمر، تقديره: يكن الإيمان خيراً، وهو مذهب الكسائي، وأبي عبيدة (٢٠٩هـ).

الرابع: أنه منصوب على الحال، نقله مكّي عن بعض الكوفيين، وذكره أبو البقاء بدون نسبة.

قال الزمخشري: "فآمنوا خيراً لكم وكذلك (انتهاوا خيراً لكم) انتصابه بمضمر، وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث، علم أنه يحملهم على أمر فقال: (خيراً لكم) أي اقصدوا، أو اتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث"^(٣).

قال السعد: "[أي اقصدوا] لم يحمله على يكن خيراً كما يراه الكوفيون؛ لأن البصريين لا يجوزون إضمار كان مع اسمها"^(٤).

ومن خلال قول السعد يتبين اختياره للقول الثالث، وهو مذهب الكسائي وأبي عبيدة،

(١) سورة النساء، من الآية: ١٧٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٥/١، ومجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تحقيق: محمد فواد سرّكين، ١٤٣/١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١٣٨١هـ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٩/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٣٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/١، وشرح الكتاب للسرياني ١٨٠/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢١٣/١، وتفسير السمعي ٥٠٥/١، والكشاف ٥٩٣/١، والمحرر الوجيز ١٣٩/٢، والتبيان ٤١١/١، والكتاب الفريد ٣٨٥/٢، وشرح المفصل ٣٩٥/١، وتفسير القرطبي ٢٠/٦، وشرح التسهيل ١٥٩/٢، وتفسير البيضاوي ١١٠/٢، وتفسير النسفي ٤١٨/١، والبحر المحيط ١٤٢/٤، وارتشاف الضرب ١٤٧٥/٣، والتذيل ٤٧/٧، والدر المصون ١٦٤/٤، والمساعد ٤٤١/١، واللباب ١٤١/٧، وتمهيد القواعد ١٧٥٥/٤، وتفسير النيسابوري ٥٣٣/٢، وفتح القدير ٦٢٢/١، وروح المعاني ١٩٨/٣.

(٣) الكشاف ٥٩٣/١.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٤٨.

ويظهر أن الراجح هو القول الأول ودليل ذلك من المسموع قول الشاعر (السريع)^(١):

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

٥- من الأفعال المتعدية ما ينصب مفعولاً واحداً، ومنها ما ينصب مفعولين، ومنها ما ينصب ثلاثة مفاعيل، وقد تأتي الجملة مفعولاً وذلك في ثلاثة أبواب: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، وباب ظن وأعلم، وباب التعليق^(٢)، وما ورد من باب ظن وأعلم قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾^(٣). فقد اختلف معربو القرآن في تعيين المفعولين للفعل (جعل) على النحو الآتي^(٤):

- ١- (في كل قرية) مفعول ثان، و(أكابر مجرميها) بالإضافة مفعول أول.
 - ٢- (أكابر) مفعول أول، و(مجرميها) بدل منه، والظرف مفعول ثان ذكر ذلك أبو البقاء.
 - ٣- (أكابر) مفعول ثان، و(مجرميها) مفعول أول، والظرف لغو.
 - ٤- (أكابر مجرميها) مفعول أول، و(ليمكروا فيها) مفعول ثان.
- قال الزمخشري: "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها يعني: وكما جعلنا في مكة صناديدها ليمكروا فيها، كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها لذلك"^(٥).

والقول الرابع هو ما اختاره السعد بقوله: "[جعلنا في كل قرية] قيل: (في كل قرية أكابر) مفعولاً (جعلنا)، و(مجرميها) بدل أو مضاف إليه بدليل قراءة (أكبر مجرميها)، وقيل: (أكابر مجرميها) مفعولاه بتقديم الثاني، و(في كل قرية) لغو، والذي يقتضيه النظر الصائب والتأمل

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، قدم له: د. فايز محمد، ٢٧٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ -

١٩٩٦م. برواية: وواعِدِيهِ سَدَرَتِي مَالِكٍ أَوْ ذَا الَّذِي بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

وهو من شواهد الكتاب ٢٨٢/١، وشرح التسهيل ١٥٩/٢، والتذيل ٥٠/٧، والمقاصد الشافية ١٦٥/٣، وخزانة الأدب ١٢٠/٢. والشاهد قوله: (أسهلا) حيث نصبه بإضمار فعل دل عليه ما قبله.

(٢) ينظر: المغني ١٦٩/٥.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٢٣.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦٨/١، والتفسير البسيط ٤١١/٨، والحرر الوجيز ٣٤١/٢، والتبيان ٥٣٦/١، والكتاب الفريد ٦٨٥/٢، وتفسير القرطبي ٧٩/٧، وتفسير البيضاوي ١٨١/٢، وتفسير النسفي ٥٣٥/١، والبحر المحيط ٦٣٥/٤، والدر المصون ١٣٤/٥، واللباب ٤١٠/٨، وتفسير الثعالبي ٥١٣/٢، وإرشاد العقل ١٨١/٣، وروح المعاني ٢٦٤/٤.

(٥) الكشف ٦٣/٢.

الصادق في عبارة المصنف أن في كل قرية لغو، وأكابر مجرميها مفعول أول، وليمكنوا هو الثاني^(١).

وبالنظر إلى الأقوال فإن الرأي الأخير هو الصواب؛ لأن الفعل (جعل) بمعنى (صير) ولا تكتمل الفائدة إلا بوجود الجملة الفعلية (ليمكنوا) وهذا ما يراه الباحث.

٦- ومنه اختلاف المعربين في بيان مفعولي (جعل) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾^(٢) على أقوال^(٣):

الأول: أن (شركاء) مفعول أول والجار والمجرور (لله) متعلق بمحذوف في محل نصب المفعول الثاني، و(الجن) بدل من (شركاء).

الثاني: أن (الجن) المفعول الأول، و(شركاء) المفعول الثاني قُدم، والجار والمجرور (لله) متعلق بـ (شركاء).

الثالث: أن (الجن) المفعول الأول، و(شركاء) المفعول الثاني قُدم، والجار والمجرور (لله) متعلق بمحذوف في محل نصب حال من (شركاء)؛ لأنه في الأصل صفة له.

الرابع: أن (شركاء) المفعول الأول و (الجن) المفعول الثاني، وهذا بخلاف الأصل في باب المبتدأ والخبر، فإذا اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً.

الخامس: أن (الجن) منصوب بفعل مضمر جواب لسؤال مقدر تقديره: من جعلوا لله شركاء؟ أو مرفوع في قراءة من قرأ برفع (الجن)^(٤) تقديره: من هم الشركاء؟.

(١) حاشية السعد (١): ٢٩٠.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٠٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٢/١ و ٣١١، وتفسير الطبري ٤٥٣/٩، ومعاني القرآن للزجاج ٢٧٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٦٤/١، والتفسير البسيط ٣٢٦/٨، والكشاف ٥٢/٢، والمحزر الوجيز ٣٢٩/٢، ومفاتيح الغيب ٨٩/١٣، والتبيان ٥٢٦/١، والكتاب الفريد ٦٥٧/٢، وتفسير القرطبي ٥٢/٧، وتفسير البيضاوي ١٧٥/٢، وتفسير النسفي ٥٢٦/١، والبحر المحيط ٦٠٢/٤، والدر المصون ٨٣/٥، واللباب ٣٣٤/٨، وتفسير الثعالبي ٥٠١/٢، وإرشاد العقل ١٦٧/٣، وفتح القدير ١٦٨/٢، وروح المعاني ٢٢٧/٤.

(٤) في البحر المحيط ٦٠٢/٤ قراءة أبي حيوة ويزيد بن قطيب، وفي إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٦٤/١، وتفسير القرطبي ٥٢/٧ وأجاز الكسائي رفع (الجن) بمعنى هم الجن. وزاد في فتح القدير ١٦٨/٢ وبالرفع قرأ يزيد بن قطيب وأبو حيان. وبلا نسبة في الكشاف ٥٢/٢، ومفاتيح الغيب ٩٠/١٣.

قال الزمخشري: "إن جعلت لله شركاء مفعولي جعلوا، نصبت الجن بدلاً من شركاء، وإن جعلت لله لغواً كان شركاء الجن مفعولين قدم ثانيهما على الأول. فإن قلت: فما فائدة التقديم؟ قلت: فائدته استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك. ولذلك قدم اسم الله على الشركاء" (١).

ويقول السعد: "[نصبت الجن بدلاً من شركاء] قيل: الأولى أن ينصب بمحذوف جواباً عن سؤال كأنه قيل: من جعلوه شركاء لله، فقيل: الجن، وذلك لأنه لو كان بدلاً لكان التقدير: وجعلوا لله الجن، وليس له كثير معنى، اللهم إلا أن يقال البديل ليس في حكم التنحية بالكلية" (٢).

ونستخلص من كلام السعد أنه لا يجوز نصب (الجن) بدلاً من شركاء، فالأولى أن يكون منصوباً بفعل محذوف وهو موافق للقول الخامس من الأقوال السابقة، وعدم استقامة القول الأول بتقديم الجار والمجرور (لله) على (شركاء) للاهتمام، والأنسب فيما يراه الباحث القول الثالث؛ لأن التقدير وجعلوا الجن شركاء لله، والله أعلم.

٧- ومما وقع فيه اختلاف (موعظة) في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً﴾ (٣) حيث اختلف المعربون في موقعها الإعرابي على أقوال (٤):

الأول: أن الجار والمجرور (من كل شيء) في محل نصب مفعول به و(موعظة وتفصيلاً) بدل منه.

الثاني: أن (موعظة) مفعول به، والجار والمجرور (من كل شيء) متعلق بمحذوف في محل نصب حال.

الثالث: أنه مفعول من أجله.

(١) الكشف ٥٢/٢.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٨٨.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ١٤٥.

(٤) ينظر: الكشف ١٥٨/٢، والكتاب الفريد ١٢٧/٣، وتفسير البيضاوي ٣٤/٣، وتفسير النسفي ٦٠٤/١، والبحر المحیط ١٧٠/٥، والدر المصون ٤٥٢/٥، واللباب ٣٠٦/٩، وتفسير النيسابوري ٣١٦/٣، وإرشاد العقل ٢٧٠/٣، وفتح القدير ٢٧٨/٢، وروح المعاني ٥٥/٥.

قال الزمخشري: "وقوله من كل شيء في محل نصب مفعول كتبنا. وموعظة وتفصيلاً بدل منه. والمعنى: كتبنا له كل شيء كان بنو إسرائيل محتاجين إليه في دينهم من المواعظ وتفصيل الأحكام"^(١).

ويبين السعد قول الزمخشري بقوله: "[كتبنا له كل شيء] ربما يشعر بأن (من) مزيدة لا تبعية، ولم يجعلها ابتدائية حالاً من (موعظة)، و(موعظة) مفعولاً به؛ لأنه ليس له كثير معنى، ولم يجعل (موعظة) مفعولاً له، وإن كانت شرائط نصب حاصلة؛ لأن الظاهر أن (تفصيلاً) عطف على (موعظة) كما أشار إليه بقوله: [من المواعظ وتفصيل الأحكام]، وظاهر أنه لا معنى لقولك: كتبنا له من كل شيء لتفصيل كل شيء، وأما جعله عطفاً على محل الجار والمجرور فبعيد من جهة اللفظ والمعنى"^(٢).

ومن خلال كلام السعد يتبين أنه يوافق الزمخشري فيما ذهب إليه، وهو الراجح في رأي الباحث.

٨- ومما اختلف فيه العربون تعيين المفعول به في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾^(٣) فقد جاء فيه قولان^(٤):

الأول: أن الضمير المتصل بالفعل (منع) في محل نصب مفعول أول، والمصدر المؤول (أن تُقْبَلَ منهم) في محل نصب مفعول ثان، على تقدير إسقاط حرف الجر، أي: من أن يقبل أو تعدية الفعل إليه بنفسه.

الثاني: أن الضمير المتصل بالفعل (منع) في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول (أن تُقْبَلَ منهم) في محل نصب بدل من (هم) في منعهم، قاله أبو البقاء.

(١) الكشف ٢/١٥٨.

(٢) حاشية السعد (١): ٣٠٩.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ٥٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٤٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٤٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٣، والتفسير البسيط ١٠/٤٨٨، والكشاف ٢/٢٨٠، والمحرر الوجيز ٣/٤٥، والتبيان ٢/٦٤٦، والكتاب الفريد ٣/٢٧٩، وتفسير القرطبي ٨/١٦٣، وتفسير النسفي ١/٦٨٦، والبحر المحيط ٥/٤٣٥، والدر المصون ٦/٦٦، واللباب ١٠/١١٥، وروح المعاني ٥/٣٠٧.

قال الزمخشري: "أنهم فاعل منع. وهم، وأن تقبل: مفعولاه"^(١).

ويقول السعد: "يقال: منعه الشيء متعدياً إلى مفعولين، ومنعته منه فلم يحتج إلى اعتبار حذف حرف الجر من أن تُقبل، أو جعله بدلاً"^(٢).

يتبين للباحث من كلام السعد اختياره للقول الأول على تقدير تعدية الفعل بنفسه، وهو الأنسب؛ لأن الفعل (منع) متعدٍ إلى مفعولين فلا حاجة لذكر البدل.

٩- ومن اختلاف المعربين في تعيين المفاعيل ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾^(٣) فالفعل (نبأ) من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، ويظهر الاختلاف على النحو الآتي^(٤):

الأول: أن الفعل (نبأ) بمعنى (عرف) فهو متعدٍ إلى مفعولين أولهما الضمير المتصل بالفعل، وثانيهما محل الجار والمجرور (من أخباركم)، وفي (من) الجارة وجهان، أحدهما: أنها غير زائدة، والتقدير: قد نبأنا الله أخباراً من أخباركم، أو جملة من أخباركم، فهو في الحقيقة صفة للمفعول المحذوف. وثانيهما: أنها زائدة عند الأخفش لأنه لا يشترط فيها شيئاً، والتقدير: قد نبأنا الله أخباركم.

الثاني: أن الفعل (نبأ) متعدٍ لثلاثة كـ (أعلم)، الأول الضمير المتصل بالفعل، والثاني محل الجار والمجرور، والثالث محذوف اختصاراً للعلم به والتقدير: نبأنا الله من أخباركم كذباً ونحوه، قال أبو البقاء: "قد تتعدى إلى ثلاثة أولها (نا)، والاثنان الآخران محذوفان، تقديره: أخباراً من أخباركم مثبتة، و (من أخباركم) تنبيه على المحذوف وليست (من) زائدة، إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول الثالث محذوف، وهو خطأ؛ لأن المفعول الثاني متى دُكر في هذا الباب لزم ذكر الثالث"^(٥).

(١) الكشف ٢/٢٨٠.

(٢) حاشية السعد (١): ٣٢٩.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ٩٤.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٣٥، والحرر الوجيز ٣/٧٢، والبيان ٢/٦٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ١/٢٥٧، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، والكتاب الفريد ٣/٣٠٧، والبحر المحیط ٥/٤٨٩، والدر المصون ٦/١٠٣، واللباب ١٠/١٧٦.

(٥) البيان ٢/٦٥٥.

ويقول السعد: "من أخباركم قائم مقام المفعول الثاني والثالث بمنزلة قولك: نبأنا الله أنكم كذا وكذا"^(١).

ومن خلال ما تم ذكره يرجح الباحث ما ذهب إليه السعد في أن الجار والمجرور قائم مقام المفعولين الثاني والثالث؛ لأنه لا يجوز ذكر المفعول الثاني دون ذكر الثالث؛ أو الاكتفاء بأن الفعل (نبأ) بمعنى عرف فينصب مفعولين؛ إلا أن الأول أقوى في المعنى.

(١) حاشية السعد (١): ٣٣١.

ثانياً: المفعول المطلق:

١- يأتي المفعول المطلق مؤكداً لعامله، ومبيناً لنوعه وعدده، وقد يقوم مقام ذلك اسم المصدر وصفة المصدر ومرادفه وغير ذلك^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٢).

جاء في إعراب (شيئاً) قولان^(٣):

الأول: أنه مفعول به على أن (تجزى) بمعنى (تقضي).

الثاني: أنه منصوب على المصدر.

قال الزمخشري: "لا تجزي لا تقضي عنها شيئاً من الحقوق، و(شيئاً) مفعول به، ويجوز أن يكون في موضع مصدر، أي قليلاً من الجزاء، ومن قرأ (لا تجزي)^(٤) من أجزاء عنه إذا أغنى عنه، فلا يكون في قراءته إلا بمعنى شيئاً من الإجزاء"^(٥).

واختار السعد القول الثاني حيث قال: "ولما كان (تجزى) متعدياً احتمل (شيئاً) أن يكون مفعولاً به، وأن يكون مصدراً، بخلاف (أجزاء عنه) بالهمزة بمعنى (أغنى عنه) فإنه لازم، فلا يكون (شيئاً) إلا مصدراً، وأما (أجزائي) بمعنى (كفائي) فلا يناسب هاهنا"^(٦).

ومن خلال ما سبق يرى الباحث جواز الوجهين؛ لأن الاختلاف يرجع إلى معنى الفعل، ولا يوجد ما يمنع ذلك.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٨١/٢، وشرح ابن النظم ١٩٠، وارتشاف الضرب ١٣٥٣/٣، وتوضيح المقاصد ٦٤٦/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٤٨.

(٣) ينظر: الكشف ١٣٥/١، ومفاتيح الغيب ٤٩٤/٣، والتبيان ٦٠/١، والكتاب الفريد ٢٥٠/١، وتفسير القرطبي ٣٧٨/١، وتفسير البيضاوي ٧٨/١، وتفسير النسفي ٨٧/١، والبحر المحيط ٣٠٨/١، والدر المصون ٣٣٧/١، واللباب ٤٨/٢، وتفسير النيسابوري ٢٧٩/١، وإرشاد العقل ٩٩/١، وفتح القدير ٩٧/١، وروح المعاني ٢٥٢/١.

(٤) وهي قراءة أبي السمال في مختصر ابن خالويه ١٢، وقراءة ابن السماك في البحر المحيط ٣٠٧/١، وأبو السماك في روح المعاني ٢٥٢/١.

(٥) الكشف ١٣٥/١.

(٦) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٣٥/٢.

٢- قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾^(١).

ذكر المعربون في إعراب (غير الحق ظن الجاهلية) قولين هما^(٢):

الأول: أنَّ (غير الحق) في حكم المصدر، ومعناه: يظنون بالله غير الحق الذي يجب أن يظن به، و(ظن الجاهلية) بدل منه، أو أنه مصدر مؤكد لـ (يظنون).

الثاني: أنَّ (غير الحق) مفعول أول أي: أمراً غير الحق، و(بالله) المفعول الثاني.

قال الزمخشري: "غير الحق في حكم المصدر. ومعناه: يظنون بالله غير الظن الحق الذي يجب أن يظن به. وظن الجاهلية بدل منه. ويجوز أن يكون المعنى: يظنون بالله ظن الجاهلية. وغير الحق: تأكيد ليظنون"^(٣).

ويقول السعد: "[غير الحق] إما مفعول مطلق لـ (يظنون) على طريق النوعية والتأكيد، و (ظن الجاهلية) بدل منه، وإما مصدر مؤكد لمضمون الجملة محذوف العامل، و(ظن الجاهلية) مفعول مطلق، أي: يظنون ظن الجاهلية يقولون قولاً غير الحق، ثم في إضافة (ظن الجاهلية) سواء كان بدلاً أو مفعولاً مطلقاً وجهان:

أحدهما: أن تكون إضافة الموصوف إلى مصدر الصفة، ومعناها الاختصاص بالجاهلية كما في (حاتم الجود، ورجل صدق) على معنى حاتم المختص بوصف الجود، ورجل مختص بوصف الصدق.

والثاني: أن تكون إضافة المصدر إلى الفاعل على حذف المضاف، أي: ظن أهل الجاهلية، أي: الشرك والجهل بالله - تعالى - وبالحق"^(٤).

ومن خلال كلام السعد يتبين أنه يذهب إلى القول الأول في جواز الوجهين، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، وهو الأنسب في نظر الباحث؛ لأن (غير الحق) في حكم المصدر.

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٥، والكشاف ١/٤٢٨، ومفاتيح الغيب ٩/٣٩٥، والتبيان ١/٣٠٣، والكتاب الفريد ٢/١٥٣، وتفسير البيضاوي ٢/٤٤، وتفسير النسفي ١/٣٠٣، والبحر المحيط ٣/٣٩٤، والدر المصون ٣/٤٤٧، واللباب ٥/٦١٣، وتفسير النيسابوري ٢/٢٨٥، وإرشاد العقل ٢/١٠١، وفتح القدير ١/٤٤٨، وروح المعاني ٢/٣٠٧.

(٣) الكشاف ١/٤٢٨.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٧٢٦.

٣- وفي قوله تعالى: ﴿فَكُلُوْهُ هَنِيْئًا مَّرِيَّةً﴾^(١). اختلف المعربون في إعراب (هنيئاً مريئاً) على أوجه^(٢):

الأول: صفة لمصدر محذوف تقديره: أكلاً هنيئاً وهو ما اختاره الزمخشري، والعكبري^(٣).
الثاني: حالان من المصدر أي: من الهاء في (فكلوه) وهو ما ذهب إليه النحاس، ومكي (٤٣٧هـ).

الثالث: صفتان أقيمتا مقام المصدرين، والتقدير: هنيئاً مرئاً.
قال الزمخشري: "وهما وصف للمصدر، أي أكلاً هنيئاً مريئاً، أو حال من الضمير، أي كلوه وهو هنيء مريء، وقد يوقف على فكلوه ويتبدأ مريئاً على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين، كأنه قيل: هنا مرأ، وهذه عبارة عن التحليل والمبالغة في الإباحة وإزالة التبعة"^(٤).

وقال السعد: "[وهما وصف للمصدر] على الإسناد المجازي، إذ الهنيء حقيقة هو المأكول، [وعلى أنهما صفتان] بيان وتتميم لقوله: على الدعاء، يعني أن انتصابهما على المصدر في معنى الدعاء كما في (سقياً لك)، [وهذه] أي: هنيئاً مريئاً على الوجوه، وقيل: على تقدير الدعاء؛ إذ لا يصح حمل الدعاء من الله على ظاهره، والأول أوجه؛ إذ لا بد لذلك من فائدة على الوجهين الأولين أيضاً"^(٥).

فقد جوّز الزمخشري الوجوه الثلاثة، واختار السعد الأول.
وقد اختلف النحاة في الفعل المقدر الناصب لـ (هنيئاً) على النحو الآتي:

(١) سورة النساء، من الآية: ٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/١، ومشكل إعراب القرآن ١٨٨/١، والكشاف ٤٧١/١، والحرر الوجيز ٩/٢، ومفاتيح الغيب ٩٣/٩، والتبيان ٣٢٩/١، والكتاب الفريد ٢٠٩/٢، وتفسير القرطبي ٢٦/٥، وتفسير البضاوي ٦٠/٢، وتفسير النسفي ٣٣٠/١، والبحر المحيط ٤٩١/٣، والدر المصون ٥٧٦/٣، واللباب ١٧٦/٦، وتفسير النيسابوري ٣٥٠/٢، وإرشاد العقل ١٤٤/٢، وفتح القدير ٤٨٥/١، وروح المعاني ٤٠٩/٢.

(٣) الكشاف ٤٧١/١، والتبيان ٣٢٩/١.

(٤) الكشاف ٤٧١/١.

(٥) حاشية السعد (١): ٢١١.

- قال سيويه: " (هنيئاً مرئياً) صفتان نصبوهما نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئاً مرئياً" ^(١).
- وقدر ابن يعيش (٦٤٣هـ) الفعل الناصب لـ (هنيئاً) بقوله: "وانتصابهما بفعل مقدر تقديره: ثبت لك ذلك هنيئاً مرئياً، فتكون حقيقة نصبه على الحال" ^(٢).
- وقال أبو حيان: "وجماع القول في هنيئاً أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها، فإذا قيل: إن فلاناً أصاب خيراً، فقلت: هنيئاً له ذلك، فالأصل: ثبت له ذلك هنيئاً، فحذف ثبت، وأقيم هنيئاً مقامه.
- قال بعض أصحابنا: ونصبه بثبت أولى لكون الحال فيه مبينة، وإن نصبته بهناً كان هنيئاً حالاً مؤكدة" ^(٣).

والراجع لدى الباحث قول سيويه وهو ما اختاره السعد.

- ٤- ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٤) حيث جاء في إعراب (عذاباً) قولان ^(٥):
- الأول: أنه اسم مصدر بمعنى التعذيب، أو مصدر على حذف الزوائد، وانتصابه على المصدرية.

الثاني: أن يكون مفعولاً به على السعة.

- قال الزمخشري: "عذاباً بمعنى تعذيباً. والضمير في: (لا أعذبه) للمصدر. ولو أريد بالعذاب ما يعذب به، لم يكن بد من الباء" ^(٦).
- ويقول السعد: "قوله: [عذاباً] مفعول مطلق يعني تعذيباً كأنبت نباتاً على أن العذاب اسم للتعذيب، كالسلام للتسليم والمتاع للتمتع، إذ لو جعلها هنا اسماً لما يُعَذَّب به لقليل بعذاب؛

(١) الكتاب ١/٣١٦.

(٢) شرح المفصل ١/٣٠٣.

(٣) التذييل ٧/٢٢٤.

(٤) سورة المائدة، من الآية: ١١٥.

(٥) ينظر: التبيان ١/٤٧٤، والكتاب الفريد ٢/٥٣١، وتفسير البيضاوي ٢/١٥٠، وتفسير النسفي ١/٤٨٦، والبحر

المحيط ٤/٤١٥، والدر المصون ٤/٥٠٩، واللباب ٧/٦١٣، وفتح القدير ٢/١٠٧، وروح المعاني ٤/٥٩.

(٦) الكشف ١/٦٩٣.

لأن التعذيب لا يتعدى إلى المفعولين، والحذف والإيصال خلاف الظاهر، فلا يُرجع إليه مع ظهور المصدرية، فعلى هذا يكون ضمير (لا أعذبه) في موقع المفعول المطلق، كما في ظننته زيداً قائماً، ويقوم مقام العائد إلى الموصوف، فإن قوله (لا أعذبه) صفة عذاباً، ويجوز أن يجعل من قبيل ضربته ضرب زيد، أي: عذاباً لا أعذب تعذيباً مثله، فيكون مع كونه في موقع المفعول المطلق عائداً إلى الموصوف^(١).

٥- ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢).

فقد جاء في إعراب (بطراً) ثلاثة أقوال هي^(٣):

الأول: أنه منصوب مفعول لأجله.

الثاني: أنه مصدر في موقع الحال من الضمير في (خرجوا) أي: بطرين.

الثالث: أنه مفعول مطلق لفعل محذوف.

ويقول السعد: "بطراً مصدر في موقع الحال بالتأويل، أو بحذف الفعل، وجعل المعطوف أعني (يصدون) صريح الفعل لظهور الحدث، لا كالبطر الذي هو دأبهم، والبطر مقابلة النعمة بالتكبر والخيلاء، والرياء إظهار ما ليس في الباطن من قصد الجميل^(٤).

والأنسب في رأي الباحث جواز الوجهين الأخيرين، وهو ما ذهب إليه السعد؛ لأنه يمكن أن يقع (بطراً) جواباً عن سؤال فيكون حالاً، أو يُقدر له فعل فيكون منصوباً على المفعولية المطلقة.

(١) حاشية السعد (١): ٢٧٥.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ٤٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٠/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣١٧/١، والتفسير البسيط ١٠٨٧/١، والكشاف ٢٢٧/٢، والتبيان ٦٢٦/٢، والكتاب الفريد ٢١٥/٣، وتفسير القرطبي ٢٥/٨، وتفسير البيضاوي ٦٢/٣، والدر المصون ٦١٦/٥، واللباب ٥٣٧/٩، وإرشاد العقل ٢٦/٤، وفتح القدير ٣٦٠/٢، وروح المعاني ٢١١/٥.

(٤) حاشية السعد (١): ٣٢١.

ثالثاً: المفعول فيه:

- ١- ينقسم المفعول فيه إلى: ظرف زمان، وظرف مكان، وظرف المكان هو محل الموجودات الحادثة^(١)، فالأكل يكون مكانه البطن، وللمعربين في إعراب (في بطونهم) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾^(٢) أقوال هي^(٣):
 الأول: أن (في بطونهم) ظرف ليأكلون.
 الثاني: أن يكون (في بطونهم) صفة أو حالاً من مفعول (كلوا) محذوفاً.
 الثالث: أن (في بطونهم) في موضع نصب على الحال المقدرة من النار.
 قال الزمخشري: "في بطونهم ملء بطونهم. يقال: أكل فلان في بطنه، وأكل في بعض بطنه إلا النار لأنه إذا أكل ما يتلبس بالنار لكونها عقوبة عليه، فكأنه أكل النار"^(٤).
 وفي ذلك يقول السعد: "[ملء بطونهم] بيان لحاصل المعنى، وأما التحقيق فهو أنه جعل البطن بمثابة محل الأكل بمنزلة ما لو قيل: جعل الأكل في البطن أو في بعض البطن، فهو ظرف متعلق بالأكل لا حال مقدرة على ما في تفسير الكواشي"^(٥).
 ويرى الباحث أن ما ذهب إليه السعد هو الأنسب؛ لأن ظرف المكان يدل على مكان حدوث الفعل.

(١) ينظر: البديع ١/١٦٠، وشرح المفصل ١/٤٢٢، وشرح التسهيل ٢/٢٠٠، وشرح ابن النازم ٢٠٠، واللمحة ١/٤٤٣، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣٩، والتذيل ٧/٢٤٨، وإرشاد السالك ١/٣٦٩، وشرح ابن عقيل ٢/١٩١، والمقاصد الشافية ٣/٢٨٣، والجمع ٢/١٣٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٧٤.

(٣) ينظر: الكشف ١/٢١٥، والتبيان ١/١٤٢، والكتاب الفريد ١/٤٣٤، والبحر المحيط ٢/١٢١، والدر المصون ٢/٢٤٢، واللباب ٣/١٨٥، وتفسير النيسابوري ١/٤٧٣، وإرشاد العقل ١/١٩١، وفتح القدير ١/١٩٧، وروح المعاني ١/٤٤١.

(٤) الكشف ١/٢١٥.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤٥٦، والتلخيص للكواشي ٢/٧٢.

٢. من الأسماء المبهمة الملازمة للظرفية ما كان مبهماً مثل المقادير كفرسخ وغيرها، وأسماء الجهات مثل فوق، وهي غير متصرفة^(١)، وقد اختلف معربو القرآن في إعراب كلمة (فوق) من قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾^(٢) على أقوال^(٣):

الأول: إن (فوق) زائدة أي: فاضربوا الأعناق.

الثاني: إن (فوق) مفعول به على السعة.

الثالث: إن (فوق) ظرف للفعل (اضربوا)، وهو ما ذهب إليه أبو البقاء.

الرابع: إن (فوق) بمعنى (على) أي: على الأعناق، ويكون المفعول محذوفاً تقديره: فاضربوهم على الأعناق، وهو قول أبي عبيدة.

قال الزمخشري: "فوق الأعناق أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح، لأنها مفاصل، فكان إيقاع الضرب فيها حزناً وتطييراً للرؤوس. وقيل: أراد الرؤوس لأنها فوق الأعناق"^(٤).

وما اختاره السعد بقوله: "[أراد أعالي الأعناق] لا كلام في أن فوق الأعناق ظرف لا مفعول به، إلا أن الضرب فوق الأعناق يحتمل أن يراد به ضرب الأعالي التي هي المكان الفوق من الأعناق، وأن يراد ضرب الرؤوس الموضوعه فوق الأعناق"^(٥).

والقول الثالث هو القول الأقوى في رأي الباحث؛ لأن الفعل ضرب خرج عن معناه الأصلي لما يتطلبه السياق، فجاء بمعنى القطع والقتل فالمراد به ضرب الرؤوس أي أعاليها؛ لأن الضرب فيها أسرع إلى القطع.

(١) ينظر: البديع ١/١٦٠، وشرح ابن الناطم ٢٠١، واللمحة ١/٤٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣٤، وإرشاد السالك ١/٣٧١، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٥، والمقاصد الشافية ٣/٢٩٦، وشرح المكودي ١٢١، والجمع ٢/١٤٩، والنحو الوافي ٢/٢٥٣.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ١٢.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١/٢٤٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٤٦، وتفسير الطبري ١١/٦٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٩٢، وتفسير الثعلبي ٤/٣٣٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٣١٢، والتفسير البسيط ١٠/٥٤، وتفسير السمعي ٢/٢٥٢، والكشاف ٢/٢٠٤، والمحزر الوجيز ٢/٥٠٨، والتبيان ٢/٦١٩، والكتاب الفريد ٣/١٩٥، وتفسير القرطبي ٧/٣٧٨، والبحر المحيط ٥/٢٨٥، والدر المصون ٥/٥٧٨، واللباب ٩/٤٧١، وفتح القدير ٢/٣٣٣، وروح المعاني ٥/١٦٧.

(٤) الكشف ٢/٢٠٤.

(٥) حاشية السعد (١): ٣١٧.

٣- ومنه كلمة (صفحة) في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾^(١) فقد جاء في إعرابها وجوه^(٢):

الأول: أن (صفحة) منصوب على الحال من الفاعل أي: صافحين.

الثاني: أن (صفحة) مفعول له.

الثالث: أن (صفحة) منصوب على الظرف.

الرابع: أن (صفحة) مصدر في معنى يضرب؛ لأنه بمعنى نصف، والتقدير: أفنصفح عنكم.

الخامس: أن ينتصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة، فيكون عامله محذوفاً، كقوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٣) قاله ابن عطية (٥٤٢هـ)^(٤).

واختار السعد النصب على الظرفية في تفسير قول الزمخشري: "وصفحة على وجهين. إما مصدر من صفح عنه: إذا أعرض، منتصب على أنه مفعول له، وإما بمعنى الجانب على معنى: أفننحيه عنكم جانباً، فينتصب على الظرف كما تقول: ضعه جانباً، وامش جانباً. وتعضده قراءة من قرأ: صفحة بالضم، وفي هذه القراءة وجه آخر: وهو أن يكون تخفيف صُفْح جمع صُفُوح، وينتصب على الحال، أي: صافحين معرضين"^(٥)، حيث قال: "[على وجهين] لم يبعد بوجه ثالث هو أن يكون حالاً بمعنى معرضين؛ لإثباته على كون المصدر بمعنى اسم الفاعل...

(١) سورة الزُحُف، الآية: ٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٦٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٤٩، والكشاف ٤/٢٣٧، والمحرر الوجيز ٥/٤٦، والتبيان ٢/١١٣٧، والكتاب الفريد ٥/٥٤٤، وتفسير القرطبي ١٦/٦٣، وتفسير البيضاوي ٥/٨٦، وتفسير النسفي ٣/٢٦٥، والبحر المحيط ٩/٣٥٩، والدر المصون ٩/٥٧٢، واللباب ١٧/٢٢٩، وإرشاد العقل ٨/٤٠، وفتح القدير ٤/٦٢٧، وروح المعاني ١٣/٦٥.

(٣) سورة النمل، من الآية: ٨٨.

(٤) المحرر الوجيز ٥/٤٦.

(٥) بلا نسبة في الكشاف ٤/٢٣٧، وهي قراءة حسان بن عبد الرحمن الضبغي، والسميط بن عمير، وشميل بن عذرة، في: إعراب القراءات السبع ٢/٢٩٢، ومختصر ابن خالويه ١٣٥، والبحر المحيط ٩/٣٥٩، وروح المعاني ١٣/٦٥.

وإنما جوز الحال في قراءة (صفحاً) بالضم؛ لأن التخفيف نكتة سرية شائعة، وبالجمله فالضم لا يحتمل المصدر فلا يصلح للمفعول له، فلذا نؤيد الظرفية^(١).
فالزحشري يحتج بقراءة (صفحاً) بالضم على جواز أن يكون (صفحاً) مفعولاً له، أو ظرفاً على معنى (ننحيه عنكم جانباً)، أو النصب على الحال بمعنى (صافحين)، واختار السعد الظرفية.

(١) حاشية السعد(٢): ٦٠٩.

رابعاً: المفعول لأجله:

١- المفعول لأجله ويسمى المفعول له وهو: المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جئت رغبة فيك، وله ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون محلي بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافاً، وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٢). فقد تعدد إعراب المصدر المؤول (أن تقولوا) عند معربي القرآن على النحو الآتي^(٣):

الأول: أن المصدر المؤول في محل نصب مفعول لأجله، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: كراهة أو مخافة أن تقولوا.

الثاني: أن المصدر المؤول منصوب بنزع الخافض أي: لئلا تقولوا.
قال الزمخشري: "كراهة أن تقولوا"^(٤).

ويقول السعد: "يشير إلى أنه في موقع المفعول له لقوله: (جاءكم رسولنا) لكونه في معنى أرسلنا إليكم رسولاً، ولو لم يقدر المضاف جاز حذف اللام بلا تأويل، لكن لا بد من تقدير لا، أي: لئلا تقولوا ما جاءنا من بشير يعلمنا كيفية العبادة"^(٥).
ويذهب الباحث إلى جواز القولين، إلا أن الأول أقوى؛ لأن (لا) لا تزداد مضمرة.

(١) ينظر: شرح المفصل ٤٤٩/١، وشرح التسهيل ١٩٦/٢، وشرح الكافية ٦٧٠/٢، وشرح ابن الناطم ١٩٨، واللمحة ٢٦٤/١، والكناش ١٧٩/١، وارتشاف الضرب ١٣٨٣/٣، والتذيل ٢٣٢/٧، وتوضيح المقاصد ٦٥٤/٢، وإرشاد السالك ٣٦٤/١، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، والمقاصد الشافية ٢٦٧/٣، وشرح الأشموني ٤٨٠/١، وشرح التصريح ٥٠٩/١، والممع ١٣٠/٢، والنحو الوافي ٢٣٦/٢، ومعاني النحو ٢٢٢/٢.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ١٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للقرآن ٣٠٣/١، وتفسير الطبري ٢٧٥/٨، ومعاني القرآن للزجاج ١٦٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٢/١، والتفسير البسيط ٣٢٠/٧، وتفسير السمعي ٢٤/٢، والكشاف ٦١٩/١، والمحرر الوجيز ١٧٣/٢، والتبيان ٤٢٩/١، والكتاب الفريد ٤٢٤/٢، وتفسير القرطبي ١٢٢/٦، والبحر المحيط ٢١٤/٤، والدر المصون ٢٣١/٤، واللباب ٢٦٦/٧، وإرشاد العقل ٢١/٣، وفتح القدير ٣٠/٢، وروح المعاني ٢٧٥/٣.

(٤) الكشف ٦١٩/١.

(٥) حاشية السعد (١): ٢٥٧.

٢- ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾^(١)

وينطبق على هذه الآية ما ذكرناه في الآية السابقة وهنا يذكر السعد رأي الكوفيين والبصريين حيث قال: "[كراهة أن تقولوا] لا خفاء أن نفس هذا القول لا يصلح مفعولاً له لأنزلنا بل عدمه، فحملة الكوفيون على حذف (لا)، أي لثلاثاً تقولوا، والبصريون على حذف المضاف، أي كراهة أن تقولوا"^(٢).

فالكسائي، والفراء من الكوفيين حملاه على حذف (لا)، كما أجاز الفراء وجهاً آخر هو أن يكون (أن) متعلقاً بـ (اتقوا)، والتأويل: واتقوا أن تقولوا"^(٣).

٣- ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾^(٤) فقد جاء في إعراب (بغياً) اختلاف بين المعريين على النحو الآتي^(٥):
الأول: أنه مفعول له، العامل فيه (اختلف) والاستثناء مفرغ، والتقدير: وما اختلفوا إلا للبغي لا لغيره، وقال الأخفش: المعنى (وما اختلف الذين أوتوا الكتاب بغياً بينهم إلا من بعد ما جاءهم العلم).

الثاني: أنه منصوب على المصدر، والعامل فيه مقدر، كأنه لما قيل: (وما اختلف) دل على معنى: وما بغى، فهو مصدر، أي: (وما اختلف) بمعنى (وما بغى).

(١) سورة الأنعام، من الآية: ١٥٦.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٩٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٦٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣١٧، وتفسير الطبري ١٠/٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٠٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٠، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٨، والتفسير البسيط ٨/٥٤٤، وتفسير السمعاني ٢/١٥٨، والكشاف ٢/٨١، والمحرر الوجيز ٢/٣٦٥، وإيجاز البيان ١/٣١٦، ومفاتيح الغيب ١٤/١٨٧، والتبيان ١/٥٥٠، والكتاب الفريد ٢/٧٢٧، وتفسير القرطبي ٧/١٤٤، وتفسير النسفي ١/٥٥٠، والبحر المحيط ٤/٦٩٥، والدر المصون ٥/٢٢٩، واللباب ٨/٥٢٢، وتفسير النيسابوري ٣/١٩٠، وتفسير الثعالبي ٢/٥٣١، وفتح القدير ٢/٢٠٥، وروح المعاني ٤/٣٠٣.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢١٤، ومعاني القرآن للزجاج ١/٣٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٤٨، ومشكل إعراب القرآن ١/١٥٢، والتفسير البسيط ٥/١٢٢، وإيجاز البيان ١/١٨٦، ومفاتيح الغيب ٧/١٧٢، والتبيان ١/٢٤٨، والكتاب الفريد ٢/٢٨، وتفسير القرطبي ٤/٤٤، والبحر المحيط ٢/٣٦٧، والدر المصون ٣/٩٠، واللباب ٥/١٠٨، وروح المعاني ٢/١٠٤.

الثالث: أنه مصدر في محل نصب على الحال من (الذين) كأنه قيل: ما اختلفوا إلا في هذه الحال، والاستثناء مفرغ.

قال الزمخشري: "بغياً بينهم أي ما كان ذلك الاختلاف وتظاهر هؤلاء بمذهب وهؤلاء بمذهب إلا حسداً بينهم وطلباً منهم للرئاسة وحظوظ الدنيا، واستتباع كل فريق ناساً يطؤون أعقابهم، لا شبهة في الإسلام"^(١).

وقال السعد: "[لا شبهة في الإسلام] عطف على (حسداً) وهو من قبيل: ما جاءني إلا زيدٌ لا عمرو، يرد أن (بغياً) مفعول له لما دل عليه (ما) و(إلا) من ثبوت الاختلاف بعد مجيء العلم كما تقول: ما ضربت زيداً إلا تأديباً"^(٢).

يتبين من خلال سياق الآية أن سبب وقوع الاختلاف هو البغي، وعليه فإن الراجح في إعراب (بغياً) أن يكون مفعولاً لأجله.

٤- ومن مواضع اختلاف المعربين محل المصدر (أن تضلوا) من الإعراب في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(٣) وله ثلاثة أوجه^(٤):

الأول: أن المصدر (أن تضلوا) في محل نصب مفعول له على حذف مضاف تقديره: يبين الله أمر الكلالة كراهة أن تضلوا فيها.

الثاني: أن المصدر (أن تضلوا) في محل جر على تقدير حذف اللام والتقدير: لئلا تضلوا، وهو قول الكوفيين.

الثالث: أن المصدر (أن تضلوا) في محل نصب مفعول به للفعل (يبين)، والمعنى: يبين الله لكم ضلالكم.

(١) الكشاف ١/٣٤٦.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٦٤٠.

(٣) سورة النساء، من الآية: ١٧٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٩٧، ومعاني القرآن للزجاج ٢/١٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١/١٣٧، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٥، والتفسير البسيط ٧/٢١٤، وتفسير السمعاني ١/٥٠٨، والكشاف ١/٥٩٩، والمحرر الوجيز ٢/١٤٢، ومفاتيح الغيب ١١/٢٧٥، والتبيان ١/٤١٤، والكتاب الفريد ٢/٣٩٣، وتفسير القرطبي ٦/٢٩، وتفسير البيضاوي ٢/١١٢، والبحر المحيط ٤/١٥٢، والدر المصون ٤/١٧٦، والمغني ٦/٤٧٧، واللباب ٧/١٥٧، وتفسير النيسابوري ٢/٥٣٦، وإرشاد العقل ٢/٢٦٤، وفتح القدير ١/٦٢٧، وروح المعاني ٣/٢١٨.

قال الزمخشري: "أن تضلوا مفعول له. ومعناه: كراهة أن تضلوا"^(١).

ومن الأقوال التي تم ذكرها اختار السعد القول الأول بقوله: " [أن تضلوا مفعول له]؛ لأن جعله مفعولاً به بمعنى يبين الله أن تضلوا، لئلا تقعوا في الضلال، وأما على تقدير المضاف أي: كراهة أن تضلوا، فلرجوع المعنى إليه، لا لصحة حذف اللام، ومبناه على أن حذف (لا) أي: أن لا تضلوا مذهب الكوفيين، ولا يرضاه البصريون لبعده وقتله بالنسبة إلى حذف المضاف"^(٢).

وبالنظر إلى مضمون الآية الكريمة فإن الله - سبحانه وتعالى - بيّن معنى الكلالة وذكر سبب ذلك خوفاً من الضلالة وعليه فالراجح عند الباحث ما ذهب إليه السعد وغيره في أن المصدر (أن تضلوا) في محل نصب مفعول له للفعل (يبين)؛ لأنه يمكن أن يقع جواباً لسؤال.

٥- اختلف المعربون في كلمتي (جزاء، ونكالا) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣) على أقوال^(٤):

الأول: أن كلا من (جزاء، ونكالا) مفعول من أجله أي: لأجل الجزاء والنكال.

الثاني: أنهما منصوبان على المصدر بفعل مقدر أي: جازوهما، ونكلوا بهما.

الثالث: أنهما منصوبان على الحال، أي مجازين ومنكلين بهما.

الرابع: أنهما منصوبان على المصدر حملاً على المعنى؛ لأن معنى (فاقطعوا): جازوهم ونكلوا بهم.

الخامس: أن (نكالا) بدل من (جزاء).

(١) الكشف ٥٩٩/١.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٥٠.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٣٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٧٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/١، وتفسير الثعلبي ٦٢/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٥/١، والتفسير البسيط ٣٧٣/٧، والكشاف ٦٣٢/١، والمحرر الوجيز ١٨٩/٢، ومفاتيح الغيب ٣٥٦/١١، والتبيان ٤٣٦/١، والكتاب الفريد ٤٣٩/٢، وتفسير القرطبي ١٧٤/٦، وتفسير البيضاوي ١٢٦/٢، والبحر المحيط ٢٥٥/٤، والدر المصون ٢٦٤/٤، واللباب ٣٢٤/٧، وإرشاد العقل ٣٥/٣، وفتح القدير ٤٦/٢، وروح المعاني ٣٠٣/٣.

ومن الأقوال السابقة نجد أن القول الأول هو ما اختاره السعد موافقاً للمخشي بقوله: "[جزاءً ونكالاً مفعول لهما]، تُرك العطف إشعاراً بأن القطع للجزاء، والقطع على قصد الجزاء للتنكيل والمنع من المعاودة"^(١).

وبالنظر إلى موضع (جزاء) و(نكالاً) في سياق الآية يتبين للباحث أن القول الأول هو الراجح؛ لأن سبب القطع هو الجزاء والتنكيل بهما.

٦- ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا

بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٢)، فقد اختلف العربون في موقع (سفهاً) الإعرابي على وجوه^(٣):

الأول: أنه مفعول لأجله، أي: للسفه.

الثاني: أنه منصوب على المصدر لفعل محذوف تقديره: سفهوا سفهاً.

الثالث: أنه منصوب على الحال.

واختار السعد الوجه الأول موافقاً للمخشي بقوله: "[لخفة أحلامهم] يشير إلى أن (سفهاً) مفعول له"^(٤).

ويذهب الباحث إلى ما اختاره السعد؛ لصحة وقوعه جواباً عن سؤال وبياناً لسبب القتل.

(١) حاشية السعد (١): ٢٦١.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٤٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٢٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٤، والتفسير البسيط ٨/٤٦٩، والكشاف ٢/٧٢، والتبيان ١/٥٤٣، والكتاب الفريد ٢/٧٠٥، والبحر المحييط ٤/٦٦٢، والدر المصون ٥/١٨٧، واللباب ٨/٤٦٥، وإرشاد العقل ٣/١٩١، وفتح القدير ٢/١٩٠، وروح المعاني ٤/٢٨٠.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٩٢.

٧- ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾^(١) حيث تعدد إعراب كلمة (ضراراً) على النحو الآتي^(٢):

- الأول: أنه مفعول من أجله أي: مضارة لإخوانهم.
 - الثاني: أنه منصوب على المصدرية لفعل محذوف، أي: يضرّون ضراراً.
 - الثالث: أنه مفعول ثان للفعل (اتخذ) قاله أبو البقاء.
 - الرابع: أنه مصدر في موضع الحال من فاعل (اتخذوا) أي: اتخذوه مضارين لإخوانهم.
- واختار السعد الأول والثاني بقوله: "ضراراً مفعول له، أو مصدر محذوف الفعل"^(٣).
- وبالنظر إلى تعدد الإعراب يرى الباحث أن الأنسب من الوجوه السابقة هو الأول؛ لأنه يبين سبب اتخاذهم المسجد بإلحاق الضرر بإخوانهم.

(١) سورة التوبة، من الآية: ١٠٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤٦٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٣٦/١، والتفسير البسيط ٤٥/١١، والكشاف ٣١٠/٢، والمحرر الوجيز ٨٢/٣، ومفاتيح الغيب ١٤٦/١٦، والتبيان ٦٦٠/٢، والكتاب الفريد ٣١٩/٣، وتفسير القرطبي ٢٥٤/٨، وتفسير النسفي ٧٠٩/١، والبحر المحيط ٥٠٣/٥، والدر المصون ١٢٠/٦، واللباب ٢٠٣/١٠، وإرشاد العقل ١٠١/٤، وروح المعاني ١٨/٦.

(٣) حاشية السعد (١): ٣٣٣.

٨- ومنه كلمتا (رحمة وذكرى) في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾^(١) فقد جاء في إعرابهما قولان^(٢):

الأول: أنهما مفعول له، أي: فعلنا به ذلك للرحمة ولتذكرة ذوي العقول.

الثاني: أنهما منصوبان على المصدر

واختار السعد الأول عند تفسير قول الزمخشري بقوله: "[رحمة منا وذكرى مفعول لهما]، لا مفعول بهما، إذ لا معنى لوهبه الذكرى لأولي الأبواب"^(٣).

والأنسب من القولين هو ما اختاره السعد وذهب إليه غيره بأنهما مفعول لهما؛ لأنهما يبينان سبب ما وهبه الله له.

(١) سورة ص، الآية: ٤٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج/٤/٣٣٥، وإعراب القرآن للنحاس/٣/٣١٢، ومشكل إعراب القرآن/٢/٦٢٦، والكشاف/٤/٩٧، والمحرر الوجيز/٤/٥٠٨، والتبيان/٢/١١٠٢، والكتاب الفريد/٥/٤٢٩، وتفسير النسفي/٣/١٥٨، والبحر المحیط/٩/١٦٣، والدر المصون/٩/٣٨١، واللباب/١٦/٤٣١، وتفسير النيسابوري/٥/٦٠٢، وفتح القدير/٤/٥٠١.

(٣) حاشية السعد(٢): ٥٤٧.

خامساً: الاستثناء:

١- من أنواع الاستثناء ما يجوز فيه النصب والبدل، وذلك إذا كان الكلام تاماً غير موجب، وهو أن يكون الكلام مسبوقاً بنفي أو استفهام^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٢)، وللنحويين وجهان في إعراب (من سفه) هما^(٣):

الأول: أن (مَنْ سَفِهَ) في محل الرفع على البدل من الضمير في يرغب.

الثاني: أن (من سفه) في محل النصب على الاستثناء.

قال الزمخشري: "ومن سفه في محل الرفع على البدل من الضمير في يرغب، وصح البدل لأن من يرغب غير موجب"^(٤)

قال السعد: "[في محل الرفع على البدل] يعني على الوجه المختار، وإلا فالنصب على الاستثناء محتمل"^(٥).

فالسعد اختار الأول، وذهب إلى احتمال الثاني، وهذا دليل على جواز الوجهين، وهو ما يأخذ به الباحث لعدم المانع من الاختصار على أحدهما دون الآخر، وإن كان المختار هو البدل فيجوز النصب والبدل؛ لأن الكلام تام غير موجب.

(١) ينظر: المفتضب ٤/٣٨٩، واللمع ٦٦، والبدیع ١/٢٢٤، وشرح المفصل ٢/٥٨، وشرح التسهيل ٢/٢٧٩، وشرح ابن النازم ٢١٥، واللمحة ١/٤٦٥، والكناش ١/١٩٧، وارتشاف الضرب ٣/١٥٠٧، والتذليل ٨/٢٠٠، وأوضح المسالك ٢/٢٢٥، وإرشاد السالك ١/٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٢، وتمهيد القواعد ٥/٢١٣٦، والمقاصد الشافية ٣/٣٥٣، وشرح الأشموني ١/٥٠٣، وشرح التصريح ١/٥٤٢، والهمع ٢/٢٤٨، والنحو الوافي ٢/٣٢٠، ومعاني النحو ٢/٢٥٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٣٠.

(٣) ينظر: الكشف ١/١٨٩، ومفاتيح الغيب ٤/٦١، والتبيان ١/١١٦، والكتاب الفريد ١/٣٨٥، وتفسير البيضاوي ١/١٠٦، وتفسير النسفي ١/١٣١، والبحر المحیط ١/٦٢٨، والدر المصون ٢/١٢٠، والمغني ٦/٩٢، واللباب ٢/٤٩٥، وتفسير النيسابوري ١/٤٠٥، وفتح القدير ١/١٦٧، وروح المعاني ١/٣٨٥.

(٤) الكشف ١/١٨٩.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤١٥.

٢- قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(١).

اختلف المعربون في إعراب (إلا الذين) على النحو الآتي^(٢):

الأول: أنه استثناء متصل، قاله الزمخشري، ومعناه لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم

الثاني: أنّ (إلا) بمعنى الواو العاطفة، قاله أبو عبيدة.

الثالث: أنّ (إلا) بمعنى بعد، أي: بعد الذين ظلموا.

الرابع: أنه استثناء منقطع يقدر بـ (لكن) عند البصريين، وبـ (بل) عند الكوفيين؛ لأنه استثناء من غير الأول والتقدير: لكن الذين ظلموا.

و(الذين) في محل نصب على الاستثناء، على القولين اتصالاً وانقطاعاً، وأجاز قطرب أن يكون (الذين) في موضع جر بدلاً من ضمير الخطاب في (عليكم).

ويبين السعد قول الزمخشري: "إلا الذين ظلموا استثناء من الناس"^(٣) بقوله: "يعني به البديل؛ لأنه المختار في كلام غير موجب، فيكون مجروراً، ويحتمل النصب على الاستثناء"^(٤).

ومن خلال كلام السعد يتبين موافقته لما ذهب إليه الزمخشري، واحتمال النصب عند السعد على الاستثناء، والباحث يميل إلى ما ذهب إليه في أنّ الاسم الموصول (الذين) في محل جر بدل من الناس؛ لأنه المختار في كل كلام تام غير موجب، مع احتمال النصب على الاستثناء؛ إلا أن البديل أرجح وفقاً للقاعدة النحوية.

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٥٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٩/١، ومجاز القرآن ٦٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٢/١، وتفسير الطبري ٦٨٧/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٢٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٨٥/١، وتفسير الثعلبي ١٥/٢، والتفسير البسيط ٤٠٩/٣، وتفسير السمعاني ١٥٤/١، وتفسير البغوي ١٨٢/١، والكشاف ٢٠٦/١، والمحزر الوجيز ٢٢٥/١، والإنصاف ٢١٦/١، ومفاتيح الغيب ١٢٠/٤، والتهيان ١٢٨/١، والتبيين ٤٠٣، والكتاب الفريد ٤١١/١، وتفسير القرطبي ١٦٩/٢، وتفسير البيضاوي ١١٣/١، وتفسير النسفي ١٤٢/١، والبحر المحيط ٤٢/٢، والجنى ٥١٨، والدر المصون ١٧٨/٢، والمغني ٤٧٢/١، واللباب ٦٧/٣، والمقاصد الشافية ٦٢/٥، وتفسير الثعالبي ٣٣٣/١، والجمع ٢٧١/٢، وفتح القدير ١٨١/١، وروح المعاني ٤١٥/١.

(٣) الكشاف ٢٠٦/١.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٤٢/٢.

٣- ومنه إعراب (إلا قليلاً) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١). فقد جاء في إعرابه ثلاثة أوجه^(٢):

الأول: أنه مستثنى من الضمير في (فلا يؤمنون) والمراد بالقليل عبد الله بن سلام وأضرابه.

الثاني: أنه صفة لمصدر محذوف أي: إلا إيماناً قليلاً.

الثالث: أنه منصوب على الاستثناء من (لعنهم) أي: لعنهم الله إلا قليلاً منهم، فإنهم آمنوا فلم يلعنهم.

قال الزمخشري: "فلا يؤمنون إلا إيماناً قليلاً أي ضعيفاً ركيكاً لا يعبأ به، وهو إيمانهم بمن خلقهم مع كفرهم بغيره، أو أراد بالقلة العدم...، أو إلا قليلاً منهم قد آمنوا"^(٣).

وقال السعد: "[أو إلا قليلاً منهم] فإن قيل: فيكون استثناء من ضمير الفاعل في غير الموجب، وفيه اتفاق القراء على غير المختار مع أن ضمير (لا يؤمنون) للذين خذلهم الله وأبعدهم عن الطافه، والقليل الذين آمنوا ليسوا منهم.

قلنا: بل استثناء من ضمير (لعنهم) المرتب عليه (فلا يؤمنون) أي: إلا القليل منهم فإنه لم يلعنهم فآمنوا"^(٤).

ومما سبق ذكره من الأوجه الإعرابية اختار السعد الثالث وهو الأنسب في رأي الباحث؛ مع جواز الوجه الثاني، أما الوجه الأول فضعيف؛ لأن الكلام غير موجب فالوجه الرفع على البديل، مع جواز الاستثناء.

(١) سورة النساء، من الآية: ٤٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٥٩/٢، ومعاني القرآن للنحاس ١٠٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٩٩/١، وتفسير السمعي ٤٣٣/١، ومفاتيح الغيب ٩٤/١٠، والتبيان ٣٦٤/١، والكتاب الفريد ٢٧٩/٢، البحر المحيط ٦٦٤/٣، والدر المصون ٦٩٩/٣، واللباب ٤١٠/٦، وإرشاد العقل ١٨٤/٢، وفتح القدير ٥٤٨/١، وروح المعاني ٤٧/٣.

(٣) الكشف ٥١٨/١.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٢٧.

٤- ومنه كلمة (إلا خطأ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾^(١). فقد جاء في إعرابها أربعة أوجه^(٢):

الأول: أنه استثناء متصل إن أريد بالنفي التحريم.

الثاني: أنه استثناء منقطع، و(إلا) بمعنى (لكن)، إن أريد بالنفي معناه، وهو قول الجمهور.

الثالث: أنه استثناء مفرغ.

الرابع: أن تكون (إلا) بمعنى (ولا) والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ.

قال الزمخشري: "فإن قلت: بم انتصب خطأ؟ قلت: بأنه مفعول له، أي: ما ينبغي له أن يقتله لعله من العلل إلا للخطأ وحده. ويجوز أن يكون حالاً بمعنى لا يقتله في حال من الأحوال إلا في حال الخطأ، وأن يكون صفة للمصدر إلا قتلاً خطأ"^(٣).

قال السعد: "[بأنه مفعول له] قد توهم بعضهم أنه استثناء منقطع؛ لأن المتصل يدل على جواز القتل خطأ، وأن للمؤمن ذلك، فاختر أنه على أصل الاستثناء أعني المتصل، وهو مفرغ، مفعول له، أو حال، أو مصدر، ولا يلزم جواز القتل شرعاً؛ لأن معناه أن من شأن المؤمن أن لا يقتل إلا خطأ"^(٤).

فالسعد اختار الوجه الثالث، ووافق الزمخشري في أوجه نصب (خطأ)، ويرى الباحث الأخذ بأحد الأوجه الإعرابية في نصب (خطأ).

(١) سورة النساء، من الآية: ٩٢.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣٠٥/٧، ومعاني القرآن للزجاج ٩٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١، ومعاني القرآن للنحاس ١٥٨/٢، وتفسير الثعلبي ٣٥٩/٣، وتفسير السمعاني ٤٦١/١، وتفسير البغوي ٦٧٥/١، والكشاف ٥٤٨/١، والمحرم الوجيز ٩٢/٢، وإيجاز البيان ٢٥٢/١، ومفاتيح الغيب ١٧٥/١، والتبيان ٣٨٠/١، والكتاب الفريد ٣٢٠/٢، وتفسير القرطبي ٣١٢/٥، وتفسير البيضاوي ٩٠/٢، وتفسير النسفي ٣٨٣/١، والبحر المحيط ١٩/٤، والدر المصون ٦٩/٤، واللباب ٥٥٧/٦، وتفسير النيسابوري ٤٧٠/٢، وتفسير الثعالبي ٢٧٦/٢، وإرشاد العقل ٢١٥/٢، وفتح القدير ٥٧٤/١، وروح المعاني ١٠٨/٣.

(٣) الكشاف ٥٤٨/١.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٣٧.

٥- الاستثناء المتصل ما كان من جنس المستثنى منه، والمنقطع ما لم يكن من جنس المستثنى منه، فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار، وإن كان منقطعاً تعين نصب عند جمهور العرب إلا بني تميم فإنهم قد يتبعون في غير الإيجاب المنقطع، المؤخر في المستثنى منه بشرط صحة الاستغناء عنه بالمستثنى فيقولون: ما فيها إنسان إلا وتد؛ لأنه يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، كأن يقال: ما فيها إلا وتد^(١)، وقد اختلف العربون في (إلا من رحم الله) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(٢) إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ^(٣)، على النحو الآتي^(٤):

الأول: أنه متصل، و(من) في محل نصب على الاستثناء، أو في محل رفع على البدل من الضمير المتصل في (ينصرون)، أو على البدل من (مولى) الأول.

الثاني: أنه منقطع، و(من) في محل نصب على الاستثناء على تقدير: ولكن من رحمهم الله، لا يحتاجون إلى من يغني عنهم أو ينصرهم.

قال الزمخشري: "إلا من رحم الله في محل الرفع على البدل من الواو في ينصرون أي: لا لا يمنع من العذاب إلا من رحمه الله. ويجوز أن ينتصب على الاستثناء"^(٥).

واختار السعد الأول بقوله: "[ويجوز أن ينتصب على الاستثناء] بمعنى الاستثناء المتصل من واو ينصرون على ما هو القاعدة من جواز نصب واختيار الرفع في غير الموجب، وأما جعله

(١) ينظر: الأصول ٢٩٠/١، وشرح الكتاب للسريافي ٦٣/٣، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح التسهيل ٢٦٩/٢، وشرح ابن النازم ٢١٥، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والتذليل ١٥١/٨، وإرشاد السالك ٣٨٣/١، وشرح ابن عقيل ٢١٢/٢، وتمهيد القواعد ٢١٢٣/٥، والمقاصد الشافية ٣٤٤/٣، وشرح الأشموني ٥٠٢/١، وشرح التصريح ٥٤٣/١، والجمع ٢٤٨/٢، والنحو الوافي ٣١٨/٢.

(٢) سورة الدخان، الآيتان: ٤١ - ٤٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٦/٢، وتفسير الطبري ٥٢/٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٨٨/٤، وتفسير الثعلبي ٣٥٥/٨، ومشكل إعراب القرآن ٦٥٧/٢، والتفسير البسيط ١١٧/٢٠، والكشاف ٢٨٠/٤، والمحرر الوجيز ٧٥/٥، والبيان ١١٤٧/٢، والكتاب الفريد ٥٧٨/٥، وتفسير القرطبي ١٤٨/١٦، وتفسير البيضاوي ١٠٣/٥، وتفسير النسفي ٢٩٣/٣، والبحر المحيط ٤٠٧/٩، والدر المنصور ٦٢٧/٩، واللباب ١٧/٣٣٠، وتفسير النيسابوري ١٠٦/٦، وإرشاد العقل ٦٥/٨، وفتح القدير ٦٦٢/٤، وروح المعاني ١٣/١٣٠.

(٤) الكشف ٢٨٠/٤.

بدلاً أو استثناء من مولى الأول ليكون دليلاً على جواز شفاعة المؤمنين فتخطي من الأقرب إلى الأبعد، وتمسك بالاحتمال المرجوح، ومن جعله منقطعاً نظر إلى أن من رحمة الله وإن كان من جنس المولى فليس بمخرج من حكم لا ينصرون؛ لأن ظاهره النصرة من جهة العباد، فجعل المعنى لكن من رحمة الله لا يحتاج إلى شفاعة شافع ونصرة ناصر^(١).
فالاستثناء في الآية تام غير موجب فالبديل أرجح؛ لأنه المختار في كل كلام تام غير موجب، مع احتمال النصب على الاستثناء.

٦- ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾^(٢)، فقد ذكر العربون في إعراب (إلا الموتة الأولى) وجوهاً هي^(٣):
الأول: أنه منصوب على الاستثناء المنقطع.
الثاني: جواز النصب والإتيان على البديل على أنه استثناء متصل.
الثالث: أن (إلا) بمعنى سوى..

الرابع: أن (إلا) بمعنى (بعد) وهو اختيار الطبري (٣١٠هـ)، وضعفه النحويون.
وفي جواب السعد على قول الزمخشري: "كيف استثنيت الموتة الأولى؟"^(٤)، بقوله: "مبنى السؤال على أن الاستثناء من النفي إثبات، بمعنى أنه ثبت للمستثنى الحكم المنفي عن المستثنى منه، ومحال أن يثبت للموتة الأولى الماضية الذوق في الجنة، وأما من جعل الاستثناء تكليماً بالثاني...، بمعنى لا يذوقون ما سوى الموتة الأولى من الموتة فلا إشكال، لكن الحق هو الأولى، وعليه قاعدة الكلام وخاصة التركيب"^(٥).

(١) حاشية السعد (٢): ٦٢٢.

(٢) سورة الدخان، من الآية: ٥٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٤/٣، وتفسير الطبري ٦٧/٢١، ومعاني القرآن للزجاج ٤٢٨/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠/٤، وتفسير الثعلبي ٣٥٧/٨، ومشكل إعراب القرآن ٦٥٨/٢، والتفسير البسيط ١٢٦/٢٠، وتفسير السمعاني ١٣٢/٥، وتفسير البغوي ١٨٣/٤، والتبيان ١١٤٩/٢، والكتاب الفريد ٥٨٠/٥، وشرح ابن النازم ٢١٢، وتفسير القرطبي ١٥٤/١٦، وتفسير البيضاوي ١٠٤/٥، والبحر المحيط ٤٠٩/٩، والتذليل ١٦٧/٨، والدر المصون ٦٣١/٩، وإرشاد السالك ٣٨٥/١، والمساعد ٥٥٠/١، واللباب ٣٣٦/١٧، وإرشاد العقل ٦٦/٨، وفتح القدير ٦٦٣/٤، وروح المعاني ١٣/١٣٤.

(٤) الكشف ٢٨٣/٤.

(٥) حاشية السعد (٢): ٦٢٣.

يظهر من كلام السعد اختيار القول الأول مع جوازه القول الثالث، ويميل الباحث إلى القول الأول في النصب على الاستثناء المنقطع؛ لأن معنى الآية تبين أنه نفى عنهم ذوق الموت، وأنه لا ينالهم من ذلك غير ما تقدم في الدنيا.

٧- من أنواع الاستثناء ما يجب فيه النصب وهو الاستثناء التام الموجب^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۖ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٢). تعددت آراء المعربين في إعراب (إلا الذي فطرني) على أقوال^(٣):

الأول: أنه استثناء متصل من قوله: (مما تعبدون)

الثاني: أنه استثناء منقطع و(إلا) بمعنى لكن.

الثالث: أنه مجرور بدلاً عن المجرور بمن.

الرابع: أن تكون (إلا) صفة بمعنى (غير) على أن (ما) في قوله: (مما تعبدون) نكرة موصوفة.

قال الزمخشري: "الذي فطرني فيه غير وجه: أن يكون منصوباً على أنه استثناء منقطع، كأنه قال: لكن الذي فطرني فإنه سيهدين، وأن يكون مجروراً بدلاً من المجرور بمن"^(٤).

والقول الأول هو المختار عند السعد حيث يقول: "[وأن يكون مجروراً بدلاً] الأوجه أن يكون منصوباً على الاستثناء؛ لأن الكلام موجب، وكأنه نظر إلى أن قوله: (إنني براء) في معنى النفي، أي: لا أعبد، وبين وجه كونه حاصلاً في (ما يعبدون) لئلا يصير البدل غلطاً بأنهم كانوا يعبدون الله مع أوثانهم، ولم يحتج إلى دفع الوجه الأول وهو مخالف ذات الله لجميع الذوات؛

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٨٠، وشرح ابن الناطم ٢١٨، واللمحة ١/٤٦٥، والكناش ١/١٩٥، والتذيل ٨/١٧٣، وتوضيح المقاصد ٢/٦٦٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٩، وإرشاد السالك ١/٣٨٣، وتمهيد القواعد ٥/٢١٣١، وشرح الأشموني ١/٥٠٢، وحاشية الصبان ٢/٢٠٨، والنحو الوافي ٢/٣١٩.

(٢) سورة الزخرف، الآيتان: ٢٦ - ٢٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٤٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٧٠، ومعاني القرآن للنحاس ٦/٣٤٩، والتفسير البسيط ٢٠/٣٠، وتفسير السمعاني ٥/٩٨، والكشاف ٤/٢٤٦، والمحرر الوجيز ٥/٥٢، والكتاب الفريد ٥/٥٥٠، وتفسير القرطبي ١٦/٧٦، وتفسير البيضاوي ٥/٨٩، وتفسير النسفي ٣/٢٧٠، والبحر المحيط ٩/٣٦٧، والدر المصون ٩/٥٨٢، واللباب ١٧/٢٥١، وتفسير النيسابوري ٦/٨٩، وتفسير الثعالبي ٥/١٧٨، وإرشاد العقل ٨/٤٤، وفتح القدير ٤/٦٣٣، وروح المعاني ١٣/٧٦.

(٤) الكشاف ٤/٢٤٦.

لأنه ليس بالوجه؛ لأن المعتبر في جنسه المستثنى منه أو المبدل منه هو الدخول فيما هو مدلول اللفظ كما تقول: لا معبود إلا الله، ولا قدسيم سواه ولا غيره بموافقة الحقيقة ومخالفتها^(١).

(١) حاشية السعد(٢): ٦١٣.

سادساً: خبر كان:

١- اتفق النحاة على عدم وقوع الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ خبراً عن الأفعال الناقصة في (صار وليس ودام وزال وأخواتها)؛ لأن معناها منافعٍ للماضي، أما (ليس) فيجوز أن يأتي الخبر فعلاً ماضياً بشرط أن يكون اسمها ضمير الشأن كقول بعض العرب: (ليس خلق الله أشعر منه)، واختلف النحويون في وقوع الفعل الماضي خبراً في بقية الأفعال الناقصة، فأجاز البصريون ذلك بدون اقتران الفعل الماضي بـ (قد) لما ورد في القرآن الكريم، وكلام العرب، واشترط الكوفيون اقتران الفعل الماضي بـ (قد)^(١)، وفي قول الزمخشري: "وكانوا طلبوا"^(٢)، يرد عليه السعد بقوله: "جعل خبر كان فعلاً ماضياً بغير (قد) مما يأباه النحاة؛ لكنه واقع في التنزيل مثل: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلُ﴾^(٣) فلا وجه للمنع"^(٤).

ويتضح لنا من رد السعد بأنه ممن يجيز مجيء خبر كان فعلاً ماضياً غير مقترن بـ (قد)، ويميل الباحث إلى الجواز لوروده في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ﴾^(٥)، و ﴿أَوْ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّنْ قَبْلُ﴾^(٦)، وغيرها.

٢- قد يتعدد الخبر لمبتدأ واحد ويأتي على أنواع ثلاثة هي:

أ- أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾^(٧) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ

ب - أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب.

ج - تعدد في اللفظ دون المعنى كقولك: هذا حلو حامض، بمعنى: مز.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٣، واللمحة ٢/٥٧٥، وارتشاف الضرب ٣/١١٦٧، والتذيل ٤/١٤٧، والمساعد ١/٢٥٥، وتمهيد القواعد ٣/١٠٩٤، وتعليق الفرائد ٣/١٨٥، والجمع ١/٤١٧.

(٢) الكشف ١/١٥٣.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٢٦.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٣٦٥.

(٥) سورة الأنفال، من الآية: ٤١.

(٦) سورة إبراهيم، من الآية: ٤٤.

(٧) سورة البروج، الآيات: ١٤ - ١٦.

وحكم النوع الأول أنه يجوز فيه عطف الخبر الثاني وما بعده على الخبر الأول، وحكم النوع الثاني أنه يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما على الأول، وحكم النوع الثالث أنه لا يجوز فيه العطف؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى .

وقد اختلف النحاة في تعدد الخبر على أقوال^(١):

أحدها: الجواز وهو الأصح وعليه الجمهور.

الثاني: المنع واختاره ابن عصفور (٦٦٩هـ)، وكثير من المغاربة.

الثالث: الجواز إن اتحدا في الإفراد والجملة.

الرابع: قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً كالنوع الثالث.

وقد اختلف المعربون في إعراب قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(٢) على أقوال^(٣):

الأول: أن (قردة خاسئين) خبران، وهو ما اختاره الزمخشري.

الثاني: أن يكون (خاسئين) حالاً من الضمير المستكن في (قردة)؛ لأنه في معنى المشتق أي: كونوا ممسوخين في هذه الحال.

الثالث: أن يكون (خاسئين) نعتاً لـ (قردة) قاله أبو البقاء.

الرابع: أن يكون (خاسئين) حالاً من اسم (كونوا)، والعامل فيه (كونوا)، وهذا عند من يجيز عمل (كان) في الظروف والأحوال.

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٤٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٦/١، وشرح التسهيل ٣٢٦/١، وشرح الكافية ٣٧٢/١، والكشاف ١٥١/١، وارتشاف الضرب ١١٣٧/٣، والتذيل ٨٧/٤، وتوضيح المقاصد ٤٩٠/١، وإرشاد السالك ١٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والمساعد ٢٤٢/١، وتمهيد القواعد ١٠٣١/٢، والمقاصد الشافية ١٢٧/٢، وتعليق الفرائد ١٢٩/٣، وشرح الأشموني ٢١٣/١، وشرح التصريح ٢٣١/١، والهمع ٤٠١/١، وحاشية الصبان ٣٢٥/١، والنحو الوافي ٥٢٨/١، ومعاني النحو ٢٠٣/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٦٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٤٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ٥٩/١، والكشاف ١٤٧/١، والحرر الوجيز ١٦٠/١، ومفاتيح الغيب ٥٤١/٣، والتبيان ٧٣/١، والكتاب الفريد ٢٨٢/١، وتفسير القرطبي ٤٤٣/١، وشرح التسهيل ٣٣٦/٢، والبحر المحيط ٣٩٧/١، والتذيل ٧٦/٩، والمساعد ٢٢/٢، والدر المصون ٤١٤/١، والمغني ٢٩٩/٦، واللباب ١٤٩/٢، وإرشاد العقل ١١٠/١، وفتح القدير ١١٣/١، وروح المعاني ٢٨٤/١، والنحو الوافي ٥٣٢/١.

وذهب السعد في اختياره إلى القول الأول موافقاً للزمخشري حيث قال: " (خاسئين) خبر آخر، إذ لو كان صفة (قردة) ل قيل: خاسئة" ^(١).

وبعد أن ذكرنا اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر ومنعه وفي إعراب الشاهد السابق؛ إلا أنّ الأنسب أن نذكر الراجح من الإعراب وهو أن يكون (قردة خاسئين) خبرين لجواز الاكتفاء بأحدهما في تكملة الجملة.

٣- خبر كان مع اسمه حالات: إما أن يكونا معرفتين فيكون المعلوم الاسم والمجهول الخبر، وإما أن يكونا نكرتين، فإن كان لأحدهما مسوغ للابتداء به فلك الخيار في تقديم أحدهما على الآخر، وإما أن يكونا مختلفين فيكون المعرفة الاسم والنكرة الخبر، وإذا استويا في رتبة التعريف بأن كان أحدهما (أن) أو (أنّ) المصدريتين فالأحسن جعلهما الاسم، والآخر الخبر؛ لأن (أن) والفعل في تأويل معرفة ^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنًا إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ^(٣)، فقد جاء في إعراب الخبر وجهان ^(٤):

الأول: أن (دعواهم) في محل نصب خبر (كان)، والمصدر (أن قالوا) في محل رفع اسم (كان).

الثاني: المصدر (أن قالوا) في محل نصب خبر (كان)، و (دعواهم) في محل رفع اسم (كان).

قال الزمخشري: "دعواهم نصب خبر لكان، وأن قالوا رفع اسم له، ويجوز العكس" ^(٥).

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٥٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٥٣/٣، والمقتضب ٨٨/٤، والإيضاح العضدي ٩٩، وشرح المفصل ٣٤٢/٤، وارتشاف الضرب ١١٧٥/٣، والتذييل ١٨٧/٤، والمغني ٣٦٦/٥، وتمهيد القواعد ١١٣٢/٣، والجمع ٤٣٣/١.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٢/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥/٢، والتفسير البسيط ٢٠/٩، والكشاف ٨٨/٢، والحرر الوجيز ٣٧٤/٢، ومفاتيح الغيب ١٩٩/١٤، والتبيان ٥٥٧/١، والكتاب الفريد ١٢/٣، وتفسير القرطبي ١٦٣/٧، والبحر المحيط ١٣/٥، والدر المصون ٢٥٣/٥، واللباب ١٧/٩، وروح المعاني ٣٢٢/٤.

(٥) الكشاف ٨٨/٢.

ورجح السعد الوجه الأول بقوله: "[ودعواهم نصب خبر لكان] بقرينة الحمل على النظائر فإنه إذا كان أحد جزئي جملة كان (أن) مع الفعل فالكثير الراجع رفعه بالاسمية ونصب الآخر بالخبرية وإن قدم كقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)، ﴿فَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢)، ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣)، ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾^(٤)، وذلك لأن (أن) مع الفعل لا يكون إلا مصدراً معرفة؛ ولأنه يشبه الضمير في أنه لا يوصف، ففي الجملة لا يكون هذا من قبيل انتفاء الإعراب فيهما لفظاً والقرينة ليلزم جعل المتقدم مسنداً إليه، ولهذا جعل هذا الوجه هو الراجع، ثم جوّز أن يكون (دعواهم) رفعاً نظراً إلى ظاهر اللفظ، وقطع النظر عن القرينة"^(٥).

ويذهب الباحث إلى ما رجحه السعد لورود ذلك في الذكر الحكيم.

(١) سورة النمل، من الآية: ٥٦.

(٢) سورة الجاثية، من الآية: ٢٥.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ٢٣.

(٤) سورة الحشر، من الآية: ١٧.

(٥) حاشية السعد (١): ٢٩٧.

سابعاً: الحال:

١- لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول: هذا ضارب هند مجردة، وأعجني قيام زيد مسرعاً، وأن يكون المضاف جزء المضاف إليه، وأن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه^(١)، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا^ط﴾^(٢).
فقد جاء في (حنيفاً) الآتي^(٣):

الأول: أن (حنيفاً) حال من (إبراهيم).

الثاني: أن (حنيفاً) منصوب على القطع بإضمار فعل تقديره (أعني).

الثالث: أن (حنيفاً) حال من (ملة) والعامل فيه تقديره: نتبع أو نقتدي.

قال الزمخشري: "وحنيفاً حال من المضاف إليه"^(٤).

واختار السعد الأول بقوله: "للإطباق على جواز ذلك إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل: اتبعوا إبراهيم إذا اتبعوا ملته، ورأيت هنداً إذا رأيت وجهها، بخلاف رأيت غلام هند قائمة.

واختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقليل: معنى الإضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كأنه قيل: ملة ثبتت لإبراهيم حنيفاً، والصحيح أن عامله عامل المضاف لما بينهما

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٢/٢، وشرح ابن الناطم ٢٣٧، وارتشاف الضرب ١٥٨٠/٣، والتذيل ٨٠/٩، وتوضيح المقاصد ٧٠٧/٢، وإرشاد السالك ٤١١/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٧/٢، والمساعد ٢٥/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٩٢/٥، والمقاصد الشافية ٤٦٠/٣، وشرح الأشموني ٢٠/٢، وشرح التصريح ٥٩١/١، والهمع ٣٠٥/٢، والنحو الوافي ٤٠٤/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٣٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢١٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٨١/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٢/١، والتفسير البسيط ٣٥٢/٣، والكشاف ١٩٤/١، والمحزر الوجيز ٢١٤/١، ومفاتيح الغيب ٧١/٤، والبديع ١٨٤/١، والتبيان ١٢٠/١، والكتاب الفريد ٣٩٥/١، وتفسير القرطبي ١٣٩/٢، وتفسير البيضاوي ١٠٨/١، وتفسير النسفي ١٣٣/١، والبحر المحيط ٦٤٦/١، والدر المصون ١٣٦/٢، واللباب ٥١٥/٢، وإرشاد العقل ١٦٦/١، وفتح القدير ١٧٠/١، وروح المعاني ٣٩١/١.

(٤) الكشاف ١٩٤/١.

من الاتحاد بالوجه المذكور، وأما مثل: أعجبنى ضرب زيد راكباً، فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه، وهو ظاهر^(١).

فإن (حنيفاً) حال من إبراهيم، والملة كالجزة من المضاف إليه إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفاً لكان صحيحاً.

٢- تنقسم الحال باعتباراتها منها: اعتبار اللزوم والانتقال، والتبيين والتأكيد، وما يختص منها بالجملة الاسمية الحال المؤكدة وهي: التي يستفاد معناها من الكلام السابق عليها في جملتها وفائدتها تأكيد المعنى المستفاد^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٣). اختلف معربو القرآن في موضع (قائماً) على أقوال^(٤):

الأول: أن (قائماً) منصوب على الحال، إما من اسم الله تعالى، وإما من (هو)، والعامل فيها معنى الجملة، أي: تفرد قائماً، وفي كليهما هي حال مؤكدة.

الثاني: أن (قائماً) منصوب على المدح.

الثالث: أن (قائماً) صفة للمنفى كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسط إلا هو، وهذا غير بعيد لأنهم يفصلون بين الصفة والموصوف.

الرابع: أن (قائماً) منصوب على القطع؛ لأنه نكرة نعت به معرفة.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفطازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٢٤/٢.

(٢) ينظر: المغني ٤٢٣/٥، والجمع ٣١٧/٢، وقرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة دكتوراه، ٢٠٠، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، إشراف: أ.د: أميرة أحمد يوسف (أستاذ النحو والصرف)، و أ.د: حسنة الزهار (أستاذ علم اللغة)، ٢٠١٦ م.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٨/١، وتفسير الثعلبي ٣٤٣/١، ومشكل إعراب القرآن ١٥٢/١، والتفسير البسيط ١١٢/٥، وتفسير السمعي ٣٠٢/١، والكشاف ٣٤٣/١، والمحذر الوجيز ٤١٣/١، وإيجاز البيان ١٨٤/١، ومفاتيح الغيب ١٦٩/٧، والتبيان ٢٤٧/١، والكتاب الفريد ٢٦/٢، وتفسير القرطبي ٤٣/٤، وتفسير البيضاوي ٩/٢، وتفسير النسفي ٢٤٢/١، والبحر المحيط ٦١/٣، والدر المصون ٧٥/٣، واللباب ٩٥/٥، وتفسير النيسابوري ١٢٧/٢، وإرشاد العقل ١٧/٢، وفتح القدير ٣٧٣/١، وروح المعاني ١٠٢/٢.

قال الزمخشري: "فإن قلت: قد جعلته حالاً من فاعل شهد، فهل يصح أن ينتصب حالاً عن (هو) في: (لا إله إلا هو)؟ قلت: نعم، لأنها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها، كقولك: أنا عبد الله شجاعاً. وكذلك لو قلت: لا رجل إلا عبد الله شجاعاً. وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد، وكذلك انتصابه على المدح. فإن قلت: هل دخل قيامه بالقسط في حكم شهادة الله والملائكة وأولي العلم كما دخلت الوجدانية؟ قلت: نعم إذا جعلته حالاً من هو، أو نصباً على المدح منه، أو صفة للمنفي، كأنه قيل: شهد الله والملائكة وأولو العلم أنه لا إله إلا هو، وأنه قائم بالقسط"^(١).

وقال السعد: "[نعم، لأنها حال مؤكدة] تقرير هذا أن المانع من صحة انتصابه حالاً عن (هو) ليس إلا عدم العامل في هذه الجملة، وهو ليس بمانع، فضمير (هي) و(فيها) للحال المؤكدة، و(عامل) اسم يكون، وضمير (فائدتها) للجملة، وفيه إشارة إلى أن الحال المؤكدة تقرير لمضمون الجملة لا تقييد، حتى إذا قدر عامله أحقه أو أثبتته لم يكن ذلك قيداً فيه، وكذا إذا جعل العامل (شهد)؛ لكنه تقرير للشهادة أو للألوهية، فيه تردد، والحق الثاني، وكذا في (لا إله إلا هو) هي تقرير لما بعد (إلا) كما ذكروا في (أنا عبد الله شجاعاً) لشهرة عبد الله بالشجاعة، حتى لو لم يجعل عبد الله علماً لم يصح ذلك، إذ ليس في الشجاعة تقرير العبودية، فإن قيل: هلا جعل العامل (ما) في (لا) التبرئة من معنى التنزيه؟ قلنا: لأنها تقرير وتأكيد للإثبات لا للنفي.

قوله: [وهو] أي: انتصابه عن (هو) [أوجه]؛ لأنه أقرب وأدل على المقصود، وأوفق بما عليه غالب الاستعمال من كون الحال المؤكدة عقيب الجملة الاسمية حتى ذهب كثيرون إلى أنها لا تكون إلا كذلك، وبهذا يشعر ظاهر عبارة المفصل: (هي التي تحيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه)^(٢)، ومنهم من ذهب إلى أن هذا ليس بتعريف، بل بيان أنها خاصة تحيء بعد الجملة الاسمية بخلاف المنتقلة، أو تعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها.

(١) الكشف ١/٣٤٤.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملح، ٩٢، مكتبة

وبالجملة فقد شاع في هذا الكتاب القول بالحال المؤكدة في الجملة الفعلية، ومبناه على أنه يجعل كل حال ليست مما تثبت تارة وتنزل أخرى مؤكدة، ولا كلام في وقوع مثل هذا في الكلام، فلك أن تقول: الحال المؤكدة مقولة بالاشتراك على المعنيين، وأن تسمى هذه حالاً ثابتة، فتقسم الحال إلى المنتقلة والثابتة والمؤكدة.

قوله: [وكذلك انتصابه على المدح] أي: ومثل الانتصاب عن (هو) الانتصاب على المدح في كونه أوجه من الانتصاب عن فاعل (شهد) لكونه أدل على المقصود، وأوفق بالاستعمال^(١).

٣- ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه (قد)، أو لم تكن. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب معظم البصريين إلى عدم الجواز إلا إذا كانت معه (قد) أو كان الماضي وصفاً لمحدوف فإنه يجوز أن يقع حالاً^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٣) وقد ظهر الاختلاف في الإعراب على النحو الآتي^(٤):

الأول: أن جملة (حصرت صدورهم) في موضع نصب على الحال من فاعل (جاءوكم)، و(قد) مقدرة، أي: أو جاءوكم قد حصرت صدورهم، أو غير مقدرة فتكون الجملة في محل نصب على الحال.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٦٣٤/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١، والتبيين ٣٨٦، وشرح المفصل ٢٨/٢، وائتلاف النصرة ١٢٤، وشرح الأشموني ٣٨/٢.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٩٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١، وتفسير الطبري ٢٩٥/٧، ومعاني القرآن للزجاج ٨٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣١/١، ومعاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، ١٥٥/٢، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩هـ، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فوهود، ٢٧٧، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م. ومشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١، والتفسير البسيط ٣٦/٧، والكشاف ٥٤٧/١، والمحرر الوجيز ٩٠/٢، وإيجاز البيان ٢٥١/١، ومفاتيح الغيب ١٧٢/١٠، والتبيان ٣٧٩/١، والكتاب الفريد ٣١٧/٢، وتفسير القرطبي ٣٠٩/٥، وتفسير البيضاوي ٨٩/٢، البحر المحيط ١٤/٤، والدر المصون ٦٦/٤، والمغني ٢٥٤/٥، و٤١/٦ و٤٧١، واللباب ٥٥٢/٦، وتفسير النيسابوري ٤٦٦/٢، وإرشاد العقل ٢١٤/٢، وفتح القدير ٥٧٢/١، وروح المعاني ١٠٦/٣.

الثاني: أن جملة (حصرت صدورهم) صفة لموصوف محذوف، أي: جاؤوكم قوماً حصرت، والمحذوف حال موطئة.

الثالث: أن جملة (حصرت صدورهم) خبر بعد خبر، على أنها جملة مستأنفة.

الرابع: أن جملة (حصرت صدورهم) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها دعاء عليهم.

الخامس: أن جملة (حصرت صدورهم) بدلاً من (جاؤوكم) بدل اشتمال؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره.

قال الزمخشري: "حصرت صدورهم في موضع الحال بإضمار قد. والدليل عليه قراءة من قرأ^(١): حصرة صدورهم. وحصرات صدورهم. وحصرات صدورهم. وجعله المبرد صفة لموصوف محذوف على: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم"^(٢).

وقد اختار السعد ما ذهب إليه الكوفيون حيث قال: "[قوماً حصرت صدورهم] فتكون حالاً موطئة مثل: قرءاناً عربياً، ولا تحتاج إلى إضمار قد، واعترض بأن المقصود بالحالية في الموطئة هو الوصف، فلا بد من قد سيما عند حذف الموصوف فيكون ما ذكر التزاماً لزيادة الإضمار من غير ضرورة"^(٣).

ويميل الباحث إلى جواز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بدون (قد)؛ لأن الإلزام بكون (قد) مقدرة في هذه الحالة^(٤) دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه. وأجاز بعض من قَدَّر قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدَّر، وهو أيضاً تكلف شيء لا حاجة إليه.

(١) (حصرة) قراءة الحسن في: معاني القرآن للفراء ٢٨٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣١/١، وتفسير القرطبي ٣٠٩/٥، وزاد يعقوب في مختصر ابن خالويه ٣٤، وزاد يعقوب وقتادة في البحر المحيط ١٤/٤، وقراءة يعقوب في تخبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، ٣٤١، دار الفرقان - الأردن / عمان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. (حصرات) قراءة الضحاك في مختصر ابن خالويه ٣٤. (حاصرات) قراءة جناح بن حبيش في مختصر ابن خالويه ٣٤.

(٢) (الكشاف) ٥٤٧/١.

(٣) حاشية السعد (١): ٢٣٧.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٢/٢.

٤- تأتي الحال مفردة وجملة وشبه جملة، ويشترط في الحال الجملة (اسمية أو فعلية) أن تشتمل على رابط، وهذا الرابط الواو أو الضمير أو هما معاً^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٢)، اختلف النحاة في الرابط على النحو الآتي^(٣):

أن جملة (أو هم قائلون) في موضع نصب نسقاً على الحال، والواو عند الفراء مضمرة، والتقدير: أو وهم قائلون، فهو يرى أن الواو محذوفة بسبب كراهية اجتماع ولو العطف مع واو الحال. وقال الزجاج: "قال بعض النحويين: المعنى وهم قائلون، والواو فيما ذكر محذوفة، وهذا لا يحتاج إلى ضمير الواو، ولو قلت: جاءني زيد راجلاً أو وهو فارس، أو: جاءني زيد هو فارس لم تحتج إلى واو؛ لأن الذكر قد عاد إلى الأول"^(٤)، والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقلاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، و(أو) حرف عطف لتفصيل الجمل، أي: جاء بعضهم بأسنا ليلاً، وبعضهم نهاراً.

قال الزمخشري: "قدّر بعض النحويين الواو محذوفة، ورده الزجاج وقال: لو قلت جاءني زيد راجلاً، أو هو فارس. أو جاءني زيد هو فارس، لم يحتج فيه إلى واو، لأن الذكر قد عاد إلى الأول. والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقلاً. لاجتماع حرفي عطف، لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: جاءني زيد راجلاً أو هو فارس، كلام فصيح وارد على حدّه. وأمّا جاءني زيد هو فارس، فخبث"^(٥).

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/٢٣، وشرح التسهيل ٢/٣٥٩، وشرح ابن الناصم ٢٤٥، واللمحة ١/٣٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨١، وشرح الأشموني ٢/٣٠، وشرح التصريح ١/٦٠٨، والجمع ٢/٣١٩، والنحو الوافي ٢/٣٩٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٧٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥، وتفسير الثعلبي ٤/٢١٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٨٢، والتفسير البسيط ٩/١٧، الكشف ٢/٨٧، ومفاتيح الغيب ١٤/١٩٩، والتبيان ١/٥٥٧، والكتاب الفريد ٣/١٠، وتفسير القرطبي ٧/١٦٣، وتفسير البيضاوي ٣/٥، وتفسير النسفي ١/٥٥٥، والبحر المحيط ٥/١٢، والدر المصون ٥/٢٥٠، واللباب ٩/١٥، وإرشاد العقل ٣/٢١١، وفتح القدير ٢/٢١٤، وروح المعاني ٤/٣٢٠.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢/٣١٧.

(٥) الكشف ٢/٨٧.

قال السعد: "[وأما جاءني زيد هو فارس، فخبث] رديء لما ذكر الشيخ عبد القاهر وغيره من أن المبتدأ في الجملة الاسمية إذا كان ضمير ذي الحال وجب الواو لما أنك لما أعدت ذا الحال بضميره أشعرت بأن للجملة نوع استقلال وابتداء استئناف فلا بد من زيادة رابط... وهذا بخلاف ما إذا غُطفت الجملة على حال قبلها نحو "جاءني راجلاً وهو فارس" فإنه يجوز بل يجب ترك الواو لاستثقالهم اجتماع حرفي عطف بالنظر إلى الأصل، فإن واو الحال واو عطف استعيرت للحال ترجيحاً للمجاز على الاشتراك، وبعد الاستعارة لم تبق عاطفة، وكان الإعراب استقلالاً لا تبعاً، وهذا بخلاف (اهبطوا بعضكم لبعض عدو)، و (كلمته فوه إلى في)، ونحو ذلك مما هو في معنى المفرد، أي اهبطوا متعادين، وكلمته مشافهاً ونحو ذلك، فإن هذا صحيح فصيح، وذكر بعض المحققين من النحاة أن الضمير إذا كان في صدر الجملة كما في هذه الأمثلة يحسن ترك الواو^(١) لحصول الربط من أول الأمر بخلاف مثل (الكامل):

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِئُهُ بِالْعَيْبِ لَا يَدْرِي^(٢)

وبالجملة فالاعتراض على الزجاج أنه سوى بين ما إذا غطفت الجملة على حال قبلها وما إذا لم تعطف^(٣).

وخلاصة كلام السعد أنه يرد على من ذهب من النحويين إلى أنه إذا كان الرابط الضمير وحده فلا بد من تقدير واو محذوفة؛ لأن الاكتفاء بالضمير وحده يعد من الشذوذ، لكن المشهور والأكثر عند النحويين الاكتفاء بالضمير وحده ولم يعدوا ذلك من الشذوذ، ولم ينبهوا

(١) في انفراد الجملة الاسمية بالضمير ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الفراء، وتبعه الزمخشري في أحد قوليهِ إلى أن ذلك نادر شاذ، ولذلك زعم الزمخشري في قول العرب: (كلمته فوه إلى في) أنه نادر. والثاني: مذهب الأخفش، وهو أن الجملة إذا كان خبر المبتدأ فيها اسماً مشتقاً متقدماً فلا يجوز دخول الواو عليه، فلا يجوز عنده: جاء زيد وحسن وجهه، تريد: ووجهه حسن؛ لأنك لو أزلت الواو لا تنصب حسن، فكنت تقول: مررت بزيد حسناً وجهه. والثالث: مذهب الجمهور، وهو جواز انفراد الجملة الابتدائية بالضمير، وهو كثير فصيح في لسان العرب. ومن صور امتناع ذكر واو الحال أن تقع الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعد عاطف كما في الآية، ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٠٦/٣، والتذييل ١٧٤/٩، وتوضيح المقاصد ٧٢٠/٢، وإرشاد السالك ٤٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٨١/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٣١/٥، والمقاصد الشافية ٥٠٣/٣، وشرح الأشموني ٣٢/٢، وشرح التصريح ٦١١/١، والجمع ٣٢٤/٢.

(٢) البيت للمسيب بن علس، والشاهد فيه قوله: (الماء غامرة) حيث جاءت الجملة حالاً والرابط هو الهاء في (غامره). ينظر: شرح المفصل ٢٤/٢، والمغني ٦١٢/٥، وشرح الأشموني ٤٢/٢، والجمع ٣٢٤/٢.

(٣) حاشية السعد (١): ٢٩٧.

على أنه لا بد من تقدير واو محذوفة، وهو ظاهر كلام سيويه حيث يقول: "وبعض العرب يقول: كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فيٍّ، كأنَّه يقول: كَلَّمْتُهُ وفُوهُ إلى فيٍّ، أي كَلَّمْتُهُ وهذه حاله. فالرفع على قوله كَلَّمْتُهُ وهذه حاله، والنصب على قوله: كَلَّمْتُهُ في هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل" (١).

وقد نبه بعض النحويين على أن الأكثر اجتماع الواو والضمير معاً، وقد جرى على هذا طائفة منهم: الزجاج، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي (٦٨٦هـ)، والمرادي (٧٤٩هـ)، والأشْمُونِي (٩٠٠هـ) (٢).

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه السعد لوروده في القرآن الكريم، وكلام العرب.

٥- تكاد الجملة الشرطية لا تقع بتمامها موضع الحال فلا يقال: (جاءني زيد إن يسأل يعط) على الحال بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة الشرطية خبراً عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو: (جاء زيد هو وإن يسأل يعط)، فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية لا الشرطية (٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ (٤)، فمحل الجملة الشرطية (إن تحمل عليه يلهث) النصب على الحال من الكلب، تقديره: يشبه الكلب لاهثاً في كل الأحوال (٥).

(١) الكتاب ١/٣٩١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٧٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣١٧، وشرح التسهيل ٢/٣٦١، وشرح الكافية ٢/٧٥٧، وارتشاف الضرب ٣/١٦٠٥، والتذليل ٩/١٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/٧٢٠، وشرح الأشْمُونِي ٢/٤٣، والجمع ٢/٣٢٥.
(٣) ينظر: البحر المحیط ٥/٢٢٤، وارتشاف الضرب ٣/١٦٠٢، والدر المصون ٥/٥١٦، واللباب ٩/٣٨٩، وشرح التصريح ١/٦١٠، وحاشية الصبان على شرح الأشْمُونِي، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ٢/٢٧٨، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ١٧٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٣٩٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٨١، والتفسير البسيط ٩/٤٧٠، والكشاف ٢/١٧٨، ومفاتيح الغيب ١٥/٤٠٦، والتبيان ١/٦٠٤، والكتاب الفريد ٣/١٦٢، وتفسير القرطبي ٧/٣٢٢، وتفسير البيضاوي ٣/٤٢، وتفسير النسفي ١/٦١٨، والبحر المحیط ٥/٢٢٤، والدر المصون ٥/٥١٦، واللباب ٩/٣٨٩، وتفسير النيسابوري ٣/٣٤٧، وإرشاد العقل ٣/٢٩٣، وفتح القدير ٢/٣٠٢، وروح المعاني ٥/١٠٧.

قال الزمخشري: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ فَصَفْتَهُ الَّتِي هِيَ مِثْلُ فِي الْخُسَّةِ وَالضُّعَةِ كَصِفَةِ الْكَلْبِ فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهِ وَأَذْلَاهَا وَهِيَ حَالُ دَوَامِ اللَّهْثِ بِهِ وَاتِّصَالِهِ، سِوَاءِ حَمَلٍ عَلَيْهِ - أَيْ شَدَّ عَلَيْهِ وَهِيَجَ فَطَرْدَ - أَوْ تَرَكَ غَيْرَ مُتَعَرِّضٍ لَهُ بِالْحَمَلِ عَلَيْهِ..."

وقيل: معناه إن وعظته فهو ضال وإن لم تعظه فهو ضال، كالكلب إن طردته فسعى لهث، وإن تركته على حاله لهث.

فإن قلت: ما محل الجملة الشرطية؟ قلت: النصب على الحال، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلاً دائماً الذلة لاهثاً في الحالتين^(١).

قال السعد: "[فصفته التي هي مثل] يشير إلى أن ليس المراد بالمثل هاهنا الحال والقصة ليقطع بأنه من باب تشبيه المركب بالمركب..."

والشرطية وإن جعلها حالاً بياناً لوجه الشبه؛ لكن قد يفهم من جعل الشرطية حالاً وأنها حال من الكلب قيد في التشبيه به، وأما في الوجه الثاني المشار إليه بقوله: [وقيل: معناه إن وعظته فهو ضال] فلا خفاء في أن التشبيه مركب، وكان الأولى أن يجعل الشرطية على الوجه الأول بياناً لا حالاً، ثم إن للنحويين في وقوع الجملة الشرطية حالاً من غير أن تجعل خبر مبتدأ وتصدر بالواو مثل: وهو إن تحمل عليه يلهث كلاماً إلا إذا قصد التسوية بعطف النقيض على النقيض مثل: آتيك إن تأتني وإن لم تأتني، أو التأكيد مثل: آتيك وإن لم تكرمني، وإنما جاز هاهنا لأنها في معنى عطف النقيض على النقيض، أو لأنها في موقع المفرد على ما أشار إليه بقوله: [ذليلاً دائماً الذلة]^(٢).

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه النحويون في جواز وقوع الجملة الشرطية حالاً، في حالة إذا شرط شيء ونقيضه مثل: (لأضربه إن ذهب وإن مكث)؛ لأن المعنى: لأضربه على كل حال، والتقدير: لأضربه ذاهباً أو ماكثاً^(٣).

(١) الكشف ١٧٨/٢.

(٢) حاشية السعد (١): ٣١٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرا في ٤٤٢/٣، وارتشاف الضرب ١٦٠٢/٣، والمغني ١٠١/٥، وشرح التصريح ٦١٠/١.

٦- قد يحذف عامل الحال جوازاً إذا دلت عليه قرينة مثل: مأجوراً، للقادم من الحج، ووجوباً في الحال المؤكدة مثل: ضربي زيداً قائماً، وما ذكر لتوبيخ مثل: أقائماً وقد قعد الناس، وغير التوبيخ مثل: هنيئاً مريئاً أي: ثبت لك هنيئاً^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٢)، وقد اختلف العلماء في تقدير عامل الحال على النحو الآتي^(٣):

الأول: (والأرض) مبتدأ، و(قبضته) الخبر، و(جميعاً) حال من الأرض، والتقدير: إذا كانت مجتمعة قبضته، أي: مقبوضة، فالعامل في إذا: المصدر؛ لأنه بمعنى المفعول.

الثاني: (والأرض) مبتدأ، و(قبضته) الخبر، و(جميعاً) حال من الأرض، والعامل في هذه الحال ما دل عليه قبضته، والتقدير: والأرض ثبتت جميعاً في قبضته.

الثالث: (الأرض) مبتدأ، و(قبضته) مبتدأ ثان؛ لأن القبضنة ليست بالأرض، و(جميعاً) منتصب، بـ (إذا يكون)، كأنه: والأرض قبضته إذا يكون جميعاً فـ (إذا) خبر عن القبضنة؛ لأنه مصدر، وقدم خبر المبتدأ، مثل قولك: ويوم الجمعة القتال.

قال الزمخشري: "ومع القصد إلى الجمع وتأكيده بالجميع أتبع الجميع مؤكدة قبل مجيء الخبر، ليعلم أول الأمر أن الخبر الذي يرد لا يقع عن أرض واحدة، ولكن عن الأراضي كلهن. والقبضنة: المرة من القبض فَقَبِضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ، والقبضنة - بالضم -: المقدار المقبوض بالكف، ويقال أيضاً: أعطني قبضنة من كذا: تريد معنى القبضنة تسمية بالمصدر، كما روى: أنه نهي عن خطفة السبع، وكلا المعنيين محتمل"^(٤).

قال السعد: "[مع القصد] متعلق بقوله: [أتبع] والمراد التأكيد من جهة المعنى، وإلا فـ(جميعاً) حال، والظاهر أن ذا الحال هو الأرض؛ لكنهم يابون الحال عن المبتدأ، فجعلوه حالاً

(١) ينظر: البديع ٢٠٢/١، وشرح المفصل ٣١/٢، وشرح التسهيل ٣٥١/٢، وشرح ابن النازم ٢٤٩، واللمحة ٤٠٠/١، والكناش ١٨٧/١، وارتشاف الضرب ١٥٩٨/٣، والتذليل ١٤٠/٩، والمساعد ٣٧/٢، وتمهيد القواعد ٢٣١٧، والمقاصد الشافية ٥٢٠/٣، وشرح الأشموني ٤٣/٢، وشرح التصريح ٦١٤/١.

(٢) سورة الزمر، من الآية: ٦٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦١/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٧/٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٣٣/٢، والبديع ٢٠١/١، والتبيان ١١١٣/٢، والكتاب الفريد ٤٦٩/٥، والبحر المحيط ٢٢٠/٩، والدر المصون ٤٤٢/٩، واللباب ٥٤٣/١٦، وتفسير النسفي ١٩٢/٣، وفتح القدير ٥٤٥/٤، وروح المعاني ٢٨٠/١٢.

(٤) الكشف ١٤٤/٤.

من المستكن في قبضته لكونه في معنى مقبوضة، وبهذا الاعتبار يخرج عن كونه من تقديم معمول المصدر فإنها من حيث كونها مصدراً لا ضمير فيها، هذا إذا جعلت القبضة بمعنى القبضة بالضم، أي: المقبوضة، وأما إذا جعلت بمعنى المرة على حذف المضاف، أي: ذوات قبضة كما قال: [وكلا المعنيين محتمل] فيشكل أمر العامل وهي الحال...

وأمر العامل وهي الحال بأنه في معنى يقبضهن قبضة واحدة، فتكون (جميعاً) حالاً من الضمير المنصوب في يقبضهن، والأظهر أن العامل محذوف على طريق الحال المؤكدة، أي أعيها وأثبتها جميعاً، فإن قيل: فعلى هذا يكون الحال في موقعه ويفوت ما ذكره من فائدة التقديم. قلنا: لا؛ بل يكون محل تقدير ثبت وأعني بعد تمام الحكم بذكر الخبر، فالتقديم يكون مذكوراً بعده قبل مجيء الخبر، وقد يجعل العامل المحذوف كانت، أي إذا كانت مجتمعة فيعود الكلام في عامل إذا^(١).

ويظهر من كلام السعد أنه أجاز التقديرين في العامل المحذوف، ويذهب الباحث إلى القول الثاني لدلالة الفعل ثبت على حالية قبضته للأرض أكثر من دلالة (إذا).

(١) حاشية السعد (٢): ٥٧٢.

٧- اختلف العربون في الحال وصاحبها في كلمة (كاظمين) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزِيفَةِ إِذْ أَلْقَلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينَ﴾^(١) على النحو الآتي^(٢):

الأول: أن (كاظمين) حال من أصحاب القلوب، قال الزمخشري: هو حال من أصحاب القلوب على المعنى؛ إذ المعنى: إذ قلوبهم لدى الحناجر كاظمين عليها.
الثاني: أن (كاظمين) حال من الضمير العائد إلى القلوب المستكن في الظرف (لدى الحناجر) الواقع خبراً.

الثالث: أن (كاظمين) حال من ضمير المفعول في الفعل (أنذرهم)، أي: وأنذرهم مقدرين أو مشارفين على الكظم.

الرابع: أن (كاظمين) حال من (القلوب) وهذا بعيد لوقوعه مبتدأ، والابتداء لا يعمل في الأحوال.

قال الزمخشري: "فإن قلت: كاظمين بم انتصب؟ قلت: هو حال عن أصحاب القلوب على المعنى، لأن المعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها. ويجوز أن يكون حالاً عن القلوب، وأن القلوب كاظمة على غم وكرب فيها مع بلوغها الحناجر، وإنما جمع الكاظم جمع السلامة، لأنه وصفها بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء... وتعضده قراءة من قرأ: كاظمون^(٣). ويجوز أن يكون حالاً عن قوله: وأنذرهم، أي: وأنذرهم مقدرين أو مشارفين الكظم"^(٤).

(١) سورة غافر، من الآية: ١٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٠/٢، وتفسير الطبري ٣٠٢/٢٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٩/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢/٤، وإيجاز البيان ٧٣٥/٢، ومفاتيح الغيب ٥٠٣/٢٧، والبيان ١١١٧/٢، والكتاب الفريد ٤٨١/٥، وتفسير القرطبي ٣٠٢/١٥، وتفسير البيضاوي ٥٤/٥، وتفسير النسفي ٢٠٤/٣، والبحر المحيط ٢٤٦/٩، والدر المصون ٤٦٧/٩، واللباب ٢٩/١٧، وتفسير النيسابوري ٢٩/٦، وإرشاد العقل ٢٧٢/٧، وفتح القدير ٥٥٧/٤، وروح المعاني ٣١٢/١٢.

(٣) بلا نسبة في: الكشف ١٥٧/٤، ومفاتيح الغيب ٥٠٣/٢٧، والبحر المحيط ٢٤٦/٩، واللباب ٢٩/١٧، وروح المعاني ٣١٣/١٢.

(٤) الكشف ١٥٧/٤.

ويقول السعد: "[على المعنى] يعني أن ذا الحال وإن لم يكن مذكوراً فهو مذكور معنى، إذ التعريف في القلوب والحناجر عوض عن تعريف الإضافة، والمعنى قلوبهم لدى حناجرهم فتكون (كاظمين) حالاً عن المضاف إليه في (حناجرهم)، والعامل ما في الظرف من معنى الفعل، ويجوز أن يكون حالاً من (القلوب)، يعني من الضمير العائد إلى القلوب المستكن في الظرف الواقع خبراً أعني (لدى الحناجر)، ويعضده قراءة رفع (كاظمون) حيث جعله خبراً بعد خبر للقلوب، وأما جعله حالاً من المنصوب في (فأنذرهم) فلا يكون إلا على التقدير أو المشاركة إذ لا كظم عند الإنذار أو الأمر به"^(١).

فالسعد جعل (كاظمين) حالاً من المضاف إليه في حناجرهم، وأجاز القول الثاني، ويرى الباحث بأن قول السعد أجود في العربية.

٨- ومنه كلمة (نزلاً) في قوله تعالى: ﴿نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾^(٢)، فقد تعدد إعرابها على النحو الآتي^(٣):

الأول: أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف، أي: نزلنا نزلاً.
الثاني: أنه منصوب على الحال من الموصول، أو من عائده في الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾^(٤)، والمراد بالنزل الرزق المعد للنازل، كأنه قيل: ولكم فيها الذي تدعونه حال كونه معداً.
الثالث: أنه حال من ضمير الفاعل في (تدعون)، أو من الضمير في (لكم) على أن يكون (نزلاً) جمع نازل كصابر وصبر.

(١) حاشية السعد (٢): ٥٧٨.

(٢) سورة فُصِّلَتْ، الآية: ٣٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٠٧/٢، وتفسير الطبري ٤٢٨/٢٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٤٢/٢، والكشاف ١٩٩/٤، والحرر الوجيز ١٥/٥، ومفاتيح الغيب ٥٦٢/٢٧، والتبيان ١١٢٧/٢، والكتاب الفريد ٥١١/٥، وتفسير القرطبي ٣٥٩/١٥، وتفسير النسفي ٢٣٦/٣، والبحر المحيط ٣٠٤/٩، والدر المصون ٥٢٦/٩، واللباب ١٣٨/١٧، وإرشاد العقل ١٣/٨، وفتح القدير ٥٩١/٤، وروح المعاني ٣٧٣/١٢.

(٤) سورة فُصِّلَتْ، من الآية: ٣١.

قال الزمخشري: "والنزل: رزق النزيل وهو الضيف، وانتصابه على الحال" (١).

وقال السعد: " [والنزل] طعام النزيل لا جمع نازل كصابر وضبر لقلة المعنى، وتحلله بين (من غفور رحيم) ومتعلقه، وانتصاب (نزلاً) على الحال من المرفوع المستكن في الظرف الواقع خبر (ما تدعون) أعني (لكم) أو (فيها) لا من المنصوب المحذوف العائد إلى (ما)؛ لأنه قيد للحصول لا للإدعاء أي التمني" (٢).

٩- ومنه ما جاء في إعراب (لساناً) في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا

عَرَبِيًّا﴾ (٣) حيث ورد الإعراب على النحو الآتي (٤):

الأول: أنه حال من (كتاب)؛ لأنه قد وصف بكلمة (عريباً).

الثاني: أنه حال من الضمير في (مصدق).

الثالث: يجوز أبو البقاء أن يكون مفعولاً به لـ (مصدق).

قال الزمخشري: "و(لساناً عربياً) حال من ضمير الكتاب في (مصدق)، والعامل فيه (مصدق)، ويجوز أن ينتصب حالاً عن (كتاب) لتخصّصه بالصفة، ويعمل فيه معنى الإشارة" (٥).

وقال السعد: "[ويجوز أن ينتصب حالاً عن كتاب] هذا بالنظر إلى ظاهر الحال، وأما في التحقيق فهو حال عن ضمير المجرور المدلول عليه باسم الإشارة، أي: أشير إليه، وأنبه عليه، فلا عبرة إذن بالتخصيص بالصفة" (٦).

(١) الكشف ٤/١٩٩.

(٢) حاشية السعد (٢): ٥٩٦.

(٣) سورة الأحقاف، من الآية: ١٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٥١، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥١٩، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٤٤١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٠٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٦٥، والتفسير البسيط ٢٠/١٧٣، وتفسير السمعاني ٥/١٥٣، والكشاف ٤/٣٠١، والحرر الوجيز ٥/٩٥، ومفاتيح الغيب ٢٨/١٣، والتبيان ٢/١١٥٥، والكتاب الفريد ٥/٦٠٢، وتفسير القرطبي ١٦/١٩١، وتفسير البيضاوي ٥/١١٣، وتفسير النسفي ٣/٣١١، والبحر المحيط ٩/٤٣٨، والدر المصون ٩/٦٦٥، واللباب ١٧/٣٩٠، وتفسير النيسابوري ٦/١١٩، وإرشاد العقل ٨/٨٢، وفتح القدير ٥/٢١، وروح المعاني ١٣/١٧٢.

(٥) الكشف ٤/٣٠١.

(٦) حاشية السعد (٢): ٦٢٩.

والأنسب من الوجوه السابقة في رأي الباحث الأول؛ لأنه لما وصف اللسان بعربي، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، صارت الحال شبيهة بالمشتق، وصار (عريباً) هو الموطئة لكون اللسان حالاً.

ثامناً: التمييز: وهو اسم نكرة منصوب مفسر للمبهم من الذوات، ويكون بمعنى (مِنْ)، وهو نوعان: تمييز مفرد، وهو الذي يكون مميزه لفظاً دالاً على العدد مثل: رأيت خمسة عشر طالباً، أو على شيء من المقادير الثلاثة: (الكيل، الوزن، المساحة) مثل: اشتريت إردباً قمحاً، وبعثت رطلاً عنباً، واشترت فداناً أرضاً، وما يشبه المقادير مثل: عندي وطب عسلاً، وما في السماء موضع راحة سحاباً.

وتمييز نسبة، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، وهو قسمان: محول، وغير محول، فالمحول يكون عن المبتدأ مثل: زيدٌ أكثر مالاً، ومحول عن الفاعل مثل: طاب زيدٌ نفساً، ومحول عن المفعول مثل: زرعَت الحديقة شجراً، وغير محول مثل: لله دره شجاعاً، وأكرم به أباً، وامتلأ الإناء ماءً^(١).

ومن التمييز المفرد الدال على العدد ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٢)، فقد تعددت أقوال المعربين في إعراب (أسباطاً) على النحو الآتي^(٣):
الأول: قال الزجاج المعنى: "وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، من نعت فرقة كأنه قال: جعلناهم أسباطاً وفرقناهم أسباطاً، فيكون أسباطاً بدلاً من اثنتي عشرة، وهو الوجه، وقوله: (أُمَمًا) من نعت (أسباطاً)"^(٤).

(١) ينظر: المقتضب ٣/٣٢، والأصول ١/٢٢٢، والإيضاح العضدي ٢٠٣، واللمع ٦٤، والبديع ١/٢٠٣، وشرح المفصل ٢/٣٥، وشرح التسهيل ٢/٣٧٩، وشرح الكافية ٢/٧٦٧، وشرح ابن الناظم ٢٥٠، واللمحة ١/٤٠١، والكناش ١/١٨٧، وارتشاف الضرب ٤/١٦٢١، والتذيل ٩/٢٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/٧٢٦، وإرشاد السالك ١/٤٢٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٦، والمساعد ٤/٥٤، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٥٣، والمقاصد الشافية ٣/٥٢٤، وشرح الأشموني ٢/٤٦، وشرح التصريح ١/٦١٦، والجمع ٢/٣٣٦، وحاشية الصبان ٢/٢٨٨، والنحو الوافي ٢/٤١٣، ومعاني النحو ٢/٣١٢.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ١٦٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٤١، وتفسير الطبري ١٠/٥٠٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٧٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٠٣، والتفسير البسيط ٩/٤٠٤، وتفسير البغوي ٢/٢٤١، والكشاف ٢/١٦٨، والمحرر الوجيز ٢/٤٦٥، وإيجاز البيان ١/٣٤٣، ومفاتيح الغيب ١٥/٣٨٨، والبيان ١/٥٩٩، والكتاب الفريد ٣/١٤٦، وتفسير القرطبي ٧/٣٠٣، وتفسير البيضاوي ٣/٣٨، والبحر المحیط ٥/١٩٨، والدر المصون ٥/٤٨٤، واللباب ٩/٣٤٩، وتفسير النيسابوري ٣/٣٣٦، وتفسير الثعالبي ٣/٨٧، وإرشاد العقل ٣/٢٨٢، وفتح القدير ٢/٢٩١، وروح المعاني ٥/٨٢.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢/٣٨٣.

الثاني: قال الزمخشري: إن (أسباطاً) تمييز؛ لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيره قول الشاعر (الرجز)^(١):

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

و(أُمماً) بدل من (اثنتي عشرة)^(٢)، ولكن قوله: كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب^(٣).

الثالث: أن تمييز العدد (اثنتي عشرة) محذوف تقديره: اثنتي عشرة فرقة و(أسباطاً) بدل من ذلك التمييز.

قال الزمخشري: "فإن قلت: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلا قيل: اثني عشر سبطاً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة"^(٤).

وقال السعد: "[تحقيقاً] لأن المراد أي: تحقيق كون المراد على أن اللام صلة تحقيقاً في موضع المفعول به، وقيل: بل تعليل بمعنى أنه لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً للمقصود وتبييناً؛ لأن المراد هو المعنى الذي لا يحصل من قولنا (اثني عشر سبطاً)، وحاصل الجواب أن (أسباطاً) هاهنا من الجمع الذي وقع موقع مفرد؛ لأن معناها القبيلة حتى كأنه قيل: اثنتي عشرة قبيلة، فالتمييز لا يكون إلا مفرداً، ولو قيل: اثني عشر سبطاً لصدق على اثني عشر فرداً من السبط، وليس بمبراد، وهذا كما أن الجمع قد يثنى بمعنى جماعتين من ذلك الجنس كقول أبي النجم،

(١) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه، تحقيق: د. سجع جبيلي، ٢٠٩، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، والبيت من شواهد: الكشف ١٦٨/٢، وشرح المفصل ٢٠٩/٣، وشرح التسهيل ٣٩٣/٢، والتذيل ٢٧٣/٩، وتوضيح المقاصد ١٣٢٧/٣، وتمهيد القواعد ٢٤٠١/٥، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ٣٦٦/٣، دار المأمون للتراث، بيروت، ط (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى)، (١٣٩٣ - ١٤١٤هـ)، وخزانة الأدب ٣٩٤/٢، والشاهد فيه قوله: (بين رماحي مالك ونهشل) حيث يجوز تثنية الجمع لتأويله بالجماعتين، وقد جعله الزمخشري نظير وضع أسباطاً موضع قبيلة كما وضع الرماح وهو جمع رمح موضع جماعتين من الرماح وثني على تأويل رماح هذه وتلك.

(٢) الكشف ١٦٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٢، والتذيل ٢٧٣/٩، وتوضيح المقاصد ١٣٢٧/٣، وتمهيد القواعد ٢٤٠١/٥، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٦.

(٤) الكشف ١٦٨/٢.

فلذلك بت القول فيه بأنه وُضع الجمع موضع الواحد في التمييز كقوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾^(١)، وذهب الزجاج، وأبو البقاء إلى أن (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) لا تمييز^(٢). ويتضح من خلال كلام السعد أنه اختار ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب (أسباطاً) على أنه تمييز، وبالنظر إلى اختلاف المعريين في إعرابها يميل الباحث إلى أن تمييز العدد محذوف؛ لأن مميز الأعداد من (١١) إلى (٩٩) يكون مفرداً، ويكون إعراب أسباطاً بدلاً، أو صفة للتمييز المحذوف.

(١) سورة الكهف، من الآية: ١٠٣.

(٢) حاشية السعد(١): ٣١١.

تاسعاً: المنادى: إذا كان المنادى لفظ الجلالة مثل: يا الله، فالأكثر معه حذف حرف النداء والتعويض عنه بميم مشددة مفتوحة مثل: اللهم عفوك، واختلف النحاة في جواز وصف (اللهم) فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا يجوز وصفه، وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه^(١)، وقد انتصر أبو علي لسيبويه بقوله: "هو عندي أصح، وإن كان أغمض، وذلك لأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد (اللهم)، فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة، ودخل في حيز ما لا يوصف من الأصوات، وجب أن لا يوصف. والأسماء المناداة المفردة المعروفة، القياس فيها أن لا توصف، كما ذهب إليه بعض الناس؛ لأنها واقعة موقع ما لا يوصف؛ وكما أنه لما وقع موقع ما لا يُعرب لم يعرب، كذلك لما وقع موقع ما لا يوصف، وجب أن لا يوصف...

ف (اللهم) أولى أن لا يوصف؛ لأنه قبل ضم الميم إليه واقع موقع ما لا يوصف، فلما ضُمَّت الميم إليه، وصيغ معه صياغة مخصوصة، صار حكمه حكم الأصوات، وحكم الأصوات أن لا يوصف؛ نحو: (غاق).

وهذا المضموم إليه مع ما ضُمَّ إليه، بمنزلة صوتٍ مضموم إلى صوت؛ نحو: (حَيْهَل)، فحقُّه أن لا يوصف؛ كما لا يوصف (حَيَّ هَلْ)^(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾^(٣) فقد جاء في إعراب (مالك الملك) أقوال^(٤):

(١) ينظر: الكتاب ١٩٦/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، والبدیع ٤٠٣/١، وشرح المفصل ٣٦٧/١، وارتشاف الضرب ٢١٩١/٤، وشرح شذور الذهب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام، ٥٨٥، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، وتمهيد القواعد ٣٥٦٦/٧، والجمع ٦٣/٢، وحاشية الصبان ٢١٧/٣.

(٢) الإغفال، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ١١٢/٢، الجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٢٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٩٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٠/١، ومشكل إعراب القرآن ١٥٤/١، والتفسير البسيط ١٥١/٥، والمحرر الوجيز ٤١٧/١، ومفاتيح الغيب ١٨٦/٨، والتبيان ٢٥٠/١، والكتاب الفريد ٣٣/٢، والمساعد ٥١١/٢، وتفسير القرطبي ٥٤/٤، وتفسير البيضاوي ١١/٢، والبحر المحيط ٨٥/٣، والدر المصون ٩٩/٣، والمغني ٣٠٩/٦، واللباب ١٢٤/٥، وتفسير الثعالبي ٢٧/٢، وإرشاد العقل ٢١/٢، وفتح القدير ٣٧٨/١، وروح المعاني ١٠٩/٢.

الأول: أنه منصوب على النداء، وهو قول سيبويه؛ لأنه نداء ثان.

الثاني: أنه صفة للمنادى المفرد، لأن هذا الاسم ومع الميم بمنزلة ومع (يا) ولا يتمتع الصفة مع الميم، كما لا يتمتع مع الياء.

الثالث: أنه بدل من (اللهم).

الرابع: أنه عطف بيان.

قال الزمخشري: "الميم في (اللهم) عوض من (يا)، ولذلك لا يجتمعان. وهذا بعض خصائص هذا الاسم كما اختص بالتاء في القسم، وبدخول حرف النداء عليه، وفيه لام التعريف، وبقطع همزته في يا الله، وبغير ذلك مالك الملك"^(١).

ويقول السعد: "[مالك الملك] لم يبين الزمخشري وجه نصبه، فعند سيبويه هو نداء ثان؛ لأن (اللهم) لا يوصف؛ لأنه بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل: حيهل، إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنيهما، بخلاف مثل (سيبويه، وخالويه) حيث صار الصوت جزء الكلمة، وجوزة قوم كما يوصف (يا الله) وجعلوا (مالك الملك) صفة"^(٢).

– ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٣).

فقد جاء في إعراب كلمة (ربنا) على أنها نداء ثان^(٤).

قال الزمخشري: "اللهم أصله يا الله، فحذف حرف النداء، وعوضت منه الميم. وربنا نداء ثان"^(٥).

(١) الكشف ٣٤٩/١.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٦٤٤/٢.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ١١٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٢١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٩/١، والكشاف ٦٩٣/١، والحرر الوجيز ٢٦١/٢، والبيدع ٤٠٣/١، ومفاتيح الغيب ٤٦٣/١٢، والكتاب الفريد ٥٣٠/٢، وتفسير القرطبي ٣٦٧/٦، وتفسير

النسفي ٤٨٦/١، والبحر المحيط ٨٥/٣ و ٤١٢/٤، واللباب ٦٠٩/٧، وفتح القدير ١٠٦/٢، وروح المعاني ٥٨/٤.

(٥) الكشف ٦٩٣/١.

قال السعد: " [ورينا نداء ثان] لا صفة ولا بدل؛ لأن (اللهم) لا يوصف ولا يبدل منه"^(١).
فالسعد أخذ بقول سيبويه، وهو الراجح؛ لأن لفظ الجلالة بعد اتصاله بالميم كالصوت، أي
غير متمكن في الاستعمال، كما لم يسمع اللهم الرحمن.

(١) حاشية السعد (١): ٢٧٥.

توابع المنصوبات

أولاً: النعت:

- ١- قد يخرج الظرف عن الظرفية من أن يقدر فيه معنى (في) اتساعاً، فيجري مجرى المفعول به^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٢).
وقد اختلف النحويون في العائد من الجملة الواقعة نعتاً للنكرة (يوماً) على قولين^(٣):
الأول: أن التقدير: لا تجزي فيه؛ لأن اليوم أصله ظرف اتسع فيه.
الثاني: أن التقدير: لا تجزيه؛ لكونه مفعولاً به على السعة، وليس بظرف.
قال الزمخشري: " وهذه الجملة منصوبة المحل صفة ليوماً. فإن قلت: فأين العائد منها إلى الموصوف؟ قلت: هو محذوف تقديره: لا تجزي فيه... ومنهم من ينزل فيقول: اتسع فيه، فأجري مجرى المفعول به فحذف الجار ثم حذف الضمير كما حذف من قوله: أم مال أصابوا^(٤)""^(٥).

ويوضح السعد ذلك بقوله: "[ومنهم من ينزل] أي يدرج في الحذف، قال ابن الشجري (٥٤٢هـ) في أماليه: قد يحذف العائد المجرور مع الجار كما في هذه الآية، واختلف النحويون

(١) ينظر: شرح الكتاب للسرياني ٢٦٧/١، وشرح المفصل ٤٣١/١، وارتشاف الضرب ١٤٦٢/٣، والتذيل ٨/٨٥، والمقاصد الشافية ٣٠٠/٣، والجمع ١٦٧/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٤٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٩٢/١، وتفسير الطبري ٦٣١/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٢٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/١، وشرح الكتاب للسرياني ٢٧٧/٢، ومشكل إعراب القرآن ٩٣/١، والتفسير البسيط ٤٦٩/٢، والكشاف ١٣٥/١، والمحزر الوجيز ١٣٩/١، والتبيان ٦٠/١، والكتاب الفريد ٢٥٠/١، وتفسير القرطبي ٣٧٧/١، وشرح التسهيل ٣١٢/٣، وتفسير البيضاوي ٧٨/١، والبحر المحيط ٣٠٧/١، والدر المصون ٣٣٥/١، والمغني ٦٠٣/٥ و٣٧٧/٦، واللباب ٤٨/٢، وتفسير النيسابوري ٢٧٩/١، وإرشاد العقل ٩٩/١، وفتح القدير ٩٧/١، وروح المعاني ٢٥٢/١.

(٤) من بيت للحارث بن كلدة قوله (الوافر): فما أدري أغيرهم تناءً وطول العهد أم مال أصابوا
والشاهد فيه قوله: (مال أصابوا) حيث حذف الهاء من الفعل لوقوع الجملة نعتاً وهذا جائز، والتقدير: مال أصابوه.
وهو من شواهد الكتاب ٨٨/١، وشرح المفصل ١١٧/٤، وشرح ابن الناظم ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧/٣، والمقاصد الشافية ٦٣٣/٤، والمقاصد النحوية ١٥٥٣.

(٥) الكشاف ١٣٥/١.

في هذا الحرف، فقال الكسائي: لا يجوز إلا أن يكون قد حذف الجار أولاً ثم العائد ثانياً، وقال بعضهم: لا يجوز إلا أن يكون المحذوف جملة الجار والمجرور معاً، وقال أكثر أهل العربية سيويه، والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي أن يكون الحرف قد حذف أولاً ثم جعل الظرف مفعولاً به كما قال الشاعر (الطويل)^(١):

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وَعَامِرًا قليلِ سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

ثم حذف العائد، فالأصل لا تجزي فيه ثم لا تجزيه ثم لا تجزي^(٢).
والظاهر من النص المنقول من أمالي ابن الشجري^(٣) أن السعد يوافق ابن الشجري في اختياره، ويرى الباحث جواز الوجهين.

٢- للمنادى قسمان: معرب ومبني، فالمنادى المعرب منصوب دائماً وتابعه منصوب أبداً، والمنادى المبني له في تابعه حالات منها: ما يجب ضمه وهو البدل والمعطوف مثل: ياخالد نبيل، وياسعيد وحسن^(٤)، ومن المعرب قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَخَزُنُونَ﴾^(٥) الَّذِينَ ءَامَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ^(٦).
فقد أجاز النحاة في تابع المنادى (الذين) وجوهاً^(٧):

الأول: أن (الذين) في موضع نصب نعت لـ(عبادي) لأنه منادى مضاف.

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/١٧٨، وهو لرجل من بني عامر، والشاهد فيه قوله: (شهدناه) حيث نصب ضمير (اليوم) تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً، ولو جعله ظرفاً لقال: (شهدنا فيه)، ينظر: المقتضب ٤/٣٣١، ومعاني القرآن للزجاج ١/١٢٨، وشرح الكتاب للسيباني ١/٢٦٨، وشرح المفصل ١/٤٣٢، وارتشاف الضرب ٣/١٤٦٢، والتذييل ٨/٨٥، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٣٠، والمقاصد الشافية ٣/٣٠٠، والجمع ٢/١٦٧.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزخشري، مرجع سابق، ٢/٣٣٥.

(٣) أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ٦/١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

(٤) ينظر: اللمع ١٠٩، وشرح المفصل ١/٣٢٦، وشرح التسهيل ٣/٤٠١، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٧، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٧٢، وأوضح المسالك ٤/٢٥، وإرشاد السالك ٢/٦٧٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٦، والمقاصد الشافية ٥/٣٠٠، وشرح الأشموني ٣/٣٢٢، وشرح التصريح ٢/٢٢٧، والجمع ٣/٢٣٢، والنحو الوافي ٤/٤٠.

(٥) سورة التَّحْرِيف، الآيتان: ٦٨-٦٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٤١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٧٩، والتفسير البسيط ٢٠/٧٣، والكشاف ٤/٢٦٣، والمحزر الوجيز ٥/٦٣، ومفاتيح الغيب ٢٧/٢٤٢، والكتاب الفريد ٥/٥٦١، وتفسير القرطبي ١٦/١١١، وتفسير البيضاوي ٥/٩٥، وتفسير النسفي ٣/٢٨٠، والبحر المحيط ٩/٣٨٧، والدر المصون ٩/٦٠٤، واللباب ١٧/٢٨٩، وإرشاد العقل ٨/٥٤، وفتح القدير ٤/٦٤٤، وروح المعاني ١٣/٩٧.

الثاني: أن (الذين) في موضع نصب على المدح بإضمار فعل تقديره: أعني.

الثالث: أن (الذين) في موضع نصب بدلاً من (عبادي).

الرابع: أن (الذين) في موضع رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: يقال لهم: ادخلوا

الجنة.

قال الزمخشري: "يا عباد حكاية لما ينادى به المتقون المتحابون في الله يومئذ، والذين آمنوا

منصوب المحل صفة لعبادي، لأنه منادى مضاف" (١).

وقد أخذ السعد بالوجهين الأولين، وجعل الثاني أقوى حيث قال: "[يا عباد حكاية] كأنه

قيل: فقال: يا عبادي لظهور أن هذا النداء إنما هو يوم القيامة، والتخصيص بالمتقين المتحابين

إن كان مستفاداً من العهد فالذين آمنوا يكون صفة مادحة، وإن كان من الصفة فمخصصة،

والأول أوجه، بل الأوجه أن يجعل الذين آمنوا نصباً على المدح، ولا يلزم الفصل بين الموصوف

والصفة" (٢).

(١) الكشف ٤/٢٦٣.

(٢) حاشية السعد (٢): ٦١٧.

ثانياً: البدل:

١- من أنواع البدل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاءٌ ۖ ثَمَنِيَّةٌ ۖ أَزْوَاجٌ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ۗ﴾^(١) فقد ذهب الزمخشري واتبعه أبو البقاء، وغيره في إعراب (اثنين) بدل من (ثمانية)^(٢).

قال الزمخشري: "وهما زوجان، بدليل قوله خلق الزوجين الذكر والأنثى والدليل عليه قوله تعالى: ثمانية أزواج ثم فسرهما بقوله من الضأن اثنين ومن المعز اثنين، ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين"

ويقول السعد: "[بدليل قوله] استدلال على أنهما زوجان، وقوله: [والدليل عليه] أي: على كون كل واحد منهما زوجاً، والتفسير بقوله: [من الضأن اثنين] ظاهر، وكونهما مبتدأ وخبراً على قراءة (اثنان)^(٣) ظاهر، لكن ينبغي أن يبين موقعهما على القراءة المشهورة، والظاهر أن (من الضأن) بدل من (من الأنعام)، و (اثنين) من (حمولة وفرشاً) أو من (ثمانية أزواج) إن جوزنا للبدل بدلاً"^(٤).

يظهر من كلام السعد أنه لم يوافق الزمخشري وغيره فيما ذهبوا إليه؛ إلا إذا جاز أن يكون للبدل بدل، ولم أجد أحداً من النحاة أجاز ذلك، والأنسب لدى الباحث هو ما اختاره السعد.

(١) سورة الأنعام، من الآيتين: ١٤٢-١٤٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٢٩٨، والكشاف ٢/٧٣، ومفاتيح الغيب ١٣/١٦٦، والتبيان ١/٥٤٤، والكتاب الفريد ٢/٧٠٨، وتفسير البيضاوي ٢/١٨٦، والدر المصون ٥/١٩٣، واللباب ٨/٤٧٧، وإرشاد العقل ٣/١٩٢، وفتح القدير ٢/١٩٤، وروح المعاني ٤/٢٨٤.

(٣) نسبت إلى أبان بن عثمان بالرفع على الابتداء والخبر المقدم في: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٦، ومختصر ابن خالويه ٤٦، والحرر الوجيز ٢/٣٥٥، وتفسير القرطبي ٧/١١٤، والبحر المحیط ٤/٦٧٢، والدر المصون ٥/١٩٤، واللباب ٨/٤٧٨، وفتح القدير ٢/١٩٤، وبلا نسبة في: الكشاف ٢/٧٣، والكتاب الفريد ٢/٧٠٨، وتفسير البيضاوي ٢/١٨٦، وروح المعاني ٤/٢٨٤.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٩٢.

٢- تستعمل (غير) المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما: أن تكون صفة للنكرة مثل: هذا درهمٌ غيرٌ جيد، ورأيتُ رجلاً غيرَ صالح.
والثاني: أن تكون استثناءً، فتعرب إعراب الاسم التالي (إلا) في الكلام التام الموجب وغير الموجب^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾^(٢).

فقد اختلف المعربون في موضع (غيره) على أقوال^(٣):

الأول: الرفع على الموضع على أنه بدل من (إله) أو نعت.

الثاني: النصب على الاستثناء وليس بكثير، غير أن الكسائي، والفراء أجازا نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) تم الكلام أو لم يتم فأجازا: ما جاءني غيرك. قال الفراء: هي لغة بعض بني أسد وقضاة.

الثالث: الجر صفة أو بدل على اللفظ من (إله).

قال الزمخشري: "وقرئ: غيره، بالحركات الثلاث"^(٤)، فالرفع على المحل، كأنه قيل: ما لكم إله غيره. والجر على اللفظ والنصب على الاستثناء، بمعنى: ما لكم من إله إلا إياه، كقولك: ما في الدار من أحد إلا زيد أو غير زيد"^(٥).

(١) ينظر: حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: د. علي الحمد، ٦٧، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، والأزهية ١٧٩، والمغني ٤٥٣/٢.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ٥٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٢/١، وتفسير الطبري ٢٦٠/١٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٤٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٩/٢، وتفسير الثعلبي ٢٤٤/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٩٥/١، والتفسير البسيط ١٩٦/٩، الكشف ١١٣/٢، والمحرر الوجيز ٤١٥/٢، ومفاتيح الأغاني ١٧٩، ومفاتيح الغيب ٢٩٤/١٤، والبديع ٣١٨/١، والتبيان ٥٧٧/١، والكتاب الفريد ٧٧/٣، وتفسير القرطبي ٢٣٣/٧، والبحر المحیط ٨٢/٥، والدر المصون ٣٥٤/٥، والمغني ٤٦١/٢، واللباب ١٧٧/٩، وتفسير البيضاوي ١٧/٣، وإرشاد العقل ٢٣٥/٣، وفتح القدير ٢٤٦/٢، وروح المعاني ٣٨٨/٤.

(٤) قرأ الكسائي بالكسر، وقرأ الباقر بالرفع، وعيسى بن عمر بالنصب في: السبعة ٢٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥٩/٢، ومعاني القراءات ٤١٠/١، والمحرر الوجيز ٤١٥/٢، ومفاتيح الغيب ٢٩٤/١٤، وفتح القدير ٢٤٦/٢. وبالنصب لغة تميم في: مختصر ابن خالويه ٥٠.

(٥) الكشف ١١٣/٢.

وقد أجاز السعد النصب على الاستثناء، واختار البدل بقوله: "[والنصب على الاستثناء] لا خلاف في جوازه على السعة، وإن كان المختار البدل" (١).

ويميل الباحث إلى القول الأول؛ لأن موضع (إله) الرفع محلاً واجراً لفظاً بـ (من) الواقعة صلة وتأكيذاً، فالأنسب أن يقع (غيره) بدلاً أو نعتاً.

٣- ومما اختلف فيه العربون إعراب كلمة (سواء) في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (٢) على النحو الآتي (٣):

الأول: أنها بدل من الكاف الواقعة مفعولاً ثانياً للفعل (جعل).

الثاني: أنها مفعول ثان للفعل (حسب).

الثالث: أنها منصوبة على الحال.

الرابع: أن يكون (سواء) هو المفعول الثاني لـ (جعل).

قال الزمخشري: "والجملة التي هي سواء محياهم ومماتهم بدل من الكاف، لأن الجملة تقع مفعولاً ثانياً، فكانت في حكم المفرد" (٤).

واختار السعد القول الأول موافقاً للزمخشري فيما ذهب إليه حيث يقول: "وجعل قوله: (سواء محياهم ومماتهم) بدلاً من الكاف لا استثناءً؛ لأنه هو الموافق لقراءة النصب؛ ولأن تعقيبه بقوله: (سواء ما يحكمون) يدل على أنه داخل في حكم الإنكار، وهذا إنما يكون بتقدير كونه

(١) حاشية السعد (١): ٣٠٢.

(٢) سورة الجاثية، من الآية: ٢١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٧/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٤٣٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٧/٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٢٢/٢، والتفسير البسيط ١٤٤/٢٠، والكشاف ٢٩٠/٤، والمحرر الوجيز ٨٥/٥، ومفاتيح الغيب ٦٧٦/٢٧، والتبيان ١١٥٢/٢، والكتاب الفريد ٥٩٠/٥، وتفسير البيضاوي ١٠٧/٥، وتفسير النسفي ٣٠٢/٣، والبحر المحيط ٤١٩/٩، والدر المصون ٦٤٩/٩، واللباب ٣٦٠/١٧، وإرشاد العقل ٧٢/٨، وفتح القدير ١٠/٥، وروح المعاني ١٤٧/١٣.

(٤) الكشاف ٢٩٠/٤.

بدلاً أو مفعولاً آخر بمنزلة الخبر بعد الخبر، أثر البدل؛ لأن اشتماله على البيان والإيضاح به أليق^(١).

والسعد وافق الزمخشري في الوجه الإعرابي. وقد أجاز ابن جني والزمخشري وابن مالك إبدال الجملة من المفرد، وجعل ابن جني (كيف يلتقيان) بدلاً من حاجة في قوله (الطويل)^(٢):
إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
وجعل ابن مالك منه: عرفت زيداً أبو من هو^(٣).

(١) حاشية السعد (٢): ٦٢٥.

(٢) ينسب البيت للفرزدق وليس في ديوانه، والشاهد فيه: (كيف يلتقيان) فإنه بدل من قوله: (حاجة وأخرى) كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما، والبيت من شواهد شرح التسهيل ٣/٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤٩، وأوضح المسالك ٣/٣٧٢، والمغني ٣/١٤٢ و ٥/٢٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١٦٨٢، وشرح الأشموني ٣/١٢، وشرح التصريح ٢/٢٠١، والجمع ٣/١٨٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٣٩، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤٩، وشرح الأشموني ٣/١٣.

المبحث الثالث: المجرورات

١- لشبه الجملة وهو (الظرف والجار والمجرور) أحكام من حيث التعلق، فلا بد لهما من متعلق بالفعل أو ما يشبهه، ويتعلق الجار والمجرور بمحذوف وجوباً إذا وقع صفة لموصوف، أو خبراً لمخبر عنه، أو صلة لموصول أو حالاً لذي حال، ويكون المحذوف بتقدير استقر أو كائن^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٢)، وقد ذكر العربون قولين في تعلق الجار والمجرور^(٣):

الأول: أن الجار والمجرور (للناس) متعلق برسول، تقدم للاختصاص، وأجاز أبو البقاء أن يكون حالاً من (رسولاً).

الثاني: أن الجار والمجرور (للناس) متعلق بالفعل (أرسلنا).

قال الزمخشري: "وأرسلناك للناس رسولاً أي: رسولاً للناس جميعاً"^(٤)

وذهب السعد إلى الأول مشيراً إلى رأي الزمخشري بقوله: "[رسولاً للناس جميعاً] يشير إلى أن للناس متعلق برسول قدم للاختصاص الناظر إلى قيد العموم، أي مرسلاً لكل الناس لا لبعضهم، ولهذا أختار هذا الوجه على جعل اللام متعلقاً بأرسلنا، و(رسولاً) حالاً مؤكدة أو مصدرراً"^(٥).

ويأخذ الباحث بالقول الأول، لدلالته على الاختصاص.

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ٢٣٥/١، المطبعة العصرية - الكويت، ط ١، ١٩٧٧م، والمغني ٣٢٦/٥، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ٨٢، الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م، وشرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى الفُجُوي، شيخ زاده، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، ٧٣/١، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٧٩.

(٣) ينظر: الكشف ٥٣٩/١، والمحرر الوجيز ٨٢/٢، والتبيان ٣٧٥/١، والكتاب الفريد ٣٠٦/٢، وتفسير البيضاوي ٨٦/٢، والدر المصون ٤٩/٤، واللباب ٥١٥/٦، وإرشاد العقل ٢٠٦/٢، وروح المعاني ٨٨/٣.

(٤) الكشف ٥٣٩/١.

(٥) حاشية السعد (١): ٢٣٤.

٢- ومنه قوله (للسائلين) في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾^(١) فقد اختلف المعربون في متعلق الجار والمجرور على النحو الآتي^(٢):

الأول: أن الجار والمجرور (للسائلين) متعلق بمحذوف كأنه قيل: هذا الحصر لأجل من سأل: في كم خلقت الأرض وما فيها؟.

الثاني: أن الجار والمجرور (للسائلين) متعلق بـ (سواء) على معنى: مستويات للسائلين.

الثالث: أن الجار والمجرور (للسائلين) متعلق بالفعل (قدَّر) أي: قدَّر فيها أقواتها لأجل الطالبين لها المحتاجين المقتاتين.

قال الزمخشري: "بم تعلق قوله للسائلين؟ قلت: بمحذوف، كأنه قيل: هذا الحصر لأجل من سأل: في كم خلقت الأرض وما فيها؟ أو يقدر: أي: قدر فيها الأقوات لأجل الطالبين لها المحتاجين إليها من المقتاتين. وهذا الوجه الأخير لا يستقيم إلا على تفسير الزجاج"^(٣).

واختار السعد القول الأول مع جواز الثالث بقوله: "[محذوف] يعني أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الحصر كائن لأجل من سأل، وأما تعلقه بقدَّر فإنما يصح إذا أريد بقوله في أربعة أيام: في تنمة أربعة على ما ذكره الزجاج"^(٤)، فيصح تعلقه بقدَّر، فيصح تعلق للسائلين به أيضاً، وأما إذا كان معناه كل ذلك في أربعة أيام فلا يصح تعلقه بقدَّر لتحلل الفاصل الأجنبي"^(٥).

(١) سورة فُصِّلَتْ، من الآية: ١٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٣٨١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٣٦، ومعاني القرآن للنحاس ٦/٢٤٧، والكشاف ٤/١٨٨، والمحرر الوجيز ٥/٦، وإيجاز البيان ٢/٧٢٧، ومفاتيح الغيب ٢٧/٥٤٥، والكتاب الفريد ٥/٥٠٤، وتفسير البيضاوي ٥/٦٧، وتفسير النسفي ٣/٢٢٨، والبحر المحييط ٩/٢٨٨، والدر المصون ٩/٥١٠، واللباب ١٧/١٠٧، وتفسير النيسابوري ٦/٥٠، وإرشاد العقل ٨/٥، وفتح القدير ٤/٥٨١، وروح المعاني ١٢/٣٥٤.

(٣) الكشاف ٤/١٨٨.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤/٣٨١.

(٥) حاشية السعد (٢): ٥٩١.

٣- وفي إعراب (على فترة) من قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ﴾^(١)، أقوال^(٢):

الأول: أن الجار والمجرور متعلق بـ (جاءكم) على معنى الظرفية، أي جاءكم على حين انقطاع من إرسال الرسل.

الثاني: أن الجار والمجرور في موضع نصب على الحال من الضمير في (يبين).

الثالث: أن الجار والمجرور حال من الضمير المجرور في (لكم) وهو ما ذهب إليه أبو البقاء.

قال الزمخشري: "وعلى فترة متعلق بجاءكم، أي: جاءكم على حين فتور من إرسال الرسل وانقطاع من الوحي"^(٣).

واختار السعد القول الأول موافقاً للزمخشري في اختياره حيث قال: "[على حين فتور] يشير إلى أن تعلقه بجاءكم تعلق الظرفية كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾"^(٤)، وهذا أولى من جعله حالاً من ضمير يبين على ما يخفى"^(٥).

وبميل الباحث إلى القول الأول لقوته في الدلالة على معنى الظرفية.

(١) سورة المائدة، من الآية: ١٩.

(٢) ينظر: الكشف ٦١٩/١، والمحزر الوجيز ١٧٢/٢، ومفاتيح الغيب ٣٣٠/١١، والتبيان ٤٢٩/١، والكتاب الفريد ٤٢٤/٢، وتفسير البيضاوي ١٢١/٢، وتفسير النسفي ٤٣٨٩/١، والبحر المحيط ٢١٣/٤، والدر المصون ٢٣١/٤، واللباب ٢٦٥/٧، والمقاصد الشافية ٦٥١/٣، وتفسير النيسابوري ٥٧١/٢، وإرشاد العقل ٢١/٣، وروح المعاني ٢٧٤/٣.

(٣) الكشف ٦١٩/١.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٠٢.

(٥) حاشية السعد (١): ٢٥٧.

٥- لاسم التفضيل حالات: تجرده من (أل) والإضافة، واقتترانه بـأل، وإضافته إلى معرفة، وإضافته إلى نكرة^(١)، ومن الثالث قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾^(٢).

وللنحويين في إضافته إلى معرفة قولان^(٣):

الأول: المطابقة: وذلك إذا ضمن أفعل التفضيل معنى (مِنْ) مثل: (الزيدان أفضل من القوم، و الزيدون أفضل من القوم وأفاضل القوم).

الثاني: عدم المطابقة: وذلك إذا لم يضمن أفعل التفضيل معنى (مِنْ)، ومنه الآية المذكورة، ويكون بعض ما يضاف إليه.

قال السعد: "[لأن معنى أحرص الناس: أحرص من الناس] فيه بحث، والأولى أحرص من باقي الناس، فإنه بعض من المضاف إليه بخلاف من، ألا ترى إلى صحة قولنا: زيد أفضل من الجن، ولا يصح أفضل الجن؟"^(٤).

ويذهب الباحث إلى القول الثاني؛ لأنه لو جاء على المطابقة لكان أحرصى الناس، أو أحارص الناس.

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢٧/٤، وشرح التسهيل ٥٣/٣، وشرح ابن الناظم ٣٤٣، والكناش ٣٤٢/١، وارتشاف الضرب ٢٣٢٠/٥، والتذيل ٢٥٣/١٠، وتوضيح المقاصد ٩٣٣/٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/٣، وإرشاد السالك ٥٨٥/١، وشرح ابن عقيل ١٧٦/٣، وتمهيد القواعد ٢٦٦٠/٦، و المقاصد الشافية ٥٧٧/٤، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢، وشرح التصريح ٩٥/٢، والجمع ٩٦/٣، والنحو الوافي ٤٠١/٣، ومعاني النحو ٣١٧/٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٩٦.

(٣) ينظر: البديع ٢٨٦/١، والكتاب الفريد ٣٣٦/١، وشرح المفصل ١٥٩/٢، والكناش ٣٤٥/١، وارتشاف الضرب ٢٣٢٥/٥، والبحر المحيط ٥٠١/١، والتذيل ٢٧١/١٠، والدر المصون ١٠/٢، وأوضح المسالك ٢٦٥/٣، وإرشاد السالك ٥٨٧/١، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣، واللباب ٣٠١/٢، وشرح الأشموني ٣٠٦/٢، وشرح التصريح ١٠٣/٢، والجمع ٩٦/٣، وروح المعاني ٣٢٩/١، ومعاني النحو ٣١٧/٤.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٨٨/٢.

توابع المجرورات

أولاً: النعت:

١- من شروط النعت الحقيقي أن يطابق منعوته في أربعة من عشرة منها: التعريف والتنكير، وهو ما ذهب إليه الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز مخالفة النعت للمنعوت في تنكيره إذا كان لمدح أو ذم، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة، وأجاز ابن الطراوة (٥٢٨هـ) وصف المعرفة بالنكرة بشرط أن يكون الوصف خاصاً بذلك الموصوف^(١)، وقد اختلف العربون في إعراب (شديد العقاب) في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلُوفِ﴾^(٢) على قولين^(٣):

الأول: أن (شديد العقاب) صفة مجرورة على تقدير حذف (أل) لمزاوجة ما قبله وما بعده.
الثاني: أن (شديد العقاب) بدل مجرور؛ لأنه مما يوصف به النكرة.
قال الزمخشري: "وأما شديد العقاب فأمره مشكل، لأنه في تقدير: شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير، وقد جعله الزجاج بدلاً. وفي كونه بدلاً وحده بين الصفات نبو ظاهر. والوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة، فقد آذنت بأن كلها أبدال غير أوصاف...، ولقائل أن يقول: هي صفات، وإنما حذف الألف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً، فقد غيروا كثيراً من كلامهم عن قوانينه لأجل الازدواج"^(٤).

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٧٥، وارتشاف الضرب ١٩٠٨/٤، وتوضيح المقاصد ٩٤٩/٢، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣، والمساعد ٤٠٢/٢، وتمهيد القواعد ٣٣١٦/٧، والمقاصد الشافية ٦١٨/٤، وشرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح التصريح ١١٠/٢، والجمع ١٤٦/٣، وحاشية الصبان ٨٧/٣، والنحو الوافي ٤٤٣/٣.

(٢) سورة غافر، من الآية: ٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٩/٤، والكشاف ١٤٩/٤، والمحرر الوجيز ٥٤٦/٤، ومفاتيح الغيب ٤٨٤/٢٧، والبيان ١١١٥/٢، والكتاب الفريد ٤٧٦/٥، وأمالى ابن الحاجب ١٥١/١، وتفسير القرطبي ٢٩٠/١٥، والبحر المحيط ٢٣٣/٩، والدر المصون ٤٥٣/٩، والمغني ١٨٠/٦، واللباب ٦/١٧، وتفسير النيسابوري ٢١/٦، وإرشاد العقل ٢٦٥/٧، وفتح القدير ٥٥١/٤، وروح المعاني ٢٩٦/١٢.

(٤) الكشاف ١٤٩/٤.

والقول الأول هو ما ذهب إليه السعد بقوله: "[وأما شديد العقاب فأمره مشكل] لأنه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، فلا تكون إلا لفظية، بخلاف اسم الفاعل فإنه إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا كذلك الصفة المشبهة، فالوجه أن يجعل معرفة بحذف اللام لازدواج، والأصل الشديد العقاب فيكون نعتاً كباقي الصفات، أو تجعل باقي الصفات بدلاً منه؛ ليندفع خلل تخلل بدل بين النعوت، مبني على أن البعض من الأوصاف المجراه مقصود، والبعض غير مقصود، وأن المتبوع مقصود وغير مقصود"^(١).

ويميل الباحث إلى قول ابن الطراوة في جواز وصف المعرفة بالنكرة بشرط أن يكون الوصف خاصاً بذلك الموصوف؛ لأن (شديد العقاب) وصف خاص بالموصوف في الآية وهو (الله) عز وجل.

(١) حاشية السعد (٢): ٥٧٥.

ثانياً: العطف:

- ١- لعطف النسق صور منها: عطف الاسم على الاسم بأنواعه كعطف مذكر على مؤنث، والعكس، ومعرفة على نكرة، والعكس، وظاهر على مضمّر، والعكس، ونكرة على نكرة و عطف النكرة على المعرفة أو على النكرة، وعطف الفعل على الفعل، وعطف الجملة على الجملة^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَتَبْلُؤَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾^(٢) جاء في إعراب (ونقص) قولان^(٣):
 الأول: عطف (ونقص) على (شيء)، أي: ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع وبنقص.
 الثاني: عطف (ونقص) على (الخوف) بمعنى وشيء من نقص الأموال.
 قال الزمخشري: " (ونقص) عطف على: (بشيء) أو على الخوف، بمعنى: وشيء من نقص الأموال"^(٤).
- واختار السعد القول الأول بقوله: "[عطف على شيء] هذا أوجه نظراً إلى تنكير (نقص)، و(بشر الصابرين) عطف على (ولنبلونكم) عطف المضمون على المضمون"^(٥).
 ويميل الباحث إلى القول الأول؛ لأنه عطف نكرة على نكرة.

(١) ينظر: البديع ٣٧٤/١، وشرح المفصل ٢٧٧/٢، وشرح ابن النازم ٣٨٥، واللمحة ٧٠٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٢٣/٢، وإرشاد السالك ٦٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/٣، والمقاصد الشافية ١٤٩/٥، وشرح المكودي على الألفية، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، ٢٢٩، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م، وشرح الأشموني ٣٩٢/٢، وشرح التصريح ١٨٢/٢، والجمع ٢٢٠/٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٥٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٣٠/١، والكشاف ٢٠٧/١، والكتاب الفريد ٤١٤/١، وتفسير البيضاوي ١١٤/١، وتفسير النسفي ١٤٤/١، والبحر المحيط ٥٥/٢، والدر المصون ١٨٥/٢، واللباب ٨٤/٣، وتفسير النيسابوري ٤٤١/١، وإرشاد العقل ١٨٠/١، وروح المعاني ٤٢٠/١.

(٤) الكشاف ٢٠٧/١.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٤٣/٢.

٢- اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور، فذهب البصريون إلى عدم الجواز، وذهب الكوفيون إلى وجوب العطف ودليلهم على ذلك ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب كقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) بالجر وهي قراءة حمزة الزيات (١٥٦هـ)^(٢)، وقول الشاعر (البيسط)^(٣):

فاليوم قَرَّيْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فاذهب فما بك والأيام من عَجَبٍ
فالأيام جر على الكاف في (بك)^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(٥) تعددت آراء المعربين في (أو أشد ذكراً) على النحو الآتي^(٦):

الأول: أن (أشد) في موضع جر عطف على (كذكركم) تقديره: أو كذكر أشد ذكراً.
الثاني: أن (أشد) في موضع جر عطف على المخفوض بإضافة المصدر إليه، أي: أو كأشد.

(١) سورة النساء، من الآية: ١.

(٢) بالجر قراءة حمزة وحده في: السبعة ٢٢٦، وإعراب القراءات السبع ١/١٢٧، والمبسوط ١٧٥، والتيسير ٣٢٣، والعنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي، تحقيق: د. زهير زاهد؛ ود. خليل العطية، ٨٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ، وزاد النخعي وقتادة في إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧، وزاد إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش في: تفسير القرطبي ٢/٥، والبحر المحيط ٣/٤٩٧، وفتح القدير ١/٤٨٠.

(٣) البيت بلا إسناد في الكتاب ٢/٣٨٣، والأصول ٢/١١٩، واللمع ٩٧، والإنصاف ٢/٣٨٠، وشرح المفصل ٢/٢٨٢، وشرح التسهيل ٣/٣٧٦، وشرح الكافية ٣/١٢٥٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٠٠، وشرح الأشموني ٢/٣٩٥، والجمع ١/٤٣٩. والشاهد فيه قوله: (بك والأيام) حيث عطف (أيام) على الضمير المجرور وهو (بك) من غير إعادة الجار.

(٤) الإنصاف ٢/٣٧٩، وائتلاف النصرة ٦٢.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/٢٧٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٠٣، ومشكل إعراب القرآن ١/١٢٤، والتفسير البسيط ٤/٦٠، والكشاف ١/٢٤٧، والمحرر الوجيز ١/٢٧٦، ومفاتيح الغيب ٥/٣٣٥، والتبيان ١/١٦٤، والكتاب الفريد ١/٤٧٨، وأمالى ابن الحاجب ١/١٣٧، وتفسير القرطبي ٢/٤٣٢، وتفسير البيضاوي ١/١٣٢، والبحر المحيط ٢/٣٠٧، والدر المصون ٢/٣٣٨، واللباب ٣/٤٣٤، وتفسير النيسابوري ١/٥٦٦، وإرشاد العقل ١/٢٠٩، وحاشية الصبان ٣/١٧٦، وروح المعاني ١/٤٨٥.

الثالث: أن (أشد) في موضع نصب، والتقدير: أو اذكروه أشد ذكراً، أو اذكروا الله مثل
ذكركم آبائكم.

الرابع: أن (أشد) في موضع نصب بإضمار (كونوا) والتقدير: أو كونوا أشد ذكراً لله
منكم لآبائكم.

الخامس: أن (أشد) في موضع نصب معطوفاً على (آباءكم) بمعنى أو أشد ذكراً من
آبائكم.

السادس: أن يكون (أشد) معطوفاً على محل الكاف في (كذكركم) لأنها عندهم نعت
لمصدر محذوف، تقديره: ذكراً كذكركم آبائكم أو أشد، وجعلوا الذكر ذكراً مجازاً كقولهم: شعر
شاعر.

السابع: أن يكون (أشد) نصباً على الحال من (ذكراً) لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له.
قال الزمخشري: "أو أشد ذكراً في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله:
(كذكركم) كما تقول كذكر قريش آبائهم أو قوم أشد منهم ذكراً. أو في موضع نصب عطف
على آبائكم، بمعنى أو أشد ذكراً من آبائكم، على أن ذكراً من فعل المذكور"^(١).
قال السعد: "[عطف على ما أضيف إليه الذكر] اعترض بأنه عطف على الضمير المجرور
بدون إعادة الجار، وقد منعه في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾"^(٢)، وأجيب
بوجوه:

الأول: أن المنع إنما هو فيما إذا كان الجار حرفاً؛ لأن اتصاله أشد، ولهذا جاز الفصل بين
المضاف والمضاف إليه في الجملة، ولم يجز بين الحرف ومجروره.

الثاني: أن المجرور هاهنا في حكم المنفصل لكونه فاعل المصدر.

الثالث: أن المراد العطف من حيث المعنى، وأما بحسب اللفظ فهو على حذف مضاف
معطوف على الذكر، أي: أو ذكر قوم أشد ذكراً، والكل ضعيف.

قوله: [على أن ذكراً من فعل المذكور] يعني أن للأفعال المتعدية إضافات بين الفاعل
والمفعول، فالذكر مثلاً من حيث الإضافة إلى الفاعل ذاكرية، ومن حيث الإضافة إلى المفعول

(١) الكشف ٢٤٧/١.

(٢) سورة النساء، من الآية: ١.

مذكورية، وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل، والفعل قد يؤخذ مبنياً للفاعل، أي: أن ذَكَرَ أو يَذْكُرُ، وقد يؤخذ مبنياً للمفعول، أي: أن ذُكِرَ أو يُذَكَّرُ، فالمعنى على الأول كذكر قوم أشد ذاكزية لآبائهم، وعلى الثاني كذكركم قوماً أشد مذكورية لكم فليتأمل.

واعترض ابن الحاجب بأن (أفعل) للمفعول شاذ لا يرجع إليه إلا بثبت، فالوجه أن هذا من عطف الجملتين أي اذكروا ذكراً مثل ذكركم آباءكم، أو اذكروا الله حال كونكم أشد ذكراً من ذكر آباءكم، وليس من عطف المفرد ليلزم التشارك في العامل.

وأجيب بأن (أفعل) هو لفظ (أشد) وما هو إلا للفاعل، ولا يلزم من جعل تمييزه مصدراً من المبني للمفعول محذور كما إذا جعل من الألوان والعيوب مثل: أشد بياضاً وعوراً، أو من غير الثلاثي المجرد مثل: أشد دحرجة واستخراجاً، وإذا أريد الدلالة على أن مضروبية زيد أشد من مضروبية عمرو، فهل طريق سوى أن يقال: هو أشد مضروبية؟، وهذا مثله، وما ذكر من الوجه بعيد جداً لظهور كونه من عطف المفرد، وعدم انسياق الذهن إلى ما ذكر.

واعلم أن هاهنا وجهاً ظاهراً لم يذهبوا إليه، وهو أن يكون نصباً عطفاً على كذكركم، أو جرراً عطفاً على ذكركم، والمعنى ذكراً أشد ذكراً على الإسناد المجازي وصفاً للشيء بوصف صاحبه كما تقول: جَدُّهُ أَجَدُّ، وشديد الصفرة صفته^(١).

ويميل الباحث إلى جواز أن تكون (أشد) في محل جر عطفاً على (ذكركم)، لجواز العطف على الضمير المجرور لما ورد من السماع كقراءة حمزة وهو من القراء السبعة الذين يحتج بكلامهم، وشعر العرب ونثرهم، وأن تكون (أشد) نصباً على الحال من (ذكراً) لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفزازي على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٥٠٥/٢.

المبحث الرابع: الأسماء المبنية

أسماء الإشارة: اختلف النحويون في مجيء أسماء الإشارة بمعنى الذي والأسماء الموصولة، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واحتجوا بما جاء في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١)، والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وذهب البصريون إلى أنه لا تكون أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة ما عدا (ذا) بشرط أن يكون قبلها (ما)؛ لأن أسماء الإشارة تكون دالة على الإشارة، وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها^(٢)، وقد ظهر هذا الاختلاف في إعراب اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾^(٣)، على أقوال^(٤):

الأول: أن اسم الإشارة (ذلك) في محل رفع مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (نتلوه)، و(من) الآيات) في محل رفع خبر ثان، أو في محل نصب حال من ضمير المفعول في (نتلوه).
 الثاني: أن اسم الإشارة (ذلك) في محل رفع خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: الأمر ذلك، والجملة الفعلية (نتلوه) في محل نصب حال من اسم الإشارة، و(من الآيات) في محل نصب حال من ضمير المفعول في (نتلوه).
 الثالث: أن اسم الإشارة بمعنى (الذي) في محل رفع مبتدأ، و(نتلوه) صلة، و(من الآيات) في محل رفع خبر.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٨٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٥/٣، واللمع ١٠٤، وشرح المقدمة ١٦١/١، والإنصاف ٥٨٩/٢، والبديع ٣٩/٢، وشرح المفصل ٣٥١/٢، وشرح التسهيل ٢٣٩/١، وشرح الكافية ٣١٤/١، والكناش ٢٦١/١، وارتشاف الضرب ٩٧٤/٢، والتذيل ٤٩/٣، ١٨١، وتوضيح المقاصد ٤٠٥/١، وإرشاد السالك ١٣٦/١، وشرح ابن عقيل ١٣٠/١، وتمهيد القواعد ٧٩٥/٢، والمقاصد الشافية ٣٩٤/١، وائتلاف النصرة ٦٧، وشرح الأشموني ١١٩/١، وشرح التصريح ١٤٢/١، والهمع ٣٢٧/١، ٢٩٤، والنحو الوافي ٣٢١/١، ومعاني النحو ٨٨/١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٥٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤٢١/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٢/١، والكشاف ٣٦٧/١، والحرر الوجيز ٤٤٥/١، ومفاتيح الغيب ٢٤٢/٨، والتبيان ٢٦٦/١، والكتاب الفريد ٦٢/٢، وتفسير القرطبي ١٠٢/٤، وتفسير البيضاوي ٢٠/٢، وتفسير النسفي ٢٦٠/١، والبحر المحيط ١٨٢/٣، والدر المصون ٢١٦/٣، واللباب ٢٧٤/٥، وفتح القدير ٣٩٦/١، وروح المعاني ١٧٨/٢.

الرابع: أن يكون اسم الإشارة (ذلك) في محل نصب مفعول به لفعل يفسره ما بعده، والتقدير: نتلو ذلك نتلوه، و(من الآيات) في محل نصب حال من ضمير المفعول في (نتلوه). قال الزمخشري: "ذلك إشارة إلى ما سبق من نبأ عيسى وغيره، وهو مبتدأ خبره (نتلوه) و(من الآيات) خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف. ويجوز أن يكون ذلك بمعنى الذي، ونتلوه صلته. ومن الآيات الخبر، ويجوز أن ينتصب ذلك بمضمر تفسيره نتلوه"^(١).

ويقول السعد: "[ذلك بمعنى الذي] وهو مذهب الكوفيين، كما في قوله (الطويل)^(٢):

أَمَنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقَ

وهاهنا احتمال ظاهر لم يذكره، وهو أن يكون (من الآيات) في موقع الحال، ثم جوز في ذلك أن يكون نصباً بمضمر على ما هو قاعدة الإضمار على شريطة التفسير؛ إلا أن الرفع أجود للاستغناء"^(٣).

والذي يتبين لي مما سبق ذكره أن الأقوال الثلاثة هو ما ترجح عند السعد دون أن يعلق على مذهب الكوفيين ويحتمل أنه يؤيده، ويمكن القول بأن الأول هو الأقرب؛ لأن اسم الإشارة أسبق رتبة من الاسم الموصول.

(١) الكشف ١/٣٦٧.

(٢) الشاهد ليزيد بن مفرغ الحميري، وصدره: عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ، وقد روي عجزه (نجوت) بدلاً من (أمنت)، و البيت في: معاني القرآن للفراء ١/١٣٨، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٨٨، وشرح الكتاب للسيراfi ٣/١٨٥، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ٣٨٨، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، والإنصاف ٢/٥٨٩، وشرح المفصل ١/٣٦٤ و ٢/٤٢٩، وارتشاف الضرب ٢/١٠١١، والتذييل ٣/٤٩، وشرح الأنشومي ١/٤٦١، والهمع ١/٣٢٧، وخزانة الأدب ٦/٤١، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، ١٦٣/٢، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، والشاهد فيه قوله: (وهذا تحمّلين طليق)، حيث ذهب الكوفيون إلى أن (ذا) اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير: والذي تحمّلينه طليق.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٦٧١.

- وما اختلف فيه المعربون إعراب (أولئك الأحزاب) من قوله تعالى: ﴿وَتَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾^(١) على النحو الآتي^(٢):

الأول: أن تكون (أولئك الأحزاب) جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

الثاني: أن تكون (أولئك الأحزاب) خبراً، والمبتدأ قوله (عاد) من الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ﴾^(٣)، على أن يكون الوقف على (قوم نوح)، وأن يكون من (ثمود)، وأن يكون من قوله (وقوم لوط).

الثالث: أن تكون (أولئك الأحزاب) بدلاً من الأقوام المذكورة سابقاً.

وأشار السعد عند تفسير قول الزمخشري: "هم هم" ^(٤) بقوله: "يعني أن (أولئك) مبتدأ، و(الأحزاب) خبره، والمعنى أن الأحزاب الذين جعل الجند المهزوم بعضاً منهم هم هؤلاء الذين أخبر عنهم بأنه وجد منهم التكذيب"^(٥)

ومن خلال ما سبق ذكره يميل الباحث إلى قول السعد؛ لأن الأقوام المذكورة معطوفة على فاعل الفعل (كذبت) وهو (قوم نوح).

(١) سورة ص، الآية: ١٣.

(٢) ينظر: التبيان ١٠٩٨/٢، والكتاب الفريد ٤١٢/٥، والدر المصون ٣٦٢/٩، واللباب ٣٨٤/١٦، وتفسير النيسابوري ٥٨٥/٥، وإرشاد العقل ٢١٧/٧، وفتح القدير ٤٨٦/٤، وروح المعاني ١٦٤/١٢.

(٣) سورة ص، الآية: ١٢.

(٤) الكشف ٧٦/٤.

(٥) حاشية السعد (٢): ٥٤٠.

الأسماء الموصولة:

١- الموصولات نوعان: اسمية وحرفية، فالاسمية: الذي، والتي، واللذان، والتان، والذين، واللاتي، واللائي، وما يستعمل بمعنى (الذي، والتي) وتثنيتهما، وجمعهما، واللفظ واحد (من، وما، والألف واللام، وذو، وذا، وأي)، وهي كلها مبنية ما عدا (اللذان، والتان) فهما معربان إعراب المثنى، وما كان مبنياً يعرب بحسب موقعه في الجملة، ويأتي بعدها صلة تعرفها، والحرفية: أن، وأنّ، وما، وكى، ولو^(١)، ومن الأول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٢)، حيث تعددت آراء المعربين في محل الاسم الموصول على النحو الآتي^(٣):

الأول: أنه في محل جر صفة للمتقين، أو بدل منه.

الثاني: أنه في محل رفع بإضمار مبتدأ، أي هم الذين، أو بالابتداء، وخبره (أولئك).

الثالث: أنه في محل نصب على المدح والتقدير: أعني، أو اذكر.

قال الزمخشري: "الذين يؤمنون إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون. وإما مقتطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه بـ (أولئك على هدى). فإذا كان موصولاً، كان الوقف على المتقين حسناً غير تام"^(٤).

وفي ذلك يقول السعد: "[حسناً غير تام] فإن قيل: إذا كان الذين يؤمنون مدحاً منصوباً أو مرفوعاً فهي جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب، فينبغي أن يكون الوقف على المتقين تاماً.

(١) ينظر: البديع ٢/٢٣٤، وشرح المفصل ٢/٢٩١، وشرح التسهيل ١/١٨٦، وشرح ابن النازم ٥٤، والكناش ١/٢٦٣، وارتشاف الضرب ٢/٩٩١، والتذليل ٣/٥، وتوضيح المقاصد ١/٤١٦، وإرشاد السالك ١/١٤٢، وشرح ابن عقيل ١/١٣٧، وتمهيد القواعد ٢/٦٤١، والمقاصد الشافية ١/٤٢٥، وشرح الأشموني ١/١٢٦، والجمع ١/٣١٤، والنحو الوافي ١/٣٤٠.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/٧١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٧٤، والتفسير البسيط ٢/٥٨، والكشاف ١/٣٧، ومفاتيح الغيب ٢/٢٦٩، والبيان ١/١٦، والكتاب الفريد ١/١٠٦، وتفسير القرطبي ١/١٦٢، وتفسير البيضاوي ١/٣٧، وتفسير النسفي ١/٤١، والبحر المحيط ١/٦٧، والدر المصون ١/٩١، والمغني ٦/١٦٦، واللباب ١/٢٧٩، وتفسير النيسابوري ١/١٤٠، وإرشاد العقل ١/٢٩.

(٤) الكشف ١/٣٧.

قلنا: هو في المعنى وصف لما قبله فكأنه تابع له في الإعراب، قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح أو للذم وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان، ويسمى نحو ذلك قطعاً.

فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من المدح أو الذم أو الترحم؟.

قلت: إن في هذا الافتنان بمخالفة الإعراب وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع، وذلك سيما في التزام حذف الفعل أو المبتدأ دليل على الاهتمام التام بالمذكور، وذلك يكون مدح أو ذم أو نحو ذلك مما يعنيه المقام.

وقال ابن مالك^(١): إنه التزم حذف الفعل إشعاراً بأنه لإنشاء المدح كالمنادى، ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ ليجري الوجهان على سنن واحد.

وهاهنا بحث وهو أن كون (الذين يؤمنون) صفة أو نصباً على المدح أو رفعاً إنما يحسن إذا حمل (المتقين) على حقيقته دون المشاركة إذ لا شيء من الإيمان وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة بحاصل للضالين الصائرين إلى التقوى^(٢).

ويظهر من كلام السعد جواز الوجوه الثلاثة بشرط حمل المتقين على حقيقته كما ذكره، ويترجح عند الباحث الوجه الأول مع جواز الوجهين الآخرين؛ لأنه أقرب إلى الفهم.

(١) شرح التسهيل ٢٨٧/١.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ١١٩/٢.

٢- ومنه مما يستعمل بمعنى الذي (مَنْ) في قراءة زيد بن علي: (والذين مَنْ قبلكم) بفتح الميم واللام^(١) في قوله تعالى: ﴿يَنَاقُهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢)، وقد اختلف العلماء في توجيه هذه القراءة على النحو الآتي^(٣):

الأول: ذهب الزمخشري أن (مَنْ) تأكيد للموصول الأول (الذين) أقحم بين الموصول وصلته، كإقحام لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في (لا أبا لك)، فالموصول الثاني لا يحتاج إلى صلة إذا جاء بعد الموصول موصول آخر في معناه مؤكد له كقول الشاعر (الطويل)^(٤):

مَنْ التَّفَرُّ اللَّاءِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّئَامُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

الثاني: اختار أبو البقاء زيادة (من) مستدلاً بما أنشده الكوفيون في قول الشاعر (البسيط)^(٥):

آلَ الزَّيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ، وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا

(١) الكشف ٩١/١، والبحر المحيط ١٥٤/١، والدر المصون ١٨٧/١، وروح المعاني ١٨٧/١. وبلا نسبة في: الكتاب الفريد ١٨٣/١، وتفسير البيضاوي ٥٤/١، وتفسير الكتاب العزيز ٣٣٢، وإرشاد العقل ٥٩/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢١.

(٣) ينظر: الكشف ٩١/١، وإعراب القراءات الشواذ ١٣٥/١، والكتاب الفريد ١٨٣/١، وشرح التسهيل ٢٢٥/١، وتفسير البيضاوي ٥٤/١، وتفسير الكتاب العزيز ٣٣٢، والبحر المحيط ١٥٤/١، والتذيل ١٦٠/٣، والدر المصون ١٨٧/١، والمغني ٤٠٨/٣، واللباب ٤١٠/١، وتمهيد القواعد ٧٥٧/٢، وإرشاد العقل ٥٩/١، وروح المعاني ١٨٧/١.

(٤) لم أعر على قائله، والبيت وقع في روايته اختلاف، والشاهد في البيت أن (إذا) وجوابها صلة (اللائي) ولا صلة للموصول الثاني (الذين)؛ لأن مجيئه للتأكيد، والبيت بهذه الرواية من شواهد معاني القرآن للقراء ١٧٦/١، والأصول ٣٥٤/٢، والبحر المحيط ١٥٤/١، والدر المصون ١٨٧/١، واللباب ٤١١/١، وخزانة الأدب ٧٩/٦.

(٥) الشاهد بلا نسبة في: الأمالي ٦٥/٣، والبلديع ٥٠/١، وضرائر الشُّعْر، علي بن مؤمن، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ٨١، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م، وارتشاف الضرب ١٠٣٣/٢، والتذيل ١٢٤/٣، والمغني ٢١٢/٤، وتعليق الفرائد ٢٤٨/٢، والممع ١٥٥/٣، وشرح أبيات المغني ٣٤٤/٥، وفي: شرح الكتاب للسيرا في ٧١/١، وخزانة الأدب ١٢٨/٦ برواية: ذاك العشيرة، وفي: إعراب القراءات الشواذ ١٣٥/١ برواية: بناء المجد، والشاهد: زيادة (من)، والتقدير: والأثرون عدداً.

الثالث: أن يكون (قبلكم) صلة (من)، و(من) خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول وهو (الذين)، التقدير: والذين هم من قبلكم.

وفي ذلك يقول السعد: "[أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً] لم يعهد التأكيد اللفظي إلا بإعادة اللفظ الأول، ومع ذلك فقد صرحوا بامتناعه قبل الصلة، وإن أريد التأكيد من جهة المعنى عاد المحذور أي: امتناعه قبل الصلة، واحتيج إلى بيان وجه اجتماع الموصولين، ألا ترى أنهم لم يذهبوا في مثل قول الشاعر (الرجز)^(١):

فصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

إلى أن الكاف تأكيد بل مزيدة، فالأولى أن يقال هاهنا: أن كلمة (مَنْ) مزيدة على ما هو مذهب الكسائي^(٢)، أو موصوفة أو موصولة واقعة خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (الذين) أي الذين هم من قبلكم"^(٣).

ومما سبق يتبين للباحث جواز زيادة (من) لما ورد من المسموع من كلام العرب، وكما في قول الشاعر (البيسط)^(٤):

(١) عجز بيت، وصدرة: وَلَعَيْتُ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ، وقيل إن قبله:

ومسهم ما مس أصحاب الفيل ولعبت طير بهم أبابيل
ترميمهم حجارة من سجيل فصيروا مثل كعصف مأْكُول

أراد مثل عصف مأْكُول، فزاد الكاف لتأكيد الشبه، والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٨١، وخزانة الأدب ١٠ / ١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩، والمقاصد النحوية ٢ / ٨٥٦، ولحميد الأرقط في: الكتاب ١ / ٤٠٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٤ / ١٤١، ٣٥٠، والأصول ١ / ٤٣٨، وسر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ١ / ٣٠٥، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ومفتاح العلوم ١ / ٩٧، وشرح الكافية ٢ / ٨١٣، والتذيل ١١ / ٢٦١، والجنى ٩٠، وتمهيد القواعد ٦ / ٣٠٠٩، والمقاصد الشافية ٣ / ٦٦٤، وخزانة الأدب ٧ / ٧٣، ولسان العرب ٩ / ٢٤٧، وتاج العروس ٢٤ / ١٦١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٢١٤، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠٣٣، والتذيل ٣ / ١٢٤، والمغني ٤ / ٢١٠، والجمع ٣٥٥.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزحشري، مرجع سابق، ٢ / ٢٤٥.

(٤) البيت قاله معاوية بن أبي سفيان كما في مراجعه ولم أعثر على قصيدته، والشاهد فيه: إن (الذين الأولى) حيث جمع القائل بين موصولين وهو مرجوح وخرجوه على أن الثاني تأكيد أي: تأكيد الذين بالأول، والذي جوزه اختلاف لفظي التوكيد والمؤكد، أو خبر مبتدأ محذوف، ينظر: شرح التسهيل ١ / ١٩٨، والتذيل ٣ / ٤٦، وتمهيد القواعد ٢ / ٦٧٧ و ٧٥٧.

إِنَّ الَّذِينَ أَوَّلَىٰ أَدْحَلْتَهُمْ نَفَرٌ لَّوْلَا بُوَادِرُ إِرْعَادٍ وَإِبْرَاقٌ إِلَّا فِي قَوْلِ زِيَادَةَ (مَنْ) فِي الْقُرْآنِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ تَأْدِبًا مَعَ الْقُرْآنِ وَتَسْمَى الزِّيَادَةُ صَلَةً وَتَوَكِيدًا.

٣- ومما يستعمل بمعنى (الذي)، (مَنْ) وأخواته فإذا وقع الاسم الموصول مبتدأ وكانت صلته جملة من فعل وفاعل، أو ظرف، أو جار ومجرور، وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء^(١)، وقد اختلف المعربون في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّبِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٢) على قولين^(٣):

الأول: أن تكون (مَنْ) موصولة في محل نصب بدلاً من اسم (إِنَّ) وما عطف عليه، وجملة (فلهم أجرهم) في محل رفع خبر (إِنَّ)، والعائد محذوف تقديره: من آمن منهم، ودخلت الفاء على شبه الجملة لتضمن الموصول معنى الشرط.

الثاني: أن تكون (مَنْ) شرطية في محل رفع مبتدأ، وجملة (فلهم أجرهم) في محل جزم جواب الشرط، والجملة الشرطية في محل رفع خبر (إِنَّ)، والعائد محذوف تقديره: من آمن منهم.

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما محل من آمن؟ قلت: الرفع إن جعلته مبتدأ خبره (فلهم أجرهم) والنصب إن جعلته بدلاً من اسم (إِنَّ) والمعطوف عليه. فخير (إِنَّ) في الوجه الأول الجملة كما هي، وفي الثاني فلهم أجرهم. والفاء لتضمن (مَنْ) معنى الشرط"^(٤).

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ٥٥، وشرح المفصل ٢٥٠/١، وشرح التسهيل ٣٢٨/١، والتذيل ٩٥/٤، وتمهيد القواعد ١٠٤٣/١، وتعليق الفرائد ١٣٨/٣، والجمع ٤٠٣/١، والنحو الوافي ٥٣٧/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٦٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٨/١، ومشكل إعراب القرآن ٩٦/١، والتفسير البسيط ٦٢٠/٢، والكشاف ١٤٦/١، والمحرم الوجيز ١٥٨/١، والتبيان ٧٠/١، والكتاب الفريد ٢٨٠/١، وتفسير القرطبي ٤٣٥/١، وتفسير البيضاوي ٨٥/١، وتفسير النسفي ٩٥/١، والبحر المحيط ٣٩٠/١، والدر المصون ٤٠٤/١، واللباب ١٣٧/٢، وتفسير النيسابوري ٣٠٣/١، وإرشاد العقل ١٠٨/١، وفتح القدير ١١١/١، وروح المعاني ٢٨٠/١.

(٤) الكشاف ١٤٦/١.

ويقول السعد: "سواء جعلت (مَنْ) بدلاً أو مبتدأ، وذلك لأن اسم (إِنَّ) المعطوف عليه لا يتضمن معنى الشرط لفقد السببية للأجر، فاعتبر التضمين في البديل الذي هو المقصود، وما ذكر من كون (مَنْ) مبتدأ خبره (فلهم) يشعر بأنه جعلها موصولة إذ الشرطية خبرها الشرط مع الجزء لا الجزء وحده، وإذا جعل (مَنْ) مبتدأ فإفراد الضمير وجمعه نظراً إلى اللفظ والمعنى"^(١).
والذي يبدو لي أن القول الأول هو الأقرب؛ لدخول الفاء على خبر الموصول المتضمن معنى الشرط، والعائد على الصلة محذوف تقديره: من آمن منهم.

٤- قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾^(٢) جاء في إعراب (كما سئل) قولان^(٣):

الأول: الكاف في محل نصب حال من ضمير المصدر المحذوف، على تقدير سيبويه أي: أن تسأله أي: السؤال حال كونه مشبهاً بسؤال قوم موسى له.
الثاني: أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إن تسألوا رسولكم سؤالاً مشبهاً كذا. و(ما) مصدرية على القولين، أي: كسؤال موسى، وأجاز الحوفي (٤٣٠هـ) كونها موصولة بمعنى (الذي) في محل نصب مفعول به للفعل (تسألوا).
واختار السعد أن تكون (ما) موصولة حيث قال: "والأنسب ما تشعر به عبارة الكتاب، وهو أن (ما) موصولة، و(كما) في موضع مفعول (أن تسألوا)، أي: كالأشياء التي سُئِلَها موسى - عليه السلام - وذلك لأن الإنكار عليهم إنما هو لفساد المقترحات، وكونها في العاقبة وبالاً عليهم"^(٤).

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٥٦/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٠٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٣/١، ومشكل إعراب القرآن ١٠٨/١، والتبيان ١٠٤/١، والكتاب الفريد ٣٥٨/١، وتفسير القرطبي ٦٩/٢، والبحر المحيط ٥٥٥/١، والدر المصون ٦٤/٢، واللباب ٣٨٧/٢، وإرشاد العقل ١٤٤/١، وفتح القدير ١٤٩/١، وروح المعاني ٣٥٤/١.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٩٧/٢.

٥- ومنه ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الشَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾^(١) فقد جاء في إعراب (ومن كفر) أوجه إعرابية^(٢):

الأول: أن تكون موصولة، وفي محلها وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب بفعل محذوف تقديره، قال الله وارزق من كفر، ويكون (فأمتعه) معطوفاً على هذا الفعل المقدر. وثانيهما: أن يكون في محل رفع مبتدأ، و(فأمتعه) الخبر، دخلت الفاء في الخبر لتضمن الموصول معنى الشرط. الثاني: أن تكون نكرة موصوفة في محل نصب أو رفع.

الثالث: أن تكون شرطية في محل رفع مبتدأ، و(فأمتعه) جواب الشرط. قال الزمخشري: "ومن كفر عطف على من آمن كما عطف (ومن ذريتي) على الكاف في جاعلك"^(٣).

ويقول السعد: "[عطف على من آمن] عطف تلقين كأنه قال: قل وارزق من كفر أيضاً فإنه مجاب، وما ذكر من أن المعنى وارزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لا تقرير للفظ، والذي يقتضيه النظر الصائب أن يكون هذا عطفاً على محذوف، أي: ارزق من آمن ومن كفر بلفظ الخبر، واجعلني إماماً وبعض ذريتي بلفظ الأمر، فيحصل التناسب، ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقول واحد"^(٤).

ويرى الباحث أن (من) في (ومن كفر) موصولة؛ لأنها معطوفة على (من) الموصول في (من آمن).

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٢٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٥٦، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/٧٧، ومشكل إعراب القرآن ١/١١٠، والكشاف ١/١٨٦، والمحزر الوجيز ١/٢٠٩، والتبيان ١/١١٤، والكتاب الفريد ١/٣٨٠، وتفسير القرطبي ٢/١١٩، وتفسير البيضاوي ١/١٠٥، والبحر المحيط ١/٦١٤، والدر المصون ٢/١٠٩، واللباب ٢/٤٧٣، وتفسير النيسابوري ١/٣٩٥، وإرشاد العقل ١/١٥٩، وروح المعاني ١/٣٨٠.

(٣) الكشاف ١/١٨٦.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤١٢.

٦- ومما جاء في استعمالات (من) قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾^(١)، فقد جاء في إعراب (من) قولان^(٢):

الأول: اسم موصول بمعنى (الذي) في محل نصب مفعول به للفعل (نعلم)؛ لأنه متعدد إلى واحد.

الثاني: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (يتبع)، والجملة الاسمية في محل نصب سادة مسد مفعولي (نعلم).

قال الزمخشري: "وقرئ: إِلَّا لِيُعْلَمَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ"^(٣). ومعنى العلم المعرفة، ويجوز أن يكون (من) متضمنة لمعنى الاستفهام معلقاً عنها العلم، كقولك: علمت أزيد في الدار أم عمرو"^(٤).

ويقول السعد: "[ومعنى العلم المعرفة] يعني على القراءتين؛ لأنه لم يذكر له إلا مفعول واحد هو (من) الموصولة، ويجوز أن تكون (من) استفهامية واقعة موقع المبتدأ و(يتبع) موقع الخبر، فيكون العلم من المتعدي إلى مفعولين معلقاً بالاستفهامية، و(من ينقلب) حال من فاعل (يتبع) أي متميزاً منه كما في قوله (الطويل):

وَمِنْ أَيْنَ تَدْرِي مَا الْعَرَّازُ مِنَ الرَّئِدِ؟^(٥)

وبهذا يندفع ما ذكره أبو البقاء من أنه لا يجوز أن تكون (من) استفهامية؛ لأنه يلزم التعليق، ولا يبقى لقوله: (من ينقلب) متعلق، إذ لا معنى لتعلقه بـ (يتبع) ولا وجه لتعلقه بـ (نعلم) لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله.

(١) سورة البقرة: من الآية ١٤٣.

(٢) ينظر: التبيان ١/١٢٤، والكتاب الفريد ١/٤٠٣، وتفسير القرطبي ٢/١٥٧، وتفسير البيضاوي ١/١١١، والبحر المحيط ٢/١٦، والدر المصون ٢/١٥٤، واللباب ٣/٢٢، وإرشاد العقل ١/١٧٣، وروح المعاني ١/٤٠٥.

(٣) وهي قراءة الزمخشري في: مختصر ابن خالويه ١٧، والمختضب ١/١١١، وتفسير القرطبي ٢/١٥٧.

(٤) الكشف ١/٢٠١.

(٥) عجز بيت صدره: وَتَضَبُّوْا إِلَى رَيْدِ الْحَمَى وَغَرَارِهِ، والشاهد للأبيوردي من شعراء العصر العباسي، ينظر: الموقع

الإلكتروني بوابة الشعراء على الرابط: <http://poetsgate.com/ViewPoem.aspx?id>

فإن قيل: لا قرينة على حذف المميز. قلنا: ممنوع؛ بل فحوى الكلام ليس غيره على أنه مشترك الإلزام؛ إذ على تقدير الموصولية أيضاً هو حال ممن يتبع بمعنى متميزاً.

فإن قيل: كيف يكون العلم بمعنى المعرفة، والله تعالى لا يوصف بها؟ قلنا: ذاك لشيوعها فيما يكون مسبوقاً بالعدم، وليس العلم الذي بمعنى المعرفة كذلك؛ إذ المراد به الإدراك الذي لا يتعدى إلى مفعولين^(١).

والتعليق هو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لحيء ماله صدر الكلام مثل: ما النافية، وإن النافية، ولا النافية، ولام الابتداء، ولام القسم، وأداة الاستفهام اسماً أو حرفاً، والتعليق جائز في كل فعل قلبي^(٢).

ويرى الباحث الأخذ بالقول الأول أن (مَنْ) اسم موصول؛ لأن الفعل (نعلم) بمعنى (عرف) فيتعدى إلى مفعول واحد.

٧- ومما يستعمل بمعنى (الذي) كلمة (ما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾^(٣) حيث ذكر المعربون في إعرابها وجهين^(٤):

الأول: أن (ما) موصولة، والتقدير: بالذي ينفعهم مما يكون على الفلك.
الثاني: أن تكون (ما) مصدرية، أي: بنفع الناس.
وقد أجاز السعد الوجه الثاني بقوله: "[أو ما ينفع الناس] يجوز أن تكون (ما) مصدرية"^(٥)، وهذا يدل على جواز الوجهين عنده.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٣٣/٢.
(٢) ينظر: البديع ٤٥٣/١، وشرح المفصل ٣٣٠/٤، وشرح التسهيل ٨٨/٢، وشرح ابن الناظم ١٤٦، واللمحة ٣٣٩/١، وارتشاف الضرب ٢١١٤/٤، والتذيل ٧٨/٦، وتوضيح المقاصد ٥٦٢/١، والمغني ١٨٥/٥، وأوضح المسالك ٥٠/٢، وإرشاد السالك ٢٧٩/١، وشرح ابن عقيل ٥٠/٢، وتمهيد القواعد ١٥٠٨/٣، وشرح الأشموني ٣٦٨/١، وشرح التصريح ٣٧٠/١، والهمع ٥٥٥/١، وحاشية الصبان ٤٠/٢، والنحو الوافي ٢٧/٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٦٤.
(٤) ينظر: الكشف ٢١٠/١، والكتاب الفريد ٤٢٣/١، وتفسير القرطبي ١٩٦/٢، وتفسير البيضاوي ١١٦/١، وتفسير النسفي ١٤٧/١، والبحر المحیط ٧٩/٢، والدر المصون ٢٠٢/٢، واللباب ١٢٣/٣، وتفسير النيسابوري ٤٥٦/١، وإرشاد العقل ١٨٤/١، وفتح القدير ١٨٩/١، وروح المعاني ٤٣٠/١.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٤٧/٢.

٨- يعرب الاسم الموصول بحسب موقعه في الجملة، فيأتي مبتدأ أو فاعلاً أو غير ذلك، فإذا وقع مبتدأ فلا بد له من خبر يتم به معنى الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١)، فقد تعدد إعراب خبر الاسم الموصول في الآية بين المعربين على النحو الآتي^(٢):

الأول: أن (الذين) مبتدأ، و(يتربصن) الخبر، والعائد محذوف تقديره: يتربصن بعدهم، أو بعد موتهم.

الثاني: أن (الذين) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم؛ ومثله قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(٣)، وقوله: (يتربصن) بيان الحكم المتلو. وهذا قول سيبويه.

الثالث: أن (الذين) مبتدأ، وتقدير الخبر أزواجهم يتربصن، فأزواجهم مبتدأ، ويتربصن الخبر، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه.

الرابع: أنه ترك الإخبار عن (الذين)، وأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر، فجاء الإخبار عما هو المقصود، والمعنى: من مات عنها زوجها تربصت، وهذا قول الكسائي والفراء.

الخامس: أن المبتدأ محذوف، والذين قام مقامه، تقديره: وأزواج الذين يتوفون منكم، والخبر (يتربصن)، ودل على المحذوف قوله: (ويذرون أزواجاً).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٨٩، وتفسير الطبري ٤/٢٤٧، ومعاني القرآن للزجاج ١/٣١٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/١١٦، وتفسير الثعلبي ٢/١٨٤، ومشكل إعراب القرآن ١/١٣١، والتفسير البسيط ٤/٢٥٩، والمحزر الوجيز ١/٣١٣، ومفاتيح الغيب ٦/٤٦٦، والتبيان ١/١٨٦، والكتاب الفريد ١/٥٣١، وتفسير القرطبي ٣/١٧٤، والبحر المحييط ٢/٥١٤، والتذيل ٤/٣٥، والدر المصون ٢/٤٧٦، والمعني ٥/٥٩٩، واللباب ٤/١٨٨، وتمهيد القواعد ٢/٩٧٧، وإرشاد العقل ١/٢٣١، وحاشية الصبان ١/٢٨٦، وفتح القدير ١/٢٨٤.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٣٨.

قال الزمخشري: "والذين يتوفون منكم على تقدير حذف المضاف، أراد: وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن. وقيل: معناه يتربصن بعدهم، كقولهم: السمن منوان بدرهم"^(١).

ويقول السعد: "[والذين يتوفون] مبتدأ خبره قوله تعالى: (يتربصن) ولا عائد فيه، فقد حذف المضاف الذي يرجع إليه ضمير (يتربصن) وهو الأزواج، أو حذف الضمير العائد إلى (الذين يتوفون) حال كونه مجروراً كما في قولهم: (السمن منوان بدرهم) أي: منه، فكذا هاهنا التقدير: يتربصن بعدهم، ولو قدر يتربصن لهم لم يبعد، ولي في هذا المقام كلام وهو أن الربط حاصل بمجرد عود الضمير إلى الأزواج؛ لأن المعنى يتربص الأزواج اللاتي تركوهن"^(٢).

يظهر من كلام السعد اختياره للوجه الأول، ويترجح لدى الباحث ما ذهب إليه السعد وغيره؛ لأن التربص لا يقع إلا بعد موت الأزواج، وحذف العائد للعلم به.

٩- مما يترجح فيه النصب على الرفع في باب الاشتغال أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل يدل على الطلب كالأمر والنهي والدعاء نحو: (زيداً اضربه، وعمراً لا تهنه، واللهم عبدك ارحمه)^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَعَاثُوهُمْ نَصِيبُهُمْ﴾^(٤). اختلف معربو القرآن في إعراب (الذين) على أقوال^(٥):

- الأول: أن يكون (الذين) مبتدأ والخبر (فعاثوهم).
- الثاني: أن يكون (الذين) منصوباً على الاشتغال نحو: زيداً فاضربه.
- الثالث: أن يكون (الذين) مرفوعاً معطوفاً على الوالدان والأقربون.
- الرابع: أن يكون (الذين) منصوباً معطوفاً على موالى قاله: أبو البقاء.

(١) الكشف ٢٨١/١.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٥٥٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٣٧/١، وشرح المفصل ٤١٢/١، وشرح ابن النازم ١٧٤، وارتشاف الضرب ٢١٦٦/٤، وتوضيح المقاصد ٦١٥/٢، وإرشاد السالك ٣٣٣/١، وشرح ابن عقيل ١٣٨/٢، وتمهيد القواعد ١٦٧٩/٤، والمقاصد الشافية ٩١/٣، وشرح المكودي ١٠٢، وشرح الأشموني ٤٣١/١، وشرح التصريح ٤٤٤/١، والهمع ١٣٣/٣، وحاشية الصبان ١١٠/٢، والنحو الوافي ١٣٤/٢.

(٤) سورة النساء، من الآية: ٣٣.

(٥) ينظر: الكشف ٥٠٤/١، والمحزر الوجيز ٤٦/٢، والتبيان ٣٥٢/١، والكتاب الفريد ٢٥٤/٢، وتفسير البيضاوي ٧٢/٢، وتفسير النسفي ٣٥٤/١، والبحر المحيط ٦٢١/٣، والدر المصون ٦٦٩/٣، واللباب ٣٥٦/٦، وتفسير النيسابوري ٤٠٧/٢، وإرشاد العقل ١٧٣/٢، وروح المعاني ٢٣/٣.

قال الزمخشري: "والذين عقدت أيمانكم مبتدأ ضمن معنى الشرط. فوق خبره مع الفاء وهو قوله: (فآتوهم نصيبهم)، ويجوز أن يكون منصوباً على قولك: زيدا فاضربه. ويجوز أن يعطف على الوالدان، ويكون المضمرة في: (فآتوهم) للموالي"^(١).

والسعد اختار وجوب نصب بقوله: "[ويجوز أن يكون منصوباً] ينبغي أن يكون هذا هو المختار لئلا يقع الخبر جملة طلبية"^(٢).

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه السعد في اختيار نصب؛ لترجيح النحاة نصب على الرفع إذا وقع الاسم قبل فعل دال على الطلب^(٣).

١٠- ومما اختلف فيه العربون محل الاسم الموصول من الإعراب في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤) على النحو الآتي^(٥):

الأول: أن (الذين) منصوب على الذم أو رفع، أي: أريد الذين خسروا أنفسهم، أو أنتم الذين خسروا أنفسهم قاله الزمخشري.

الثاني: أن (الذين) مبتدأ خبره (فهم لا يؤمنون) زيدت الفاء في خبره لتضمنه معنى الشرط.

الثالث: أن (الذين) في محل جر نعت للمكذبين.

الرابع: أن (الذين) بدل من المكذبين.

الخامس: أن (الذين) منصوب على البدل من ضمير المخاطب في (ليجمعنكم).

(١) الكشف ١/٥٠٤.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٢٢.

(٣) ينظر: شرح ابن الناطم ١٧٤، وارتشاف الضرب ٤/٢١٦٦، وتوضيح المقاصد ٢/٦١٥، وإرشاد السالك ١/٣٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٨، وتمهيد القواعد ٤/١٦٨٠، والمقاصد الشافية ٣/٩١، وشرح المكودي ١٠٢، وشرح الأشموني ١/٤٣١، وحاشية الصبان ٢/١١٠، والنحو الوافي ٢/١٣٤.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ١٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٩٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٣٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٤٦، والكشاف ٢/٩، والحرر الوجيز ٢/٢٧٢، ومفاتيح الغيب ١٢/٤٩٠، والتبيان ١/٤٨٣، والكتاب الفريد ٢/٥٥٣، وشرح المفصل ٢/٢٦٩، وشرح الكافية ٣/١٢٨٤، وتفسير القرطبي ٦/٣٩٦، والبحر المحيط ٤/٤٤٨، والدر المصون ٤/٥٥١، والمساعد ٢/٤٣٢، واللباب ٨/٤٨، وإرشاد العقل ٣/١١٥، وفتح القدير ٢/١٢١، وروح المعاني ٤/١٠٠.

ومن الأقوال نجد أن السعد قد اختار الثاني معقباً على قول الزمخشري: "الذين خسروا أنفسهم نصب على الدم أو رفع" ^(١) بقوله: "لم يجعله مبتدأ خبره (فهم لا يؤمنون)" ^(٢).
وبالنظر إلى آراء المعربين السابقة فإن الباحث يرجح ما ذهب إليه السعد؛ لأن خبر الموصول اتصل بالفاء لتضمنه معنى الشرط.
ومثل الآية السابقة في تعدد آراء المعربين في إعراب محل الاسم الموصول قوله تعالى:
﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٣).

(١) الكشف ٩/٢.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٧٨.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ٢٠.

١١- اختلف النحويون في إعراب موقع (الذين) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ
الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١) على ثلاثة
أقوال^(٢):

الأول: أنه في محل رفع مبتدأ، خبره (فبشرهم) اقترن بالفاء لتضمن الموصول معنى الشرط،
وهو ما اختاره السعد بقوله: " (الذين يكنزون) رفع بالابتداء، خبره (فبشرهم) لا نصب عطفاً
على (كثيراً)"^(٣).

الثاني: جواز نصب (الذين) بفعل مقدر يفسره فبشرهم.

الثالث: أن موضعه نصب؛ لأنه معطوف على اسم (إن)، ولكون المعنى: وإن الذين
يكنزون الذهب والفضة يأكلونها.

ويميل الباحث إلى اختيار السعد؛ لتضمن الموصول معنى الشرط، واقتزان الخبر بالفاء حيث
دلت الفاء على شرط محذوف تقديره: إذا علمت أحوالهم هذه فبشرهم.

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٢، والتفسير البسيط ٣٩٤/١٠، والتبيان ٦٤١/٢، والكتاب الفريد ٢٥٨/٣،
وتفسير القرطبي ١٢٣/٨، والبحر المحیط ٤١١/٥، والدر المصون ٤١/٦، واللباب ٧٨/١٠، وإرشاد العقل ٦٢/٤، وروح
المعاني ٢٨٠/٥.

(٣) حاشية السعد (١): ٣٢٧.

أسماء الاستفهام:

١- للاستفهام أسماء وحروف، والأسماء ظروف وغير ظروف، فالظروف (كيف ومتى وأين وأي حين وأيان وأنى)، وغير ظروف (من وما وأي وكم)، وحروف (الهمزة وهل وأم)، وجميع أسماء الاستفهام مبنية إلا (أي)، ويعرب الجواب كإعراب السؤال^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٢) جاء في إعراب (كيف) أنها في موضع نصب على الحال، أو على الظرف عند سيبويه، أي: في أي حالة تكفرون، والعامل فيها على القولين (تكفرون)، وصاحب الحال الضمير في (تكفرون)^(٣).

قال الزمخشري: "فإن قلت: فقد آل المعنى إلى قولك: على أي حال تكفرون في حال علمكم بهذه القصة فما وجه صحته؟ قلت: قد ذكرنا أن معنى الاستفهام في (كيف) الإنكار"^(٤).

قال السعد: "[على أي حال تكفرون] إشعار بأن (كيف) إذا وقع بعده كلام تام فهو في محل نصب على الحال، ولهذا يجاب بالحال مثل: (راكباً في جواب: كيف جاء زيد؟)، ويبدل منه الحال مثل: (كيف جاء أراكباً أم ماشياً؟) بخلاف مثل: (كيف زيد؟)، فإنه خبر، أي: على أي حال هو، وجوابه: صحيح أو سقيم، والبدل أصحح أم سقيم، ثم فيه إشارة إلى أنه إنما يعد من الظروف لكونه في معنى الجار والمجرور حتى أنه في مثل: (كيف زيد؟) ظرف وقع خبراً، مثل: (أين زيد؟، ومتى القتال؟) لا اسم مرفوع المحل على ما يزعم بعض النحاة"^(٥).

(١) ينظر: للمع ٢٢٧، وشرح المقدمة المحسبة ١٧٢/١، والبديع ٢١٧/٢، والمغني ٤٣٤/٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤١/١، ومشكل إعراب القرآن ٨٤/١، والتفسير البسيط ٢٨٨/٢، والمحرر الوجيز ١١٣/١، والتبيان ٤٥/١، والكتاب الفريد ٢١٠/١، وتفسير القرطبي ٢٤٨/١، وتفسير البيضاوي ٦٥/١، والبحر المحيط ٢٠٨/١، والدر المنصون ٢٣٧/١، والمغني ١٣٥/٣، واللباب ٤٨١/١، وتفسير النيسابوري ٢٠٨/١، وإرشاد العقل ٧٧/١، وفتح القدير ٧٠/١، وروح المعاني ٢١٤/١.

(٤) الكشف ١٢٢/١.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٠٦/٢.

وقد اختلف النحويون في (كيف) أهي اسم صريح غير ظرف أم أنها ظرف؟ فذهب سيوييه إلى أنها ظرف حيث قال: "وكيف: على أي حال؟ وأين: أي مكان؟ ومتى: أي حين، وأما حيث فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد، وهذه الأسماء تكون ظرفاً"^(١)، وعن الأخفش، والسيراfi (٣٦٨هـ)، أنها اسم غير ظرف^(٢)، وقد لخص ابن هشام ثمرة هذا الخلاف في ثلاثة أمور^(٣):

أحدها: أن موضعها عند سيوييه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره.
 الثاني: أن تقديرها عند سيوييه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: (كيف زيد؟) أصحيح زيد؟ ونحوه، وفي نحو (كيف جاء زيد)، أراكباً جاء زيد ونحوه.
 الثالث: أن الجواب المطابق عند سيوييه أن يقال على خير ونحوه، ولهذا قال رؤية - وقد قيل له: كيف أصبحت؟-: (خير عافاك الله) أي: على خير، فحذف الجار، وأبقى عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح أو سقيم، وعندهما على العكس.
 ويظهر من تفسير السعد لقول الزمخشري بأن (كيف) في محل نصب على الحال لوقوع كلام تام بعدها.

وفي نظر الباحث أن (كيف) في الآية في محل نصب على الحال كانت اسمية أو ظرفية؛ لأنها بمعنى على أي حال، ولم يذكر بعدها اسم حتى تكون في موضع رفع على الخبرية.

(١) الكتاب ٤/٢٣٣.

(٢) المغني ٣/١٣٨، وينظر: المجمع ٢/٢١٨، وحاشية الصبان ١/٣١٤.

(٣) المغني ٣/١٣٩.

٢- قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(١)، اختلف المعربون في إعراب (ما) على أقوال هي^(٢):

الأول: أنها موصولة في محل رفع مبتدأ، وخبرها محذوف، والجملة صلة، وهو قول الأخفش.

الثاني: أنها نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة، معناها التعجب، في محل رفع بالابتداء، وخبرها الجملة الفعلية، وهو قول سيبويه والجمهور.

الثالث: أنها نكرة موصوفة في محل رفع مبتدأ، وخبرها محذوف، والجملة صفة، وهو قول الأخفش.

الرابع: أنها نافية، أي: فما أصبرهم الله على النار.

الخامس: أنها استفهامية فيها معنى التعجب في محل رفع مبتدأ، وخبرها الجملة الفعلية، وهو قول الفراء.

قال الزمخشري: "فما أصبرهم على النار تعجب من حالهم في التباسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم، كما تقول لمن يتعرض لما يوجب غضب السلطان: ما أصبرك على القيد والسجن، تريد أنه لا يتعرض لذلك إلا من هو شديد الصبر على العذاب. وقيل: فما أصبرهم، فأى شيء صبرهم. يقال: أصبره على كذا وصبره بمعنى"^(٣).

قال السعد: "[وقيل: فما أصبرهم، فأى شيء صبرهم] يعني أنه ليس صيغة تعجب بل كلمة (ما) استفهامية دخلت على الفعل المتعدي بالهمزة لقصد التوبيخ ونحوه، ثم قال: (وهذا) أي: كون (أصبره) بمعنى (صبره)، أي: جعله صابراً هو (أصل معنى أفعل) الذي في (ما أفعله)،

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٧٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٠٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٦٦، والمقتضب ٤/١٨٣، وتفسير الطبري ٣/٦٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٤٥، وتفسير الثعلبي ٢/٤٨، ومشكل إعراب القرآن ١/١١٧، والتفسير البسيط ٣/٥٠٧، وتفسير السمعاني ١/١٧١، والكشاف ١/٢١٦، والمحرم الوجيز ١/٢٤٢، وإيجاز البيان ١/١٣١، ومفاتيح الغيب ٥/٢٠٦، والبيان ١/١٤٢، والكتاب الفريد ١/٤٣٤، وشرح المفصل ٢/٤٠٤، وتفسير القرطبي ٢/٢٣٦، وتفسير البيضاوي ١/١٢٠، والبحر المحييط ٢/١٢٤، والدر المصون ٢/٢٤٣، واللباب ٣/١٨٧، وتفسير الثعالبي ١/٣٦٢، وإرشاد العقل ١/١٩٢، وفتح القدير ١/١٩٧، وروح المعاني ١/٤٤١.

(٣) الكشاف ١/٢١٦.

يعني أنه أيضاً للتعدية؛ إلا أنه شائع في كل فعل للتعدية، وأنه إذا كان أصل الفعل متعدياً فهو لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد مثل: (ما أضربه)، حتى ذهب بعض أهل التحقيق إلى أنه يُنقل إلى فعل بالضم ثم إلى أفعل، وإنما ذكر ذلك تقريباً وتأنيساً وإزالة لاستبعاد أصبره بمعنى جعله صابراً، إذ لا يوجد في كتب اللغة إلا بمعنى وجده صابراً^(١).

ونستخلص من كلام السعد بأنه اختار أن تكون (ما) استفهامية موافقاً بذلك ما ذهب إليه الفراء^(٢)، والمبرد^(٣)، ويرجح الباحث جواز القول الخامس، وجواز القول الثاني في أنها نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة، معناها التعجب.

٣- ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٤)، فقد تعددت أقوال المعربين في إعراب (كيف) على النحو الآتي^(٥):

الأول: أن تكون (كيف) ظرفاً لـ (يشاء)، والجملة في محل نصب على الحال من ضمير اسم الله تعالى تقديره: يصوركم على مشيئة أي مريداً.

الثاني: أن (كيف) للجزاء، كما في قولهم: (كيف تصنع أصنع، وكيف تكون أكون) إلا أنه لا يجزم بها، وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها، وكذلك مفعول (يشاء)، والتقدير: كيف يشاء تصويركم يصوركم، و(كيف) منصوب على الحال بالفعل بعده، والمعنى: على أي حال شاء أن يصوركم صوركم.

الثالث: أن (كيف) حال من مفعول (يصوركم) تقديره: يصوركم متقلبين على مشيئته.

الرابع: أن تكون الجملة في موضع المصدر، المعنى: يصوركم في الأرحام تصوير المشيئة وكما يشاء.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٥٧/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٠٣/١.

(٣) المقتضب ١٨٣/٤.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٦/١، والتبيان ٢٣٧/١، والكتاب الفريد ٩/٢، وشرح التسهيل ٧٠/٤، والبحر

الحيط ٢٠/٣، والدر المصون ٢٤/٣، والمغني ١٣٥/٣، واللباب ٢٦/٥، وتمهيد القواعد ٤٣٢٥/٩، وإرشاد العقل ٦/٢،

وفتح القدير ٣٥٩/١، وروح المعاني ٧٧/٢.

والقول الأول هو ما ذهب إليه السعد في شرحه لقول الزمخشري: "كيف يشاء من الصور"^(١) حيث قال: "يعني أنه في موضع الظرف، والمعنى في أي صورة، وعلى أي هيئة يشاء يصورك، يقال: صورته صورة حسنة فتصور أي: صار ذا صورة، وأما تصوره بمعنى صورته لنفسه، فكأنه من تصورت الشيء بمعنى توهمت صورته فتصور لي"^(٢).

٤- ومن أسماء الاستفهام (كم) وتأني استفهامية أو خبرية، ويشتركان في البناء وفي التصدير، وتميز (كم) الاستفهامية يكون مفرداً منصوباً؛ لأنه يشبه العدد الذي ينصب ما بعده، فهي بمنزلة عشرين وثلاثين ونحوهما، ويجوز الفصل بينها وبين مميزها مثل: كم عبداً لك، وكم لك عبداً، وإذا دخل عليها حرف جر جاز في مميزها النصب والجر مثل: بكم درهماً اشتريت، وبكم درهم اشتريت.

وأما تمييز (كم) الخبرية فيكون مفرداً أو جمعاً، ويكون مجروراً بإضافتها إليه؛ لأنها تشبه الأعداد التي تضاف إلى ما بعدها جمعاً نحو: ثلاثة وأربعة وغيرهما، أو مفرداً نحو: مائة وألف وغيرهما مثل: كم عبد ملك، وكم عبيد ملك^(٣).

وقد ذكر العربون في إعراب (كم) في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَ ءَاتَيْنَهُمْ مِّنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ﴾^(٤) قولين^(٥):

الأول: أن (كم) في محل نصب مفعول ثانٍ لـ (آتيناهم).

(١) الكشف ١/٣٣٦.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٦١٧/٢.

(٣) ينظر: الأصول ١/٣١٥، والإنصاف ١/٢٤٧، والبديع ١/٦٥١، والتبيين ٤٢٦، وشرح المفصل ٣/١٦٧، وشرح التسهيل ٢/٤١٨، وشرح الكافية ٤/١٧٠١، وشرح ابن الناطم ٥٢٦، واللمحة ١/٢٨٩، والكناش ١/٢٨١، وارتشاف الضرب ٢/٧٧٦، والتذيل ١٠/٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٣٥، والمغني ٣/٤١، وإرشاد السالك ٢/٨٤٩، وشرح ابن عقيل ٤/٨٣، والمساعد ٢/١٠٦، وتمهيد القواعد ٥/٢٤٨١، والمقاصد الشافية ٦/٢٩٤، وشرح المكودي ٣٠٨، وشرح التصريح ٢/٤٧٣، والجمع ٢/٣٥٠، والنحو الوافي ٤/٥٦٨، ومعاني النحو ٢/٣٣٧.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢١١.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٠٦، ومشكل إعراب القرآن ١/١٢٥، والتفسير البسيط ٤/١٠١، والمحرر الوجيز ١/٢٨٤، والتبيان ١/١٧٠، والكتاب الفريد ١/٤٩٠، وتفسير القرطبي ٣/٢٧، وتفسير البضاوي ١/١٣٤، والبحر المحيط ٢/٣٤٨، والدر المصون ٢/٣٦٦، والمغني ٥/٦١٥، واللباب ٣/٤٨٩، وإرشاد العقل ١/٢١٣، وفتح القدير ١/٢٤٤، وروح المعاني ١/٤٩٤.

الثاني: أن (كم) في محل رفع مبتدأ، وجملة (آتيناهم) في محل رفع خبرها، والعائد محذوف تقديره: آتيناهموها أو آتيناهم إياها.

قال الزمخشري: "فإن قلت: كم استفهامية أم خبرية؟ قلت: تحتل الأمرين. ومعنى الاستفهام فيها للتقرير.

قال السعد: "[تحتل الأمرين] فإن قيل: على تقدير الخبرية ما معنى السؤال؟، وعلى تقدير الاستفهام كيف يكون السؤال للتقرير، والاستفهام للتقرير، ومعنى التقرير الاستنكار والاستبعاد، ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت؟.

قلنا: على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقرير، وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الحمل على الإقرار وهو لا ينافي التقرير، و(كم آتيناهم) قيل: في موقع المصدر، أي: سلهم هذا السؤال، وقيل: المفعول به، وقيل: بيان للمقصود كأنه قيل: سلهم عن جواب هذا السؤال، وقيل: في موقع الحال، أي: سلهم قائلاً: كم آتيناهم، وأما كلمة (كم) فمفعول ثانٍ لـ (آتيناهم)، و(من آية) تمييز على زيادة (من)، قالوا وإذا فصل بين (كم) ومميزها حسن أن يؤتى بـ (من)"^(١).

والذي يترجح عند الباحث القول الأول وهو ما ذهب إليه السعد؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، والفعل متعد إلى مفعولين الأول الضمير المتصل بالفعل والثاني اسم الاستفهام.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٥١١/٢.

٥- ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾^(١) فقد وقع اختلاف بين المعربين في إعراب (كيف) على أقوال^(٢):

الأول: أنه في محل نصب مفعول به للفعل (تعملون)، والجملة في موضع نصب للنظر، لأنها معلقة. وجاز التعليق في نظر وإن لم يكن من أفعال القلوب؛ لأنها وصلة فعل القلب الذي هو العلم.

الثاني: أنه في محل نصب حال من ضمير الفاعل في الفعل (تعملون).

الثالث: أنه مفعول مطلق للفعل (تعملون)، أي: لنعلم أي عمل تعملون.

ويفسر السعد قول الزمخشري: "وكيف في محل نصب بتعملون"^(٣) بقوله: "أي على المفعولية كما يفصح عنه قوله: [لننظر أتعلمون خيراً أو شراً]، والنحويون على أنه بمعنى على أي حال، وإذا تعلق بالفعل لا يكون إلا حالاً فكأنه جعله مستعاراً بمعنى أي شيء، ويحتمل أن يكون ما ذكره حاصل المعنى وملخص المقصود، وإنما نصب على الحالية، أي: لننظر على أي حال تعملون الأمور أكائنة على حال الخير أم على حال الشر، ثم الظاهر أن هذا من باب التعليق سيما وقد جعل النظر بمعنى العلم، لكن كون المعلق عنه في المعنى، والأصل متعلقاً بفعل آخر محل نظر وتأمل"^(٤).

ونستخلص من كلام السعد أنه يرجح القول الثاني؛ لكون الاستفهام متعلقاً بفعل العلم، ويميل الباحث إلى جواز القولين الأول والثاني، وترجيح الثاني؛ لأن اسم الاستفهام (كيف) يكون في أصله سؤالاً عن الحال.

(١) سورة يونس، من الآية: ١٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٠/٣، والتفسير البسيط ١١/١٤٢، والكشاف ٢/٣٣٣، ومفاتيح الغيب ١٧/٢٢٣، والكتاب الفريد ٣/٣٥٧، وتفسير القرطبي ٨/٣١٨، وتفسير البيضاوي ٣/١٠٧، وتفسير النسفي ٢/١٠، والبحر المحيط ٦/٢٣، والدر المصون ٦/١٦٣، واللباب ١٠/٢٨١، وإرشاد العقل ٤/١٢٧، وفتح القدير ٢/٤٨٩، وروح المعاني ٦/٧٨.

(٣) الكشاف ٢/٣٣٣.

(٤) حاشية السعد (١): ٣٣٧.

أسماء الشرط:

١- أسماء الشرط وهي: من، وما، ومتى، وأين، وغيرها تجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، ولفعل الشرط وجوابه حالات: أن يكونا مضارعين مثل: إن تقم أقم، ويجب فيهما الجزم، وأن يكونا ماضيين كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾^(١) ويكونا في محل جزم، وأن يكون الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً مثل: إن تضرب ضربت، وأن يكون الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً فالجزم مختار والرفع كثير^(٢) كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾^(٣) وقد اختلف المعربون في إعراب (ما) من الآية السابقة على النحو الآتي^(٤):

الأول: أن تكون معطوفة على (ما) الأولى وهي موصولة، وتكون الجملة الفعلية (تود) في محل نصب حالاً.

الثاني: أن تكون في موضع رفع مبتدأ على الاستئناف، والجملة الفعلية (تود) في محل رفع خبر.

الثالث: أن تكون شرطية وكون الجواب (تود) مضارعاً جاز فيه الجزم والرفع.

(١) سورة الإسراء، من الآية: ٨.

(٢) ينظر: البديع ١/٦٣٠، وشرح المفصل ٥/١٠٧، وشرح التسهيل ٤/٦٨، و شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٤، وشرح ابن الناطم ٤٩٦، واللمحة ٢/٨٦٧، والكناش ٢/٢٥، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٧٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٧، والمساعد ٣/١٣٣، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٢٠، والمقاصد الشافية ٦/١٠١، وشرح المكودي ٢٨٧، وشرح التصريح ٢/٣٩٨، والجمع ٢/٥٥١، والنحو الوافي ٤/٤٢١.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٣٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٠٦، وتفسير الطبري ٥/٣٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٥١، ومشكل إعراب القرآن ١/١٥٥، والتفسير البسيط ٥/١٧٨، والكشاف ١/٣٥٢، والمحزر الوجيز ١/٤٢١، ومفاتيح الغيب ٨/١٩٦، والتبيان ١/٢٥٢، والكتاب الفريد ٢/٣٧، وتفسير القرطبي ٤/٥٩، وتفسير البيضاوي ٢/١٢، وتفسير النسفي ١/٢٤٨، والبحر المحيط ٣/٩٨، والمغني ٥/٥٥٣ و ٦/٩٩، والدر المصون ٣/١١٧، واللباب ٥/١٤٩، وتفسير النيسابوري ٢/١٤١، وتفسير الثعالبي ٢/٣٠، وفتح القدير ١/٣٨١، وروح المعاني ٢/١٢٣، ومعاني النحو ١/١٣٢.

ويعترض السعد على قول الزمخشري: "لا يصح أن تكون ما شرطية لارتفاع تودّ، فإن قلت: فهل يصح أن تكون شرطية على قراءة عبد الله ودّت^(١)؟ قلت: لا كلام في صحته، ولكن الحمل على الابتداء والخبر أوقع في المعنى لأنه حكاية الكائن في ذلك اليوم وأثبت لموافقة قراءة العامة"^(٢)، بقوله: "[لا يصح أن تكون ما شرطية لارتفاع تودّ] عليه اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز فيه الرفع والجزم من غير تفرقة بين (إن) الشرطية وأسماء الشرط، ولا يمتنع إطباق القراء على أحد الجائزين، وإن كان مرجوحاً كقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾"^(٣).

وما يقال: إن المراد الارتفاع على وجه اللزوم ليس بشيء؛ لأن اللزوم إنما هو من جهة أنه ورد كذلك، ولا مجال لتغيير نظم القرآن كما لزم في قوله (البسيط)^(٤):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

محافظة على الوزن.

وقد يجاب بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ كرفعه في الشرط، نص عليه المبرد، وشهد به الاستعمال حيث لم يوجد إلا في ذلك البيت.

(١) قراءة عبدالله بن مسعود في: معاني القرآن للقرطبي ٢٠٧/١، والكشاف ٣٥٢/١، وزاد في البحر المحيط ١٠١/٣ ابن أبي عبيدة.

(٢) الكشاف ٣٥٢/١.

(٣) سورة القيامة، الآية: ٩.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان، والشاهد فيه قوله: (يقول) حيث جاء مرفوعاً وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماضٍ؛ وهو (أتاه)، وسيبويه يرى أن هذا المضارع ليس جواب الشرط، بل الجواب محذوف، والمذكور دليل عليه، وهو على نية التقديم وإن كان متأخراً في اللفظ، فكأنه قال: (يقول: لا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل)، وعند الكوفيين والمبرد أن المضارع هو نفس الجواب، وهو على تقدير الفاء. ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، ٩١، دار صادر - بيروت، ٢٠٠٨م، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، ووالكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١١٢/١، دار الفكر العربي - القاهرة، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، والأصول ١٩٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٤/٢، والإنصاف ٥١٢/٢، والبديع ٦٣٢/١، وشرح المفصل ١٠٧/٥، وشرح التسهيل ٧٧/٤، وشرح ابن الناطم ٤٩٧، وتوضيح المقاصد ١٢٧٩/٣، والمغني ٢١٧/٥، وإرشاد السالك ٨٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥/٤، وشرح التصريح ٤٠٢/٢، والجمع ٥٥٧/٢ وخزانة الأدب ٤٧/٩.

وقوله: [لا كلام في صحته] في الجملة بناء على ارتفاع مانع الارتفاع، لكن الحمل على الموصولة أولى؛ لكونها أوفق لفظاً بقراءة العامة، وأجرى على سنن الاستقامة؛ لأن هذا الكلام حكاية الكائن في ذلك اليوم، فيجب أن يحمل على ما يفيد الكينونة والوقوع، ولا كذلك الشرطية، فإن معنى (ما صنعتَ صنعتُ) إن صنعتَ هذا صنعتُ هذا، أو ذاك فذاك إلى ما لا يخصى، على أنه للاستقبال، ولا عمل سوء في ذلك اليوم، فإن قيل: فهذا يوجب نفي كونها شرطية، قلنا: الشرط وإن لم يدل على الوقوع فلا ينافيه، فربما ينصرف إليه بحسب المقام، وحديث الاستقبال يندفع بتقدير (كان)، أي: وما كان عملت من سوء على ما سيجئ في مواضع، وقد يقال: إن في الصحة كلاماً لأن الجملة على تقدير الموصولية (حال)، أو عطف على (تجد)، والشرطية لا تقع حالاً ولا مضافاً إليه للظرف، فلم يبق إلا عطفها على (اذكر)، وهو بتقدير صحته محل بالمعنى، وهو كون هذه الحال والودادة في ذلك اليوم، ولا محيص سوى جعلها حالاً بتقدير مبتدأ، أي: وهي ما عملت من سوء ودت، وفي قوله: [الحمل على الابتداء والخبر] إشعار بأنها لو جعلت شرطية لم تكن في موقع المبتدأ بل المفعول كما في قولك: ما تصنع أصنع؛ لأن (عملت) لم يشتغل بضميره بل بقي متسلطاً عليه، وهذا بيّن لمن تبين أحوال أسماء الاستفهام والشرط في الإعراب^(١).

ويرجح الباحث القول الثالث؛ لأن (ما) شرطية، وفعل الشرط ماضٍ وجواب الشرط مضارع، فيجوز في هذه الحالة الرفع والجزم لجواب الشرط، لورود ذلك في كلام العرب ومنه قول الفرزدق (البيسط)^(٢):

دَسْتُ رَسُولاً بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوَغِيرِ
وقال الأسود بن يعفر (الطويل)^(٣):

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنْ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

لكن في الآية يترجح رفع (تود) على القراءة المشهورة، و(ما) موصولة.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٦٤٧/٢.
(٢) ينظر: ديوانه ١٨٩، والكتاب ٦٨/٣، والبديع ٦٣١/١، وشرح التسهيل ٧٧/٤، والمقاصد الشافية ١٢٨/٦، والجمع ٥٥٧/٢. والشاهد فيه: جزم المضارع (يشفوا) لوقوعه جواباً للشرط وكون فعل الشرط ماضياً.
(٣) ينظر: ديوانه، صناعه: د. نوري حمودي القيسي، ٥٦، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، مطبعة الجمهورية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، والكتاب ٦٩/٣، والرواية في الديوان: سوى الناس. والشاهد فيه: جزم المضارع (يفعل) لوقوعه جواباً للشرط، وكون فعل الشرط ماضياً.

٢- اختلف النحويون في خبر أسماء الشرط، حيث ذهب بعضهم إلى أن الخبر مجموع الشرط والجواب كالهروي (نحو ٤١٥ هـ)، وابن يعيش (٦٤٣ هـ)، وذهب ابن هشام (٧٦١ هـ) إلى " أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب؛ لأن الفائدة لا تتوقف على الجواب من حيث الخبرية بل من حيث التعلق"^(١)، وبناء على ما سبق فإن أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأ ففي خبرها ثلاثة آراء:

الأول: أن جملي الشرط والجواب معاً هما الخبر.

الثاني: أن جملة الجواب هي الخبر.

الثالث: أن جملة الشرط هي الخبر.

ويظهر هذا الاختلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾^(٢) على وجهين^(٣):

الأول: أن (اللام) موطئة للقسم، و(من) اسم شرط في محل رفع مبتدأ، و(لأملأن) جواب قسم محذوف، وهو ساد مسد جواب الشرط.

والثاني: أن (اللام) للابتداء، و(من) اسم موصول في محل رفع مبتدأ، وجملة القسم المحذوف وجوابه (لأملأن) خبره.

قال الزمخشري: " واللام في لمن تبعك موطئة للقسم. ولأملأن جوابه، وهو ساد مسد جواب الشرط"^(٤).

(١) ينظر: الأزهية ١٠٠، والتبيان ٥٥/١، والكتاب الفريد ٢٣٦/١، وشرح المفصل ٢٦٩/٤، والدر المصون ٣٠٢/١، والمغني ٤٣٧/٥، والهمع ٥٦٦/٢.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ١٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٢٢/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧/٢، والتفسير البسيط ٥٩/٩، والكشاف ٩٤/٢، ومفاتيح الغيب ٢١٦/١٤، والتبيان ٥٥٩/١، والكتاب الفريد ٢٣/٣، وتفسير القرطبي ١٧٦/٧، وتفسير البيضاوي ٨/٣، وتفسير النسفي ٥٥٩/١، والبحر المحيط ٢٤/٥، والدر المصون ٢٧٣/٥، واللباب ٢٧٤/٥، وتفسير النيسابوري ٢١٤/٣، والسراج المنير ٤٦٦/١، وإرشاد العقل ٢١٩/٣، وفتح القدير ٢١٩/٢، وروح المعاني ٣٣٦/٤.

(٤) الكشاف ٩٤/٢.

والوجه الأول هو ما أشار إليه السعد في قوله: "[وهو ساد مسد جواب الشرط] الذي هو من تبعك، فإن (من) شرطية، وهذا يومئ إلى أن الخبر في أسماء الشرط هو الجزء لا مجموع الشرط والجزء على ما هو اختيار الكثيرين"^(١).

واختيار السعد في هذه المسألة أن الخبر في أسماء الشرط هو الجزء، هو خلاف ما ذهب إليه ابن هشام، ويوافق الباحث الهروي وابن يعيش فيما ذهبوا إليه في أن خبر أسماء الشرط هو مجموع الشرط والجزء؛ لأن الفائدة تتحقق بهما معاً.

٣- قد تأتي (ما) موصولة ويكون خبرها غير مقترن بالفاء، وقد تتضمن معنى الشرط فيقترن خبرها بالفاء، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٢).

"قرأ نافع (١٦٩هـ)، وابن عامر (١١٨هـ) بما كسبت بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف الشام والمدينة، والباقيون بالفاء وكذلك هي في مصاحفهم، وتقدير الأول أن (ما) مبتدأ بمعنى الذي، وبما كسبت خبره، والمعنى والذي أصابكم وقع بما كسبت أيديكم، وتقدير الثاني تضمين كلمة (ما) معنى الشرطية"^(٣).

قال الزمخشري: "في مصاحف أهل العراق فيما كسبت بإثبات الفاء على تضمين (ما) معنى الشرط. وفي مصاحف أهل المدينة (بما كسبت) بغير فاء، على أن (ما) مبتدأة، وبما كسبت: خبرها من غير تضمين معنى الشرط"^(٤).

(١) حاشية السعد (١): ٢٩٩.

(٢) سورة الشورى، من الآية: ٣٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٣٩٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٥٧، والسبعة ٥٨١، ومعاني القراءات ٢/٣٥٦، والحجة للقراء السبعة ٦/١٢٨، والمبسوط ٣٩٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ٢/٢٥١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٤٦، وجامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ٤/١٥٦٨، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، جامعة الشارقة - الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، والكشاف ٤/٢٢٥، والمحرر الوجيز ٥/٣٧، ومفاتيح الأغاني ٣٦٣.

(٤) الكشاف ٤/٢٢٥.

وعلى التقديرين جاء اختيار السعد حيث قال: "[على أن (ما) مبتدأ، و (ما كسبت) خبرها] فتكون (ما) موصولة، وأما مع الفاء فيحتمل أن تكون موصولة، وما كسبت خبر على تضمين (ما) معنى الشرط، وأن تكون شرطية والخبر هو الجزاء مع الشرط على الأصح"^(١). ويشير الباحث إلى اختلاف رأي السعد بالنسبة للخبر في جملة الشرط، فقد ذكر السعد في مسألة سابقة أن الخبر في أسماء الشرط هو الجزاء لا مجموع الشرط والجزاء، ويشير في هذا الموضوع إلى أن الخبر هو مجموع الشرط والجزاء^(٢). وقد ذكرت أن الخبر هو مجموع الشرط والجزاء؛ لأن الفائدة تتحقق بهما معاً.

(١) حاشية السعد (٢): ٦٠٥.

(٢) ينظر: المسألة السابقة.

بعض الظروف:

١- تأتي (إذ) على أوجه^(١): منها أن تكون للمستقبل كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٢)، وللتعليل كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٣)، وللمفاجأة وتكون بعد بينا وبينما، نحو: بينا أنا كذا إذ جاء زيد. وتكون اسماً للزمن الماضي وتستعمل ظرفاً مثل: قمتُ إذ قام زيد، أو بدلاً كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾^(٤)، أو مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه مثل: يومئذٍ، أو غير صالح له كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(٥)، أو مفعولاً به كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٦)، وقد ورد في إعراب (إذ) في آية البقرة أقوال منها^(٧):

الأول: أنه في موضع نصب مفعول به لفعل مضمّر تقديره: اذكر.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتداء خلقكم وقت قول ربك.

الثالث: أنه زائد قاله أبو عبيدة.

(١) ينظر معاني (إذ) في: حروف المعاني ٦٣، ووصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ٥٩، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت)، والجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ١٨٥، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، والمغني ٥/٢.

(٢) سورة الزلزلة، الآية: ٤.

(٣) سورة الزحرف، من الآية: ٣٩.

(٤) سورة مريم، من الآية: ١٦.

(٥) سورة آل عمران، من الآية: ٨.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٣٠.

(٧) ينظر: مجاز القرآن ٣٦/١، وتفسير الطبري ٤٦٦/١، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/١، وتفسير الثعلبي ١٧٤/١، ومشكل إعراب القرآن ٨٥/١، والتفسير البسيط ٣٠٦/٢، وتفسير السمعاني ٦٣/١، وتفسير البغوي ١٠١/١، والكشاف ١٢٤/١، والمحرر الوجيز ١١٦/١، ومفاتيح الغيب ٣٨٣/٢، والتبيان ٤٦/١، والكتاب الفريد ٢١٢/١، وتفسير القرطبي ٢٦١/١، والبحر المحيط ٢٢٤/١، والمغني ٧/٢، والدر المصون ٢٤٧/١، واللباب ٤٩٤/١، وتمهيد القواعد ١٩٢٨/٤، وإرشاد العقل ٧٩/١، وفتح القدير ٧٤/١، وروح المعاني ٢٢٠/١.

الرابع: أنه في موضع نصب مفعول به للفعل قالوا.

قال الزمخشري: "وإذ نصب بإضمار اذكر. ويجوز أن ينتصب بقالوا"^(١).

قال السعد: "[وإذ نصب بإضمار اذكر] بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه، فإن قيل: هو من الظروف فكيف يقع مفعولاً به؟

قلنا: قد جوزوا كونه اسماً مجروراً بإضافة الظرف إليه مثل: يومئذ، وساعتئذ، و﴿بَعْدَ إِذْ

نَجَّيْنَا اللَّهُ﴾^(٢)، ونحو ذلك، أو منصوباً بكونه مفعولاً به مثل: أتذكر إذ من يأتينا نكرمها، ولم

يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمها في الغالب.

ومنهم من يأبى المفعولية أيضاً إذ لا يوجد في الكلام، فيحمل مثل هذا على اذكر الحادث يوم كذا، ثم الأحسن أن يجعل هذا الأمر عطفاً على محذوف قبله، أي اشكر النعمة في خلق الأرض والسماء واذكر، وأما تقدير انتصابه بـ (قالوا) فهو ظرف، والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة من غير التفات إلى ما فيها من الجمل إنشاء أو أخباراً، ولهذا جعل الوجه الأول أرجح"^(٣).

والراجح القول الرابع بأن (إذ) ظرف زمان للماضي مبني في محل نصب بالفعل (قالوا) أي:

قالوا ذلك القول وقت قول الله تعالى لهم: إني جاعل في الأرض خليفة؛ لأن فيه المحافظة على أصل وضع (إذ) وهو الظرفية.

(١) الكشف ١/١٢٤.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ٨٩.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣١٠/٢.

- ومن استعمالات (إذ) في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَىٰ- إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾^(١)

اختلف العربون في عامله على قولين^(٢):

الأول: أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: اذكر.

الثاني: أنه ظرف لخير الماكين أو لمكر الله من قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ

وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾^(٣).

قال الزمخشري: "إذ قال الله ظرف لخير الماكين أو لمكر الله"^(٤).

واختار السعد الثاني وجعل عامله (مكر الله) بقوله: "[أو لمكر الله] هذا أوجه، إذ ليس

لتعليق كونه أقدر على العقاب بزمان دون زمان كثير معنى"^(٥).

ويتبين جواز الوجهين لما تم ذكره من استعمالات (إذ) وعدم الاختصار على الثاني؛ لأنه لم

يسبق بما يدل على الظرفية كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ

قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(٦)،

ف (إذ) بدل من (يوم يجمع)^(٧).

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٥٥.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٦١، والكشاف ١/٣٦٦، والمحرم الوجيز ١/٤٤٤، ومفاتيح الغيب ٨/٢٣٧، والكتاب

الفريد ٢/٦٠، وتفسير القرطبي ٤/٩٩، وتفسير البيضاوي ٢/١٩، والبحر المحيط ٣/١٧٦، والدر المصون ٣/٢١٣،

واللباب ٥/٢٦٥، وتفسير النيسابوري ٢/١٧٢، وإرشاد العقل ٢/٤٣، وفتح القدير ١/٣٩٥، وروح المعاني ٢/١٧١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.

(٤) الكشاف ١/٣٦٦.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٦٦٩.

(٦) سورة المائدة، الآيتان: ١٠٩ - ١١٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٢، والتذيل ٧/٣١٣، وتمهيد القواعد ٤/١٩٣٧.

- ومنه ما جاء في إعراب (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) ثلاثة أوجه^(٢):

الأول: أنه ظرف ناصبه محذوف، تقديره: واذكروا حالكم الثابتة في وقت قتلكم، قاله ابن عطية.

والثاني: أنه مفعول به. قاله الزمخشري.

والثالث: أن يكون ظرفاً لـ (اذكروا) قاله الحوفي وهو فاسد؛ لأن العامل مستقبل والظرف ماض.

قال الزمخشري: "إذ أنتم نصبه على أنه مفعول به مذكور لا ظرف: أي اذكروا وقت كونكم أقلّة أذلة مستضعفين في الأرض"^(٣).

والوجه الثاني هو ما أخذ به السعد حيث يقول: "[مذكور] تأكيد وتحقيق لكونه مفعولاً به أي ليس بظرف مذكور فيه، وهذا تصريح بأنها ليست من الأسماء الملازمة للظرفية، ومن التزم ذلك جعلها ظرفاً بمعنى اذكر الحادث في ذلك الوقت، وهو مضمون ما أضيف إليه الظرف، وإذا تحققت فهذا أوفى بالمقصود"^(٤).

ويرى الباحث جواز الأخذ بالوجهين الأولين؛ لأن (إذ) ظرف غير متصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان.

(١) سورة الأنفال، من الآية: ٢٦.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢١٣، والمحرر الوجيز ٢/٥١٦، والكتاب الفريد ٣/٢٠٢، وتفسير النسفي ١/٦٤٠، والبحر المحيط ٥/٣٠٧، والدر المصون ٥/٥٩٤، واللباب ٩/٤٩٥، وتفسير النيسابوري ٣/٣٩٠.

(٣) الكشف ٢/٢١٣.

(٤) حاشية السعد (١): ٣١٩.

٢- (إذا) وهي نوعان: اسمية، وحرفية. والاسمية لها أقسام الأول: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، متضمنة معنى الشرط، مثل: إذا جاء زيد فأكرمه، وتختص بالجملة الفعلية، ويكثر مجيء الماضي بعدها أكثر من المضارع ويراد به الاستقبال، والثاني: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، مجردة من معنى الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَالْتَجِمَ إِذَا هَوَىٰ﴾^(١) والماضي بعدها في معنى المستقبل، وقال الفراء: لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام، والثالث: أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، واقعة موقع إذ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾^(٢)، والرابع: أن تخرج عن الظرفية، فتكون اسماً، مجرورة بحتى كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾^(٣)، وأما الحرفية فهي الفجائية، وتختص بالجملة الاسمية، ومعناها الحال، ولا تقع في الابتداء، ولا تحتاج إلى جواب مثل: خرجت فإذا الأسد بالباب^(٤)، ومن (إذا) الاسمية ما ذكره العربون^(٥) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾^(٦)، أن (إذا) ظرف مستقبل، العامل فيه (قالوا)، وهو ماضٍ، والمراد حكاية الحال الماضية، ويجوز أن يكون (إذا) بمعنى (إذ)، وقدر أبو حيان مضافاً محذوفاً وهو عامل في (إذا) تقديره: وقالوا لهلاك إخوانهم، أي: مخافة أن يهلك إخوانهم^(٧).

(١) سورة النجم، الآية: ١.

(٢) سورة الجمعة، من الآية: ١١.

(٣) سورة الزمر، من الآية: ٧١.

(٤) ينظر: حروف المعاني ٦٣، والأزهية ٢٠٢، ورصف المباني ٦١، وارتشاف الضرب ١٤٠٨/٣، والتذييل ٣١٠/٧، والجنى ٣٦٧، والمغني ٤٨/٢، ومعاني النحو ٢٠٦/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٤٣/١، والكشاف ٤٣٠/١، والمحزر الوجيز ٥٣١/١، ومفاتيح الغيب ٤٠٠/٩، والتبيان ٣٠٤/١، والكتاب الفريد ١٥٦/٢، وتفسير القرطبي ٢٤٦/٤، والبحر المحيط ٤٠٠/٣، والدر المصون ٤٥١/٣، واللباب ٦/٦، وتفسير النيسابوري ٢٨٩/٢، وإرشاد العقل ١٠٣/٢، وفتح القدير ٤٥٠/١، وروح المعاني ٣١٢/٢.

(٦) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٦.

(٧) البحر المحيط ٤٠١/٣.

قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف قيل: (إذا ضربوا) مع (قالوا)؟ قلت: هو على حكاية الحال الماضية، كقولك: حين يضربون في الأرض"^(١).

ويقول السعد: "[كيف قيل: (إذا ضربوا)] - وهو للمستقبل - [مع (قالوا)] وهو للماضي فيصير المستقبل من وقت المسافرة ظرفاً للقول الماضي؟ فأجاب بأنه على حكاية الحال الماضية، ومعناه أنك تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان الماضي، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، وهذا كقولك: قالوا ذلك حين يضربون، والمعنى حين ضربوا، إلا أنك جئت بلفظ المضارع استحضاراً لصورة ضربهم في الأرض، وهذا مشعر بأن الموقع موقع إن. واعترض بوجهين:

الأول: أن حكاية الحال إنما تكون حيث يؤتى بصيغة الحال، والمذكور هاهنا صيغة الاستقبال؛ لأن معنى (إذا ضربوا) حين يضربون فيما يستقبل. الثاني: أن قولهم: (لو كانوا عندنا) إنما هو بعد موتهم، فكيف يتقيد بالضرب في الأرض كيفما اعتبر، وإنما هو حال حياتهم؟.

وأجيب عن الأول بأن (إذا ضربوا) في معنى الاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٢) فيفيد الاستحضار نظراً إلى الحال.

وعن الثاني بأن (قالوا لإخوانهم) في موقع جزاء الشرط من جهة المعنى، فيكون المعنى لا تكونوا كالذين كفروا، وإذا ضرب إخوانهم في الأرض فماتوا أو كانوا غزياً فقتلوا، قالوا لو كانوا عندنا ما ماتوا، وما قتلوا، فالضرب والقول كلاهما في معنى الاستقبال، وتقييد القول بالضرب إنما هو باعتبار الجزء الأخير وهو الموت والقتل، فإنه وإن لم يذكر لفظاً لدلالة قوله: (ما ماتوا وما قتلوا) عليه، فهو مراد معنى، والمعتبر المقارنة عرفاً كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾^(٣)، وكقولك: إذا طلع هلال المحرم أتيتك في منتصفه. ولا أرى ما ذكره تقريراً لكلام المصنف.

(١) الكشف ١/٤٣٠.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٩٨.

وقال الزجاج: (إذا) هاهنا تنوب عما مضى من الزمان وما يستقبل^(١)، والذي يقتضيه النظر الصائب أن لا يجعل (إذا ضربوا) ظرف (قالوا)، بل ظرف ما يحصل للإخوان حتى يقال لأجلهم وفي حقهم ذلك القول، كأنه قيل: قالوا لأجل الأحوال العارضة للإخوان إذا ضربوا، بمعنى حين كانوا يضربون^(٢).

ويُستنتج من كلام السعد أنها تفيد الظرفية لما مضى من الزمان، واقعة موقع إذ؛ لأنها بمعنى حين، أي: حين ضربوا في الأرض.

(١) معاني القرآن للزجاج ٤٨٥/١.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٧٣١/٢.

الفصل الثاني

اختياراته في الأفعال

المبحث الأول: أحكام الفعل الماضي

المبحث الثاني: أحكام الفعل المضارع

المبحث الثالث: أحكام فعل الأمر

المبحث الأول: أحكام الفعل الماضي

١- الفعل من حيث التعدي وعدمه نوعان: لازم (ويسمى غير المتعدي) وهو: الفعل الذي يكتفي برفع الفاعل ولا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر، وإنما ينصبه بواسطة حرف الجر مما يؤدي إلى التعدية، ويكثر في باب فُعْل الدال على السجايا، وباب افْعَلَّ مثل: (اقْشَعَرَّ) أو باب افْعَنْلَّ مثل: (افْعَنْسَسَ)، أو ما يدل على نظافة، أو على دنس، أو دل على عرض مثل: (مرض زيد)، أو كان مطاوعاً لما تعدى إلى مفعول واحد نحو: مددت الحديد فامتد، والمتعدي هو: الفعل الذي ينصب بنفسه مفعولاً واحداً أو أكثر^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢)، والفساد ضد الصلاح، وهو العدول عن الاستقامة إلى ضدها. قال الزمخشري: "والفساد في الأرض هيج الحروب والفتن"^(٣).

قال السعد: "في الصحاح: هاج الشيء يهيج وهاجج أي ثار، وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى"^(٤)، والأنسب أن يحمل هاهنا على غير المتعدي؛ لأن المتعدي إفساد^(٥). والظاهر أن الفعل متعدٍ؛ لأن من الأفعال ما يتعدى بنفسه، وما يتعدى بواسطة حرف الجر، وهنا متعد بواسطة حرف الجر، أو يكون المفعول محذوفاً على معنى: لا تفسدوا أنفسكم بالكفر، أو الناس بالتعويق عن الإيمان.

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/٢٩٥، واللمحة ١/٣٢٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٨٨، والتذيل ٧/٥، وإرشاد السالك ١/٣٣٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٥، والمساعد ١/٤٢٦، وتمهيد القواعد ٤/١٧١٩، وشرح الأشموني ١/٤٣٨، والجمع ٣/٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١١.

(٣) الكشف ١/٦٢، وانظر: مفاتيح الغيب ٢/٣٠٦، والكتاب الفريد ١/١٥٧، وتفسير القرطبي ١/٢٠٢، والبحر المحيط ١/١٠٠، وإرشاد العقل ١/٤٣، وفتح القدير ١/٥٠، وروح المعاني ١/١٥٥.

(٤) الصحاح ١/٣٥٢، وينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود. يوسف محمد عبد الله، ١٠/٧٠٢٤، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ولسان العرب ٢/٣٩٤، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ٢/٢٠٦، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/١٨٤.

٢- ومن ذلك الفعل (عفا) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾^(١).

قال الزمخشري: "فإن قلت: إن عفا يتعدى بعن لا باللام، فما وجه قوله: (فمن عفى له)؟ قلت: يتعدى بعن إلى الجاني وإلى الذنب، فيقال: عفوت عن فلان وعن ذنبه"^(٢).

قال السعد: "[يتعدى بـ (عن) إلى الجاني] يريد أن (عفا) لازم يتعدى إلى المفعول بـ (عن)؛ لكن تعديته بـ (عن) قد تكون إلى الجاني مثل: عفا الله عنك، وقد تكون إلى الجناية مثل عفى عن ذنبه، بمعنى أعرض عنه وتركه، وعند تعديته إلى الجناية إذا أريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل: عفا الله لزيد عن ذنبه، فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم أنه لم يقصد التعدية إليه بل إلى الجناية؛ لكن لم يذكر استغناء عنه بدلالة الكلام، وحيث ذكر بـ (عن) علم أنه لم يقصد التعدية إلى الجناية، وحيث ذكرا جميعاً مثل: عفوت له عن ذنبه، علم أنه لم يلتفت إلى الاستغناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك.

وعلى هذا لا يرد ما يقال: أنه لو كان ذكر العفو مغنياً عن ذكر الجناية، ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب أن يكون باللام، وذلك لأنه ربما يكون القصد إلى العفو عن الجاني من غير التفات إلى الجناية"^(٣).

قال الزمخشري: "فقد ثبت قولهم: عفا أثره إذا محاه وأزاله، فهلا جعلت معناه: فمن محى له من أخيه شيء؟ قلت: عبارة قلقة في مكانها"^(٤).

قال السعد: "[عبارة قلقة] أي: لا تستقر في هذا المقام، بل الشائع في الاستعمال المتبادر إلى الأفهام هو العفو وترك المؤاخذة، لا المحو والإزالة، وليس المراد أن استعمال (عفا) بمعنى (محى، وأزال) غير موثوق به، فلا يستشهد به في تفسير العبارة القرآنية؛ لأنه استعمال شائع فيما بين البلغاء مذكور في كتب اللغة، وقد قال في الأساس: عفت الرياح الديار محت رسمها، ومنه فلان يعفو عن الذنب، والله عفو عن عباده"^(٥).

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٧٨.

(٢) الكشف ١/٢٢١.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤٦٣.

(٤) الكشف ١/٢٢٢.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤٦٣.

وأقول: إن (عفا) من الأضداد، والعفو عن الذنب: ترك العقوبة عليه، ويكون لازماً ومتعدياً بحسب معناه، فقد ورد له في كتب اللغة معان كثيرة منها:

- ١- بمعنى الصفح وينطبق هذا المعنى على الآية السابقة فيكون متعدياً بواسطة حرف الجر وهو (اللام) مشيراً إلى الجنائية.
- ٢- بمعنى المحو والطمس ويكون لازماً ومتعدياً مثل: عفت الرياح الآثار ولا يمكن استعماله في الآية السابقة.

- ٣- بمعنى كثر وهو لازم مثل: عفا القوم، أي: كثروا^(١).
- مما سبق يتبين أن الفعل (عفا) في الآية جاء بمعنى الصفح والترك فيكون الفعل متعدياً بواسطة حرف الجر (اللام) وقد يكون متعدياً بواسطة حرف الجر (عن) مثل: عفا له ذنبه، وعن ذنبه.

(١) ينظر: جهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ٩٣٨/٢، دار العلم للملايين - بيروت، ط١، ١٩٨٧م، والزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ٤٢٨/١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م، وتهذيب اللغة ١٤١/٣، والصحاح ٢٤٣٣/٦، ومقاييس اللغة ٥٦/٤، وكتاب الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي، ويعرف بابن الحداد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ٢٤٨/١، مؤسسة دار الشعب، القاهرة - مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، والحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق: عبد الحميد هنداووي، ٣٧٢/٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م، وشمس العلوم ٤٦٣٣/٧، ولسان العرب ٧٢/١٥، والقاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ١٣١٣، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م، وتاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، ٦٧/٣٩، دار الهداية، (د.ت).

٣- ومن الأفعال التي تأتي لازمة ومتعدية الفعل (أتى) من الإتيان وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾^(١)، وقد تأول المتأخرون الإتيان وإسناده على وجوه^(٢):

أحدها: أنه إتيان على ما يليق بالله تعالى من غير انتقال.

الثاني: أنه على حذف مضاف، التقدير: أمر الله.

الثالث: أن يكون متعلق الإتيان محذوفاً، أي: أن يأتيهم الله بما وعدهم من الثواب والعقاب، قاله الزجاج.

الرابع: قدرته، ذكره القاضي أبو يعلى (٣٠٧هـ).

الخامس: أنه عبر به عن المجازات لهم، والانتقام، كقوله تعالى: ﴿فَأْتَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾^(٣) فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا.

قال الزمخشري: "إتيان الله إتيان أمره وبأسه كقوله: (يأتي أمر ربك)، (جاءهم بأسنا) ويجوز أن يكون المأتي به محذوفاً، بمعنى أن يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته للدلالة عليه بقوله: (فإن الله عزيز)"^(٤).

قال السعد: "[إتيان الله] الإتيان متعد إلى واحد تقول: أتيته، وكذا أتوته"^(٥)، وقد يتعدى

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢١٠.

(٢) البحر المحيط ٣/٤٣، وينظر: تفسير الطبري ٣/٦٠٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٨٠، ومعاني القرآن للنحاس ١/١٥٥، وتفسير الثعلبي ٢/١٢٩، والتفسير البسيط ٤/٩٧، ومفاتيح الغيب ٥/٣٥٨، والكتاب الفريد ١/٤٨٨، وتفسير القرطبي ٣/٢٥، وتفسير البيضاوي ١/١٣٤، وتفسير النسفي ١/١٧٦، والدر المصون ٢/٣٦٣، واللباب ٣/٤٨١، وتفسير النيسابوري ١/٥٨٠، وإرشاد العقل ١/٢١٢، وفتح القدير ١/٢٤٢، وروح المعاني ١/٤٩٣.

(٣) سورة الحشر، من الآية: ٢.

(٤) الكشف ١/٢٥٣.

(٥) وهو بمعنى أتيته وهو لغة لهذيل. ينظر: كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، ٨/١٤٥، دار ومكتبة الهلال، (د.ت)، والإتباع، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، تحقيق: كمال مصطفى، ٧١، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، (د.ت)، والصحاح ٦/٢٢٦١، ومقاييس اللغة ١/٤٩، والمحكم ٩/٥٤٨، ولسان العرب ١٤/١٧، وتاج العروس ٣٧/٣١.

إلى الثاني بالباء مثل: أتيت بالبينه، فقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ يحتمل الوجهين، وكأن هذا مراد من قال: إن الإتيان يجر لازماً ومتعدياً، والآية تحتملها وهو ظاهر، إلا أن الصواب في قوله: [للدلالة عليه بقوله: (فإن الله عزيز)] فاعلموا أن الله عزيز^(١) "٢".

وللباحث في قول السعد: (يحتمل الوجهين) نظر، فالفعل (أتى) جاء في الآية السابقة متعدياً لا غير بدليل اتصال ضمير المفعول بالفعل وتقديمه على الفاعل، وعليه فلا يحتمل الوجهين في الآية الكريمة كما ذهب إليه السعد؛ إلا إذا كان التقدير: أن يأتيهم الله بما وعدهم من الثواب والعقاب، أو يأتيهم بأسه. ويأتي لازماً إذا كان بمعنى جاء، أو حضر، أو دنا واقترب كقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾^(٣) ومتعدياً بالباء كما مثل السعد، ومتعدياً بـ (من، وعن) كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾^(٤)، ومتعدياً بنفسه كقوله تعالى: ﴿حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾^(٥) وغيرها.

٤- ومن الأفعال اللازمة والمتعدية الفعل (فَصَلَ) والفصل بون ما بين الشيئين، فصل بينهما يفصل فصلاً فانفصل، وفصلت الشيء فانفصل أي قطعت فانقطع، ويقال: فصل يفصل فصلاً وفصولاً، وإذا كان لازماً فمصدره الفُصول، وإذا كان متعدياً فمصدره الفصل، ويأتي بمعنى خرج وجاوز^(٦)، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾^(٧).

قال الزمخشري: "فصل عن موضع كذا: إذا انفصل عنه وجاوزه، وأصله: فصل نفسه، ثم كثر محذوف المفعول حتى صار في حكم غير المتعدي كانفصل. وقيل: فصل عن البلد فصولاً. ويجوز أن يكون: فصله فصلاً، وفصل فصولاً كوقوف وصد ونحوهما"^(٨).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٩.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٥١٠/٢.

(٣) سورة النحل، من الآية: ١.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ١٧.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٣٤.

(٦) ينظر: كتاب العين ١٢٦/٧، وتهذيب اللغة ١٣٥/١٢، ولسان العرب ٥٢١/١١، وتاج العروس ١٦٢/٣٠.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٩.

(٨) الكشاف ٢٩٤/١.

قال السعد: "[فصل] لا كلام في استعماله متعدياً ولازماً، فيجوز أن يكون اللازم مأخوذاً من المتعدي بحذف المفعول، وأن يكون أصلاً برأسه فيكون فصله فصلاً بمعنى مّيزه، وفصل فصولاً بمعنى انفصل، لغتين مثل: وقفه وقفاً، ووقف وقوفاً، وصده صدّاً أي: منعه، وصد صدوداً أي: أعرض وامتنع، ورجعه رجعاً، ورجع رجوعاً"^(١).

من خلال ما تم ذكره يتبين أن الفعل (فصل) في الآية معناه خرج فهو لازم، أو بمعنى انفصل فحذف المفعول فصار في حكم غير المتعدي، والأنسب أن نجعله لازماً لحذف المفعول.

٥- التضمنين هو: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطائه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين، وعرفه المجمع اللغوي بالقاهرة تعريفاً آخر هو: أن يؤدي فعل - أو ما في معناه - مؤدى فعل آخر أو في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾^(٣).

قال الزمخشري: "ويجوز أن يضمن (تَتَّقُوا) معنى تحذروا وتخافوا فيعدي بمن وينتصب (تقاة) أو تقية على المصدر"^(٤).

قال السعد: "[ويجوز أن يُضْمَنَ] عطف من جهة المعنى على قوله: [إلا أن تخافوا من جهتهم أمراً] يعني أن (مِنْ) للابتداء متعلق بـ(تتقوا) و(تقاة) مصدر بمعنى المفعول في موقع المفعول به، ويجوز أن تكون (مِنْ) صلة (تتقوا) على تضمين معنى تحذروا أو تخافوا، و(تقاة) على أصله في موقع المفعول المطلق، وهذا يشعر بأن حذر وخاف يجيء متعدياً بمن، بخلاف اتقى فإنه ليس إلا متعدياً بنفسه، ولم نجد في كتب اللغة خاف وحذر إلا متعدياً بنفسه"^(٥).

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٥٦٨/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناطم ٤٦٧، وارتشاف الضرب ١٩٨٤/٤، والتذليل ٥٦/٧، وشرح الأشموني ٤٤٦/١، وشرح التصريح ٣٤٣/٢، والهمع ١٩٠/٣، وحاشية الصبان ١٣٨/٢، والنحو الوافي ١٦٩/٢، ومعاني النحو ١٢/٣.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٢٨.

(٤) الكشاف ٣٥١/١.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٦٤٦/٢.

ومن خلال ما ذكرناه يتبين أن الفعل (حذر) يأتي متعدياً بنفسه كقوله تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ﴾^(١) ومتعدياً بواسطة مثل: احذر منه، وقال المبرد: " (حذر) إنما هي من هيئات الأنفس التي لا تتعدى مثل (فرغ)"^(٢)، كما أن الفعل (خاف) يكون متعدياً بنفسه وبواسطة حرف الجر كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا﴾^(٣)، ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾^(٤)، ﴿فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ﴾^(٥).

٦- استفعل يأتي متعدياً مثل: استخرجت المسألة، وغير متعد مثل: استأخر خالد، ومن معاني استفعل اللازمة: التحول مثل: استحجر الطين، وبمعنى تفعل مثل: تكبر واستكبر، وبمعنى فعل مثل: قر واستقر، ومن معاني استفعل المتعدية: الطلب مثل: استفهمت، والإصابة مثل: استكرمت، أي: أصبته كريماً^(٦)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾^(٧).

(١) سورة المنافقون، من الآية: ٤.

(٢) ينظر: البحر المحیط ٥/٤٥٣، والأفعال في القرآن الكريم، د: عبد الحميد مصطفى السيد، ٣٣٩/١، دار البيان العربي - جدة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٨٢.

(٤) سورة النساء، من الآية: ١٢٨.

(٥) سورة القصص، من الآية: ٧.

(٦) ينظر: الأصول ٣/١٢٧، والمقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د: أحمد الدويش، ١٠٩٧/٢، ١١١١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، والبدیع ٢/٤٠٦، وشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ٨٢، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ١٣٢، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م، وشرح المفصل ٤/٤٤١، وشرح التسهيل ٣/٤٥٧، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ١١٠/١، دار الكتب العلمية - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، وشرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأسترأبادي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ١/٢٦٤، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، وشرح الشافية، الخضر البزدي، تحقيق: د: حسن أحمد العثمان، ٧٧، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، وشرح مختصر التصريف العزي، مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ٤١، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، ط٨، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٧) سورة النساء، من الآية: ٦.

قال الزمخشري: "واستعف أبلغ من عف" ^(١).

قال السعد: "في كتب اللغة عف عن الحرام واستعف وتعفف بمعنى، لكن في استعف مبالغة من جهة دلالة السين على الطلب، كأنه يطلب ذلك من نفسه ويبالغ فيه، وزيادة العفة عفة، فلا ينافي ما ذكر أنه لطلب الفعل الذي هو مأخذ الاشتقاق، وليس من التجريد في شيء بالمعنى الذي عرفوه به، واعتراض الانتصاف بأن تلك متعدية وهذه قاصرة خال عن التحصيل؛ لأن كلاً من بابي فعل واستفعل يكون لازماً ومتعدياً، وكل من عف واستعف لازم البتة" ^(٢).

ويمكن القول: إن (استفعل) إذا دلت على طلب فهي متعدية؛ وفي قول السعد: (وكل من عف واستعف لازم البتة) يعني إذا كان فعل واستفعل بمعنى؛ لأن استفعل تكون متعدية، وغير متعدية.

٧- ومن المتعدي بنفسه أو بواسطة الفعل (أذاع) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْحَوفِ أَدَّاعُوا بِهِ﴾ ^(٣).

قال الزمخشري: "يقال: أذاع السر، وأذاع به...، ويجوز أن يكون المعنى فعلوا به الإذاعة، وهو أبلغ من أذاعوه" ^(٤).

قال السعد: "[يقال: أذاع السر] يعني أنه جاء متعدياً بنفسه وبالباء، والمتعدي بالباء يحتمل أن يكون هو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم، ثم وُصِلَ بالباء كما وُصِلَ في (يجرح في عراقيبها) ^(٥) — (في)،

(١) الكشف ١/٤٧٦.

(٢) حاشية السعد (١): ٢١٢.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٨٣.

(٤) الكشف ١/٥٤١.

(٥) الشاهد مأخوذ من بيت لذي الرُّمَّة: وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمُحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَضْلِي واستشهد به على حذف مفعول (يجرح) لتضمينه معنى (يؤثر)، أو معنى (يعث، أو يفسد)، والمراد: يجرحها. ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ١٥٦/١، مؤسسة الإيمان - جدة، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، وشرح المفصل ١/٤١٨، وأمالي ابن الحاجب ١/٢٥١، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨١، والتذييل ٥/٥٥٧، والمغني ٥/٦٧٨.

فيكون أبلغ من جهة أن المعنى فعل به حقيقة الإذاعة، وجعله محلاً لذلك^(١).

وقد جاء في معنى (أذاع) الإفشاء والإظهار، ونادى به في الناس، فيكون (أذاع) في معنى الفعل المجرد، وهو فعل يتعدى بحرف جر وب نفسه أحياناً، ومنه قول أبي الأسود (الطويل)^(٢):

أَذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَانَتْهُ بَعْلِيَاءَ نَارٍ أَوْقَدَتْ بِثُقُوبِ

وقد استشهد به الزمخشري، وأجاز أن يكون المعنى فعلوا به الإذاعة، وهو ما ذهب إليه السعد في الدلالة على أن تعديته بالباء أبلغ من تعديته بنفسه في الدلالة على المعنى، وهو الراجح لدى الباحث لورود ذلك في الذكر الحكيم؛ لأنه لو كان المتعدي بنفسه أقوى في الدلالة لقليل في الذكر الحكيم: أذاعوه.

٨- إسناد الفعل يكون إلى فاعله الظاهر أو المضمّر، وقد يأتي إسناد الفعل إلى الفاعل خلاف الأصل والانتساع بإقامة الظرف مقام الاسم وإسناد الفعل إليه فاعلاً أو نائب فاعل، يقول ابن السراج: "وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: (صيد عليه يومان) وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين...، وعلى ذلك قولك: (سير يزيد فرسخان يومين) إذا جعلت الفرسخين يقومان مقام الفاعل، ولك أن تقول: سير يزيد فرسخين يومان، فتقوم اليومين مقام الفاعل"^(٣)، وقد وقع الانتساع في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ﴾^(٤) على النحو الآتي:

(١) حاشية السعد (١): ٢٣٥.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٥، صنعة أبي سعيد الحسن العسكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، وفي الديوان: (لثقوب)، وبالرواية المذكورة في: تفسير الطبري ٧/٢٥٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٨٣، وتهذيب اللغة ٣/٩٤، والتفسير البسيط ٦/٦٣٥، والكشاف ١/٥٤١، ولسان العرب ٨/٩٩، والبحر المحيط ٣/٧٢٣، والدر المصون ٤/٥١، وشرح أبيات المغني ٤/٢٢٨، وخزانة الأدب ١/٢٨٣، وتاج العروس ٢١/٢٢. والشاهد فيه: تعدي الفعل (أذاع) بالباء.

(٣) الأصول ٢/٢٥٥، وينظر: الكتاب ١/٢٢٣، وشرح التسهيل ٢/٢٤٣، والتذيل ٨/٩٠، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٢٨.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ٩٤.

قرأ نافع، والكسائي، وحفص عن عاصم (بينكم) بالنصب ظرفاً على معنى لقد تقطع وصلكم بينكم، والباقون (بينكم) بالرفع على أنه اسم غير ظرف، فأسند الفعل إليه فرفع^(١).
فأما قراءة النصب ففيها ستة أوجه^(٢):

الأول: أن الفاعل مضمَر يعود على الاتصال، يدل عليه لفظة (شركاء)، والمعنى: لقد تقطع الاتصال بينكم فانتصب (بينكم) على الظرفية.

الثاني: أن (بينكم) هو الفاعل، وإنما بني لإضافته إلى غير متمكن.
الثالث: أن (بينكم) هو الفاعل، وإنما بقي على حاله منصوباً حملاً له على أغلب أحواله وهو قول الأخفش.

الرابع: أن الفاعل محذوف، و(بينكم) صفة له قامت مقامه، تقديره: لقد تقطع وصل بينكم، وهو قول العكبري.

الخامس: قال الزمخشري: لقد تقطع بينكم: لقد وقع التقطع بينكم.

السادس: أن الظرف صلة لموصول محذوف تقديره: تقطع ما بينكم.
وأما قراءة الرفع ففيها ثلاثة أوجه:

الأول: أن (بين) اسم غير ظرف، وإنما معناها الوصل أي: لقد تقطع وصلكم.
الثاني: أنه اتسع في هذا الظرف، فأسند الفعل إليه فصار اسماً كسائر الأسماء المتصرف فيها كقولك: ذهب يوم الجمعة.

الثالث: أن هذا كلام محمول على معناه إذ المعنى: لقد تفرق جمعكم وتشتت.
قال الزمخشري: "تقطع بينكم وقع التقطع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل: ومن رفع فقد أسند الفعل إلى الظرف،

(١) السبعة ٢٦٣، ومعاني القراءات ٣٧١/١، وإعراب القراءات السبع ١٦٤/١، والحجة ٣٥٧/٣، والتيسير ٣٤٥، وجامع البيان ١٠٥٦/٣، والعنوان ٩٢، والمحرر الوجيز ٣٢٤/٢، ومفاتيح الغيب ٦٩/١٣، وتفسير القرطبي ٤٣/٧، والكنز ٤٧١/٢، والبحر المحيط ٥٨٨/٤، وفتح القدير ١٦٠/٢، وزاد أبا جعفر في قراءة النصب في: المبسوط ١٩٩، وتحرير النشر ٣٦٠.

(٢) التبيان ٣٦٣/١، والكتاب الفريد ٦٤٥/٢، والبحر المحيط ٥٨٨/٤، والدر المصون ٤٨/٥، واللباب ٢٩٥/٨، وروح المعاني ٢١٣/٤.

كما تقول: قوتل خلفكم وأمامكم. وفي قراءة عبد الله^(١): لقد تقطع ما بينكم^(٢). قال السعد: "[وقع التقطع بينكم] يريد أن الفعل المبني للفاعل اللازم أسند إلى ضمير مصدره، بمعنى وقع التقطع، كما أن المبني للمفعول يسند إليه مثل: جُمع بينكم، أي: جُمع الجمع، بمعنى أوقع الجمع، واعترض بأنه واقع في الكلام مثل: حيل بينهم، بخلاف هذا. فالأولى أنه أسند إلى ضمير الأمر لتقريره في النفوس، أي يقطع الأمر بينكم، وقريب من هذا ما يقال: إن (بينكم) صفة أقيمت مقام الموصوف الذي هو المسند إليه، أي: أمرٌ بينكم، كما يحمل عليه قراءة من قرأ (تقطع ما بينكم)، على أن (ما) موصولة أو موصوفة، وأما على قراءة رفع (بينكم) فإن جعل بمعنى الوصل ولا يكون من الظروف فظاهر، وكذا إن جعل ظرفاً غير لازم الظرفية كما حكى في سورة العنكبوت (مودعة بينكم) بالإضافة^(٣)، وأما على لزوم الظرفية فعن المصنف أن الظرف اسم لاسم مكان أو زمان ينصب بمعنى (في) ثم يتسع فيه فيستعمل استعمال المفعول به^(٤).

ويمكن أن يكون البين بمعنى الوصل في القراءتين، لذا فالأنسب ما ذهب إليه السعد من حيث الإسناد.

(١) (لقد تقطع ما بينكم) قراءة عبد الله بن مسعود في: معاني القرآن للفراء ١/٣٤٥، ومختصر ابن خالويه ٤٤٤، وإعراب القراءات السبع ١/١٦٤، والكشاف ٢/٤٧، وتفسير القرطبي ٧/٤٣، وزاد مجاهد والأعمش في البحر المحيط ٤/٥٨٩. (٢) الكشاف ٢/٤٧.

(٣) وقول الزمخشري في الكشاف ٣/٤٥٠: قرئ على النصب بغير إضافة وبإضافة، وعلى الرفع كذلك، فالنصب على وجهين: على التعليل، أي لتتوادوا بينكم وتتواصلوا، وأن يكون مفعولاً ثانياً على تقدير حذف المضاف. وفي الرفع وجهان: أن يكون خبراً لأن، على أن ما موصولة. وأن يكون خبر مبتدأ محذوف. والمعنى: أن الأوثان مودعة بينكم، أي: مودودة، أو سبب موددة. وعن عاصم: مودعة بينكم: بفتح بينكم مع الإضافة، كما قرئ لقد تقطع بينكم ففتح وهو فاعل.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٨٦.

٩- تأنيث الفعل باعتبار الفاعل أو نائبه على نوعين: واجب، وجائز، فالواجب في مسألتين أحدهما: أن يكون الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، ولا يكون الفاعل (نعم وبئس)، ولا مفصلاً عن عامله مثل: قامت خديجة، والثانية: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مؤنث مطلقاً حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث مثل: فاطمة قرأت، والشمس طلعت.

وجائز التأنيث في أربعة مواضع: الأول: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً تأنيثاً مجازياً مثل: طلع الشمس وطلعت، والثاني: إذا كان الفاعل فاعل (نعم وبئس)، يقال: نعمت المرأة خديجة، ونعم المرأة خديجة، والثالث: أن يكون الفاعل جمع تكسير مثل: قام الزيود، وقامت الزيود، والرابع: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، مفصول عن عامله بغير (إلا) مثل: حضرت القاضي امرأة، وحضر القاضي امرأة^(١)، ومن الأخير الفعل (كُتِبَ) في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾^(٢).

فالفعل (كُتِبَ) مبني للمفعول، وحُذِفَ الفاعل للعلم به وهو (الله)، وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه^(٣):

الأول: أن يكون (الوصية) أي: كُتِبَ عليكم الوصية، وجاز تذكير الفعل لوجهين: أحدهما: كون القائم مقام الفاعل مؤنثاً مجازياً، وثانيهما: الفصل بينه وبين مرفوعه. والثاني: أنه الجار والمجرور على رأي الأخفش والكوفيين. و(عليكم) في محل رفع. والثالث: أنه الإيضاء المدلول عليه بقوله: (الوصية للوالدين) أي: كتب الإيضاء. قال الزمخشري: "والوصية فاعل كتب، وذكر فعلها للفاصل، ولأنها بمعنى أن يوصى"^(٤).

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/٣٥٧، وشرح التسهيل ٢/١١٠، وشرح الكافية ٢/٥٩٤، واللمحة ١/٣١٢، والكناش ١/٣٠٧، والتذليل ٦/١٨٦، وتمهيد القواعد ٤/١٥٨٦، والمقاصد الشافية ٢/٥٦٨، وشرح التصريح ١/٤٠٦، والنحو الوافي ٢/٧٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٨٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١١٠، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/٩٣، ومشكل إعراب القرآن ١/١١٩، والتفسير البسيط ٣/٥٤٥، والتبيان ١/١٤٦، والكتاب الفريد ١/٤٤٣، وتفسير القرطبي ٢/٢٥٨، والبحر المحيط ٢/١٦٠، والدر المصون ٢/٢٥٨، واللباب ٣/٢٣١، وروح المعاني ١/٤٥٠.

(٤) الكشف ١/٢٢٤.

قال السعد: "[وذكر فعلها] الذي هو (كُتِبَ) أي: لم تلحقه التاء للفاصل، وكون المصدر في معنى (أن) مع الفعل، وهذا وجه حسن التذكير واختياره؛ وإلا فهو جائز في المؤنث غير الحقيقي بلا فصل، وأما تذكير الضمير في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾^(١)، فحوازه يحتاج إلى تأويل بأن يوصى"^(٢).

يتضح من كلام السعد أن الفعل (كُتِبَ) دُكِّرَ للفاصل؛ ولأنه قد تكون الوصية بمعنى الإيضاء كما ذهب إليه بعض المعربين بدليل تذكير الضمير في الفعل (بدَّله) وهو ما أميل إليه.

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٨١.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٦٥/٢.

المبحث الثاني: أحكام الفعل المضارع

١- من أدوات نصب الفعل المضارع (أن) وتختص بالنصب ظاهرة، وإضمارها على ضربين: جائز وواجب، ولا تعمل (أن) مقدرة إلا في مواضع معروفة، وقد ورد حذفها، والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم: مره يحفرها بنصب يحفر أي مره أن يحفرها^(١).

وقد اختلف النحويون في عملها محذوفة فذهب الكوفيون إلى أن (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل.

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله ابن مسعود ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٢) فنصب (لا تَعْبُدُونَ) بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل^(٣).

وما جاء منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٤).

(١) ينظر: البديع ١/٥٩٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٦٣، والمغني ٦/٤٨٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٨٣.

(٣) الإنصاف ٢/٤٥٦، وائتلاف النصرة ١٥٠.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٨٣.

قرأ ابن كثير وحمة والكسائي: لا يعبدون، بالياء. وقرأ الباقر: بالتاء من فوق. وقرأ أبي وابن مسعود: لا يعبدوا، على النهي^(١).

ذكر المعربون في إعراب جملة (لا تعبدون) أقوالاً هي^(٢):

الأول: أن تكون الجملة جواباً لقسم محذوف دل عليه لفظ الميثاق، أي: استحللناهم أو قلنا لهم: بالله لا تعبدون. ونسب هذا الوجه لسيبويه ووافقه الكسائي والفراء والمبرد^(٣).

الثاني: أن يكون على تقدير حذف حرف الجر، وحذف أن، والتقدير: أخذنا ميثاقهم على أن لا تعبدوا أو بأن لا تعبدوا، فحذف حرف الجر؛ لأن حذفه مطرد مع أن وأن، ثم حذفت (أن) الناصبة فارتفع الفعل بعدها.

الثالث: أنها مفسرة لأخذ الميثاق، ولا محل لها حينئذ من الإعراب.

الرابع: أنها في محل نصب على الحال من (بني إسرائيل).

الخامس: أن تكون الجملة في محل نصب بقول محذوف، وذلك القول ليس حالاً، بل مجرد إخبار، والتقدير: وقلنا لهم ذلك، ويكون خبراً في معنى النهي.

السادس: أن يكون التقدير: أن لا تعبدون، وهي (أن) المفسرة؛ لأن في قوله: (أخذنا ميثاق بني إسرائيل) إيهاماً، وفيه معنى القول، ثم حذفت (أن) المفسرة، ذكره الزمخشري.

السابع: أن تكون الجملة في محل نصب بالقول المحذوف، وذلك القول حال تقديره: قائلين لهم لا تعبدون إلا الله، ويكون خبراً في معنى النهي.

(١) القراءتان (بالياء، والتاء) في: السبعة ١٦٣، ومعاني القراءات ١٥٩/١، والحجة ١٢١/٢، ومفاتيح الغيب ٥٨٥/٣، وتفسير القرطبي ١٣/٢، والبحر المحيط ٤٥٦/١، وفتح القدير ١٢٦/١، وقراءة أبي (لا يعبدوا) فقط في معاني القرآن للفراء ٥٣/١، وابن مسعود فقط في معاني القرآن للزجاج ١٦٢/١، ومختصر ابن خالويه ١٥، وقراءة أبي وابن مسعود في الكشف ١٥٩/١، ومفاتيح الغيب ٥٨٥/٣، وتفسير القرطبي ١٣/٢، والبحر المحيط ٤٥٦/١، وفتح القدير ١٢٦/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١، وتفسير الطبري ١٨٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٠١/١، والتفسير البسيط ١٠٣/٣، والكشاف ١٥٩/١، والمحرم الوجيز ١٧٢/١، ومفاتيح الغيب ٥٨٥/٣، والتبيان ٨٣/١، والكتاب الفريد ٣٠٨/١، وتفسير القرطبي ١٣/٢، وتفسير البيضاوي ٩١/١، والبحر المحيط ٤٥٦/١، والدر المصون ٤٥٨/١، واللباب ٢٢٧/٢، وإرشاد العقل ١٢٣/١، وفتح القدير ١٢٦/١، وروح المعاني ٣٠٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٠٦/٣، والمغني ١٣١/٥.

الثامن: أنَّ (أَنَّ) الناصبة مضمرة، ولكنها هي وما في حيزها في محل نصب على أنها بدل من (ميثاق).

قال الزمخشري: "وقيل: معناه أن لا تعبدوا، فلما حذفت (أَنَّ) رفع، كقوله (الطويل)^(١):

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى

ويدل عليه قراءة عبد الله (أَنَّ لا تعبدوا) ويحتمل (أَنَّ لا تعبدوا) أن تكون (إن) فيه مفسرة، وأن تكون أن مع الفعل بدلاً عن الميثاق^(٢).

ويقول السعد: "ويحتمل وجهان في قراءة عبد الله، ولذا صرح وقال: [ويحتمل أن لا تعبدوا]، وذلك لظهور أنَّ قراءة العامة لا تحتمل (أَنَّ) المفسرة، فعلى هذا دلالة هذه القراءة على كون (لا تعبدون) بمعنى (أَنَّ لا تعبدوا) بحذف الحرف، ورفع الفعل يكون على أحد وجهيهما، بل على أحد احتمالي الوجه الثاني؛ لأن على تقدير كون (أَنَّ) مع الفعل بدلاً عن الميثاق يحتمل أن تكون (أَنَّ) ناصبة والفعل منصوباً، وأن تكون مصدرية والفعل نهيّاً، فإن المصنف كثيراً ما يجعل (أَنَّ) مع الأمر والنهي في تأويل المصدر، وبما ذكر هاهنا يُعلم أن (لا تعبدون) في قراءة العامة إذا كان في معنى (أَنَّ لا تعبدوا) كان بدلاً عن الميثاق، ويحتمل أن يكون على حذف حرف الجر^(٣).

ويُستخلص من كلام السعد أنه اختار من الأقوال السابقة القول الثامن، وذهب إلى احتمال القول الثاني، ويرى الباحث أن الأنسب من الأقوال السابقة الأخذ بالقول الأول؛ لموافقة كبار النحاة، والأخذ بما ذهب إليه السعد؛ لسهولة وبعده عن التكلف.

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد برواية: أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي فِي دِيَوَانِهِ، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ٢٥، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، وعجزه: وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هل أنتَ مُخْلِدي. وهو بالرواية المذكورة من شواهد الكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢، والأصول ١٦٢/٢، والبديع ٥٩٤/١، وشرح المفصل ٦/٣، وشرح التسهيل ٥٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢٤/٤، والمقاصد النحوية ١٨٨٦/٤. والشاهد فيه: (أحضر الوعى) حيث رفع (أحضر) بعد حذف (أَنَّ) المصدرية، ويروى (أحضر) بالنصب، ب (أَنَّ) المصدرية المخدوفة.

(٢) الكشف ١٥٩/١.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٧٨/٢.

٢- الأفعال لازمة ومتعدية، وقد يتعدى الفعل اللازم بأمور منها: همزة أفعل مثل: أكرم خالدٌ سعيداً، وألف المفاعلة مثل: جالستُ زيداً، وتضعيف العين مثل: فَرَحْتُهُ، والتضمين ومعناه هو: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين، وعرفه المجمع اللغوي بالقاهرة تعريفاً آخر هو: أن يؤدي فعل - أو ما في معناه - مؤدى فعل آخر أو في معناه، فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم، ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدي ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً وذلك في قولهم: لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً لما ضمن معنى لا أَمْنَعُ^(١)، ومن ذلك الفعل (يؤلون) في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾^(٢) فهو من الفعل (آلى) وهو لازم، وقد اختلف العربون في تعديته فقال أبو البقاء: "يقال: آلى من امرأته، وعلى امرأته وقيل: الأصل (على)، ولا يجوز أن يقام (من) مقام (على)، فعند ذلك تتعلق (من) بمعنى الاستقرار"^(٣).

وقال أبو حيان: "و(آلى) لا يتعدى بـ (من)، ف قيل: (من) بمعنى: (على)، وقيل: بمعنى (في)، ويكون ذلك على حذف مضاف، أي: على ترك وطء نساءهم، أو في ترك وطء نساءهم... إما أن يكون (من) للسبب، أي: يخلفون بسبب نساءهم، وإما أن يضمن الإيلاء معنى الامتناع، فيعدي بـ (من)، فكأنه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نساءهم"^(٤).
قال الزمخشري: "قرأ عبد الله: آلوا من نساءهم. وقرأ ابن عباس: يقسمون من نساءهم"^(٥).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٦٧، وارتشاف الضرب ٤/١٩٨٤، والتذييل ٥٦/٧، والمغني ٥/٦٨٣، وشرح الأشموني ١/٤٤٦، وشرح التصريح ٢/٣٤٣، والجمع ٣/١٩٠، وحاشية الصبان ٢/١٣٨، والنحو الوافي ٢/١٦٩، ومعاني النحو ٣/١٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٦.

(٣) التبيان ١/١٨٠. وينظر: الكتاب الفريد ١/٥١٤، والدر المصون ٢/٤٣٣، واللباب ٤/٩٧، وروح المعاني ١/٥٢٢.

(٤) البحر المحيط ٢/٤٤٧. وينظر: مفاتيح الغيب ٦/٤٢٩، وتفسير البضاوي ١/١٤٠، وتفسير النسفي ١/١٨٨، والدر المصون ٢/٤٣٣.

(٥) (آلو، ألوا) قراءة عبد الله بن مسعود، و(يقسمون) قراءة أبي وابن عباس في: مختصر ابن خالويه ٢١، وتفسير الثعلبي ٢/١٦٨، والكشاف ١/٢٦٨، والمحزر الوجيز ١/٣٠٢، ومفاتيح الغيب ٦/٤٢٩، وتفسير القرطبي ٣/١٠٢، والبحر المحيط ٢/٤٤٥، واللباب ٤/٩٧، وروح المعاني ١/٥٢٢، وبلا نسبة في إرشاد العقل ١/٢٢٤.

فإن قلت: كيف عُذِّي بـ (من)، وهو مُعَدِّي بـ (على)؟ قلت: قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلّين أو مقسمين^(١).

قال السعد: "[كيف عُذِّي] يعني سواء قرئ (يؤلون) أو (آلو) أو (يقسمون)، تقول: آليت على كذا، وأقسمت عليه كما تقول: حلفت عليه، والجواب: أن الإيلاء أو الأقسام عُذِّي في القسم على قربان المرأة بـ (من) لتضمن معنى البعد على أن (من) في هذا الموضع خاصة يجوز أن لا يكون متعلقاً بـ (يؤلون) أو (يقسمون)، بل بالظرف الواقع خبر المبتدأ، أي حاصل لهم من نسائهم تربص أربعة أشهر^(٢).

من خلال ما سبق يتبين أن الفعل (يؤلون) لازم يتعدى بـ (من) إذا تضمن معنى البعد أو الامتناع، ويتعدى بـ (على) إذا تضمن معنى القسم؛ لأن من معاني (من) أن تأتي بمعنى (على)؛ إلا أن الأنسب في رأي الباحث أن الفعل (يؤلون) متعد بـ (من) لتضمنه معنى الامتناع عن الوطء^(٣).

(١) الكشف ١/٢٦٨.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٥٣٢/٢.

(٣) المغني ٦/٦٧٣.

٣- يصح عطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمنيهما سواء اتحد نوعهما، أم اختلفا^(١)، وقد وقع الخلاف بين المعريين في موقع (وَأَنْ أَقِيمُوا) الإعرابي من قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ^(٣) على النحو الآتي^(٤):
الأول: أَنَّ (وَأَنْ أَقِيمُوا) عطف على (لنسلم) أي: أمرنا لأن نسلم ولأن أقيموا، والتقدير: للإسلام ولإقامة الصلاة.

الثاني: أَنَّ (وَأَنْ أَقِيمُوا) في محل نصب بالقول عطفاً على قوله: (إن هدى الله هو الهدى) أي: قل هذين الشيئين.

الثالث: أَنَّ (وَأَنْ أَقِيمُوا) محمول على المعنى؛ لأن المعنى أمرنا بالإسلام. وبإقامة الصلاة، وموضع أن نصب؛ لأن الباء لما سقطت أفضى الفعل فنصب.

الرابع: أنه معطوف على مفعول الأمر المقدر، والتقدير: وأمرنا بالإيمان، وبإقامة الصلاة. قال الزمخشري: "فإن قلت: علام عطف قوله وَأَنْ أَقِيمُوا؟ قلت: على موضع لنسلم، كأنه قيل: وأمرنا أن نسلم، وَأَنْ أَقِيمُوا. ويجوز أن يكون التقدير: وأمرنا لأن نسلم، ولأن أقيموا: أي للإسلام ولإقامة الصلاة"^(٥).

وقال السعد: "[على موقع لنسلم] قيل المراد أنه كثيراً ما يقع في هذا الموقع (أن نسلم) فعطف عليه (وَأَنْ أَقِيمُوا) بهذا الاعتبار على طريقة ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾^(٦)، وبهذا يشعر قوله: [كأنه قيل: وأمرنا أن نسلم، وَأَنْ أَقِيمُوا]؛ لكن لا يخفى أَنَّ (أَنْ) في أن نسلم مصدرية

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٣٣، وأوضح المسالك ٣/٣٥٤، وإرشاد السالك ٢/٦٤٢، وشرح الأشموني ٢/٤٠٢، والنحو الوافي ٣/٦٤١.

(٢) سورة الأنعام، الآيتان: ٧١-٧٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٣٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٠٣، وتفسير الطبري ٩/٣٣٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٥٦، والكشاف ٢/٣٨، والمحرر الوجيز ٢/٣٠٨، ومفاتيح الغيب ١٣/٢٦، والتبيان ١/٥٠٨، والكتاب الفريد ٢/٦١٣، وتفسير القرطبي ٧/١٩، وتفسير البيضاوي ٢/١٦٨، والبحر المحيط ٤/٥٥٤، والدر المصون ٤/٦٨٨، واللباب ٨/٢٢٢، وإرشاد العقل ٣/١٥٠، وفتح القدير ٢/١٤٨، وروح المعاني ٤/١٧٩.

(٤) الكشاف ٢/٣٨.

(٥) سورة المنافقون، من الآية: ١٠.

ناصبة للمضارع، وفي أن أقيموا مفسرة، وقيل لا حاجة لهذا الاعتبار بل المراد أنه عطف على مجموع اللام وما بعدها، ثم جوز أن يكون عطفاً على ما بعد اللام وأن مصدرية موصولة بالأمر^(١).

مما سبق يتبين أن اختيار السعد هو القول الأول، وبالنظر إلى الأقوال السابقة يرجح الباحث القول الأول؛ لسهولة التقدير؛ ولأنّ (أن) المصدرية تكون موصولة بالأمر والنهي.

٤- وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾^(٢).

قيل بأن (وإن تكفروا) جملة مستأنفة، أو عطف على وَصَّيْنَا بتقدير: (قلنا) أي: وصينا وقلنا لكم ولهم إن تكفروا^(٣).

قال الزمخشري: "أن اتقوا بأن اتقوا. وتكون أن المفسرة؛ لأن التوصية في معنى القول، وقوله: وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَظَفَ عَلَى اتَّقُوا"^(٤).

قال السعد: "[عطف على اتقوا] أي بحسب الظاهر وبالنظر إلى المعنى، وأما بحسب التحقيق الإعرابي فالشرطية متعلقة بفعل محذوف معطوف على ما تعلق به أن اتقوا، وذلك أن الجملة الشرطية لا يصح أن تقع بعد أن المصدرية أو المفسرة، فلا يصح عطفها على الواقع بعدها سواء كان إنشاء أو إخباراً، وسواء كان الفعل قبلها وصينا أو أمرنا أو غير ذلك، وبهذا يظهر أن ليس سبب العدول عن العطف على (اتقوا) هو كونه إنشاء، والشرطية خبراً أو كون الوصية والأمر مما لا تتعلق به الشرطية"^(٥).

(١) حاشية السعد (١): ٢٨٤.

(٢) سورة النساء، من الآية: ١٣١.

(٣) ينظر: الكشف ٥٧٣/١، ومفاتيح الغيب ٢٣٩/١١، والكتاب الفريد ٣٥٦/٢، والدر المصون ١١٢/٤، واللباب ٦٠/٧، وتفسير النيسابوري ٥١١/٢، وإرشاد العقل ٢٤٠/٢، وفتح القدير ٦٠٣/١، وروح المعاني ١٥٨/٣.

(٤) الكشف ٥٧٣/١.

(٥) حاشية السعد (١): ٢٤٤.

ويظهر من كلام السعد عدم وقوع الجملة الشرطية بعد (أن) المصدرية، أو التفسيرية، فلا يصح عطفها على الواقع بعدها سواء كان إنشاء أو إخباراً، وسواء كان الفعل قبلها وصينا أو أمرنا أو غير ذلك، فيكون الأنسب أنها جملة مستأنفة، وهو ما يرجحه الباحث.

المبحث الثالث: أحكام فعل الأمر

١- يصاغ فعل الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة وجعل موضعه همزة وصل، كقولك في يذهب، وينطلق، ويستخرج: اذهب، وانطلق، واستخرج، وهذه الهمزة تعتبر حركتها من حركة ثالث الفعل المضارع؛ فإن كان مضموماً كانت الهمزة مضمومة، فتأمر من يسكن فتقول: (اسكن) بالضم. وإن كان ثالثة مكسوراً نحو: يضرب أو مفتوحاً نحو: يذهب فتكسر الهمزة، كقولك: اضرب، واذهب، ومن الماضي على وزن (أفعل) سواء كان صحيحاً نحو: أكرم، أو معتلاً نحو: أقام، أو مدغماً نحو: أعد، افتتح بهمزة مفتوحة قطعاً فتقول: أكرم، وأقم، وأعد، ومن المضارع المجزوم المحذوف أوله نحو: عد، وسل، ودحرج بحذف حرف المضارعة منها^(١).

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٢) السكنى من السكون؛ لأنها نوع من اللبث والاستقرار^(٣).

قال السعد: "[السكنى من السكون] يعني أن (اسكن) أمر من السكنى، بمعنى إيجاد السكن لا من السكون بمعنى ترك الحركة، ولذا يذكر متعلقه بدون (في)؛ إلا أن مرجع السكنى إلى السكون"^(٤).

فالسعد من كلامه يرى أن الفعل (اسكن) أمر من السكنى، وقد جاء في لسان العرب: "وَسَكَنَ بِالْمَكَانِ يَسْكُنُ سَكْنًا وَسُكُونًا: أقام، وقال اللحياني: والسكن أيضاً سَكْنًا الرَّجُلُ فِي الدَّارِ. يُقَالُ: لَكَ فِيهَا سَكْنٌ. أَي سَكْنًا"^(٥).

ويظهر للباحث استواء الأمرين، أي: أن الفعل (اسكن) أمر من السكنى والسكون فكلاهما بمعنى أقام واستقر في المكان.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٦٣/٣، واللمحة ١٣٧/١، والكناش ٢٩/٢، وارتشاف الضرب ١٨٥٦/٤، والمساعد ٦١٢/٢، وتمهيد القواعد ٣٧٧٥/٨، والمغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، ١٨٦، دار الحديث، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٣٥.

(٣) الكشف ١٢٧/١.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣١٧/٢.

(٥) لسان العرب ٢١٢/١٣.

٢- يُسند الفعل إلى ضمائر الرفع المتصلة وهي نوعان: ضمائر رفع متحركة كتاء الفاعل، و(نا) الدالة على الفاعلين، ونون النسوة، وضمائر الرفع الساكنة كألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، والإسناد يعني كون الضمير فاعلاً، وفعل الأمر يتصل من تلك الضمائر بنون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، ويخضع الإسناد إلى نوع الفعل من حيث الصحة والإعلال، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

١- الفعل الصحيح: وهو ثلاثة أنواع:

أ- السالم: وهو ما خلا من الهمزة والتضعيف نحو: اكتبوا، واكتبوا، واكتبي، واكتبن.
 ب- المهموز: نحو: خُذوا، خُذوا، خُذني، خُذني، سلا، سلوا، سلي، سلن، رِيا، روا، رِئ، رِئ.

ت- المضاعف: نحو: احججن، حجا، حجوا، حجي.

٢- الفعل المعتل وهو خمسة أنواع:

أ- المثال: تُحذف فاء الفعل نحو: عد، وإن سلمت فإوه من الحذف تُقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة نحو: إيجل، من وجل.

ب- الأجوف: إن كان واوياً حُذفت عينه إذا اتصل بنون النسوة نحو: قُلن، وإذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة لا تُحذف عينه نحو: خافا، وخافوا، وخافي، وإن كان يائياً تُقلب ألفه ياء نحو: أئينا، أئينوا، أئيني، أبن.

ت- الناقص: فإن كان بالألف فإن ألفه تُقلب ياء نحو: ارضيا، ارضوا، ارضي، ارضين، وإن كان بالياء أو الواو فلا يحدث فيه تغيير نحو: ادعوا، ادعوا، ادعي، ادعُون، ارميا، ارموا، ارمي، ارمين.

ث- اللفيف المقرون: وهو ما كانت عينه ولامه حرفي علة، ويعامل معاملة الناقص من حيث اللام، وتبقى عينه دون تغيير نحو: اطويا، اطووا، اطوي، اطوين.

ج- اللفيف المفروق: وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، ويعامل معاملة المثال من حيث

الفاء، ومعاملة الناقص من حيث اللام نحو: فيا، فوا، في، فين^(١).
ومن الفعل الأجوف قول الزمخشري: "تريد معنى الإرادة والقصد للجواب، كأنهم قالوا: أريدا قتالهم"^(٢).
قال السعد: "[أريدا] بفتح الهمزة أمر للاثنتين من الإرادة"^(٣).
فالفعل (أريدا) أمر من الفعل الماضي (أراد)، ومثله الأفعال أراب، وأبان، وأراح، وغيرها، فتقلب ألفه ياء.
وبناء على ما سبق يتبين قلة مسائل فعل الأمر عند السعد في حاشيته.

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحمالوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ٤٩، مكتبة الرشد، الرياض، (د.ت)، والمغني في تصريف الأفعال ١٩١، والصرف الوافي، أ.د. هادي نهر، ٣٢١، دروب للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١١م، والمغني في علم الصرف، د. عبد الحميد السيد، ١٥٧، دار صفاء، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٠٩هـ - ٢٠٠٩م.

(٢) الكشف ١/٦٢١.

(٣) حاشية السعد (١): ٢٥٨.

الفصل الثالث

اختياراته في الحروف

المبحث الأول: الحروف العاملة.

المبحث الثاني: الحروف غير العاملة.

المبحث الأول: الحروف العاملة

حروف الجر:

١- مِنْ: ولها معان كثيرة منها: الابتداء مثل: خرجت من بغداد إلى الكوفة، والتبيين مثل: الثياب من الخبز، والتبعيض مثل: أكلت من الرغيف، وغيرها. وقد اختلف النحويون حول معانيها، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية^(١)، ومنهم من يرى أنها تخرج لمعان أخرى^(٢)، قال ابن يعيش: "فإن ابتداء الغاية لا يُفارقها في جميع ضروبها"^(٣).

وقال أبو حيان: "ذهب الجمهور، والفارسي إلى أن (من) تكون للتبعيض نحو: أكلت من الرغيف، ويصلح مكانها بعض، وذهب المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى"^(٤).

وقد اختلف العربون في معناها في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾^(٥) على أقوال^(٦):

الأول: أن (مِنْ) في قوله تعالى: (منها، ومن ثمرة) لابتداء الغاية متعلق بـ (رُزِقُوا)؛ لأن (من ثمرة) بدل اشتمال من (منها).

الثاني: أن (مِنْ) في (من ثمرة) للتبعيض متعلقاً بـ (رُزِقُوا) تعلق المفعول بالفعل.

(١) المقتضب ٤٤/١، والأصول ٤٠٩/١.

(٢) حروف المعاني ٨٢، ٧٦، ٥٠، والإيضاح العضدي ٢٥١، ورسالة منازل الحروف، علي بن عيسى، أبو الحسن الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ٤٩، دار الفكر - عمان، (د.ت)، والأزهية ٢٢٤، ورسف المباني ٣٢٢، والجنى ٣٠٨، والمعني ١٣٦/٤.

(٣) شرح المفصل ٤٦١/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ١٧١٩/٤، والتذليل ١١٧/١، وتوضيح المقاصد ٧٤٩/٢.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٥.

(٦) ينظر: الكشف ١٠٧/١، والكتاب الفريد ١٩٧/١، وتفسير البيضاوي ٦٠/١، وتفسير النسفي ٦٩/١، والبحر المحيط ١٨٥/١، والدر المصون ٢١٥/١، واللباب ٤٥٢/١، وتفسير النيسابوري ١٩٩/١، وإرشاد العقل ٦٩/١، وروح المعاني ٢٠٥/١.

الثالث: أن (من) في (من ثمرة) للتبيين في محل نصب على الحال لتقدمه على الموصوف متعلقاً بمحذوف، أي: رزقاً كائناً من ثمرة.

قال الزمخشري: "فان قلت: ما موقع من ثمرة؟ قلت: هو كقولك: كلما أكلت من بستانك من الرمان شيئاً حمدتك. فموقع (من ثمرة) موقع قولك من الرمان، كأنه قيل: كلما رزقوا من الجنات من أي ثمرة كانت من تفاحها أو رمانها أو غيرها أو غير ذلك رزقاً قالوا ذلك. ف(من) الأولى والثانية كلتاهما لابتداء الغاية؛ لأن الرزق قد ابتدئ من الجنات، والرزق من الجنات قد ابتدئ من ثمرة. وتنزيله تنزيل أن تقول: رزقني فلان، فيقال لك: من أين؟ فتقول: من بستانه، فيقال: من أي ثمرة رزقك من بستانه؟ فتقول: من رمان. وتحريره أن (رزقوا) جعل مطلقاً مبتدأ من ضمير الجنات، ثم جعل مقيداً بالابتداء من ضمير الجنات، مبتدأ من ثمرة، وليس المراد بالثمرة التفاحة الواحدة أو الرمانة الفذة على هذا التفسير، وإنما المراد النوع من أنواع الثمار. ووجه آخر: وهو أن يكون (من ثمرة) بياناً على منهاج قولك: رأيت منك أسداً. تريد أنت أسد. وعلى هذا يصح أن يراد بالثمرة النوع من الثمار، والجنات الواحدة"^(١).

قال السعد: "[ما موقع من ثمرة؟] من قواعد النحو أنه لا يجوز تعلق حرفي الجر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الإبدال مثل: مررت بزيد بعمره، بخلاف: مررت بزيد بأرض كذا؛ لأن الثانية للظرفية، وقد يتوهم أن الآية من هذا القبيل؛ لأن (من) في الموضعين لابتداء الغاية فلا يبقى للثانية موقع، فلذا احتاج المصنف في دفع ذلك إلى زيادة بيان وتقرير تمثيلاً أولاً، وتنزيلاً ثانياً، وتحريراً ثالثاً.

ومعنى (التنزيل): حط الكلام درجة درجة حيث اعتبر الفعل أولاً مطلقاً، ثم مقيداً بالقيد الأول، ثم اعتبر ذلك المقيد مقيداً بالقيد الثاني، وبالع في توضيحه بتقدير السؤال ثم الجواب. ومعنى (التحرير): التهذيب وأخذ الخلاصة وإظهارها بمنزلة جعل الشيء حراً، أي: خالصاً. وحاصل الجواب أن الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد، بل تعلق الأول بالمطلق والثاني بالمقيد، ولو سلم فليس الحرفان بمعنى واحد، بل الأولى لابتداء الغاية والثانية للبيان، وهذا هو الوجه الثاني من التفسير.

(١) الكشف ١/١٠٧.

فعلى الأول: المراد بالثمرة النوع لا الفرد؛ إذ لا معنى لابتداء الرزق من البستان من تفاحة واحدة مثلاً، فإنه يوجب أن يكون المرزوق قطعة منها لتكون (من) للابتداء دون البيان. وعلى الثاني: يجوز أن يراد النوع أو الفرد أي مرزوقاً هو نوع من الثمرة أو فرد من النوع، و(رزقاً) على الوجهين ثاني مفعولي (رزقوا)، و(من ثمرة) على الأول لغو، وعلى الثاني حال من (رزقاً)، وإنما لم تجعل (من) هاهنا للتبعية؛ لأن الابتداء والتبيين أصل لا يعدل عنه إلا بقرينة كما في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا﴾^(١) بلفظ الجمع وتنكير (رزقاً)، وهاهنا المجرور نكرة مفردة على أنها لو جعلت للتبعية كانت في موقع المفعول، ولزم كون (رزقاً) مفعولاً مطلقاً لا يفيد إلا التأكيد، اللهم إلا أن يقدر: رزقوا رزقاً، أي: مرزوقاً من ثمرة، أي: كائناً بعض ثمرة على أنها صفة قُدمت وصارت حالاً، وكون (من) التبعية بهذه الحيشة محل تأمل^(٢).

ويختار الباحث القول الأول؛ لعدم التفات المحققين إلى جعل الثانية تبعية في موقع المفعول؛ لأن مدلول التبعية أن يكون ما قبلها أو ما بعدها جزءاً لمجرورها؛ ومن جعلها للتبيين قدرها بمضمرة؛ لأن من شرط ذلك أن يحل محلها موصول وأن يكون ما قبلها محلي بـ (أل) الجنسية، و ليس قبلها شيء يتبين بها، وكونها بياناً لما بعدها بعيد جداً^(٣).

- واختلف المعربون في معناها في قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٤). ذكر المعربون في إعراب (من خير) قولين^(٥):

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٢.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢٨٠/٢.

(٣) الدر المصون ٢١٦/١، واللباب ٤٥٣/١، وروح المعاني ٢٠٥/١.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٠٥.

(٥) ينظر: المقتضب ٥٢/٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٨٩/١، والأصول ٤١٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٧٣/١، ومشكل إعراب القرآن ١٠٨/١، والكشاف ١٧٥/١، والحرر الوجيز ١٩٠/١، ومفاتيح الغيب ٦٣٦/٣، والبدیع ٢٤٥/١، والتبيان ١٠٢/١، والكتاب الفريد ٣٥٥/١، وتفسير القرطبي ٦١/٢، وتفسير البيضاوي ٩٩/١، وتفسير النسفي ١١٨/١، والبحر المحیط ٥٤٥/١، والتذيل ١٤٤/١١، والدر المصون ٥٣/٢، والمغني ١٩١/٤، واللباب ٣٦٣/٢، وإرشاد العقل ١٤٢/١، وفتح القدير ١٤٦/١، وروح المعاني ٣٤٩/١.

الأول: أنّ (من) زائدة، أي: أن ينزل خير من ربكم، و(من خير) قائم مقام الفاعل.

الثاني: أنّ (من) للتبويض أي: ما يودون أن ينزل من الخير قليل ولا كثير، و(عليكم) قائم مقام الفاعل.

قال الزمخشري: "من الأولى للبيان لأن الذين كفروا جنس تحته نوعان: أهل الكتاب، والمشركون... والثانية مزيدة لاستغراق الخير، والثالثة لابتداء الغاية"^(١).

قال السعد: "[والثانية] يعني التي في (من خير) مزيدة للاستغراق؛ لأن (خير) نكرة في سياق النفي بالواسطة حيث وقع فاعل (أن ينزل) وهو مفعول (يود) الداخلة عليه (ما) النافية فيعم فتفيد (من) الاستغراقية زيادة في العموم وتأكيذاً، وليست (من) هذه صلة محضة"^(٢).

فاختيار السعد من خلال كلامه يوافق الزمخشري في ما ذهب إليه، وتفيد الاستغراق زيادة في العموم وتأكيذاً، ولا نقول بأنها زائدة؛ لأنه لا يصح أن نقول بالزيادة في القرآن الكريم.

- ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾^(٣) حيث جاء في إعراب (من) قولان^(٤):

الأول: أن (من) للابتداء إذا أعرب (حلالاً) مفعول به للفعل (كلوا).

الثاني: أن (من) للتبويض إذا أعرب (حلالاً) حالاً، والجار والمجرور في موضع المفعول به.

قال الزمخشري: "و(من) للتبويض لأن كل ما في الأرض ليس بمأكول"^(٥).

قال السعد: "[و(من) للتبويض] يعني على تقدير أن يكون (حلالاً) حالاً، إذ لو كان مفعولاً ف (من) للابتداء؛ لأن من التبويضية في موقع المفعول أي كلوا بعض ما في الأرض.

(١) الكشف ١/١٧٥.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٣٩٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٦٨.

(٤) ينظر: تفسير الثعلبي ٢/٣٧، والتفسير البسيط ٣/٤٨٢، والكشاف ١/٢١٣، والمحرر الوجيز ١/٢٣٧، ومفاتيح الغيب ٥/١٨٥، والتبيان ١/١٣٨، والكتاب الفريد ١/٤٢٩، وتفسير القرطبي ٢/٢٠٨، وتفسير البيضاوي ١/١١٨، وتفسير النسفي ١/١٤٩، والبحر المحيط ٢/٩٩، والدر المصون ٢/٢٢١، واللباب ٣/١٥٠، وفتح القدير ١/١٩٣، وروح المعاني ١/٤٣٦.

(٥) الكشف ١/٢١٣.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون حالاً من (حالاً) قُدِّم عليه لتنكيره؟.

قلنا: لأن كون التبعية ظرفاً مستقراً، أو كون اللغو حالاً مما لا يقول به النحاة.

وفي قوله: [لأن كل ما في الأرض ليس بمأكل] إشعار بأن لزوم التبعية إنما هو على تقدير المفعولية، وإلى أنه لا يجوز أن تكون للتبيين^(١).

والظاهر أن قولي الزمخشري والسعد هما الأصوب؛ لأن (مِنْ) بمعنى بعض، ولوقوع الجار والمجرور في موضع المفعول به.

- ومن معاني (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾^(٢) ذكر العربون فيها قولين^(٣):

الأول: أنها لا ابتداء الغاية بمعنى ابتداء التوبة من زمان قريب من زمان المعصية لكيلا يقع في الإصرار.

الثاني: أنها للتبعية، أي بعض زمان قريب.

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى (من) في قوله: (من قريب)؟ قلت: معناه التبعية، أي يتوبون بعض زمان قريب، كأنه سمي ما بين وجود المعصية وبين حضرة الموت زماناً قريباً، ففي أي جزء تاب من أجزاء هذا الزمان فهو تائب من قريب، وإلا فهو تائب من بعيد"^(٤).
قال السعد: "[معناه التبعية] لما ثبت من دلالة قوله: (حتى إذا حضر) على أن ما بعد المعصية إلى حضور الموت كله زمان قريب، وبه يندفع ما يقال إنه لا يلوح معنى القرب على التائب قبيل الموت، فالأولى أن يجعل (من) للابتداء، ويحمل القريب على ما يقرب من وجود المعصية بحكم العرف، بحيث لا يدخل العاصي في زمرة المصيرين، والمقصود على التائبين من قريب يكون هو قبول التوبة على وجه التوهم والتأكيد والتعظيم على ما يشعر به قوله:

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٥٢/٢.

(٢) سورة النساء، من الآية: ١٧.

(٣) ينظر: الكشاف ٤٨٩/١، ومفاتيح الغيب ٧/١٠، وتفسير البيضاوي ٦٥/٢، وتفسير النسفي ٣٤٢/١، والبحر المحيط ٥٦٢/٣، والدر المصون ٦٢٤/٣، واللباب ٢٥٢/٦، وتفسير النيسابوري ٣٧٤/٢، وإرشاد العقل ١٥٦/٢، وفتح القدير ٥٠٥/١، وروح المعاني ٤٤٨/٢.

(٤) الكشاف ٤٨٩/١.

﴿ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾^(١)، وهو لا ينافي قبول توبة التائب من بعيد إلى وقت حضور الموت^(٢).

- ومن معانيها في قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾^(٣) جاء فيها قولان^(٤):

الأول: أنها للتبعض بمعنى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقصور على العلماء العارفين بالأحكام.

الثاني: أنها للتبيين بمعنى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأمة كلها. قال الزمخشري: "من للتبعض؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات"^(٥).

قال السعد: "[من فروض الكفايات] يعني إن فرض الكفاية إنما يجب على البعض من غير تعيين، كما أن الواجب المخير بعض مبهم من الأمور المعينة، وهذا مذهب مردود. والمختار أنه يجب على الكل ويسقط بفعل البعض بدليل أن لو ترك أثم الجميع، ولا معنى للوجوب على الجميع سوى هذا، ولو وجب على بعض مبهم لكان الإثم بعضاً مبهماً، وهو غير معقول بخلاف الإثم بواحد مبهم كما في الواجب المخير، والاستدلال على أنه لا يجب على الكل بعدم الوجوب على الجاهل مردود بأنه إذا ترك بالكلية فذلك الجاهل أيضاً آثم، كمن وجب عليه الصلاة وهو محدث فإن عليه تحصيل الشرط ثم الفعل، ولهذا ذهب البعض إلى أن (من) للبيان بمعنى أنه واجب على كل الأمة، ويسقط بفعل البعض لحصول المقصود"^(٦).

(١) سورة النساء، من الآية: ١٧.

(٢) حاشية السعد (١): ٢١٦.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج/١/٤٥٢، ومعاني القرآن للنحاس/١/٤٥٦، وتفسير الثعلبي/٣/١٢٢، والتفسير البسيط/٥/٤٨٠، وتفسير السمعاني/١/٣٤٧، وتفسير البغوي/١/٤٨٦، والكشاف/١/٣٩٦، والحرر الوجيز/١/٤٨٥، ومفاتيح الغيب/٨/٣١٤، والكتاب الفريد/٢/١٠٥، وتفسير القرطبي/٤/١٦٥، وتفسير البيضاوي/٢/٣١، وتفسير النسفي/١/٢٨٠، والبحر المحيط/٣/٢٨٩، والدر المصون/٣/٣٣٩، واللباب/٥/٤٤٩، وتفسير النيسابوري/٢/٢٢٧، وإرشاد العقل/٢/٦٧، وفتح القدير/١/٤٢٣، وروح المعاني/٢/٢٣٨.

(٥) الكشاف/١/٣٩٦.

(٦) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٦٩٥/٢.

ويؤيد الباحث القول الأول؛ لأن الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكونوا علماء؛ لأنهم عارفون بالأحكام الشرعية، فيكون من فرض الكفاية.

– وقد اختلف المعربون في معنى (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿لَمَسَّ جِدُّ أَسَسَ عَلَى

التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(١) على قولين^(٢):

الأول: أن تكون لابتداء الغاية في الزمان، وهو ما ذهب إليه الكوفيون.

الثاني: أنه على حذف مضاف أي: من تأسيس أول يوم، وهو ما تأوله البصريون.

ويقول السعد: "[من أيام وجوده] قيد بذلك لظهور أنه لم يؤسس على التقوى من أول يوم من مطلق الأيام، والمعنى أن تأسيسه على التقوى كان مبتدأً من أول يوم من أيام وجوده لا حادثاً بعده، ويحتمل الظرفية أي: في أول يوم، وما قيل إن التقدير: من تأسيس أول يوم؛ لأن (مِنْ) لا تدخل الزمان، وإنما يدخل الزمان (مُذ، ومُنْذ) مردود لكثرة وقوعه في التنزيل ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(٣)، و﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٤)»^(٥).

وفي كلام السعد على أن (مِنْ) تدخل على الزمان لكثرة وقوعه في التنزيل هو الصواب في رأي الباحث.

(١) سورة التوبة، من الآية: ١٠٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦٦/١، وتفسير الطبري ٦٨١/١١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٢/١، وتفسير الثعلبي ٩٤/٥، والتفسير البسيط ٤٩/١١، والمحزر الوجيز ٨٣/٣، والإنصاف ٣٠٦/١، والتبيان ٦٦٠/٢، والكتاب الفريد ٣٢٠/٣، وشرح المفصل ١١٦/٣، وتفسير القرطبي ٢٦٠/٨، وشرح التسهيل ١٣١/٣، وشرح الكافية ٧٩٦/٢، وشرح ابن النازم ٢٥٩، والبحر المحيط ٥٠٤/٥، والتذيل ١١٧/١١، والجنى ٣٠٨، والدر المصون ١٢١/٦، وأوضح المسالك ١٩/٣، والمغني ١٣٧/٤، وشرح ابن عقيل ١٥/٣، واللباب ٢٠٧/١٠، والمقاصد الشافية ٥٨٨/٣، وشرح الأشموني ٧٠/٢، والجمع ٤٦٠/٢، وروح المعاني ١٩/٦، ومعاني النحو ٧٦/٣.

(٣) سورة الروم، من الآية: ٤.

(٤) سورة الجمعة، من الآية: ٩.

(٥) حاشية السعد (١): ٣٣٣.

٢- إلى: ولها معان كثيرة منها: انتهاء الغاية زماناً كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١)، ومكاناً كقوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٢)، والمعية كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٣)، أي مع أموالكم، وغيرهما من المعاني^(٤)، ومن الأول قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٥) وقد جاء في إفادتها قولان^(٦):

الأول: أنها تفيد معنى الغاية مطلقاً، وفيها خلاف من حيث دخول ما بعدها فيما قبلها وعدمه.

الثاني: أنها بمعنى (مع) أي: مع المرافق.

قال الزمخشري: " (إلى) تفيد معنى الغاية مطلقاً"^(٧).

قال السعد: "من غير دلالة على الدخول والخروج؛ لأن المشهور من كلام أئمة اللغة أنها لانتهاء الغاية، فجاز أن تقع على أول الحد وأن تتوغل في المكان لكن يمتنع المجاوزة، وإلا لما كان غاية فمن هاهنا ورد استعمالها في المعنيين، فمال بعضهم إلى الاشتراك اللفظي، وبعضهم إلى ظهور الدخول، وبعضهم إلى عدم الدخول نظراً إلى ما وجد من كثرة الاستعمال، وما أدى إليه نظره من أن كمال الغاية أن يوصل إلى آخرها، أو يوقف على أولها، وفصل بعضهم بأن

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٨٧.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ١.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٢.

(٤) ينظر معاني (إلى) في: حروف المعاني ٦٥، والأزهية ٢٧٢، ورصف المباني ٨٠، والجنى ٣٨٥، والمغني ٤٨٩/١.

(٥) سورة المائدة، من الآية: ٦.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ١٨٤/٨، ومعاني القرآن للزجاج ١٥٣/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٢٧٠/٢، وتفسير الثعلبي ٢٦/٤، والتفسير البسيط ٢٧٩/٧، وتفسير السمعاني ١٦/٢، وتفسير البغوي ٢٢/٢، والكشاف ٦١٠/١، والمحرم الوجيز ١٦١/٢، ومفاتيح الغيب ٣٠٣/١١، واللباب ٣٥٦/١، والتبيان ٤٢١/١، والكتاب الفريد ٤١٠/٢، وشرح المفصل ٤٦٣/٤، وتفسير القرطبي ٨٦/٦، وتفسير البيضاوي ١١٦/٢، وتفسير النسفي ٤٢٩/١، والبحر المحيط ١٨٨/٤، والتذييل ٢٤٤/١١، والدر المصون ٢٠٨/٤، والمغني ٢٦/٦، واللباب ٢٢٠/٧، وتفسير النيسابوري ٥٥٦/٢، وإرشاد العقل ١٠/٣، وفتح القدير ٢١/٢، وروح المعاني ٢٤٣/٣.

(٧) الكشاف ٦١٠/١.

صدر الكلام إن لم يتناول الغاية فذكرها لمد الحكم إليها فلا تدخل مثل: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١)، وإن تناولها كما في ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢) فذكرها لإسقاط ما وراءها فيبقى داخلاً تحت الحكم، وهذا أيضاً ليس على إطلاقه، إذ تدخل في مثل: قرأت القرآن إلى آخره، بخلاف قرأته إلى سورة كذا^(٣).

ويظهر من كلام السعد أنه ذهب إلى القول الأول من غير دلالة على الدخول والخروج، وهو ما ذهب إليه الزمخشري بأن (إلى) تفيد الغاية مطلقاً، ودخولها في الحكم وخروجها أمر يدور مع الدليل، وليس في الآية دليل على واحد منهما^(٤).

وذهب أبو حيان إلى أنه إذا غُدمت القرينة حُمل على الأكثر، ثم ذكر أن من النحويين من ذهب إلى أنه داخل، ومنهم من ذهب إلى أنه غير داخل، وهو الصحيح وعليه أكثر المحققين^(٥).

ويمكن القول: بأن (إلى) تفيد انتهاء الغاية من غير دخول ما بعدها لما قبلها ولأنه إذا دخل ما بعدها لما قبلها وجب في آية الصيام تحقق دخول الليل.

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٨٧.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٦.

(٣) حاشية السعد (١): ٢٥٣.

(٤) الكشف ١/٦١٠.

(٥) البحر المحيط ٤/١٨٨.

٣- (الكاف): الكاف المفردة تأتي جارة وغير جارة، والجارّة تأتي حرفاً واسماً، وغير الجارة تأتي ضميراً، والكاف الاسمية الجارة مرادفة (مثل)، ومذهب سيويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً، إلا في الضرورة، وأجاز كثير من النحويين منهم الأخفش، والفارسي أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار. فإذا قلت: زيد كالأسد احتمل الأمرين^(١)، لذا اختلف النحويون في محل الكاف في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾^(٢) على أقوال كثيرة نذكر بعضاً منها^(٣):

- ١- أن الكاف نعت لمصدر محذوف تقديره: الأنفال ثابتة لله ثبوتاً كما أخرجك أي: ثبوتاً بالحق كإخراجك من بيتك بالحق.
- ٢- قال الزجاج: "موضع الكاف في (كما) نصب، المعنى الأنفال ثابتة لك مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق"^(٤)، ومثله قول الفراء: "امض لأمر الله في الغنائم كما مضيت على مخرجك وهم كارهون"^(٥).
- ٣- أنه متعلق بما بعده تقديره: يجادلونك مجادلة: كما أخرجك ربك، قال الكسائي: (الكاف) تتعلق بما بعده وهو قوله: (يجادلونك في الحق) والتقدير: (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق) على كره فريق من المؤمنين كذلك هم يكرهون القتال ويجادلونك فيه.
- ٤- الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك فاتقوا الله كأنه ابتداء وخبر.

(١) ينظر: الكتاب ٤٠٨/١، ورصف المباني ١٩٥، والجنى الداني ٧٨، والمغني ٢٢/٣، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣، والمقاصد الشافية ٦٦٢/٣، وشرح الأشموني ٩٧/٢، والجمع ٤٤٧/٢.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٠٣/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٥/١، وتفسير الطبري ٣٤/١١، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢، وتفسير الثعلبي ٣٢٩/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٩/١، والتفسير البسيط ٢٥/١٠، والكشاف ١٩٧/٢، والحرر الوجيز ٥٠١/٢، ومفاتيح الغيب ٤٥٦/١٥، والتبيان ٦١٦/٢، والكتاب الفريد ١٨٧/٣، وتفسير القرطبي ٣٦٧/٧، والبحر المحيطة ٢٧٢/٥، والدر المصون ٥٥٩/٥، والمغني ٧١/٦، واللباب ٤٥٠/٩، وتفسير النيسابوري ٣٧٠/٣، والسراج المنير ٥٥٥/١، وإرشاد العقل ٥/٤، وفتح القدير ٣٢٨/٢، وروح المعاني ١٥٨/٥.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤٠٠/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٠٣/١.

٥- أن (الكاف) صفة لخبر مبتدأ، وقد حذف ذلك المبتدأ وخبره، والتقدير: قسمتك الغنائم حق كما كان إخراجك حقاً .

٦- الكاف في موضع رفع أيضاً، والمعنى: وأصلحوا ذات بينكم ذلكم خير لكم كما أخرجك، فالكاف نعت لخبر ابتداء محذوف.

٧- أنها في محل رفع أيضاً على أنها خبر ابتداء محذوف تقديره: هذه الحال كحال إخراجك.

٨- أن الكاف بمعنى واو القسم و(ما) بمعنى الذي، والتقدير: والذي أخرجك، ويكون قوله (يجادلونك) جواب القسم، وهذا قول أبي عبيدة.

قال الزمخشري: "كما أخرجك ربك فيه وجهان: أحدهما: أن يرتفع محل (الكاف) على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذه الحال كحال إخراجك. والثاني: أن ينتصب على أنه صفة مصدر الفعل المقدر في قوله: الأنفال لله والرسول أي: الأنفال استقرت لله والرسول، وثبتت مع كراهتهم ثباتاً مثل ثبات إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون"^(١).

فكل الأقوال لا تخلو من تقديرين: النصب والرفع، والوجه المختار عند السعد هو الرفع، حيث قال: "[أن ينتصب] لا خفاء في أن الأوجه هو الرفع؛ لأن الناصب بعيد والفاصل كثير"^(٢).

ويميل الباحث إلى قول السعد وغيره في أن الكاف محله الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه الحال مثل حال إخراجك؛ لبعده الناصب وكثرة الفواصل.

— ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾^(٣). فقد جاء فيه وجوه إعرابية هي^(٤):

(١) الكشف ١٩٧/٢.

(٢) حاشية السعد (١): ٣١٦.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٢٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٤٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٨٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٥٦، والكشاف ٤/٢٧٦، ومفاتيح الغيب ٢٧/٦٦٠، والتبيان ٢/١١٤٧، والكتاب الفريد ٥/٥٧٦، وتفسير القرطبي ١٦/١٣٩، وتفسير البيضاوي ٥/١٠١، وتفسير النسفي ٣/٢٩١، والبحر المحيط ٩/٤٠٢، والدر المصون ٩/٦٢٣، واللباب ١٧/٣٢٢، وإرشاد العقل ٨/٦٢، وفتح القدير ٤/٦٥٨، وروح المعاني ١٣/١٢٢.

الأول: الكاف مرفوعة المحل خيراً لمبتدأ مضمّر أي: الأمر كذلك، وهو قول الزجاج^(١).
 الثاني: الكاف منصوبة على معنى: مثل ذلك الإخراج أخرجناهم منها وأورثناها قوماً،
 قاله الزمخشري^(٢).
 الثالث: أن تكون نعتاً للترك المحذوف، أي: تركاً كذلك، قاله أبو البقاء^(٣).
 قال الزمخشري: "كذلك الكاف منصوبة على معنى: مثل ذلك الإخراج أخرجناهم منها
 وأورثناها أو في موضع الرفع على الأمر"^(٤).
 ويقول السعد: "[الكاف منصوبة] على المصدر لفعل محذوف عطف عليه (وأورثنا)، وذلك
 إشارة إلى نفس مصدر ذلك الفعل"^(٥).
 ومما سبق ذكره يرجح الباحث ما ذهب إليه السعد؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل، فالكاف
 منصوبة بفعل يفسره ما بعده.

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/٤٢٦.

(٢) الكشف ٤/٢٧٦.

(٣) التبيان ٢/١١٤٧.

(٤) الكشف ٤/٢٧٦.

(٥) حاشية السعد (٢): ٦٢١.

الحروف الناسخة التي تعمل عمل (كان):

١- لات: وقد وقع اختلاف في حقيقتها على النحو الآتي:

١. أنها كلمتان لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت وريت وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور.

٢. أنها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص، والثاني: أن أصلها (ليس) بكسر الياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاءً.

٣. أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها (لا) النافية والتاء زائدة في أول الحين قاله أبو عبيدة، وابن الطراوة.

كما جاء الاختلاف في عملها على النحو الآتي:

١. أنها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور.
 ٢. أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر وهو مذهب الأخفش^(١).
 ٣. أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول للأخفش أيضاً.
- وعلى كل قول لا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين والغالب أن يذكر بعدها أحد المعمولين، وأن يكون المحذوف هو المرفوع.
- ويظهر أيضاً اختلاف في معمولها فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه^(٢).

(١) ينظر: الجني ٤٨٨، والمغني ٣/٣٦٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧/١، والأصول ٩٥/١، وحروف المعاني ٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٤/١، والإنصاف ٨٩/١، والبديع ٥٨٧/١، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وأما ابن الحاجب ٤٢٣/١، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، وشرح الكافية ٤٤٢/١، واللمحة ٤٨٦/١، وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، والتذيل ٢٨٧/٤، والجني ٤٨٥، وتوضيح المقاصد ٥١١/١، والمغني ٣/٣٥٦، وإرشاد السالك ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ٣١٩/١، وشرح الأشموني ٢٦٧/١، وشرح التصريح ٢٦٨/١، والجمع ٤٥٨/١، والنحو الوافي ٦٠٤/١، ومعاني النحو ٢٥٩/١.

وقد تعددت وجوه الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) على النحو الآتي^(٢):

الأول: أن (لا) نافية بمعنى ليس، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رَبِّ وَثُمَّ، ولا تعمل إلا في الأزمان خاصة نحو: لات حين، ولات أوان، والأكثر حذف مرفوعها والتقدير: ولات الحين حين مناص.

الثاني: أنها تعمل عمل (إنَّ) النافية للجنس، فيكون (حين مناص) اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناص لهم.

الثالث: أن بعدها فعلاً مقدرًا ناصباً لـ (حين مناص) أي: لات أرى حين مناص لهم بمعنى: لست أرى ذلك.

قال الزمخشري: "ولات هي لا المشبهة بليس، زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على رب، وثم للتوكيد، وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان ولم يبرز إلا أحد مقتضيهما: إما الاسم وإما الخبر، وامتنع بروزهما جميعاً"^(٣).

قال السعد: "[ولم يبرز إلا أحد مقتضيهما] إبهام أن اسم (لا) مضمّر مستكن في (ليس) لكنه يضمحل بالإجماع على أن الحرف لا يضم فيه، وإن شابه الفعل، بل الاسم محذوف، وهو الشائع الكثير، وأما بروز الاسم وحذف الخبر مثل: ولات حين مناص بالرفع فقليل جداً، وأمره على رأي الخليل وسيبويه ظاهر، أي: لات حين مناص حاصلاً، برفع الاسم ونصب الخبر، وأما على رأي الأخفش، أي: لات حين مناص كائن برفع الاسمين على أنهما مبتدأ

(١) سورة ص، من الآية: ٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢، وتفسير الطبري ١٤/٢٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/٣، ومشكل إعراب القرآن ٦٢٣/٢، والتفسير البسيط ١٤٥/١٩، وتفسير السمعاني ٤٢٤/٤، والكشاف ٧١/٤، والمحرر الوجيز ٤٩٢/٤، ومفاتيح الغيب ٣٦٦/٢٦، والتبيان ١٠٩٧/٢، والكتاب الفريد ٤٠٦/٥، وتفسير القرطبي ١٤٦/١٥، وتفسير البيضاوي ٢٣/٥، وتفسير النسفي ١٤٤/٣، والبحر المحيط ١٣٦/٩، والدر المصون ٣٤٧/٩، واللباب ٣٦٧/١٦، وتفسير النيسابوري ٥٨٢/٥، وإرشاد العقل ٢١٤/٧، وفتح القدير ٤٨٢/٤، وروح المعاني ١٥٧/١٢.

(٣) الكشاف ٧١/٤.

وخبر فلا يستقيم إلا على أن (لا) بمعنى (ليس) إلا أنها لم تعمل كما هو اللغة التميمية^(١).

ومن خلال كلام السعد يتبين للباحث أنه يأخذ بالقول الأول في أن مرفوع (لات) محذوف؛ لأن الحرف لا يضم فيه، وهو الأقرب في نظر الباحث.

(١) حاشية السعد (٢): ٥٣٧.

الحروف الناسخة (إنَّ وأخواتها):

١- (إنَّ): من العوامل الداخلة على الجملة الاسمية الحروف الناسخة، وإذا اتصلت (ما) بهذه الحروف منعها عن العمل؛ إلا (ليت) فأجاز النحاة إعمالها وإهمالها، وأجاز بعض النحاة زيادة (ما) بعد (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) ^(١)، وبعض المعربين أعمل (إنَّ) فيما بعدها مع اتصالها بـ (ما) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾ ^(٢) حيث ورد فيها الآتي ^(٣):

الأول: أن (ما) كافة عن عمل (إنَّ) والفعل (حَرَّمَ) مبني للفاعل، وعليها القراءة، و(الميتة) مفعول به منصوب، و(ما) عطف عليها والفاعل الفعل (حَرَّمَ)، وفي قراءة نسبت لابن أبي عجلة (١٥٢هـ) برفع (الميتة) على أن (ما) موصولة بمعنى الذي، والموصول وصلته في محل نصب اسم (إن) و (الميتة) خبرها. والتقدير: إنَّ الذي حرمه عليكم الميتة.

الثاني: على قراءة (حُرِّمَ) مبنياً للمفعول تحتل (ما) وجهين، أحدهما: أن تكون موصولة، فمفعول (حُرِّمَ) القائم مقام الفاعل ضمير مستكن يعود على (ما) الموصولة، و(الميتة) خبر (إن) والثاني: أن تكون (ما) كافة، و (الميتة) مفعول ما لم يسم فاعله، والفعل (حُرِّمَ) مبني للمفعول.

الثالث: في قراءة (حَرَّمَ)، تحتل (ما) وجهين: تكون كافة، و(الميتة) فاعل (حَرَّمَ)، أو موصولة، والفاعل ضمير يعود على (ما) وهي اسم (إن)، و(الميتة) خبرها.

(١) ينظر: الأصول ٢٣٢/١، وشرح الكتاب للسرياني ٤٦٨/٢، والبديع ٥٤٠/١، وشرح المفصل ٥١٩/٤، وشرح الكافية ٤٧٩/١، وشرح ابن الناطم ١٢٤، والكناش ٩٠/٢، واللمحة ٥٦٣/٢، والتذيل ١٢٨/٥، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/١، وشرح الأشموني ٣١١/١، والهمع ٥١٩/١، ومعاني النحو ٣٢٥/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٧٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٠/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠/١، وتفسير الثعلبي ٤٣/٢، ومشكل إعراب القرآن ١١٧/١، والحرر الوجيز ٢٣٩/١، ومفاتيح الغيب ١٩١/٥، وإعراب القراءات الشواذ ٢٢٦/١، والتبيان ١٤٠/١، والكتاب الفريد ٤٣٣/١، وتفسير القرطبي ٢١٦/٢، والبحر المحيط ١١٠/٢، والدر المصون ٢٣٥/٢، والمغني ٧٦/٤، واللباب ١٧٠/٣، وفتح القدير ١٩٥/١.

قال الزمخشري: "قرئ (حَرَم) على البناء للفاعل، وحُرِّم على البناء للمفعول، وحُرِّم بوزن كرم^(١)"^(٢).

قال السعد: "قوله: [قرئ (حَرَم) على البناء للفاعل] مع نصب الميئة هي القراءة و(ما) كافة، ومع رفعها شاذة، و(ما) حينئذ موصولة، أي: الذي حرمه الله عليكم هي الميئة، وأما على قراءة (حُرِّم) بلفظ المبني للمفعول أو (حرم) بوزن (كُرم) فالميئة رفع لاغير، و(ما) تحتمل الوجهين، ورجحت كافة باعتبار سنة الكتابة، والموصولة بإبقاء (إِنَّ) عاملة"^(٣).
والمختار عند الباحث الوجه الأول بأن (ما) كافة؛ لدخول (إِنَّ) على الجملة الفعلية، وعدم مخالفة القاعدة النحوية.

(١) قراءة (حَرَم) على البناء للفاعل، ورفع الميئة، و(ما) بمعنى الذي: مختصر ابن خالويه ١٨ عن بعضهم، ونسبت لابن أبي عبلة في: تفسير القرطبي ٢/٢١٦، والبحر المحيط ٢/١١٠، وفتح القدير ١/١٩٥، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/١٠٢، والكشاف ١/٢١٥. وقراءة (حُرِّم) على البناء للمفعول نسبت لابن أبي الزناد في مختصر ابن خالويه ١٨، ولأبي جعفر في تفسير القرطبي ٢/٢١٦، والبحر المحيط ٢/١١٠، وفتح القدير ١/١٩٥.
(٢) الكشاف ١/٢١٥.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٤٥٥.

٢- **لعلّ**: ولها معان^(١) فتأتي بمعنى الترجي مثل: لعل الله يرحمنا، والإشفاق مثل: لعل العدو يقدم، والتعليل كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٢)، والاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(٣)، وقد اختلف العربون في معناها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٤) على أقوال^(٥):

الأول: أنها للترجي والإطماع، أي: افعلوا ذلك على الرجاء والطمع.
الثاني: أنها للتعليل، أي: كي تتقوا.

الثالث: أنها للتعرض للشيء، أي: افعلوا ذلك متعرضين لأن تتقوا.

قال الزمخشري: "ولعل للترجي أو الإشفاق. تقول: لعل زيدا يكرمني. ولعله يهيني"^(٦). وقال السعد: "[ولعل للترجي] ضبط هذا الكلام أن (لعلّ) موضوع لتوقع محبوب وهو (الترجي) أو مكروه وهو (الإشفاق)، والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال، وقد ورد (لعلّ) في القرآن للإطماع أي للإيقاع في الطمع، إما لأنه كلام الكريم الذي لا فرق بين إطماعه وجزمه بحصول المطموع فيه، أو لأنه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بإنجازها على التكلم بكلمة (لعل، وعسى) كما هو دأب الملوك والعظماء، أو لأن فيه الإيماء إلى أنه لا ينبغي أن يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة...

(١) ينظر معاني (لعلّ) في: حروف المعاني ٣٠، والأزمية ٢١٧، وشرح التسهيل ٩/٢، وارتشاف الضرب ١٢٤٠/٣، والتذيل ٥/٥، والجنى ٥٧٩، وتوضيح المقاصد ٥٢٣/١، والمغني ٥١٦/٣، وتمهيد القواعد ١٢٩١/٣.

(٢) سورة طه، الآية: ٤٤.

(٣) سورة عبس، الآية: ٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢١.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٣٨٦/١، ومعاني القرآن للزجاج ٩٨/١، والتفسير البسيط ٢١٩/٢، وتفسير السمعاني ٥٦/١، وتفسير البغوي ٩٣/١، والكشاف ٩١/١، ومفاتيح الغيب ٣٣٤/٢، والكتاب الفريد ١٨٤/١، وشرح المفصل ٥٧٠/٤، وتفسير القرطبي ٢٢٧/١، وتفسير النسفي ٦٢/١، والبحر المحيط ١٥٥/١، والدر المصون ١٨٩/١، واللباب ٤١١/١، وتفسير النيسابوري ١٨١/١، وتفسير الثعالبي ١٩٥/١، وروح المعاني ١٨٨/١.

(٦) الكشاف ٩١/١.

والحاصل أن (لعل) في مثل هذه المواضع للإطماع مع التحقيق، والتعبير عن التحقيق بطريق الإطماع إما ليدل على أنه لا خلف في إطماع الكرماء، أو ليكون على دأب كلام العظماء، أو لتنبية العباد على أن لا يتكلموا، وليس معنى العطف أن (لعل) إما أن يجيء للإطماع مع التحقيق، أو للإطماع بدون التحقيق على ما وُهم.

وبالجملة فلما كان ما بعد (لعل) الإطماعية قطعي الحصول، وما قبلها مما يناسب أن يعلل به ذلك الحصول بحيث يكون أعني ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها، زعم ابن الأنباري وجماعة من أئمة العربية أن (لعل) قد تكون بمعنى (كي)، حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كانت إطماعاً مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١)، أو لا مثل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢)، و﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٣)، ورده المصنف بأن جمهور أئمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والإشفاق، وبأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق، ألا تراك تقول: دخلت على المريض كي أعوده، وأخذت الماء كي أشربه، ولا تصح (لعل).

قال الزمخشري: "فان قلت: ف (لعل) التي في الآية ما معناها وما موقعها؟ قلت: ليست مما ذكرناه في شيء"^(٤).

قوله: [ليست مما ذكرناه في شيء] يعني ليست للإشفاق وهو ظاهر، ولا للترجي، أما من جهة الخالق فلاستحالته، وأما من جهة المخلوقين فلأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها، ولا للإطماع لأنه إنما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه، ولا يناله إلا من جهة المتكلم، والتقوى بالعكس، ولكنها استعارة من معنى الترجي...

قوله: [خلقكم للاستيلاء على أقصى غايات العبادة] فإن قيل: هذا اعتراف بأن (لعل) للتعليل وبمعنى (كي)، وكذا قوله بعد ذلك [خلقكم لكي تتقوا]. قلنا: بل هو أخذ بالحاصل بعد تقرير الاستعارة، وجعل (لعل) لما يشبه الترجي؛ لأن خلقهم مع إرادة التقوى في معنى

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٨٩.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٥٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢١.

(٤) الكشف ٩٢/١.

خلقهم لأجل التقوى، وكذا في كل ما يرد في هذا الكتاب من تفسير (لعل) بمعنى (كي) أو الإرادة فلينتبه لذلك.

فإن قيل: عند أصحابنا لا يصح تفسيرها بمعنى الإرادة لاستلزامها وقوع المراد، ولا بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله - تعالى - بالغرض، فما يصنعون بـ (لعل) الواقعة في كلام الله - تعالى - عند امتناع حملها على ترجي العباد؟.

قلنا: يجعلونها للطلب وهو لا يستلزم وقوع المطلوب على ما تقرر في الكلام من أن الطلب غير الإرادة، على أن منع التعليل بالغرض العائد إلى العباد بعيد جداً لمخالفته كثيراً من النصوص^(١).

ويذهب الباحث إلى أن (لعل) تحمل في كل معانيها على الترجي في الشيء المحبوب، والإشفاق في الشيء المكروه؛ لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية، والرجاء والإشفاق متعلق بالمخاطب، و(لعل) من الله - عز وجل - حمل للمخاطبين على طلب الرجاء والإشفاق؛ لأن المعنى متعلق بهم.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٢٤٦.

٣- كَأَنَّ: وهو حرف مركب عند أكثر النحويين من كاف التشبيه وإن، قالوا في مثل: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ إنَّ الأصل إنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ، واختار المالقي (٧٠٢هـ) بأنه حرف غير مركب، وتعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر، ولها معان أربعة: التشبيه، والشك، والتحقيق، والتقريب، ومن أحكامها أنها قد تخفف ولا يبطل عملها^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾^(٢).

قال الزمخشري: "كَأَنَّ مخففة، والأصل كأنه لم يسمعها: والضمير ضمير الشأن، كما في قوله (الطويل): كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم"^(٣).

قال السعد: "وظبية يروى منصوباً بإعمال كأن، ومجروراً بزيادة أن، ومرفوعاً وهو المشهور، وفيه الاستشهاد إذ هي مبتدأ لكونها في معنى الموصوفة خبره تعطو، والجملة خبر ضمير الشأن المحذوف"^(٤).

يظهر من كلام السعد أنه اختار خبر (كَأَنَّ) المخففة جملة اسمية؛ لأنه لا يجوز أن يقع الخبر مفرداً مع حذف الاسم، ويميل الباحث إلى اختيار السعد؛ لأن الكلام لا يتم بدون الجملة الفعلية (تعطو).

(١) ينظر: حروف المعاني ٢٨، والإنصاف ١/١٦٠، والبديع ١/٥٦٢، وشرح المفصل ٤/٥٦٥، وشرح التسهيل ٢/٤٥٥، وشرح ابن النظم ١٣١، ورصف المباني ٢٠٨، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧، والتذيل ٥/١٦٩، والجنى ٥٦٨، وتوضيح المقاصد ١/٥٤١، والمغني ٣/٧٢، وإرشاد السالك ١/٢٥٦، وشرح الأشموني ١/٣٢٤، وشرح التصريح ١/٣٣٣، والهمع ١/٥١٦.

(٢) سورة الجاثية، من الآية: ٨.

(٣) الكشف ٤/٢٨٦، عجز بيت لابن صريم اليشكري، وقيل: أرقم بن علباء اليشكري. والبيت بتمامه:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسّم
كَأَنَّ ظبيّةً تَعْطُو إلى واري السَلَمِ

وهو بهذه الرواية من شواهد: الكتاب ٢/١٣٤، والأصول ١/٢٤٥، والبديع ١/٥٦٢، وشرح المفصل ٤/٥٦٦، وشرح التسهيل ٢/٤٦، وشرح الكافية ١/٤٩٦، وشرح ابن النظم ١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٨، والتذيل ٥/١٧٠، وأوضح المسالك ١/٣٦٢، وإرشاد السالك ١/٢٥٦، وتمهيد القواعد ٣/١٣٧٨، والمقاصد الشافية ٢/٤٠٩، وشرح المكودي ٧٨، وشرح الأشموني ١/٣٢٥، وشرح التصريح ١/٣٣٣، والهمع ١/٥١٧، وشرح أبيات المغني ١/١٥٨.

(٤) حاشية السعد (٢): ٦٢٤.

حروف النصب:

١- إذن: وهي حرف جواب وجزاء وتعمل النصب في الفعل المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن تقع في ابتداء الكلام.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

الثالث: أن تتصل بالفعل بعدها مباشرة فلا يفصل بينهما فاصل إلا أن يكون قَسَماً.

ولها ثلاث حالات من حيث إعمالها وإهمالها:

الأولى: إن تحققت الشروط السابقة يجب إعمالها.

الثانية: إن وقعت متوسطة يعتمد ما بعدها على ما قبلها بكونه خبر مبتدأ، أو جواباً

لشرط، أو جواباً لقسم مثل: أنا إذن أقوم، وإن تكرمني إذن أكرمك.

الثالثة: إن سُبقت بواو أو فاء جاز إعمالها وإهمالها^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ

نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾^(٢)، فقد اختلف المعربون في إعمالها وإلغائها على قولين^(٣):

الأول: أنها ملغاة في قراءة العامة لدخول العاطف عليها وهو (الفاء).

الثاني: أنها عاملة في قراءة ابن مسعود، وجواز ذلك في غير القرآن.

(١) ينظر: المقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، وشرح الكتاب للسرياني ٢٠٢/٣، واللباب ٣٤/٢، وشرح المفصل ٢٢٦/٤ - ١٢٦/٥، وشرح ابن النازم ٤٧٧، واللمحة ٨٢٢/٢، والكناش ١٢/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٣٨/٣، والمغني ١٠٩/١، إرشاد السالك ٧٧٠/٢، وشرح ابن عقيل ٦/٤، والمساعد ٧٢/٣، وشرح المكودي ٢٧٩، وشرح التصريح ٣٦٩/٢، والجمع ٣٧٣/٢، وحاشية الصبان ٤٢١/٣، والنحو الوافي ٣٠٨/٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، وتفسير الطبري ١٥٣/٧، ومعاني القرآن للزجاج ٦٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٠/١، والكشاف ٥٢٢/١، والمحرر الوجيز ٦٨/٢، ومفاتيح الغيب ١٠٣/١٠، والتبيان ٣٦٥/١، والكتاب الفريد ٢٨٣/٢، وتفسير القرطبي ٢٥٠/٥، وتفسير البيضاوي ٧٩/٢، والبحر المحيط ٦٧٧/٣، والدر المصون ٦/٤، والمغني ١٢٢/١، واللباب ٤٢٤/٦، والجمع ٣٧٦/٢، وإرشاد العقل ١٩٠/٢، وفتح القدير ٥٥٢/١، وروح المعاني ٥٥/٣.

قال الزمخشري: "وقرأ ابن مسعود^(١): فإذا لا يؤتوا، على إعمال إذا عملها الذي هو النصب، وهي ملغاة في قراءة العامة"^(٢).

قال السعد: "[وهي ملغاة في قراءة العامة] إذن تنصب المضارع إذا كانت مستقلة مثل: إذن أكرمك في جواب أنا آتيك غداً، وتلغو إذا كانت متعلقة بما قبلها مثل: أنا إذن أكرمك، وإن تأتني إذن أكرمك، وإذا وقعت بعد الواو والفاء العاطفة فمن جهة حصول الربط بدونها، وكون الحرفين لعطف مستقل على مستقل تكون كالمستقلة، فتعمل كما في قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه - ومن جهة أن لها دخلاً في الارتباط حتى كأن ما بعدها من تنمة ما قبلها تكون كالمتوسطة فتلغو كما في قراءة العامة، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣)، ويكون حكمها حكم المتأخرة فيما إذا قيل فلا يؤتون الناس نقيراً إذن"^(٤).

يظهر من كلام السعد جواز عمل (إذن) بعد الفاء العاطفة كما في قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه - كون العطف مستقلاً، ويذهب الباحث إلى جواز إعمالها وإلغائها؛ لأنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء^(٥)، والأجود إلغاء عمل (إذن) بعد حرف العطف الواو، والفاء لما عليه أكثر القراء.

(١) نسيت لابن مسعود في: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، والكشاف ٥٢٢/١، والمحرر الوجيز ٦٧/٢، ومفاتيح الغيب ١٠٤/١٠، وزاد عبد الله بن عباس في البحر المحيط ٦٧٧/٣، وبلا نسبة في: معاني القرآن للزجاج ٦٢/٢، وتفسير القرطبي ٢٥٠/٥.

(٢) الكشاف ٥٢٢/١.

(٣) سورة الإسراء، من الآية: ٧٦.

(٤) حاشية السعد (١): ٢٢٨.

(٥) الكتاب ١٣/٣، والمقتضب ١١/٢.

المبحث الثاني: الحروف غير العاملة

- **أَمَّا:** وهي حرف فيه معنى الشرط، مؤول بـ (مهما يكن من شيء)؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، وقال ابن مالك وغيره: **أَمَّا** حرف تفصيل، وقال بعض النحويين: إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه، كقولك: **أما** زيد فمنطلق. ولذلك قال بعضهم: هي حرف إخبار مضمن معنى الشرط^(١).

١- من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢).

الجمهور على رفع (ثمود) ممنوع من الصرف. والأعمش وابن وثاب مصروفاً، وقرأ ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش في رواية، وعاصم في رواية (ثمود) منصوباً مصروفاً. والحسن وابن هرمز وعاصم أيضاً منصوباً غير منصرف.

فعلى قراءة الرفع تكون (ثمود) مبتدأ، والجملة بعده الخبر، وهو متعين عند الجمهور؛ لأن (أما) لا يليها إلا المبتدأ فلا يجوز فيما بعدها الاشتغال إلا في قليل كهذه القراءة، وعلى قراءة النصب يكون (ثمود) منصوباً بفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: **وأما** ثموداً هدينا فهديناهم قالوا: لأنها لا يليها الأفعال^(٣).

قال الزمخشري: "وقرئ: ثمود، بالرفع والنصب منونا وغير منون، والرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء"^(٤).

(١) ينظر معاني (أَمَّا) في: حروف المعاني ٦٤، والأزهية ١٤٤، وشرح ابن النازم ٥٠٩، ورسف المباني ٩٧، والجني ٥٢٢، وتوضيح المقاصد ١٣٠٥/٣، والمغني ٣٥١/١، وإرشاد السالك ٨١٦/٢، وشرح ابن عقيل ٥٢/٤، والمقاصد الشافية ١٩١/٦، والنحو الوافي ٥٠٤/٤.

(٢) سورة قُصِّلَتْ، من الآية: ١٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٨١/١، ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣، والمقتضب ٢٧/٣، وتفسير الطبري ٤٠٣/٢٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٨/٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢، وجامع البيان ١٥٦٠/٤، والكشاف ١٩٤/٤، والمحزر الوجيز ٩/٥، والبديع ٨٦/١، والتبيان ١١٢٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٧/٢، والكتاب الفريد ٥٠٧/٥، وشرح المفصل ٤٠٦/١، وشرح التسهيل ١٣٩/٢، وتفسير النسفي ٢٣١/٣، والبحر المحيط ٢٩٦/٩، والتذيل ٣٢٨/٦، والدر المصون ٥٢٠/٩، والمغني ٣٦٦/١، واللباب ١٢٣/١٧، والمقاصد الشافية ٨٧/٣، وتفسير النيسابوري ٥٣/٦، وإرشاد العقل ٩/٨، وإتحاف الفضلاء ٤٨٨، وفتح القدير ٥٨٦/٤، وروح المعاني ٣٦٦/١٢.

(٤) الكشف ١٩٤/٤.

قال السعد: "[لوقوعه بعد حرف الابتداء] وهي إما مع كون الاسم الفعل المشتغل بالضمير غير طلب فيكون الرفع هو المختار ليكون الواقع بعد أما هو المبتدأ، وإما على تقدير النصب فيقدر فعل المحذوف متأخراً ليكون الواقع بعد أما اسماً، ولم يتبين فيما وقع التباين الكتب أو سمع من الأئمة معنى قولهم: أما حرف ابتداء، فلذلك لم يلاصقها فعل، فلا يليها إلا الاسم، فإن أريد أنها حرف لا يكون بعدها المبتدأ فظاهر البطلان، وإن أريد أنها حرف يقع في ابتداء الكلام فهذا لا يقتضي أن يكون الواقع بعدها اسماً لا فعلاً، فلو سلم فلا يقتضي اختيار الرفع؛ لأن وقوع المفعول وغيره بعدها شائع مثل: (أما زيداً فضريت، وأما يوم الجمعة فسرت)، ونحو ذلك، غاية الأمر أن يقال: إن تقدم المعمول مرجوح، وقد سنع لنا أن المراد أنها حرف وقعت موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط؛ لأن معنى أما زيد فمنطلق، مهما يكن من شيء فزيد منطلق، وهو بعد محل نظر"^(١).

يظهر من كلام السعد اعتراضه على من ذهب إلى أن (أماً) حرف ابتداء، وقد ذكرت أقوال بعض النحويين فيها، وأنها حرف فيه معنى الشرط، والدليل على أنها في معنى الشرط لزوم الفاء لجوابها، وأنه لا يليها في الغالب إلا الاسم.

(١) حاشية السعد (٢): ٥٩٣.

- **لو:** ولها استعمالات منها: أن تكون حرف يدل على تعليق فعل بفعل، فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، وقال سيبويه: (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره، وقال ابن مالك في التسهيل: لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره، وشرطية بمعنى (إن) كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(١)، وحرف مصدر وعلامتها أن يصلح في موضعها (أن) كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(٢)، وللمني كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، وللعرض نحو: لو تأتينا فتحدثنا، لو تنزل عندنا فتصيب خيراً، والتقليل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(٤)، و(أعط المساكين ولو واحداً)، ويأتي جواب (لو) فعلاً مجزوماً بلم، أو ماضياً منفياً بما، أو مثبتاً مقروناً غالباً بلام مفتوحة لا تحذف غالباً إلا في صلة^(٥).

١- وقد اختلف العربون في جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنََّّهُمْ ءَامَنُوا وَأَنْتَقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٦) على النحو الآتي^(٧):

(١) سورة يوسف، من الآية: ١٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٩٦.

(٣) سورة الشعراء، من الآية: ١٠٢.

(٤) سورة النساء، من الآية: ١٣٥.

(٥) ينظر استعمالات (لو) في: الكتاب ٤/٢٢٤، والأصول ٢/٢١١، وحروف المعاني ٣، وشرح المفصل ٥/١٠٥، وشرح التسهيل ٤/٩٤، ورصف المباني ٢٨٩، وارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨، والتذيل ٣/١٥٦، والجنى ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٩٧، والمغني ٣/٣٦٧، وشرح ابن عقيل ٤/٤٧، والمساعد ٣/١٨٨، والمقاصد الشافية ٦/١٧٨، والجمع ٢/٥٦٦.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٠٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٤٩، وتفسير الطبري ٢/٣٧١، ومعاني القرآن للزجاج ١/١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٧٢، والتفسير البسيط ٣/٢١٤، والكشاف ١/١٧٤، والمحزر الوجيز ١/١٨٩، وإيجاز البيان ١/١١٧، ومفاتيح الغيب ٣/٦٣٤، والبيان ١/١٠١، والكتاب الفريد ١/٣٥٢، وتفسير القرطبي ٢/٥٦، وشرح التسهيل ٤/١٠٠، وتفسير البيضاوي ١/٩٨، والبحر المحيط ١/٥٣٦، وارتشاف الضرب ٤/١٩٠٢، والجنى ٤/٢٨٤، والدر المصون ٢/٤٤١، والمغني ٣/٤٤١، والمساعد ٣/١٩٥، واللباب ٢/٣٥٧، وشرح التصريح ٢/٤٢٥، والجمع ٢/٥٧٣، وتفسير النيسابوري ١/٣٥٢، وإرشاد العقل ١/١٤٠، وفتح القدير ١/١٤١، وروح المعاني ١/٣٤٧.

الأول: أن جواب (لو) هو الجملة الاسمية (مثوبة)، وآثر الزمخشري الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها.

الثاني: أن جواب (لو) فعل محذوف مقدر دلت عليه الجملة وتقديره: لأثبوا. ويرد السعد على الزمخشري بقوله: "إن الاسمية لا تصلح جواب لو: أما لفظاً فلاطباق النحاة على أنه لا يكون إلا فعلية ماضوية، وأما معنى فالأن خبرية المثوبة لا تتقيد بإيمانهم واتقائهم، ولا تنتفي بانتفائهما، فالأولى أن الجواب محذوف أي لأثبوا. وعلى الجواب أن الاسمية إنما تدل على ثبات مدلولها، وهو كون المثوبة خيراً لا على ثبات المثوبة، وما ذكره إنما يتم لو قيل: لمثوبة لهم.

والجواب: أنه ماضوية تقديرًا، إذ الأصل لأثابهم الله تعالى مثوبة، فعدل إلى مثوبة لهم، للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الإيمان والتقوى، ثم إلى مثوبة من عند الله خير، تحسيراً لهم على حرمانهم الخير، وترغيباً لمن سواهم في الإيمان والتقوى" (١).

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه السعد؛ لأن جواب (لو) لا يكون إلا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفيّاً بـ (ما) أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم)، وما ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٩٤/٢.

٢- ومن استعمالات (لو) ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلِيُخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١) فقد جاء في استعمالها قولان^(٢):
الأول: أنها حرف امتناع لامتناع وهي التي عبر عنها سيبويه بقوله: "لما كان سيقع لوقوع غيره"^(٣).

الثاني: أنها شرطية بمعنى (إن).

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى وقوع لَوْ تَرَكُوا وجوابه صلة للذين؟ قلت: معناه: وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرية ضعافاً، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم"^(٤).
قال السعد: "[ما معنى وقوع] يعني أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب ثابتة للموصول، كالصفة للموصوف، فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة؟ فأجاب بأن كون حال الأوصياء أو المجالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قصة معلومة، وأشار إلى أنه لا بد من حمل تركوا على المشاركة ليصح وقوع خافوا جزاء له ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية، وفي كلام بعض النحاة أن (لو) هذه بمعنى (إن) وهو الظاهر"^(٥).
ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه السعد؛ لأن (لو) أشبهت (إن) من حيث كونها حرف شرط في المستقبل، إذ لو كان الفعل باقياً على زمنه الماضي لفسد المعنى؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم.

(١) سورة النساء، من الآية: ٩.

(٢) ينظر: الكشف ٤٧٨/١، والتبيان ٣٣٣/١، والكتاب الفريد ٢١٥/٢، وشرح التسهيل ٢٨/١، وشرح الكافية ١٦٢٩/٣، والبحر المحيط ٥٢٩/٣، والجنى ٢٨٤، والدر المصون ٥٩٠/٣، والمعنى ٣٨٩/٣، واللباب ١٩٩/٦، وروح المعاني ٤٢٣/٢.

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤.

(٤) الكشف ٤٧٨/١.

(٥) حاشية السعد (١): ٢١٢.

- **أن التفسيرية:** وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وهي بمنزلة (أي)، ولا يكون لها مع ما تدخل عليه محل من الإعراب، وفي الكتاب "ذكر سيوبه باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي)، كقوله عز وجل: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا﴾^(١)، زعم الخليل أنه بمنزلة أي"^(٢).

وقد اشترطوا لها شروطاً هي:

- ١- أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه.
 - ٢- أن تأتي بعدها جملة اسمية أو فعلية مفسرة لجملة قبلها.
 - ٣- أنه لا يدخل عليها حرف جر^(٣).
- ١- **ومن ذلك قوله تعالى:** ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^(٤) حيث تعددت آراء المعربين في محل (أن أقيموا) على أقوال^(٥):
- الأول: أن تكون مفسرة؛ لأنه قد تقدمها ما هو بمعنى القول.
- الثاني: أن تكون مصدرية في محل رفع خبر مبتدأ مضمرة على الاستئناف، كأنه قيل: وما ذلك المشروع؟ فقيل: هو إقامة الدين المشروع توحيد الله.

(١) سورة ص، من الآية: ٦.

(٢) الكتاب ١٦٢/٣.

(٣) ينظر معاني (أن) التفسيرية في: حروف المعاني ٥٨، ومنازل الحروف ٤٦، والأزهية ٦٩، وشرح المفصل ٨٣/٥، وشرح الكافية ٣/١٥٣٠، ورصف المباني ١١٦، والجنى ٢٢٠، والمغني ١/١٩٢، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٦٨، والنحو الوافي ٤/٢٩٤.

(٤) سورة الشورى، من الآية: ١٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥١٠/٢، وتفسير الطبري ٤٨٠/٢٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣٩٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٤٥/٢، والكشاف ٢١٥/٤، والمحزر الوجيز ٢٩/٥، ومفاتيح الغيب ٥٨٧/٢٧، والتبيان ١١٣٢/٢، والكتاب الفريد ٥٢٥/٥، وتفسير القرطبي ١٠/١٦، وتفسير البيضاوي ٧٨/٥، وتفسير النسفي ٢٤٨/٣، والبحر المحيط ٣٢٨/٩، والدر المصون ٥٤٦/٩، واللباب ١٧٧/١٧، وتفسير النيسابوري ٧٠/٦، وإرشاد العقل ٢٦/٨، وفتح القدير ٦٠٧/٤، وروح المعاني ١٣/٢٢.

الثالث: أنها في محل نصب بدل من مفعول (شرع)، كأنه قيل: شرع لكم ما وصى به نوحاً توحيد الله.

الرابع: أنها في محل جر بدل من (الدين)، أو بدل من الهاء في (به).
قال الزمخشري: "ومحل أن أقيموا إما نصب بدل من مفعول شرع والمعطوفين عليه، وإما رفع على الاستئناف، كأنه قيل: وما ذلك المشروع؟ فقيل: هو إقامة الدين"^(١).
واختار السعد الأول والثاني من الأقوال المذكورة، ورجح الأول بقوله: " [وإما رفع على الاستئناف] على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة استئناف، ولم يجعل أن مفسرة مع أنه الظاهر"^(٢).

فأجاز السعد ما ذهب إليه الزمخشري في القول الثاني؛ إلا أنه اختار القول الأول، وهو الراجح؛ لأنَّ (أنَّ أقيموا الدين) جملة مفسرة لما قبلها وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه وهي (ما وصى به نوحاً).

٢- ومنه كلمة (ألا تعبدوا) في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ۖ﴾^(٣) فقد جاء في إعرابها ثلاثة أوجه هي^(٤):

الأول: أن تكون مفسرة؛ لأن الفعل (جاء) يتضمن معنى القول.
الثاني: أن تكون المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الفعلية في محل رفع خبر.

الثالث: أنها الناصبة للمضارع، بإسقاط حرف الخفض، أي: بأن لا تعبدوا.

(١) الكشف ٢١٥/٤.

(٢) حاشية السعد (٢): ٦٠٢.

(٣) سورة فُصِّلَتْ، من الآية: ١٤.

(٤) ينظر: الكشف ١٩١/٤، والمحرم الوجيز ٨/٥، ومفاتيح الغيب ٥٥١/٢٧، والكتاب الفريد ٥٠٦/٥، وتفسير القرطبي ٣٤٦/١٥، وتفسير البيضاوي ٦٨/٥، وتفسير النسفي ٢٣٠/٣، والبحر المحيط ٢٩٤/٩، والدر المصون ٥١٥/٩، واللباب ١١٦/١٧، وتفسير النيسابوري ٥٢/٦، وإرشاد العقل ٧/٨، وفتح القدير ٥٨٣/٤، وروح المعاني ٣٦٢/١٢.

قال الزمخشري: "أَنَّ في ألا تعبدوا بمعنى أي، أو مخففة من الثقيلة، أصله: بأنه لا تعبدوا، أي: بأن الشأن والحديث قولنا لكم لا تعبدوا" ^(١).

واختار السعد التفسيرية حيث قال: "[بأن الشأن والحديث قولنا لكم لا تعبدوا] ينبغي أن يكون (أن لا تعبدوا) في موقع الخبر للمبتدأ الذي هو قولنا، كأنه قال مقولنا هذا، إذ لو كان مفعول قولنا لم يتم المقصود، وهو أن يكون خبر ضمير الشأن جملة خبرية، ولو قدر يقول لكان أظهر، بل الأظهر أنها بمعنى أي" ^(٢).

والأنسب في رأي الباحث ما ذهب إليه السعد؛ لأن (أن) المخففة يجب أن يسبقها فعل من أفعال اليقين، كما أن الخبر في الحروف الناسخة لا يقع طلبياً.

٣- ومنه اختلاف المعربين في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنْ لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ ^(٣) وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ^(٤) على أقوال:

الأول: أَنَّ (أَنْ) هي المفسرة بمعنى أي؛ لأن مجيء الرسل متضمن معنى القول.

الثاني: أنها المخففة من الثقيلة، أي: وجاءهم رسول بأن الشأن أدوا إلي.

الثالث: أنها المصدرية الناصبة للمضارع؛ لأنها توصل بالأمر على حذف حرف الجر، والتقدير: بأن أدوا.

قال الزمخشري: "أن أدوا إلي هي أن المفسرة، لأن مجيء الرسول من بعث إليهم متضمن لمعنى القول لأنه لا يجيئهم إلا مبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله. أو المخففة من الثقيلة ومعناه: وجاءهم بأن الشأن والحديث أدوا إلي" ^(٥).

(١) الكشف ٤/١٩١.

(٢) حاشية السعد (٢): ٥٩٣.

(٣) سورة الدخان، الآيتان: ١٨-١٩.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٨٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٥٥، والكشاف ٤/٢٧٤، ومفاتيح الغيب ٢٧/٦٥٩، والكتاب الفريد ٥/٥٧٤، وتفسير البيضاوي ٥/١٠١، وتفسير النسفي ٣/٢٨٩، والبحر المحیط ٩/٤٠١، والدر المصون ٩/٦٢٠، واللباب ١٧/٣١٩، وإرشاد العقل ٨/٦١، وفتح القدير ٤/٦٥٧، وروح المعاني ١٣/١٢٠.

(٥) الكشف ٤/٢٧٤.

قال السعد: "[أو المخففة] القول بها مع ظهور المفسرة بعيد جداً لتصريحهم بأنه لا بد فيها من النفي أو قد أو السين أو سوف، وأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية، ولقد اقتدى المصنف بسيوويه في تجويز تعقيب أن المصدرية بالأمر والنهي، ثم ارتقى إلى تعقيب المخففة بهما، ولم يقل هاهنا بالمصدرية إذ لا معنى لقولك: جاءهم بالتأدية إلى، وحمله على طلب التأدية لا يخلو عن تعسف، وجوز في (أن تعلوا) على أن تكون مفسرة، وأن تكون مخففة بمعنى أن الشأن لا تعلوا، ولا يجوز أن تكون مصدرية موصولة بالنهي على قول سيوويه، أو بالنفي ونصب المضارع لفساد المعنى، وينبغي أن يفهم من قوله: (مثل الأولى في وجهيها) أنه إن كانت الأولى مفسرة فهذه مفسرة، أو مخففة فمخففة"^(١).

والقول الذي يترجح عند الباحث أنها المفسرة لأنه قد سبقها قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ﴾^(٢) فالجاء متضمن معنى القول.

(١) حاشية السعد (٢): ٦٢٠.

(٢) سورة الدخان، من الآية: ١٧.

– (أن) **المخففة من الثقيلة**: تُخَفَّفُ (أَنَّ) المفتوحة، ويُعوَضُ عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة: حرف النفي، و(قد)، و(سوف)، و(السين)، فتبقى على ما كان لها من العمل، فتنصب الاسم، وترفع الخبر؛ ولكن يجب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً (ضمير الشأن)، ويجب في خبرها أن يكون جملة اسمية مثل: علمتُ أن زيداً قائمٌ، أو فعلية مسبقة بأحد الأحرف الأربعة كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(١).

١- فقد اختلف العربون في إعراب (أَنْ أُنْذِرَ النَّاسَ) من قوله تعالى: ﴿أَكَاَنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾^(٢) على أقوال^(٣):
الأول: أن تكون مفسرة بمعنى (أي)؛ لأنه تقدم عليها ما فيه معنى القول وهو الإيحاء.
الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، وضمير الشأن محذوف، والأصل أنه، وخبره محل الجملة الفعلية على الحكاية.
الثالث: أن تكون مصدرية في موضع نصب بإسقاط الخافض مفعول به للفعل أوحينا والتقدير: بإنذارهم.

وفي ذلك يشير السعد إلى قول الزمخشري: "أن أنذر الناس (أن) هي المفسرة، لأن الإيحاء فيه معنى القول. ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، وأصله: أنه أنذر الناس، على معنى: أن الشأن قولنا أنذر الناس"^(٤). بقوله: "[أن الشأن قولنا أنذر الناس] إن الأمر لا يقع خبر ضمير

(١) سورة المزمل، من الآية: ٢٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٤٨/١، ومنازل الحروف ٤٥، وشرح المفصل ٥٤٥/٤، وشرح التسهيل ٤٠/٢، واللمحة ٥٥٦/٢، والتذيل ١٥٤/٥، والجنى ٢١٧، وتوضيح المقاصد ٥٣٨/١، والمغني ١٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/١، وتمهيد القواعد ١٣٧٢/٣، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٢، وشرح الأشموني ٣١٩/١، والنحو الوافي ٦٧٨/١.

(٣) سورة يونس، من الآية: ٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٢، والكشاف ٣٢٧/٢، ومفاتيح الغيب ١٨٦/١٧، والتبيان ٦٦٤/٢، والكتاب الفريد ٣٤٤/٣، وتفسير القرطبي ٣٠٦/٨، وتفسير البيضاوي ١٠٤/٣، وتفسير النسفي ٥/٢، والبحر المحیط ٩/٦، والدر المصون ١٤٥/٦، واللباب ٢٥٥/١٠، وتفسير النيسابوري ٥٥٥/٣، وإرشاد العقل ١١٧/٤، وفتح القدير ٤٨٠/٢، وروح المعاني ٦٠/٦.

(٥) الكشاف ٣٢٧/٢.

الشأن، وإن أطلق القول بذلك في مواضع مما سبق، وقد أشرنا إلى أنه خارج عن القاعدة، بل الأمر خبر مبتدأ محذوف بطريق الحكاية، وخبر الضمير هو الجملة من المبتدأ والخبر^(١).

ومن كلام السعد يتبين اختياره للقول الثاني من الأقوال السابقة، وهي المخففة من الثقيلة لتقدير حذف اسمها وإضمار خبرها، وهو القول فيجتمع فيها حذف الاسم والخبر.

٢- ومنه الفعل (ألا تخافوا) في قوله تعالى: ﴿تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَكُةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾^(٢) فقد جاء في إعرابه ثلاثة أقوال^(٣):

الأول: أن تكون (أن) المخففة من الثقيلة، أصله: بأنه لا تخافوا، والهاء ضمير الشأن، و(لا) ناهية، والفعل (تخافوا) مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والتقدير: بأن لا تخافوا، والجملة في محل نصب على الحال.

الثاني: أن تكون (أن) المفسرة، و(لا) ناهية، والفعل (تخافوا) مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والتقدير: قائلين أن لا تخافوا، والحال هو القول المقدر.

الثالث: أن تكون (أن) الناصبة للفعل المضارع، و(لا) نافية، والفعل (تخافوا) منصوب بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والمصدر المؤول في محل جر بحذف حرف الجر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل نصب حال.

قال الزمخشري: "ألا تخافوا أن بمعنى أي. أو مخففة من الثقيلة. وأصله: بأنه لا تخافوا، والهاء ضمير الشأن"^(٤).

واختار السعد الأول بقوله: "وأصله بأنه لا تخافوا"، أي: قولنا لا تخافوا على ما مر في أن لا تعتقدوا؛ ليكون خبر ضمير الشأن جملة خبرية^(٥).

(١) حاشية السعد (١): ٣٣٥.

(٢) سورة فُصِّلَتْ، من الآية: ٣٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٠٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/٤، والكشاف ١٩٩/٤، ومفاتيح الغيب ٥٦٠/٢٧، والتبيان ١١٢٦/٢، والكتاب الفريد ٥١١/٥، وتفسير القرطبي ٣٥٩/١٥، وتفسير البيضاوي ٧١/٥، وتفسير النسفي ٢٣٥/٣، والبحر المحیط ٣٠٤/٩، والدر المصون ٥٢٥/٩، واللباب ١٣٧/١٧، وإرشاد العقل ١٣/٨، وفتح القدير ٥٩٠/٤، وروح المعاني ٣٧٢/١٢.

(٤) الكشاف ١٩٩/٤.

(٥) حاشية السعد (٢): ٥٩٦.

حروف العطف:

- أو: ذكر النحويون له معاني كثيرة منها: الشك مثل: لقيتُ زيداً أو عمراً، والإبهام مثل: خالدٌ قام أو ياسر، والتخيير مثل: خُذْ ديناراً أو درهماً، والإباحة مثل: جالس الحسن أو ابن سيرين، وغيرها^(١).

١- اختلف العربون في معناها في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٢)، على أقوال^(٣):

الأول: أنها للتخيير، والمعنى مثلهم بهذا أو بهذا.

الثاني: أنها بمعنى الواو، وبمعنى بل عند الكوفيين، كأنه قيل: مثلهم كحال الذي استوقد، وكأصحاب صيب، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل؛ لأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو.

الثالث: أنها للشك، فلا يدري الناظر بأي المثالين يمثلهم.

الرابع: أنها للإباحة فبأيهما مثلتهم فأنت مصيب.

الخامس: أنها للإبهام، فبعضهم يمثلهم بالمثل الأول، وبعضهم بالثاني.

السادس: أنها للتفصيل، فمنهم من يشبههم بحال المستوقد الذي هذه صفته، ومنهم من يشبههم بأصحاب صيب هذه صفته.

(١) ينظر معاني (أو) في: الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٠/١، والأصول ٥٥/٢، وحروف المعاني ٥٠١/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤١/٣، والأزهية ١١١، والبديع ٣٦٠/١، وشرح الكافية ١٢٢١/٣، ورصف المباني ١٣١، واللمحة ٦٩٣/٢، والكناش ١٠٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤، والجنى ٢٢٧، وتوضيح المقاصد ١٠٠٧/٢، والمغني ٣٩٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٣، والمقاصد الشافية ١١٧/٥، وشرح الأشموني ٣٧٨/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٩.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٣٥٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٩٦/١، وحروف المعاني ١٣، والتفسير البسيط ١٩٨/٢، والكشاف ٨١/١، والمحرر الوجيز ١٠١/١، والإنصاف ٣٩١/٢، ومفاتيح الغيب ٣١٦/٢، والتبيان ٣٤/١، والكتاب الفريد ١٧٣/١، وتفسير القرطبي ٢١٥/١، وتفسير البيضاوي ٥١/١، والبحر المحيط ١٣٥/١، والدر المصون ١٦٧/١، واللباب ٣٨٥/١، وفتح القدير ٥٦/١، وروح المعاني ١٧٢/١.

قال الزمخشري: "فإن قلت: لم عطف أحد التمثيلين على الآخر بحرف الشك؟ قلت: (أو) في أصلها لتساوي شيئين فصاعداً في الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، تريد أنهما سيان في استصواب أن يجالسا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمْنِ مِنْهُمْ عَائِثًا أَوْ كُفُورًا﴾^(١)، أي الآثم والكفور متساويان في وجوب عصيانهما، فكذلك قوله: (أو كصيب) معناه أن كيفية قصة المنافقين مشبهة لكيفيتي هاتين القصتين، وأن القصتين سواء في استقلال كل واحدة منهما بوجه التمثيل، فبأيتهما مثلتهما فأنت مصيب، وإن مثلتهما بهما جميعاً فكذلك"^(٢).

قال السعد: "[أو) في أصلها لتساوي شيئين فصاعداً في الشك] أي الشك في النسبة المتعلقة بهما جرى في هذا على ما اشتهر فيما بينهم أن (أو) كلمة شك، إلا أن التحقيق أنها لأحد الأمرين، والشك هو المتبادر إلى الفهم من إطلاقها في الخبر مثل: جاء زيد أو عمرو، وإن كان يحتمل التشكيك والإبهام على السامع أو المبالغة في تفخيمه كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٣)، وقد تستعمل لمجرد التساوي كما في الأمر والنهي حيث يقال: إنها للتخيير والإباحة على ما قال في المفصل: بعد جعلها لأحد الأمرين أنه قد يقال: إنها في الخبر للشك، وفي الأمر والنهي للتخيير والإباحة.

فهي هاهنا لتساوي القصتين في الاستقلال بوجه التمثيل، أي: مثل لهذه القصة أو بتلك أو بهما جميعاً فأنت مصيب في ذلك. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمْنِ مِنْهُمْ عَائِثًا أَوْ كُفُورًا﴾^(٤) فذهب كثير من المحققين إلى أنها لأحد الأمرين، والعموم إنما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي كأنه قيل: ولا تطع واحداً منهما، وبه يشعر كلامه في المفصل^(٥)، وذكر هاهنا

(١) سورة الإنسان، من الآية: ٢٤.

(٢) الكشف ٨١/١.

(٣) سورة النحل، من الآية: ٧٧.

(٤) سورة الإنسان، من الآية: ٢٤.

(٥) يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٢٠/٥: "لأن النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يجوز طاعة الآثم على الانفراد، ولا طاعة الكفور على الانفراد، ولا جمعهما في الطاعة، فهو ههنا في النهي بمنزلة الإيجاب، نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين".

أن ذلك من قبيل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك، ومبناه على تعلق المفعول بالنفي دون المنفي كأنه قال: اعص هذا أو ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان، وذكر في سورة الإنسان ما يشير إلى أن ذلك من قبيل دلالة النص حيث قال: إنما ذكر بـ (أو) لأن الناهي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهما أنهى^(١)، وذهب الظاهريون إلى أنها بمعنى الواو، وإنما يصح إذا اعتبر عطف النفي على النفي، لا المنفي على المنفي^(٢).

والذي يراه الباحث بأن (أو) لأحد الأمرين، وقد تخرج إلى معنى آخر بحسب السياق كما في الآية.

٢- وفي قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) اختلف العربون في كلمة (أو) على ثلاثة أقوال هي^(٤):

الأول: قال البصريون: هي واو العطف قدمت عليها همزة الاستفهام.

الثاني: قال الأخفش: إن الهمزة للاستفهام والواو زائدة.

الثالث: قال الكسائي: هي (أو) العاطفة التي بمعنى (بل)، وإنما حركت الواو، ويؤيده قراءة من قرأها ساكنة.

قال الزمخشري: "(أو كلما) الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا. وقرأ أبو السمال بسكون الواو^(٥) على أن الفاسقون بمعنى الذين فسقوا، فكأنه قيل: وما يكفر بها إلا الذين فسقوا، أو نقضوا عهد الله مرارا كثيرة"^(٦).

(١) الكشف ٤/٦٧٥.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٢٢٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٤٧، وتفسير الطبري ٢/٣٠٧، ومعاني القرآن للزجاج ١/١٨١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٧١، وشرح الكتاب للسيباني ٣/٤٤٦، وتفسير الثعلبي ١/٢٤١، ومشكل إعراب القرآن ١/١٠٥، والتفسير البسيط ٣/١٨٠، والكشاف ١/١٧١، والمحزر الوجيز ١/١٨٤، ومفاتيح الغيب ٣/٦١٥، والبديع ١/٣٧١، والتبيان ١/٩٧، وإعراب القراءات الشواذ ١/١٩٠، والكتاب الفريد ١/٣٤٢، وشرح المفصل ٥/١٠٠، وتفسير القرطبي ٢/٣٩، والبحر المحيط ١/٥١٨، والدر المصون ٢/٢٤، واللباب ٢/٣١٨، وفتح القدير ١/١٣٨، وروح المعاني ١/٣٣٥.

(٥) أبو السمال في: مختصر ابن خالويه ١٦، والكشاف ١/١٧١، والبحر المحيط ١/٥١٩، وفي المحتسب ١/٩٩: ما رواه ابن مجاهد عن رُوح عن أبي السمال.

(٦) الكشف ١/١٧١.

قال السعد: "[الواو للعطف على محذوف] إذ لا مجال للوجه الآخر وهو العطف على الكلام السابق، وتوسيط الهمزة لغرض يتعلق بالمعطوف خاصة، ولم تُحمل قراءة إسكان الواو على كونها عاطفة أسكنت إسكان الهاء في (وهو)؛ لأنه لم يثبت مثل ذلك في الواو العاطفة، بل حُمِلت على أنها (أو) العاطفة للفعل بعدها أعني (نبذه) المقيد بالظرف قبله أعني (كلما عاهدوا عهداً) على صلة الموصول الذي هو اللام في (الفاسقون) ميلاً إلى جانب المعنى، كأنه قيل: (إلا الذين فسقوا أو نقضوا)، وإن لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله، وأشار إلى معنى (كلما) وتعلقه بـ (نبذه) بقوله: [نقضوا عهد الله مراراً كثيرة].

و(أو) في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الأمرين في الوقوع، مع أن الثاني أبعد وأليق بأن لا يقع، فتُحمل على أنها بمعنى (بل)، وقد أثبتتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها هاهنا القرينة، أعني قوله: (بل أكثرهم لا يؤمنون) ترقياً إلى الأغلظ فالأغلظ^(١).

قال ابن مالك: "وأجاز الكوفيون موافقتها (بل) في الإضراب. ووافق الكوفيون أبو علي وابن برهان، وقال ابن برهان في شرح اللمع: قال أبو علي: (أو) حرف يستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن يكون للإضراب"^(٢).

وقال أبو الفتح: "معنى (أو) هنا معنى (بل) بمنزلة (أم) المنقطعة فكأنه قيل: بل كلما عاهدوا عهداً. قال: و(أو) التي بمنزلة (أم) المنقطعة موجودة في الكلام كثيراً"^(٣). ومن مجيء (أو) للإضراب قول جرير (البسيط)^(٤):

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرُمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بَعْدَ دَا
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٩١/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٦٣، وشرح الكافية ٣/١٢٢٠، وشرح ابن الناظم ٣٧٩، والجنى الداني ٢٢٩، والمغني ١/٤١٨، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٥٢.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٦٣، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٥٢.

(٤) في الديوان (تخص)، ينظر: ديوان جرير، ٢٣، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٥٨م، والبيتان بالرواية المذكورة من شواهد: شرح الكافية ٣/١٢٢٠، وشرح ابن الناظم ٣٧٩، والمغني ١/٤١٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٢، و تمهيد القواعد ٧/٣٤٦٩، والمقاصد النحوية ٤/١٦٣٠، وشرح الأشموني ٢/٣٧٨، والمجمع ٣/٢٠٤. والشاهد فيهما قوله: (ثمانين أو زادوا) حيث جاءت (أو) بمعنى (بل) للإضراب.

وفي المقاصد الشافية للشاطبي: "وأما الإضراب بها: فنحو قراءة أبي السمال في الآية السابقة بإسكان الواو. ويؤكد ذلك قوله: (بل أكثرهم لا يؤمنون) فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهداً، بل أكثرهم لا يؤمنون. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيراً، يقول الرجل لمن يتهدده: والله لأفعلن بك كذا، فيقول صاحبه: أو يحسن الله رأيك، أو يغير الله ما في نفسك" (١).

وخلاصة قول السعد أنه يذهب إلى ما ذهب إليه الكسائي في القول الثالث، وهو الأنسب في نظر الباحث؛ لوجود القرينة وهي قوله: (بل أكثرهم لا يؤمنون)، وقراءة من قرأ الواو ساكنة.

٣- ومنه (أو الحوايا) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّبَقْرِ وَالْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ (٢).

فقد ذكر المعربون فيها أقوالاً هي (٣):

الأول: أن (الحوايا) في محل نصب عطفاً على المستثنى (ما) في قوله: (إلا ما حملت) بتقدير حذف المضاف أي: شحم الحوايا.

الثاني: أنها في موضع رفع عطفاً على (ظهورهما)، كأنه قيل: إلا ما حملته ظهورهما، أو حملته الحوايا. وهو قول الكسائي.

الثالث: أنها في محل نصب نسقاً على (شحومهما) أي: حرماً عليهم الحوايا، وتكون (أو) بمنزلتها في قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين.

قال الزمخشري: "إلا ما حملت ظهورهما يعني إلا ما اشتمل على الظهور والجنوب من السحقة أو الحوايا أو اشتمل على الأمعاء أو ما اختلط بعظم وهو شحم الإلية. وقيل الحوايا

(١) المقاصد الشافية ٥/١٢٠.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٤٦.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٩/٦٤٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٠١، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٨، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٥١٢، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٦، والتفسير البسيط ٨/٥٠٧، والكشاف ٢/٧٥، والمحزر الوجيز ٢/٣٥٨، ومفاتيح الغيب ١٣/١٧٢، والتبيان ١/٥٤٦، واللباب ١/٤٢٤، والكتاب الفريد ٢/٧١٣، وتفسير القرطبي ٧/١٢٥، وتفسير البيضاوي ٢/١٨٧، والبحر المحيط ٤/٦٧٨، والدر المصون ٥/٢٠٣، واللباب ٨/٤٩١، وتفسير النيسابوري ٣/١٨١، وفتح القدير ٢/١٩٨، وروح المعاني ٤/٢٩٠.

عطف على شحومهما. و(أو) بمنزلتها في قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين^(١). قال السعد: "[أو ما اشتمل على الأمعاء] ربما يفهم منه أن (الحوايا) عطف على (ظهورهما)، أي: ما حملت الحوايا، لكنَّ الأنسب عطفها على (ما حملت) بتقدير المضاف، أي: شحوم الحوايا، وقوله: [أو ما اشتمل على الأمعاء] بيان لذلك. [وقيل: الحوايا عطف على شحومهما] على الأول كانت عطفاً على المستثنى بمعنى حرمانا جميع شحومهما إلا هذه الثلاثة، فكان المناسب هو (الواو) دون (أو)؛ لأن المخرج من حكم التحريم ثلاثتها لا أحدها فقط...

فالوجه أن يقال: كلمة (أو) في العطف على المستثنى أيضاً من قبيل (جالس الحسن أو ابن سيرين) كما ذكره في العطف على المستثنى منه، بمعنى أنها لإفادة التساوي في الحكم فيحرم الكل، وتحقيقه أن مرجع التحريم إلى النهي، كأنه قيل: لا تأكل أحد الثلاثة، وهو معنى العموم، وهذا ما نقل عن المصنف أن الجملة لما دخلت في حكم التحريم فوجه العطف بحرف التخيير أنها بليغة في هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت: لا تطع زيداً وعمراً، كان له أن يطيع زيداً على حدة، وأما إذا قلت: لا تطع زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى أن هؤلاء كلهم أهل أن لا يطاع، فلا تطع واحداً منهم ولا الجماعة، وبهذا يتبين فساد ما يتوهم من أنه يريد أن على تقدير العطف على المستثنى منه يكون المعنى حرمانا عليهم شحومهما، أو حرمانا عليهم الحوايا، أو حرمانا عليهم ما اختلط بعظم، فيجوز لهم ترك أكل أيها كان، وأكل الآخرين، والظاهر أن مثل هذا وإن كان جائزاً فليس من الشرع أن يحرم واحد مبهم من أمور معينة، وإنما ذلك في الواجب فقط^(٢).

(١) الكشف ٧٥/٢.

(٢) حاشية السعد (١): ٢٩٣.

- الفاء: وهي تفيد الترتيب والتعقيب، والتسبب وذلك في عطف الجمل، وهي الفاء التي تُفصِّح عن محذوف في الكلام قبلها، يكون سبباً للمذكور بعدها؛ كالفاء التي نراها مذكورة بعد الأوامر والنواهي؛ بياناً لسبب الطلب، وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة، وقال أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ): "شرط الفاء الفصيحة أن يكون المحذوف سبباً للمذكور"^(١).

١- من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٢).

وقد ذكر المعربون أن الفاء عطف على محذوف، أي: فضرب فانفجرت^(٣). قال الزمخشري: "فانفجرت الفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضرب فانفجرت. أو فإن ضربت فقد انفجرت، كما ذكرنا في قوله: (فتاب عليكم) وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ"^(٤).

قال السعد: "[وهي على هذا] العلم في الفاء الفصيحة قول الشاعر (البيسط)^(٥):

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢/٥، وشرح ابن النازم ٣٧٣، واللمحة ٦٩٢/٢، والكناش ١٤٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٨٥/٤، وإرشاد السالك ٦٤١/٢، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢، وشرح التصريح ١٦٢/٢ و١٨٦، والكتابات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ١٠٤٩، مؤسسة الرسالة - بيروت، والنحو الوافي ٥٧٣/٣، ومعاني النحو ٢٣١/٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٦٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٠/١، وتفسير الطبري ٥/٢، والتفسير البسيط ٥٦٧/٢، وتفسير البغوي ١٢٢/١، والكشاف ١٤٤/١، والمحرر الوجيز ١٥٢/١، ومفاتيح الغيب ٥٢٩/٣، والكتاب الفريد ٢٧٠/١، وتفسير القرطبي ٤١٩/١، وتفسير البيضاوي ٨٣/١، وتفسير النسفي ٩٢/١، والبحر المحيط ٣٦٨/١، والدر المصون ٣٨٥/١، والمغني ٤٣٦/٦، واللباب ١٠٧/٢، وإرشاد العقل ١٠٦/١، وفتح القدير ١٠٧/١، وروح المعاني ٢٧١/١.

(٤) الكشاف ١٤٤/١.

(٥) البيت للعباس بن الأحنف في ديوانه ٣١٢، دار صادر - بيروت، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، والبيت من شواهد: الكشاف ٢٧١/٣، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، ٢٤٩/٢، دار نهضة مصر، الفجالة - القاهرة، (د.ت)، وتفسير النسفي ٥٣٠/٢، والبحر المحيط ٩٣/٨، والدر المصون ٤٦٧/٨، والأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ٧٧/٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ت)، وإرشاد العقل ١٢١/١، والكتابات ٦٧٩، وروح المعاني ٣٠٤/١. والشاهد فيه قوله: (فَقَدْ جُئْنَا) مرتب على محذوف، أي: فقلنا قد جئنا، أو إن صدقوا في قولهم فقد جئنا.

قالوا خُرَاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ثُمَّ الثُّقُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَا

فهي على التقدير الثاني، وفي المفتاح على التقدير الأول^(١)، والأكثر على التقديرين، (فعلى هذا) إشارة إلى التعلق بمحذوف، ووجه فصاحتها إنبائها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن...

وأما ما يقال في وجه فصاحتها من الدلالة على أن المأمور قد امتثل من غير توقف، وظهر أثره، على أن المقصود بالأمر هو ذلك الأثر لا الضرب نفسه^(٢)، والإيماء إلى أن السبب الأصلي هو أمره، لا فعل موسى - عليه السلام - وإنما هو في مثل هذه الصورة خاصة^(٣).

٢- ومن مجيء الفاء الفصيحة ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾^(٤)، وقد قدر العربون تعلق (فقد جاءكم) بمحذوف تقديره: لا تعتذروا فقد جاءكم^(٥).

قال الزمخشري: "فقد جاءكم متعلق بمحذوف، أي: لا تعتذروا فقد جاءكم"^(٦).

قال السعد: "[فقد جاءكم متعلق بمحذوف] تفصح عنه الفاء، وتفيد بيان سببه كالتي تذكر بعد الأوامر والنواهي بياناً لسبب الطلب؛ لكن كمال حسنها وفصاحتها أن تكون مبنية على التقدير، منبئة عن المحذوف، بخلاف قولك: اعبد ربك فالعبادة حق له، ولكون مبنى الفاء

(١) يشير إلى قول السكاكي في مفتاح العلوم ٢٧٨: "وانظر على الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله تعالى: (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) مفيدة فضرب فانفجرت". والتقدير الثاني: أن تكون فاء الجواب أي فإن ضربت فقد انفجرت.

(٢) لعله يشير بذلك إلى كلام الطيبي في حاشيته على الكشف ٥٠٣/٢. حيث يقول: "وجه تسميتها بالفصيحة كونها مختصة بكلام الفصحاء، وإنما اختصت بكلام البلغاء؛ لأن المراد بالحذف الدلالة على أن المأمور لم يتوقف عن إتباع الأمر، فكان المطلوب من المأمور الانفجار لا الضرب، ومثل هذا المعنى الدقيق لا يذهب إليه إلا الفصيح".

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٥١/٢.

(٤) سورة المائدة، من الآية: ١٩.

(٥) ينظر: الكشف ٦١٩/١، والكتاب الفريد ٤٢٥/٢، وتفسير البيضاوي ١٢١/٢، وتفسير النسفي ٤٣٨/١، والبحر المحيط ٢١٤/٤، والدر المصون ٢٣١/٤، واللباب ٢٦٦/٧، وتفسير النيسابوري ٥٧١/٢، والسراج المنير ٣٦٥/١، وإرشاد العقل ٢٢/٣، وفتح القدير ٣٠/٢، وروح المعاني ٢٧٥/٣.

(٦) الكشف ٦١٩/١.

الفصيحة على الحذف اللازم بحيث لو ذكر لم تكن تلك الفصيحة، تختلف العبارة في تقدير المحذوف فتارة أمراً أو نهيّاً كما في هذه الآية، وتارة شرطاً كما في قوله تعالى: ﴿فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾^(١)، وقول الشاعر: فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَ، وتارة معطوفاً عليه كما في (فانفجرت)، وقد يصار إلى تقدير القول كما ذكر في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾^(٢)، إن هذه المفاجأة بالاحتجاج حسنة رائعة، وخاصة إذا انضم إليها حذف القول، وجعل هذه الآية وهذا البيت من ذلك القبيل"^(٣).

يتبين من كلام السعد أن الفاء الفصيحة يختلف تقدير متعلقها بالمحذوف على حسب ما ترد في السياق.

(١) سورة الروم، من الآية: ٥٦.

(٢) سورة الفرقان، من الآية: ١٩.

(٣) حاشية السعد(١): ٢٥٧.

- أم: وتأتي متصلة ومنقطعة، فالمتصلة: وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية، وإما بهمزة تنغي عن لفظ أي كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١)، ونحو: أزيد في الدار أم علي، والمنقطعة أي منفصلة فلا تكون عاطفة نحو: أقام زيد أم انطلق عمرو، وبمعنى (بل والهمزة)، وتكون المنقطعة بمعنى بل نحو: هل زيد عندك أم عمرو، وبمعنى الهمزة كقوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾^(٢)، وتجيء للإضراب فقط كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(٣)، وزائدة كقول الشاعر (البسيط)^(٤):

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندَم
وللتعريف مثل: رأيت أم رجل، أي: رأيت الرجل^(٥).

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾^(٦). جاء في إعراب (أم) وجهان^(٧):

الأول: أنها عاطفة، وهو عطف على الاستفهام السابق، ومعناه النفي.
الثاني: أنها منقطعة.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٦.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٠٨.

(٣) سورة الرعد، من الآية: ١٦.

(٤) البيت لساعدة بن جؤية، والشاهد فيه قوله: (أم هل) حيث جاءت (أم) زائدة لدخولها على حرف الاستفهام.

(٥) ينظر معاني (أم) في: الكتاب ١٦٩/٣، والمقتضب ٢٨٦/٣، والأصول ٥٧/٢، وحروف المعاني ٤٨، ومنازل الحروف ٥٨، والأزهية ١٢٤، والبديع ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٦/٥، وشرح التسهيل ٣٥٩/٣، ووصف المباني ٩٣، وارتشاف الضرب ٢٠٠٤/٤ والجنى ٢٠٤، وتوضيح المقاصد ١٠٠٣/٢، وأوضح المسالك ٣٣١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٢٩/٣، والمعني ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ٣٧٢/٢، وشرح التصريح ١٦٨/٢، والهمع ١٩٦/٣، والنحو الوافي ٥٨٥/٣، ومعاني النحو ٢٤٦/٣.

(٦) سورة النساء، من الآية: ١٠٩.

(٧) ينظر: التفسير البسيط ٧٩/٧، ومفاتيح الغيب ٢١٤/١١، والتبيان ٣٨٨/١، والكتاب الفريد ٢٣٩/٢، والدر المصون ٨٧/٤، واللباب ١٠/٧، وتفسير النيسابوري ٤٩٣/٢، وروح المعاني ١٣٧/٣.

يقول السعد: "و(أم) في هذه المواقع أعني إذا وقع بعدها اسم استفهام مثل: أم من يكون، أم ماذا كنتم، أم كيف ينفع، تكون بمعنى بل لا متصلة ولا منقطعة، ويجوز الحمل على إحداها بتأويل"^(١).

ومن خلال ما سبق ذكره من معاني (أم) يبين السعد في قوله أن من معاني (أم) ما يلزم الإضراب فقط وذلك إذا وقع بعدها اسم استفهام كما مُثِّل، وهو ما يميل إليه الباحث؛ لأن من علامات مجيئها للإضراب أن يليها اسم استفهام كما ذهب إليه ابن مالك^(٢).

(١) حاشية السعد(١): ٢٤١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٦٢.

- **إن النافية:** وقع الاختلاف بين المعربين في نوع (إن) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(١) على النحو الآتي^(٢):

الأول: أنها نافية بمعنى: مكناهم في الذي ما مكناكم فيه.

الثاني: أنها شرطية وجوابها محذوف، والجملة الشرطية صلة ما، والتقدير: في الذي إن مكناكم فيه طعيتم.

الثالث: أنها زائدة لوقوعها بعد (ما الموصولة) لشبهها لفظاً بالنافية، أي: في الذي مكناكم.

قال الزمخشري: "إن نافية، أي: فيما ما مكناكم فيه، إلا أن (إن) أحسن في اللفظ، لما فيه مجامعة ما مثلها من التكرير المستبشع. ومثله محتنب، ألا ترى أن الأصل في (مهما): (ماماز) لبشاعة التكرير: قلبوا الألف هاء...

وقد جعلت (إن) صلة، مثلها فيما أنشده الأخفش (الوافر)^(٣):

يُرَجِّي المرءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخَطُوبُ

وتقول بإنا مكناهم في مثل ما مكناكم فيه: والوجه هو الأول^(٤)

قال السعد: "[والوجه هو الأول] أما لفظاً فلاستغنائه عن تقدير المضاف وزيادة (إن)، وأما

(١) سورة الأحقاف، من الآية: ٢٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٦/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٤٤٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١١٢/٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٦٨/٢، والتفسير البسيط ١٩٦/٢٠، وتفسير السمعاني ١٦٠/٥، وتفسير البغوي ٢٠١/٤، والكشاف ٣٠٨/٤، والمحزر الوجيز ١٠٣/٥، وزاد المسير ١١١/٤، ومفاتيح الغيب ٢٦/٢٨، والتبيان ١١٥٨/٢، والكتاب الفريد ٦١٢/٥، وتفسير القرطبي ٢٠٨/١٦، وتفسير البيضاوي ١١٦/٥، وتفسير النسفي ٣١٦/٣، والبحر المحيط ٤٤٧/٩، والدر المصون ٦٧٥/٩، والمغني ١٣٠/١، واللباب ٤٠٩/١٧، وتفسير النيسابوري ١٢٤/٦، وإرشاد العقل ٨٦/٨، وفتح القدير ٢٨/٥، وروح المعاني ١٣/١٨٤.

(٣) البيت لجابر بن رألان، وقيل: لإياس بن الأرت، والبيت من شواهد الكشف ٣٠٩/٤، وشرح التسهيل ٣٧١/١، ٥٩/٢، والتذيل ٢٦٢/٤، والجنى ٢١٠، والمغني ١٤٨/١، وخزانة الأدب ٤٤٠/٨. والشاهد فيه: جواز زيادة (إن) بعد (ما الموصولة) في قوله: (ما إن).

(٤) الكشف ٣٠٨/٤.

معنى فلموافقة الآيات الدالة على أن الأمم السابقة قد مُكِّنوا فيما لم يمكن فيه كفر قريش^(١).

فاختيار السعد يوافق الزمخشري فيما ذهب إليه بأنَّ (إنَّ) في الآية نافية، وهو الأنسب عند الباحث؛ لأن القرآن يدل عليه في مواضع كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾^(٢).

(١) حاشية السعد (٢): ٦٣٠.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ٦.

– **ما المصدرية:** (ما) لفظ مشترك بين الاسمى والحرفية، فالاسمية تأتي موصولة كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾^(١)، واستفهامية كقوله: ما عندك؟، وشرطية كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾^(٢)، وموصوفة نحو: مررتُ بما معجبٍ لك، أي بشيء معجب، وغير ذلك، والحرفية تأتي نافية نحو: ما قام زيد، ومصدرية نحو: بلغني ما صنعت، أي: صنعك، وزائدة في مواضع: الأول: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد. وهي التي دخولها في الكلام كخروجها كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾^(٣)، والثاني: أن تكون منبهة على وصف لائق نحو: ضربته ضرباً ما، والثالث: أن تكون عوضاً من فعل كقولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت، وعوض من الإضافة كقولهم: حيثما، وإذا ما. فما فيهما عوض عن الإضافة^(٤).

ومن الحرفية (ما) المصدرية وهي التي تؤول بما بعدها بمصدر يُعرب على حسب موقعه في الجملة، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾^(٥)

حيث جاء في إعراب (ما) في (مما كتبت) و(مما يكسبون) ثلاثة أوجه هي^(٦):

الأول: أن تكون موصولة اسمية بمعنى الذي، والعائد محذوف، والتقدير: كتبتهم، ويكسبونهم.

الثاني: أن تكون مصدرية أي: من كتبهم، ومن كسبهم.

الثالث: أن تكون نكرة موصوفة، والعائد محذوف أي: كتبتهم، ويكسبونهم.

(١) سورة النحل، من الآية: ٤٩.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٩٧.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٩.

(٤) ينظر معاني (ما) في: حروف المعاني ٥٣، ومنازل الحروف ٣٥، والأزهية ٧٥، ورصف المباني ٣١٠، والجنى ٣٢٢، والمغني ٧/٤.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٧٩.

(٦) ينظر: التبيان ٨١/١، والكتاب الفريد ٣٠٤/١، والدر المصون ٤٥٣/١، واللباب ٢١٠/٢، وإرشاد العقل ١٢٠/١، وروح المعاني ٣٠٣/١.

ويرجح السعد الوجه الثاني بقوله: "[مِمَّا يَكْسِبُونَ مِنَ الرِّشَاءِ] إشعار بأن (ما) في (مما يكسبون) موصولة، وكذا في (مما كتبت) لكن المصدرية أرجح لفظاً ومعنى"^(١).

ومن خلال الأوجه السابقة يرى الباحث جوازها؛ إلا أن هناك تفاوتاً في قوتها فالأنسب أن تكون مصدرية؛ لأنها أقوى في اللفظ والمعنى من الموصولة، والموصولة أقوى من النكرة الموصوفة.

٢- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾^(٢) فقد جاء في إعراب (ما) في (بما ينفع الناس) وجهان هما^(٣):

الأول: أنها مصدرية أي: بنفعهم.

الثاني: أنها موصولة أي: بالذي ينفعهم.

قال الزمخشري: "بما ينفع الناس بالذي ينفعهم مما يحمل فيها أو ينفع الناس"^(٤). وقال السعد: "[أو ما ينفع الناس] يجوز أن تكون (ما) مصدرية، وكان ينبغي أن يبين ضمير الفاعل، والظاهر أنه للبحر، أو الجري لا للفلك لكونه جمعاً"^(٥). وجواز الوجهين هو ما يذهب إليه الباحث لصحة كل منهما.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٧٦/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٦٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٢١٠/١، والكتاب الفريد ٤٢٣/١، وتفسير القرطبي ١٩٦/٢، والبحر المحيط ٧٩/٢، والدر

المصون ٢٠٢/٢، واللباب ١٢٣/٣، وإرشاد العقل ١٨٤/١، وفتح القدير ١٨٩/١، وروح المعاني ٤٣٠/١.

(٤) الكشاف ٢١٠/١.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٤٤٧/٢.

– ما الزائدة:

جاء في إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) أقوال هي^(٢):

الأول: أنها مزيدة للتأكيد.

الثاني: أنها نافية، أي: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً.

الثالث: أنها مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ (قليلاً).

قال الزمخشري: "فقليلًا ما يؤمنون فييمانًا قليلاً يؤمنون. و(ما) مزيدة، وهو إيمانهم ببعض الكتاب. ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم"^(٣).

ويقول السعد: "[وما مزيدة] لتأكيد معنى القلة، لا نافية؛ لأن ما في حيزها لا يتقدمها، ولأنه وإن كان بمعنى (لا يؤمنون قليلاً) فضلاً عن الكثير، لكن ربما يوهم – سيما مع التقديم – أنهم لا يؤمنون قليلاً بل كثيراً، وأما المصدرية فلا مجال لها، وإنما لم يجعل (قليلاً) من صفة الأحيان كما في قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾^(٤)؛ لأنهم لم يؤمنوا قط، نعم إذا كانت (القلة في معنى العدم) فهو محتمل"^(٥).

فالسعد في قوله يختار القول الأول بأنها مزيدة للتأكيد، ويحتمل أنها نافية إذا كانت القلة في معنى العدم، يرجع في ذلك إلى "ما نقله الكسائي عن العرب أنهم يقولون: مررنا بأرض قليلاً ما تنبت، قال أبو حيان: "وأهم يريدون لا تنبت شيئاً، وإنما ذلك لأن قليلاً انتصب على الحال من أرض، وإن كان نكرة، وما مصدرية، والتقدير: قليلاً إنباتها، أي لا تنبت شيئاً، وليست ما زائدة، وقليلًا نعت لمصدر محذوف، تقدير الكلام: تنبت قليلاً، إذ كان التركيب المقدر هذا لما صح أن يراد بالقليل النفي المحض، لأن قولك: تنبت قليلاً، لا يدل على نفي الإنبات رأساً، وكذلك لو قلنا: ضربت ضرباً قليلاً، لم يكن معناه ما ضربت أصلاً"^(٦).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٨٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٩/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٢/١، وتفسير الطبري ٢٣٣/٢، والتفسير البسيط ١٣٦/٣، وتفسير البغوي ١٤١/١، والكشاف ١٦٤/١، والمحرم الوجيز ١٧٧/١، وإيجاز البيان ١١٢/١، ومفاتيح الغيب ٥٩٨/٣، والتبيان ٩٠/١، والكتاب الفريد ٣٢٤/١، وأمالى ابن الحاجب ٢١٣/١، وتفسير القرطبي ٢٦٢/٢، وتفسير النسفي ١٠٨/١، والبحر المحيط ٤٨٥/١، والدر المصون ٥٠٢/١، والمغني ١٢٣/٤، واللباب ٢٧٢/٢، وتفسير النيسابوري ٣٣١/١، وإرشاد العقل ١٢٨/١، وفتح القدير ١٣٠/١، وروح المعاني ٣١٨/١.

(٣) الكشاف ١٦٤/١.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ١٠.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٨٢/٢.

(٦) البحر المحيط ٤٨٦/١، وينظر: معاني القرآن للفراء ٥٩/١، ومفاتيح الغيب ٥٩٨/٣، وتفسير القرطبي ٢٦٢/٢، وروح المعاني ٣١٩/١.

القسم الثاني

اختياراته دراسة منهجية

الفصل الأول: منهجه في الاختيار.

الفصل الثاني: مصادره في اختياراته.

الفصل الثالث: الأسس التي قامت عليها اختياراته.

الفصل الرابع: موقفه من المذاهب النحوية واجتهاداته.

الفصل الخامس: تقويم اختياراته.

الفصل الأول

منهجه في الاختيار

منهجه في الاختيار

تعدد منهج السعد في اختياراته، فقد استعمل في اختياراته مصطلحات متعددة، وأساليب متنوعة؛ لبيان موقفه من تلك الآراء وأصحابها، فنلاحظ أنه استعمل عدة مصطلحات وأساليب لكل منها ألفاظ خاصة بها، فقد استعمل أسلوباً يحتوي على ألفاظ صريحة لرأيه، واستخدم ألفاظ الترجيح والمفاضلة في أسلوب الترجيح بين مذهبين أو رأيين، كما استعمل ألفاظاً خاصة به في أسلوب الرد على الرأي المخالف له، كما استخدم أيضاً أسلوباً غير صريح في اختياراته، وكل هذه الأساليب تبين قبوله للقول أو المذهب، أو رده ومعارضته له، مدعماً بعض اختياراته بالاستشهاد.

أولاً: استخدم ألفاظاً خاصة في اختياراته وأهمها ما يأتي:

صرّح السعد لاختياراته بعدة ألفاظ وأحياناً لا يصرح، حيث استخدم ألفاظاً كثيرة وهي: التحقيق^(١)، فالوجه^(٢)، ولا خفاء^(٣)، والراجح^(٤)، وعلى الأصح^(٥)، والمختار^(٦)، والأجود^(٧)، والأحسن^(٨)، والذي يقتضيه النظر الصائب^(٩)، والأوجه^(١٠)، والصحيح^(١١)، وأرجح^(١٢)، وينبغي^(١٣).

(١) ينظر: الصفحات ٦٤، ٩٧، ١٢٤، ١٦١، ٢٤٢، ٢٨٣ من البحث.

(٢) ينظر: الصفحات ٦٥، ٦٧، ١٨٠، ٢٨٦ من البحث.

(٣) ينظر: الصفحتين ٦٩، ٢٥٨ من البحث.

(٤) ينظر: الصفحة ١٤٦ من البحث.

(٥) ينظر: الصفحة ٢١٤ من البحث.

(٦) ينظر: الصفحات ١٣٦، ١٧٣، ١٩٩، ٢٥٣ من البحث.

(٧) ينظر: الصفحة ٩٠ من البحث.

(٨) ينظر: الصفحة ٣٢، ٨٢، ٢١٦ من البحث.

(٩) ينظر: الصفحات ١١٤، ١٩٤، ٢٢١ من البحث.

(١٠) ينظر: الصفحات ١٤٢، ١٧٠، ٢٥٨ من البحث.

(١١) ينظر: الصفحة ١٤٧ من البحث.

(١٢) ينظر: الصفحتين ٢١٦، ٢٩٥ من البحث.

(١٣) ينظر: الصفحات ٨٢، ١٠٠، ١٩٩، ٢٧٨ من البحث.

وبخلاف وضع العربية^(١)، واحتمال^(٢)، والأنسب^(٣)، وأوجه^(٤)، ويرجح^(٥)، والأولى^(٦)، والظاهر^(٧)، وبعيد^(٨)، ويحتمل^(٩)، ولا كلام^(١٠)، والأظهر^(١١)، وأولى^(١٢)، ومحتمل^(١٣)، والحق^(١٤).

ثانياً: التصريح في اختياراته:

ويُقصد بذلك أن يُصرَّح باختياره تصريحاً لا احتمال فيه، كأن يقول: والتحقيق، والراجح، وعلى الأصح، والمختار، والأحسن، والذي يقتضيه النظر الصائب، وأختار، والأوجه، والصحيح، والأولى، وهذه الألفاظ كثرت في اختياراته، وهي على النحو الآتي:

١- التعبير عن اختياره بلفظ التحقيق:

كما جاء في المسألة الثانية في المبتدأ والخبر^(١٥)، ومثاله: وقد ذهب الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾^(١٦)، إلى أن الفعل أبداً خير^(١٧)، وقد أشار

(١) ينظر: الصفحة ٩٣ من البحث.

(٢) ينظر: الصفحة ١٨٦ من البحث.

(٣) ينظر: الصفحتين ١٩٣، ٢٢٣ من البحث.

(٤) ينظر: الصفحات ١١١، ١٢١، ١٧٠، ١٨١، ٢١٧ من البحث.

(٥) ينظر: الصفحة ٩٤ من البحث.

(٦) ينظر: الصفحات ١١٥، ١٥٥، ١٧٨، ١٩١، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٧٤ من البحث.

(٧) ينظر: الصفحات ٦٩، ١٥٧، ١٧١، ٢٨٦، ٢٩٥ من البحث.

(٨) ينظر: الصفحات ٨٤، ١١٦، ١٨٤ من البحث.

(٩) ينظر: الصفحات ١٠٤، ١٣٦، ٢٠٨، ٢٣٨، ٢٥٤ من البحث.

(١٠) ينظر: الصفحات ١٠٢، ١٢٥، ١٤٨، ١٥٠، ٢١٠، ٢٢٨ من البحث.

(١١) ينظر: الصفحات ٦٢، ١٥٧، ٢٧٨ من البحث.

(١٢) ينظر: الصفحات ١٠٠، ١٧٧، ٢١١ من البحث.

(١٣) ينظر: الصفحات ١٠١، ١٣٥، ٢٩٦ من البحث.

(١٤) ينظر: الصفحة ١٠١ من البحث.

(١٥) ينظر: الصفحة ٦٣ من البحث.

(١٦) سورة البقرة، من الآية: ٦.

(١٧) الكشف ٤٧/١.

السعد إلى ذلك بقوله: "جعل الفعل مع فاعله فعل شائع في عبارتهم، وإلا المخبر عنه هاهنا هو الجملة لا مجرد الفعل، ثم التحقيق أن الواقع موقع الفاعل أو المبتدأ هو مجموع الحرف والفعل". فقد صرح السعد لاختياره أن الواقع موقع الفاعل أو المبتدأ هو مجموع الحرف والفعل بلفظ (التحقيق).

٢- التعبير عن اختياره بلفظ الراجع ومشتقاته:

وقد جاء ذلك في المسألة الثالثة في خبر كان^(١)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢).

قال السعد: "فإنه إذا كان أحد جزئي جملة كان (أن) مع الفعل فالكثير الراجع رفعه بالاسمية ونصب الآخر بالخبرية وإن قدم كقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣)، ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤)، ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٥)، ﴿فَكَانَ عَقِبَتُهُمَا أَنْتَهُمَا فِي النَّارِ﴾^(٦)، وذلك لأن (أن) مع الفعل لا يكون إلا مصدراً معرفة؛ ولأنه يشبه الضمير في أنه لا يوصف، ففي الجملة لا يكون هذا من قبيل انتفاء الإعراب فيهما لفظاً والقرينة ليلزم جعل المقدم مسنداً إليه، ولهذا جعل هذا الوجه هو الراجع".

ويظهر تصريح السعد لاختياره في رفع المصدر المؤول إذا وقع أحد ركني جملة (كان) بـ (الراجع).

(١) ينظر: الصفحة ١٤٥ من البحث.

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ٥.

(٣) سورة النمل، من الآية: ٥٦.

(٤) سورة الجاثية، من الآية: ٢٥.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٢٣.

(٦) سورة الحشر، من الآية: ١٧.

٣- التعبير عن اختياره بلفظ والذي يقتضيه النظر الصائب:

كما جاء في المسألة الخامسة في المفعول به^(١)، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾^(٢).

قال السعد: "والذي يقتضيه النظر الصائب والتأمل الصادق في عبارة المصنف أن في كل قرية لغو، وأكابر مجرميها مفعول أول، وليمكروا هو الثاني".

صرّح السعد لاختياره بأن مفعولي الفعل (جعل) أكابر مجرميها، والجملة الفعلية ليمكروا بـ (والذي يقتضيه النظر الصائب).

٤- التعبير عن اختياره بلفظ الوجه ومشتقاته:

جاء ذلك في المسألة الثالثة في المبتدأ والخبر^(٣)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٤).

يقول السعد: "فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا أو كذا فتكون مناط الفائدة تلك الأوصاف".

صرّح السعد لاختياره بأن المبتدأ هو مضمون الجار والمجرور بمعنى وبعض الناس بـ (الوجه).

٥- التعبير عن اختياره بلفظ الظاهر:

وذلك في المسألة الخامسة عشرة في المبتدأ والخبر^(٥)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾^(٦).

قال السعد: "الظاهر أن فريق مبتدأ بحذف الصفة أي فريق منهم، وفي الجنة خبره".

نلاحظ أن السعد جعل (فريق) مبتدأ بحذف الصفة، وصرّح لاختياره بلفظ (الظاهر).

(١) ينظر: الصفحة ١١٣ من البحث.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٢٣.

(٣) ينظر: الصفحة ٦٥ من البحث.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٨.

(٥) ينظر: الصفحة ٨١ من البحث.

(٦) سورة الشورى، من الآية: ٧.

ثالثاً: ألفاظ المفاضلة:

استخدم السعد ألفاظاً ليصرّح لاختياره بالأفضل لديه، وذلك على النحو الآتي:

١- التعبير بلفظ الأجود:

جاء في المسألة الثانية في اسم كان^(١)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿أَكَاَنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾^(٢).

قال السعد: "الأجود ترك القلب لأنه خلاف الأصل سيما في غير اعتبار لطيف، ولا متناع كون اسم كان وأخواتها نكرة إلا في النفي على ما صرح به ابن جني؛ إلا أن الاستفهام سيما الإنكاري في حكم النفي، وأيضاً ذكر ابن جني، في قول حسان (الوافر)^(٣):

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِّنْ بَيَّتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء؛ لأن نكرة الجنس تفيد ما تفيد معرفته، بخلاف (كان قائم أخاك) فإنه لا يجوز".

من الملاحظ أن السعد جعل الأجود ترك القلب عند اختلاف اسم (كان) وخبره من حيث التذكير والتعريف؛ لأنه خلاف الأصل، وقد صرح لاختياره بـ (الأجود).

٢- التعبير بلفظ الأظهر:

في تقدير عامل الحال في المسألة السادسة من الحال^(٤)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٥).

قال السعد: "والأظهر أن العامل محذوف على طريق الحال المؤكدة، أي أعيها وأثبتها جميعاً، فإن قيل: فعلى هذا يكون الحال في موقعه ويفوت ما ذكره من فائدة التقديم.

(١) ينظر: الصفحة ٨٩ من البحث.

(٢) سورة يونس، من الآية: ٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٩٠.

(٤) ينظر: الصفحة ١٥٦ من البحث.

(٥) سورة الزمر، من الآية: ٦٧.

قلنا: لا بل يكون محل تقدير ثبت وأعيى بعد تمام الحكم بذكر الخبر، فالتقديم يكون مذكوراً بعده قبل مجيء الخبر، وقد يجعل العامل المحذوف كانت، أي إذا كانت مجتمعة فيعود الكلام في عامل إذا".

نلاحظ أن السعد اختار حذف العامل على طريقة الحال المؤكدة، وعبر عن اختياره بـ (الأظهر).

رابعاً: الألفاظ المستخدمة في الرد على الرأي المخالف:

في بعض المسائل يذكر السعد أقوال الآخرين، فيرد ما لا يرضاه بأي وجه من وجوه الرد أو الاعتراض، فقد استخدم ألفاظاً في اختياراته ومنها:

١- التعبير عن رده بلفظ بعيد، غير مستقيم:

في المسألة الأولى من الفاعل^(١)، ومثاله: قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^(٢). قال السعد: "وأما ما قيل إن (ما) تمييز بمعنى شيئاً، أو فاعل بمعنى الشيء، ويعظكم صفة موصوف محذوف وهو المخصوص بالمدح فبعيد بل غير مستقيم فيمن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف لبقاء الجملة الواقعة خبر إن خالية عن العائد على أن جعل ما بمعنى الشيء المعرف من غير صلة ليس بشيء".

السعد ردّ قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف، وصرّح لرده بلفظ (بعيد، غير مستقيم).

(١) ينظر: الصفحة ٨٣ من البحث.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٥٨.

خامساً: الاختيارات غير الصريحة:

وهي الاختيارات التي اختارها السعد؛ لكنه لم يصرح لها بألفاظ صريحة واضحة، ويظهر ذلك فيما يأتي:

١- التعبير بلفظ احتمال ومشتقاته:

في المسألة العاشرة في المبتدأ والخبر^(١)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾^(٢).

أشار السعد إلى "احتمال أن يكون شيء فاعل الظرف المعتمد على النفي أعني عليك، ومن حسابهم وصف له قُدم فصار حالاً، ومن في من شيء مزيدة للاستغراق، ولكن تشبيهه بقوله: إن حسابهم إلا على ربي الدال على الحصر بصريح النفي والإثبات يشعر بأنه آثر أن يكون (شيء) مبتدأ، فالظرف خبره المقدم للحصر؛ لأن وقوع النكرة في سياق النفي كاف في صلوح الابتداء من غير تقديم للخبر عليه، و (من حسابهم) حال من الضمير في الظرف". ذهب السعد إلى احتمال أن يكون شيء فاعل الظرف المعتمد على النفي أعني عليك، ومن حسابهم وصف له قُدم فصار حالاً، ومن في من شيء مزيدة للاستغراق، فنلاحظ أن السعد لم يصرح لاختياره، وإنما أجاز ذلك بلفظ (احتمال).

٢- التعبير بلفظ لا كلام:

في المسألة الثانية من المفعول فيه^(٣)، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾^(٤). قال السعد: "لا كلام في أن فوق الأعناق ظرف لا مفعول به، إلا أن الضرب فوق الأعناق يحتمل أن يراد به ضرب الأعالي التي هي المكان الفوق من الأعناق، وأن يراد ضرب الرؤوس الموضوعة فوق الأعناق". نلاحظ أن السعد لم يصرح لاختياره، واكتفى بلفظ (لا كلام).

(١) ينظر: الصفحة ٧٤ من البحث.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ٥٢.

(٣) ينظر: الصفحة ١٢٥ من البحث.

(٤) سورة الأنفال، من الآية: ١٢.

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن السعد استخدم ألفاظاً كثيرة ومتنوعة لبيان اختياراته، وتعدد منهجه في الاختيار إلى اختيارات صريحة كقوله: والتحقيق، والوجه، والذي يقتضيه النظر الصائب، أو يصرح بالأفضل لديه كقوله: الأجود، والأظهر، أو يستخدم مصطلحات في الرد على القول المخالف كقوله: بعيد، غير مستقيم، كما استعمل ألفاظاً غير صريحة في بعض اختياراته.

الفصل الثاني

مصادره في اختياراته

المبحث الأول: الكتب.

المبحث الثاني: العلماء.

المبحث الأول: الكتب

اهتم السعد في حاشيته بشكل عام، وفي اختياراته بشكل خاص بالآراء المختلفة، مما دفعه إلى الاطلاع على أغلب الكتب النحوية، وكتب التفاسير والقراءات، والبلاغة، والمعاجم وغيرها، وهذا دليل على سعة علمه واطلاعه، فقد ذكر في حاشيته كثيراً من الكتب، رجع إليها ونقل منها، حيث تنوعت طرقه في النقل عنها، فتارة يذكر اسم الكتاب فقط، وتارة يذكر صاحبه، وقد ينقل النص كما ورد في المصدر، وينقل النص بتصرف، فكانت مصادر مهمة في شرحه واختياراته النحوية، أذكر منها ما يأتي:

١- الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ):

أفاد السعد من الكتاب في الاستشهاد برأي سيبويه في بعض المسائل النحوية، فقد ورد ذكره في الحاشية في أكثر من أربعين موضعاً، منها ما نقل عنه في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(١). حيث قال: "وبالجملة الواو للحال نص عليه سيبويه"^(٢).

٢- الكامل في اللغة والأدب للمبرد (٢٨٥هـ):

نقل عنه في جواب الشرط قوله: "وقد يجاب بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ كرفعه في الشرط، نص عليه المبرد، وشهد به الاستعمال حيث لم يوجد إلا في ذلك البيت"^(٣).

٣- كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج (٣١١هـ):

فقد نقل السعد منه ورجع إليه في أكثر من عشرين موضعاً ومما نقله عنه في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾^(٤)، قوله: "وقال الزجاج: (إذا) هاهنا تنوب عما مضى من الزمان وما يستقبل"^(٥).

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٢) ينظر: الصفحة ٧٣ من البحث، والكتاب ٩٠/١.

(٣) ينظر: الصفحة ٢١٠ من البحث، والكامل ١١٢/١.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٦.

(٥) ينظر الصفحة ٢٢١ من البحث، ومعاني القرآن للزجاج ٤٨٥/١.

٤- كتاب (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات) لابن جني (٣٩٢هـ):

نقل السعد منه في عدة مواضع منها: في امتناع كون اسم (كان وأخواتها) نكرة إلا في النفي على ما صرح به ابن جني^(١).

٥- كتاب (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (٣٩٣هـ):

أفاد السعد منه في تفسير المفردات اللغوية، والاستشهاد بآراء اللغويين كأبي عبيدة، والأصمعي وغيرهما، وقد رجع إليه في حاشيته في مائة وثلاثين موضعاً، منها ما جاء في اختياراته في معنى الفساد وتعدي فعله، قال: "في الصحاح: هاج الشيء يهيج واهتاج وتهيج أي ثار، وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى، والأنسب أن يحمل هاهنا على غير المتعدي؛ لأن المتعدي إفساد"^(٢).

نلاحظ قول الجوهري في تعدي الفعل (هاج) وعدم تعديته، واختيار السعد حمل الفساد على غير المتعدي.

٦- كتاب (الفائق في غريب الحديث والأثر) للزمخشري (٥٣٨هـ):

وقد رجع إليه السعد في حاشيته في أربعة وعشرين موضعاً، ونقل منه في اختياراته في موضعين، فمما نقله عنه في قصر المبتدأ على الخبر قوله: فقد صرح "بأن معنى قوله: فإن الدهر هو الله أن جالب الحوادث هو الله لا غيره، فوضع الدهر موضع جالب الحوادث... فهو هنا يصرح على نقل هذا الكلام من كتاب الفائق، ليبين اختياره بقوله: والأظهر أن قولنا: الله الجالب للحوادث لا يفيد إلا قصر جلب الحوادث عليه مثل قولنا: الجالب للحوادث هو الله"^(٣).

٧- كتاب (المفصل) للزمخشري (٥٣٨هـ):

أفاد السعد منه بالاستشهاد برأي الزمخشري، وقد جاء ذكره في الحاشية في خمسة وعشرين موضعاً، نقل منه في اختياراته وذكره صريحاً في موضعين، ومن ذلك مجيء الحال المؤكدة بعد

(١) ينظر: الصفحة ٩٠ من البحث، والمحتسب ٢٧٩/١.

(٢) ينظر: الصفحة ٢٢٣ من البحث، والصحاح ٣٥٢/١.

(٣) ينظر الصفحة ٦٢ من البحث، والفائق ٤٤٧/١.

الجملة الاسمية، قال: "وبهذا يشعر ظاهر عبارة المفصل: هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه"^(١).

٨- كتاب (الأمالي) لابن الشجري (٥٤٢هـ):

صرّح بالنقل منه مرة واحدة في حذف العائد المجرور مع الجار، فقد ذكر السعد نص ابن الشجري، واختلاف النحويين في حذف العائد المجرور مع الجار، واختار السعد ما ذهب إليه ابن الشجري بأن يكون الحرف قد حذف أولاً ثم جعل الظرف مفعولاً به^(٢).

٩- مفتاح العلوم للسكاكي (٦٢٦هـ):

رجع إليه السعد في حاشيته في أكثر من أربعين موضعاً، منها ما نقل عنه في اختياراته في قصر المبتدأ على الخبر قوله: "المنطلق زيد، وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد"^(٣).

١٠- كتاب (الأمالي) لابن الحاجب (٦٤٦هـ):

نقل منه في عدة مواضع منها حديثه في جواز العطف على اسم (إنّ) المفتوحة بقوله: "وجوزه ابن الحاجب وقال: إنّ المفتوحة تنقسم قسمين: قسم يجوز فيه العطف على اسمها بالرفع، وهو أن تكون في حكم المكسورة كقولك: علمت أنّ زيداً قائم وعمرو؛ لأنه في معنى: إن زيداً قائم وعمرو؛ لأن علم لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، ولهذا كسرت في علمت إنّ زيداً لقائم، وإنما الفتح لتوفير ما تقتضيه علمت من معنى المفعولية، وقسم لا يجوز وهو أن لا تكون في حكم المكسورة مثل: أعجبتني أنّ زيداً قائم وعمراً. فلا يجوز إلا نصب"^(٤).

١١- شرح التسهيل لابن مالك (٦٧٢هـ):

رجع إليه في أكثر من موضع ومثاله في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٥)، إذ قال: "وقال ابن مالك: إنه التزم حذف الفعل

(١) ينظر: الصفحة ١٤٩ من البحث، والمفصل ٩٢.

(٢) ينظر: الصفحة ١٦٨ من البحث، وأمالي ابن الشجري ٦/١.

(٣) ينظر: الصفحة ٦٢ من البحث، ومفتاح العلوم ٢٩١/١.

(٤) ينظر: الصفحة ١٠٤ من البحث، والأمالي ١٨٢/١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٣.

إشعاراً بأنه لإنشاء المدح كالمنادى، ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ ليجري الوجهان على سنن واحدة^(١).

١٢- التلخيص في تفسير القرآن العظيم للكواشي (٦٨٠هـ):

أفاد السعد منه في الرد عليه في بعض المسائل النحوية، وقد ذكره في أكثر من عشرة مواضع، ومثاله: إعراب (في بطونهم) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾^(٢)، يقول السعد: "فهو ظرف متعلق بالأكل لا حال مقدرة على ما في تفسير الكواشي"^(٣).

مما سبق ذكره نجد أن السعد -في اعتماده على هذه الكتب- يحقق أغراضاً عدة، وذلك إما لعرض الآراء كما بينا في بعض المصادر، كما أنه قد يعتمد على الكتب في عضد رأي أو قول كما في كتاب الكامل في اللغة، وقد يكون رجوعه للكتب لإبطال رأي كما ذكرنا في بعض المصادر السابقة، ومن خلال ما تم استعراضه من اعتماد السعد على الكتب، تبينت غايته من اعتماده على الكتب؛ من خلال الأغراض التي رجع إلى الكتب من أجلها، وأن ما يغلب على ذلك هو (الاختصار).

(١) ينظر: الصفحة ١٨٩ من البحث، وشرح التسهيل ٢٨٧/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٧٤.

(٣) ينظر: الصفحة ١٢٤ من البحث، والتلخيص في تفسير القرآن العظيم، موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف الموصلي الشافعي المعروف بالكواشي، تحقيق: أ.د. محي هلال السرحان، ٧٢/٢، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد- العراق، ٢٠٠٦م.

المبحث الثاني: العلماء

يُتَّصَدُّ بِذَلِكَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ ذَكَرَ آرَاءَهُمْ وَأَقْوَالَهُمْ فِي الْمَسَائِلِ، سِوَاءِ أَيِّدِ السَّعْدِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَوْ خَالَفَهَا، فَقَدْ تَرَدَّدَ ذِكْرُ كَثِيرٍ مِنْ أئِمَّةِ النُّحُوِّ وَالْبَلَاغَةِ أَمْثَالُ: الْخَلِيلِ، وَسَيَّبُوه، وَالْكَسَائِيِّ، وَالْأَخْفَشِ، وَالْمُبَرِّدِ، وَالزَّجَّاجِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، وَابْنُ جَنِّيٍّ، وَأَبُو الْبَقَاءِ، وَصَاحِبُ الْمِفْتَاحِ، وَابْنُ الْحَاجِبِ، وَغَيْرُهُمْ، فَقَدْ نَقَلَ السَّعْدُ آرَاءَهُمْ، سِوَاءِ لِّلِاسْتِدْلَالِ بِهَا، أَوْ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا، وَفِي مَا يَلِي نَمَازِجَ عَلَى ذَلِكَ:

- مَا نَقَلَهُ عَنِ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوه فِي عَمَلِ (لَات) قَوْلُهُ: "وَأَمَّا بَرُوزُ الْإِسْمِ وَحُذْفُ الْخَبَرِ مِثْلُ: وَلَاتٍ حَيْثُ مَنَاصُ بِالرَّفْعِ فَقَلِيلٌ جَدًّا، وَأَمْرُهُ عَلَى رَأْيِ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوه ظَاهِرٌ، أَيُّ: لَاتٍ حِينَ مَنَاصُ حَاصِلًا، بِرَفْعِ الْإِسْمِ وَنَصْبِ الْخَبَرِ"^(١).

كَمَا نَقَلَ مِنْ آرَاءِ سَيَّبُوه مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْوَائِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢) قَوْلُهُ: "وَبِالْجُمْلَةِ الْوَائِي لِلْحَالِ نَصٌّ عَلَيْهِ سَيَّبُوه"^(٣).

كَذَا إِعْرَابِ (مَالِكِ الْمَلِكِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(٤) عَلَى أَنَّهُ نِدَاءٌ ثَانٍ؛ لِأَنَّ (اللَّهُمَّ) لَا يُوصَفُ"^(٥).

- وَنَقَلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ زِيَادَةَ (مَنْ) فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: (وَالَّذِينَ مَنَ قَبْلَكُمْ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَاللَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٦)، قَوْلُهُ: "فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ هَاهُنَا: أَنَّ كَلِمَةَ (مَنْ) مُزِيدَةٌ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ"^(٧).

(١) ينظر: الصفحة ٢٦١ من البحث.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٣) ينظر: الصفحة ٧٣ من البحث.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ٢٦.

(٥) ينظر: الصفحة ١٦٦ من البحث، والكتاب ١٩٦/٢.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢١.

(٧) ينظر: الصفحة ١٩١ من البحث.

- ما نقل من آراء الأخفش في عمل (لات) المشبهة بـ (ليس) حيث قال: "وأما على رأي الأخفش، أي: لات حين مناص كائن برفع الاسمين على أنهما مبتدأ وخبر فلا يستقيم إلا على أن (لا) بمعنى (ليس) إلا أنها لم تعمل كما هو اللغة التميمية"^(١).

ذكر السعد أن الأخفش يذهب إلى أن (لات) لا تعمل عمل (ليس) على اللغة التميمية، ومذهب الجمهور على أنها تعمل على اللغة الحجازية.

- ومن نقله عن المبرد في محيى فعل الشرط ماضياً وجواب الشرط مضارعاً قوله: "وقد يجاب بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ كرفعه في الشرط، نص عليه المبرد، وشهد به الاستعمال"^(٢).

- وتطالعنا آراء الزجاج في أكثر من موضع، ومن ذلك رأيه في خبر المبتدأ النكرة في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾^(٣)، حيث ذهب الزجاج إلى أن (قد أهتمتهم) صفة، و(يظنون) خبر"^(٤)، وكان اختيار السعد مخالفاً لما ذهب إليه الزجاج.

- كذا نقل رأيه ورأي أبي البقاء في تمييز الجمع الواقع موقع المفرد، في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٥)، ذهب الزجاج، وأبو البقاء إلى أن (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) لا تمييز"^(٦)، وقد خالفهما السعد في ذلك.

- ومن العلماء الذين نقل أقوالهم أبو علي الفارسي، فمن ذلك حديثه عن الأسماء الموصولة قوله: "قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح أو للذم وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان، ويسمى نحو ذلك قطعاً"^(٧).

(١) ينظر: الصفحة ٢٦١ من البحث.

(٢) ينظر: الصفحة ٢١٠ من البحث.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٤) ينظر: الصفحة ٧٢ من البحث.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: ١٦٠.

(٦) ينظر: الصفحة ١٦٣ من البحث.

(٧) ينظر: الصفحة ١٨٩ من البحث.

– كذا نقل عن ابن جني رأيه في حالات اسم (كان) بقوله: "ولامتناع كون اسم كان وأخواتها نكرة إلا في النفي على ما صرح به ابن جني"^(١)، إلا أن الاستفهام سيما الإنكاري في حكم النفي، وأيضاً ذكر ابن جني، في قول حسان (الوافر)^(٢):

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء"^(٣).

– كما نجد آراء أبي البقاء في أكثر من موضع، ومن ذلك رأيه في تعيين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ﴿جُنُودٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ﴾^(٤)، قوله: "وقال أبو البقاء: (جند) مبتدأ، خبره (مهزوم)، و (هنالك، ومن الأحزاب) نعت له، أو متعلق بمهزوم"^(٥).

كما نقل رأيه في حذف المبتدأ الواقع بعد فاء الجزاء في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٦) قوله: "وقال أبو البقاء: (خبر مبتدأ محذوف، أي: فالحكم أن لله خمسة)"^(٧).

– وما نقله عن اعتراض ابن الحاجب بأن (أفعل) للمفعول شاذ لا يرجع إليه إلا بثبت، فالوجه أن هذا من عطف الجملتين أي اذكروا ذكراً مثل ذكركم آباءكم، أو اذكروا الله حال كونكم أشد ذكراً من ذكر آبائكم، وليس من عطف المفرد ليلزم التشارك في العامل"^(٨).

(١) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ٢٧٩/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٩٠.

(٣) ينظر: الصفحة ٩٠ من البحث.

(٤) سورة ص، الآية: ١١.

(٥) ينظر: الصفحة ٨١ من البحث، والبيان ١٠٩٨/٢.

(٦) سورة الأنفال، من الآية: ٤١.

(٧) ينظر: الصفحة ٩٤ من البحث، والبيان ٦٢٤/٢.

(٨) ينظر: الصفحة ١٨٤ من البحث، وأمالى ابن الحاجب ١٨٢/١.

وأحياناً يكتفي السعد في النقل بذكر لفظ (قيل)، ومن ذلك:

– قوله في مسألة فاعل (نعم): "وأما ما قيل إن (ما) تميز بمعنى شيئاً، أو فاعل بمعنى الشيء، ويعظكم صفة موصوف محذوف وهو المخصوص بالمدح فبعيد بل غير مستقيم فيمن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف لبقاء الجملة الواقعة خبر (إن) خالية عن العائد على أن جعل ما بمعنى الشيء المعروف من غير صلة ليس بشيء" (١).

وأحياناً يدحض رأي قائل، ومن ذلك إعراب (مفسدين) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (٢)، يرد على من ذهب إلى أنها حال مؤكدة إذ قال: "وبالجملة فليست الحال مؤكدة على ما توهم" (٣).

– ومن ذلك عطف المسجد الحرام على سبيل الله في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (٤)، إذ قال: "قيل: الجيد أن يتعلق بمحذوف، أي: ويصدون عن المسجد الحرام، وهو في غاية الرداءة" (٥).

كما ورد في الحاشية أسماء عدد من العلماء كعيسى بن عمر (١٤٩هـ)، ويونس (١٨٢هـ)، والفراء، وأبو عبيدة، والأصمعي (٢١٦هـ)، والمازني (٢٤٩هـ)، والجرمي (٢٢٥هـ)، وابن السراج، والسيراfi (٣٦٨هـ)، والرعي (٤٢٠هـ)، والجنزي (٥٥٠هـ)، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، وصدر الأفاضل (٦١٧هـ)، والسخاوي (٦٤٣هـ)، وغيرهم، هذه أبرز الأمور التي جعلت السعد يعتمد فيها على مصدر الرجال في حاشيته مما يدل على سعة اطلاعه، وتنوع ثقافته، ودقته في نقل المعلومة وأمانته العلمية.

(١) ينظر: الصفحة ٨٣ من البحث.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٦٠.

(٣) ينظر: تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٣٥٣/٢، والتبيان ٦٧/١، وفتوح الغيب ٥٠٤/٢.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢١٧.

(٥) ينظر: تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٥١٨/٢، والتبيان ١٧٥/١.

الفصل الثالث

الأسس التي قامت عليها اختياراته

المبحث الأول: الأسس النقلية.

المبحث الثاني: الأسس العقلية.

المبحث الأول: الأسس النقلية

كان للأصول النحوية (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال) الأثر الواضح في اختيارات السعد كونها من الأصول المعتمدة عند النحاة، وسيوضح ذلك من خلال هذا المبحث. فأصول النحو عند ابن الأنباري هي: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله"^(١). وعرفه السيوطي بقوله: "أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"^(٢).

وأقسام أدلته أربعة هي: النقل، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال. السماع هو أول أصول النحو، ويُقصد به: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر"^(٣). وقد سماه ابن الأنباري (النقل) وعرفه بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(٤).

ويتمثل السماع عند النحاة في تلك الأدلة النقلية التي يستنبطون منها قواعدهم، وهذه الأدلة النقلية تتمثل في ثلاثة مصادر هي:

الأول: القرآن الكريم بقراءاته.

الثاني: الحديث النبوي الشريف.

الثالث: كلام العرب من شعر، ونثر مما جرى على ألسنة العرب.

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ٨٠، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، ٢٥، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.

(٣) المصدر السابق ٦٧.

(٤) لمع الأدلة ٨١.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات:

يعد القرآن الكريم أعلى مراتب الكلام العربي، وأقوى الأساليب العربية، وهو المصدر الأول لشواهد النحويين والبلاغيين واللغويين؛ لأنه يمثل الغاية في البلاغة والفصاحة. وقد اعتمد السعد على الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته في مواضع كثيرة في الحاشية، وهو في أغلب استدلالاته بآيات الذكر الحكيم يقتصر على موطن الشاهد، وفيما يلي نماذج من ذلك:

- قال الزمخشري: "فإن قلت: لم دخلت (لا) في (ولا الضالين)؟ قلت: لما في - غير - من معنى النفي"^(١).

ويقول السعد: "سؤال عن وجه الصحة لا عن الفائدة، وإلا فالفائدة هي التوكيد والتصريح بتعلق النفي بكل من المعطوف والمعطوف عليه، بخلاف ما إذا قيل: ما جاء زيد وعمرو، فلذا تسمى مزيدة، والكوفيون على أنها بمعنى غير.

وما ذكره في تحقيق معنى النفي في (غير) من أن التقدير: (لا المغضوب عليهم) فيه إشكال، فكلمة (لا) فيه ليست عاطفة لاختلال المعنى، ولا وجه سوى أن تكون بمعنى (غير). وأما (لا) وإن دخلت على القبيلين إلا أنها حرف متصرف فيها جاز عمل ما قبلها فيما بعدها مثل: جئت بلا شيء، وأريد أن لا تخرج، فجاز العكس أيضاً.

فإن قلت: هب أنه يصح التقديم في مثل: زيداً لا أضرب، لما ذكرتم لكن ينبغي أن يمتنع في مثل: أنا زيداً لا ضارب؛ لأنه اسم بمعنى (غير) على ما صرح به السخاوي، غايته أنه جعل إعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف، تقول: جاء بلا شيء، ورأيت لا فارساً، وفي التنزيل: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾^(٢)، و﴿لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ﴾^(٣)، و﴿لَا بَارِدٌ وَلَا حَرِيمٌ﴾^(٤).

قلت: بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظراً إلى صورة الحرفية"^(٥).

فالسعد - هنا - يبين أن (لا) بمعنى (غير)؛ لأن (لا) غير عاطفة.

(١) الكشف ١/١٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٦٨.

(٣) سورة النور، من الآية: ٣٥.

(٤) سورة الواقعة، الآية: ٤٤.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٨١/٢.

- وقوع الظرف في موقع المبتدأ^(١)، فقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٣)، حيث جعل مضمون الجار والمجرور (مبتدأ) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٤)، بمعنى وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا أو كذا فتكون مناط الفائدة تلك الأوصاف.

- وفي مسألة وقوع الماضي خبراً لـ (كان)، اختار السعد مذهب البصريين الذين لا يشترطون في وقوع الماضي خبراً لـ (كان) اقترانه بـ (قد) خلافاً للكوفيين، بقوله: "لا وجه للمنع، لوقوعه في التنزيل، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾^{(٥)»}(٦).

- وفي مسألة دخول (مِنْ) الجارة على الزمان^(٧): استدل السعد على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(٨)، و﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٩).

فالسعد من خلال الأمثلة السابقة نجده يسوق الشاهد القرآني، ويزيد عليه شواهد قرآنية أخرى ليبين صحة اختياره.

(١) ينظر: الصفحة ٦٦ من البحث.

(٢) سورة الجن، من الآية: ١١.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٨.

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٢٦.

(٦) ينظر: الصفحة ١٤٣ من البحث.

(٧) ينظر: الصفحة ٢٥٥ من البحث.

(٨) سورة الروم، من الآية: ٤.

(٩) سورة الجمعة، من الآية: ٩.

والسعد في استشهاده بآيات القرآن الكريم يعتني كثيراً بوجوه القراءات فيها، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة؛ لأن منهجه في التعامل مع القراءات القرآنية مبني على ما أصّله سيوبه من أن القراءة سنة متبعة فلا تُخالف^(١)، وفيما يلي نماذج من ذلك:

- وقرئ (حسنى) على المصدر^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٣).

قال السعد: "رد على الزجاج حيث منع هذه القراءة وهماً منه أن (حسنى) تأنيث الأحسن فلا يستعمل بدون اللام"^(٤).

- قال الزمخشري: "وقرئ: فرادى، بالتنوين"^(٥) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى﴾^(٦).

قال السعد: "جمع فرد كُرْخَال"^(٨) وُرْجَال، وأما فرادى على (فُعَالى) فجمع على خلاف القياس كأنه جمع فردان في التقدير كسكران"^(٩).

(١) الكتاب ١/١٤٨.

(٢) القراءة بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش ١/١٣٤، وتفسير الطبري ٢/١٩٤، ومعاني القرآن للزجاج ١/١٦٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٦٤، والمختسب ٢/٣٦٣، والكشاف ١/١٥٩، وتفسير القرطبي ٢/١٦، والدر المصون ١/٤٦٦، وهي قراءة أبي بن كعب وطلحة بن مصرف في: تفسير الثعلبي ١/٢٢٨، والبحر المحيط ١/٤٥٩، وروح المعاني ١/٣٠٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٨٣.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٣٧٨.

(٥) أبو حيوة في: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٢، والمحرر الوجيز ٢/٣٢٤، وتفسير القرطبي ٧/٤٢، وفتح القدير ٢/١٦٠. وعيسى بن عمر، وأبو حيوة في: البحر المحيط ٤/٥٨٧، وبدون نسبة في: الكشاف ٢/٤٧، والتبيان ١/٥٢٦، والكتاب الفريد ٢/٦٤٣، وإرشاد العقل ٣/١٦٤، وروح المعاني ٤/٢١٢.

(٦) الكشاف ٢/٤٧.

(٧) سورة الأنعام، من الآية: ٩٤.

(٨) رخال: بكسر الراء وضمها: جمع رِخْل، الأنثى من أولاد الضأن، ينظر: الصحاح ٤/١٧٠٨.

(٩) حاشية السعد (١): ٢٨٦.

- وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾^(١).

يقول السعد: "ظَلَّ يَظْلُ بِالْفَتْحِ مِنْ بَابِ عِلْمٍ، وَيَظْلُ بِالْكَسْرِ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، وَهَذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَلَا فِي اسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَرَأَ قِتَادَةً، وَهُوَ لَا يَقْرَأُ إِلَّا بِمَا سَمِعَ"^(٢).

قال أبو الفتح: "ومن ذلك قراءة قتادة: فَيَظْلِلْنَ، بكسر اللام.

هذه القراءة على ظلت أظْل، كُفِرَتْ أَفْر. والمشهور فيها فعلت أفعْل: ظلت أظْل.

وأما ظلت أظْل فلم يمرر بنا، لكن قد مر نحو ضللت أضْل، وضللت أضْل. ولم يقرأ قتادة

-إن شاء الله- إلا بما رواه، وأقل ما في ذلك أن يكون سمعه لغة"^(٣).

- وقد يذكر القراءة فقط دون عزوها إلى قرائها، من ذلك عند حديثه في الحال وصاحبها

في كلمة (كاظمين): في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ

كَظْمِينَ﴾^(٤). حيث قال: "كاظمين حال من المضاف إليه في حناجرهم، والعامل ما في

الظرف من معنى الفعل، ويجوز أن يكون حالاً من القلوب، يعني من الضمير العائد إلى القلوب

المستكن في الظرف الواقع خبراً أعني (لدى الحناجر)، ويعضده قراءة رفع (كاظمون) حيث

جعله خبراً بعد خبر للقلوب"^(٥).

- وفي المسألة الثانية من معاني (أو)، اختار السعد قول الكسائي في أن (أو) العاطفة بمعنى

(بل)، في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾^(٦)، بقوله: "وقد أثبتنا الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها هاهنا القرينة،

أعني قوله: (بل أكثرهم لا يؤمنون)"^(٧) ويؤيده قراءة من قرأها ساكنة.

الشاهد فيه: حمل (أو) على (بل) لوجود القرينة.

(١) سورة الشورى، من الآية: ٣٣.

(٢) حاشية السعد (٢): ٦٠٥.

(٣) المحتسب ٢/٢٥٢.

(٤) سورة غافر، من الآية: ١٨.

(٥) ينظر: الصفحة ١٥٨ من البحث.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٧) ينظر: الصفحة ٢٨٤ من البحث.

- يحتج السعد بدليل من لغة العرب لإثبات صحة القراءة، لدفع مطاعن الخصوم، ومن ذلك قول الزمخشري: "في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾^(١)، وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته"^(٢).

ويرد عليه السعد بقوله: "[والذي حملة على] هذا عذر أشد من الجرم، حيث طعن في إسناد القراءة السبعة، وروايتهم، وزعم أنهم إنما يقرؤون من عند أنفسهم، وهذه عادة المصنف يطعن في تواتر القراءات السبع، وينسب الخطأ تارة إليهم كما في هذا الموضع، وتارة إلى الرواة عنهم، وكلاهما خطأ؛ لأن القراءات متواترة، وكذا الروايات عنهم، وهي مما يستشهد بها لا لها، فإذا قد وقع الفصل فيها بغير الظرف ينبغي أن يحكم بالجواز كما في قوله (الطويل)^(٣):

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمُرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلُ-عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا- صَدُورُهَا
فَعَبْدُ الْقَيْسِ فَاعِل (شفت) وقع فصلاً بين المضاف وهو (غلائل) والمضاف إليه وهو (صدورها)، وقوله (البسيط)^(٤):

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِفِ

(١) سورة الأنعام، من الآية: ١٣٧.

(٢) الكشف ٧٠/٢.

(٣) البيت بلا نسبة، والشاهد في: (غلائل عبد القيس صدورها) حيث فصل بين المضاف (غلائل) والمضاف إليه (صدورها) بأجنبي منهما وهو (عبد) فاعل (شفت). ينظر: شرح الكتاب للسيرا في ١/٢٤٢، والإنصاف ٢/٣٥٠، وشرح التسهيل ٣/٢٧٤، وشرح الكافية ٢/٩٩١، والمقاصد الشافية ٤/١٩٠، وخزانة الأدب ٤/٤١٣.

(٤) البيت للفرزدق، ولم أقع عليه في ديوانه، والشاهد فيه قوله: (نفى الدراهم تنقاد) حيث أضاف المصدر (نفى) إلى مفعوله (الدراهم)، ثم أتى بعد ذلك بفاعله (تنقاد). ينظر: شرح الكافية ٢/٩٨٧، وشرح ابن الناطم ٢/٢٩٩، واللمحة ١/٣٦٠، والمقاصد الشافية ٤/١٧٥، وشرح الأشموني ٢/٢٠٩، وشرح التصريح ٢/٦٩٧، وخزانة الأدب ٤/٤٢٦.

فالدراهم بالنصب فصل بين المضاف وهو (نفي) و(تنقاد)، أو يحمل على حذف المضاف إليه من الأول، وإضمار المضاف من الثاني على ما ذهب إليه صاحب المفتاح، لأن تخطئة الثقات والفصحاء أبعد من ذلك، أو يعتذر لمثله بما ذكره صاحب الانتصاف من أن إضافة المصدر إلى معموله وإن كانت محضة؛ لكنها تشبه غير المحضة، فاتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاز في الغير الفصل بالظرف فيتميز هو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف" (١).

ف نجد أن السعد في استشهاده بالشعر يؤيد قراءة ابن عامر، كما يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، ويرد على طعن الزمخشري في قراءة ابن عامر.

يتضح مما سبق مدى عناية السعد واهتمامه بالاستدلال بأي الذكر الحكيم، والأخذ بالقراءات لتأييد اختياراته.

(١) حاشية السعد (١): ٢٩١.

ثانياً: الاستشهاد بالشعر:

اهتم النحاة واللغويون بالشعر العربي اهتماماً كبيراً، فقد كان الشعر أداة لتوفير الحجة اللغوية الداعمة للاستعمال الصحيح للفظ؛ لذا جعله النحويون ركيزة من ركائزهم الأساسية لوصف اللسان العربي، واستنباط قواعده والتمثيل لها.

فالاستشهاد بالشعر سمة بارزة في كتب اللغويين، فلا نكاد نجد كتاباً منها يخلو من شواهد شعرية، وتعد هذه الشواهد خير معين للعلماء في فهم نصوص القرآن الكريم، يقول ابن عباس (٦٨هـ): "إذا قرأت شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب؛ فإن الشعر ديوان العرب. وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعراً" (١).

ويقول ابن فارس: "والشعر ديوان العرب، وبه حُفِظَت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه تُعْلِمَت اللغة. وهو حُجَّةٌ فيما أشكَل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحديث صحابته والتابعين" (٢).

وكان منهج السعد في استشهاد بالشعر في حاشيته واختياراته يتمثل في إتمام أبيات الكشف، وذكر قائلها، وبيان معاني ألفاظها، وبيان موطن الاستشهاد منها وخاصة في اختياراته، وترجيح قوله على غيره بكلام العرب الموثوق بهم، وقد بلغت الشواهد الشعرية في حاشيته أكثر من مائة وخمسين شاهداً، منها في اختياراته أكثر من ثلاثة عشر شاهداً، وهي في أغلبها من الشواهد التي نقلتها كتب النحاة قبله، ولم ينفرد السعد بشواهد منها إلا في القليل النادر، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

- في معنى الغرة (٣): [الشادخ الغرة] واسعها، والغرة البياض في جبهة الفرس، بقوله

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٣٠/١، دار الجيل، ط ٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ٢١٢، مطبعة محمد علي بيضون، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ١٨/٢.

(البسيط)^(١):

أَغْرُ أْبْلِجُ تَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ

وقوله (المتقارب)^(٢):

مُبَارَكُ الْاِسْمِ أَغْرُ اللَّقَبِ

(١) صدر بيت للخنساء ترثي أخاها، وعجزه: كأنه علم في رأسه نار، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ٣٨٨، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، ٥٥، والمصون في الأدب، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ١٧، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م، والعمدة ١٤١/٢، والدر الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدير المستعصي، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، ٤٦٧/٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م. وجاء صدره: أَشْمُ أْبْلِجُ تَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ فِي: الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ٣٢٥/١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، كما جاء صدره: وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ فِي: ديوان الخنساء، ٤٩، دار صادر - بيروت، (د، ت)، والبخلاء، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الكنايني بالولاء، الليثي، الشهير بالجاحظ، ٣٠٩، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ، والكمال ٣٦/٣، ومقاييس اللغة ١٠٩/٤، والعقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، ٣٤٤/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، والصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن مهران العسكري، تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ٣٩١، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١٩هـ، وخزانة الأدب للحموي ٢/٢٩، وخزانة الأدب للبغدادي ١/٤٣٣.

(٢) صدر بيت للمتنبّي في مدح سيف الدولة، وعجزه: كَرِيمُ الْجُرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ، ينظر: ديوان المتنبّي، تحقيق: د. درويش الجويدي، ١١٨/١، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبّي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ١٠٤، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، والمآخذ على شُراح ديوان أبي الطيّب المتنبّي، أبو العباس أحمد بن علي بن معقل، عز الدين الأزدي المَهْلَبِي، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، ٥٠/٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، والإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ٢٧/١، دار الجيل - بيروت، ط ٣، بدون تاريخ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، ٦٦/١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، والأطول ١/١٦٨، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢٦/١، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).

وقد جاء في كتب اللغة أن معنى (الغرة): "والأَعْرُ: الأبيض، ورجل أعر، أي شريف، والغرة: بياض في الجبهة، والأعر: الأبيض من كل شيء، ورجل أعر الوجه إذا كان أبيض الوجه"^(١).

- في جواز فصل (ما) عن الفعل (طال) وما أشبهه نحو (قل)^(٢): إذ قال: [طالما دفع إلى مضايقه] (ما) في (طالما، وقلما) قيل: مصدرية، والمصدر فاعل، أي: طال اندفاعه إلى المضايق، ولذا تكتب منفصلة، وقيل كافة للفعل عن طلب الفاعل، ولذا تكتب منفصلة، ويجوز الفصل كما في قول الكميت (الطويل)^(٣):

وَقَدْ طَالَ مَا يَا آلَ مَرْوَانَ أَلْتُمُ بِلَا دَمْسٍ أَمْرَ الْعَرِيبِ وَلَا غَمَلٍ

فقد أجاز السعد الفصل، وقيل بأن (ما) مصدرية، والذي عليه الجمهور أن (ما) هاهنا كافة تتصل بثلاثة أفعال وهي: قل وكثر وطال، وعلة ذلك شبههن برب، وقال الفارسي: طالما وقلما وكثر ما لا فاعل لهن؛ لأن الكلام لما حمل على النفي استغنى عن الفاعل، وما هنا عوض عن الفاعل، وقال ابن جني: ينبغي أن يكتب: طالما وقلما موصولاً بما؛ لأنها خلطت بهما وجعلاً شيئاً واحداً وهما لوقوع الفعل بعدهما، فلما اتصلا معنى وجب أن يتصلا خطأً، وكذا كان يجب في: كثر ما إلا أن الراء لا تتصل بما بعدها.

وحكى أبو محمد عبد الله بن درستويه الصفوي (٣٤٧هـ): أنها تكتب منفصلة وأنه لا يكتب من الأفعال شيئاً متصلاً إلا نعماً وبئسماً^(٤).

ومن خلال ما تم ذكره يتبين أن السعد يوافق ابن درستويه في فصل (ما) عن (طال، وقل)، ويرى الباحث أن اتصال (ما) بالفعلين على أنها كافة هو الأنسب لما عليه الجمهور.

(١) ينظر: الصحاح ٧٦٧/٢، ومقاييس اللغة ٣٨٢/٤، والحكم ٣٦١/٥، ولسان العرب ١٤/٥.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفزازي على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢٨/٢.

(٣) ديوان الكميت ٣٦٠، وينظر: أساس البلاغة ٣٩/١، وتاج العروس ٨٩/١٦.

(٤) المقاصد النحوية ١٠٢٣/٣.

- في تعدية الفعل (ورث): قال السعد: "قولهم: توارثوا المجد كابراً عن كابر، معناه كبير منهم عن كبير ذكره الجوهري^(١)، وفي الأساس: هو من كابرته فكبرته وأنا كابر^(٢)، وبالجمللة هو حال كقولهم: بايعته يداً بيد، قال الشاعر (الكامل)^(٣):

فتذاكروا آخراً عن أول وتوارثوها كابراً عن كابر

فما قيل: إن كابرًا مفعول ثانٍ لورثوه وهم، وإن جاء (ورث) متعدياً إلى مفعولين مثل: ورث أباه مالا^(٤).

الفعل (ورث) يتعدى إلى مفعول واحد وهو الموروث منه وتأتي بالموروث بعده بدل اشتمال تقول: ورثت أبي ماله ومالا منه. فإن عديته إلى الموروث جئت بالموروث منه مجروراً بمن أو عن تقول: ورثت المال من أبي ومالا عن أبي. فمنهم من قال: كابرًا عن كابر: جملة حالية نصب صدرها كما في قولهم: كلمته فاه إلى في، ومنهم من قال: كابرًا مفرد وقع حالاً أي: ورثوه كابرين أو صاغرين وأفرد لكونه بمعنى جمعاً كابرًا^(٥).
ويتبين للباحث مما سبق أن السعد يذهب إلى أن (كابراً) حال، وليس مفعولاً ثانياً للفعل (ورث).

- في وقوع الظرف موقع المبتدأ استشهد السعد بقول الحماسي (الكامل):^(٦)

مِنْهُمْ لُيُوثُ لَا تَرَامُ وَبَعْضُهُمْ مِمَّا قَمِشَتْ وَضَمَّ حَبْلُ الْحَاطِبِ

بقوله: "حيث وقع قرينة (منهم) وهي (بعضهم) مبتدأ لا خبراً"^(٧)، وقد انفرد السعد بهذا الرأي، فلم أجد هذا البيت في الشواهد التي استشهد بها النحاة؛ لأنهم لا يميزون وقوع الجار والمجرور في محل المبتدأ، وما ذهب إليه السعد هو جعله الجار والمجرور بمعنى بعض.

(١) الصحاح ٢/٨٠٢.

(٢) أساس البلاغة ٢/١١٩.

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي ١٠/١٢١.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٢/٥٥.

(٥) خزانة الأدب للبغدادي ١٠/١٢١.

(٦) سبق تخريجه ص ٦٦.

(٧) ينظر: الصفحة ٦٦ من البحث.

- في تمام مقصود الكلام بالبدل: في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُضَمِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾^(١). قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف صح مجيء البدل ولم يذكر إلا أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد؟

قلت: صح ذلك من حيث إن التعويل على البدل والمبدل منه في حكم المنحى: ألا تراك تقول: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، مع امتناع سكوتك على متاعك"^(٢).

قال السعد: "[من حيث إن التعويل على البدل] يعني أن المبدل منه وإن لم يصح لتمام الكلام لكنه في حكم المنحى، والمقصود إنما هو البدل، وهو كاف في تمام الكلام لكون (أن) المفتوحة مع الاسم والخبر صالحاً للوقوع موقع المفعولين...، واستشهد بمثل [جعلت متاعك بعضه فوق بعض] من حيث إنه يمتنع السكوت على المبدل منه عن البدل، إذ لا معنى لقولك: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، ومع الإتيان بالبدل يتم المقصود كما ترى، فكذا هاهنا مع الاقتصار على المفعول الأول لا يصح الكلام، ومع الإتيان بالبدل يصح، وهذا كقول الحماسي (الطويل)^(٣):

فما كان قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٌ تَهَدَّمَا

حيث يمتنع بدون البدل، أعني: ما كان قيس هلك واحد، ويصح معه، لا يقال: قد سبق منه تجويز حذف أحد المفعولين؛ لأننا نقول: فرق بين الحذف والاقتصار، ولا نزاع في امتناع الثاني وهو اللازم هاهنا"^(٤).

فالبيت ينشد على وجهين: بالرفع في (هلك واحد)، وتكون الجملة خبراً لـ (كان)، والنصب ويكون المفرد خبراً لـ (كان)، ويكون (هلكه) بدلاً من اسم (كان)، وقد اختار السعد الثاني.

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٧٨.

(٢) الكشف ١/٤٤٤.

(٣) البيت لعبد بن الطبيب، والشاهد فيه: رفع (هلك واحد) ونصبه على جعل (هلكه) بدلاً من قيس، أو مبتدأ أو خبره فيما بعد، ينظر: الجمل ١٥١، والكتاب ١٥٦/١، والأصول ٥١/٢، وشرح المفصل ٢٦٠/٢، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤، والمقاصد الشافية ١٩٥/٥، وخزانة الأدب للبغداد ٢٠٤/٥.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ٧٤٤/٢.

- في زيادة (كان) واسمها، استشهد السعد بقول الفرزدق في توجيه قراءة اليزيدي برفع (لكبيرة) على أن (كان) مزيدة، بقوله: " قد يناقش في كون (كانوا) في قول الفرزدق (الوافر)^(١) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَحِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

مزيدة مع اسمها لجواز أن تكون ناقصة اعتراضاً أو صفة للدلالة على الماضي، والخبر محذوفاً، أو مقدماً أعني (لنا)، ولو سلم فإن أراد أن (كانت) مع اسمها مزيدة كانت (كبيرة) خبراً بلا مبتدأ، و (إن) المخففة واقعة بلا جملة، ومثله خارج عن القياس والاستعمال، وإن أراد أن (كانت) وحدها مزيدة، والضمير باق على الرفع بالابتداء، فلا وجه لاتصاله واستكنانه. ولا وجه في هذه القراءة أن تجعل في (كانت) ضمير القصة، وتقدر بعد اللام مبتدأ، أي: وإن كانت القصة للتحويل كبيرة "^(٢).

- وفي مسألة مجيء اسم كان نكرة: اختار السعد ترك القلب لأنه خلاف الأصل، في قراءة ابن مسعود: عجب، فجعله اسماً وهو نكرة وأن أوحينا خبراً وهو معرفة في قوله تعالى: ﴿أَكَاَنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ ^(٣) بقوله: " الأجود ترك القلب لأنه خلاف الأصل سيما في غير اعتبار لطيف، ولامتناع كون اسم كان وأخواتها نكرة إلا في النفي على ما صرح به ابن جني؛ إلا أن الاستفهام سيما الإنكاري في حكم النفي، وأيضاً ذكر ابن جني، في قول حسان (الوافر)^(٤) :

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِّن بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء؛ لأن نكرة الجنس تفيد ما تفيد معرفته، بخلاف كان قائم أحاك فإنه لا يجوز "^(٥).

(١) سبق تخريجه ص ٨٨، والشاهد فيه: قوله: (وحيران لنا كانوا كرام) حيث زيدت (كانوا) بين الصفة وهي قوله: (كرام) والموصوف وهو قوله: (حيران).

(٢) ينظر: الصفحة ٨٨ من البحث.

(٣) سورة يونس، من الآية: ٢.

(٤) سبق تخريجه ص ٩٠، والشاهد فيه قوله: (يكون مزاجها عسل) حيث جاء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة.

(٥) ينظر: الصفحة ٩٠ من البحث.

- وفي رابط الجملة الحالية^(١): اختار السعد الاكتفاء بالضمير رابطاً الجملة الاسمية الواقعة حالاً كما في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَّتًا أُوهُمْ قَائِلُونَ﴾^(٢)، وجوب ترك الواو لاستثقالهم اجتماع حرفي عطف بالنظر إلى الأصل...، واستشهد بقول الشاعر (الكامل)^(٣):

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِئُهُ بِالْعَيْبِ لَا يَدْرِي

- وفي حذف العائد المجرور في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٤).

قال السعد: "والأقيس عندي أن يكون الحرف قد حذف أولاً ثم جعل الظرف مفعولاً به كما قال الشاعر (الطويل)^(٥):

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

ثم حذف العائد، فالأصل لا تجزي فيه ثم لا تجزيه ثم لا تجزي"^(٦).
فالشاهد في البيت قوله: (شهدناه) حيث نصب ضمير (اليوم) تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً، ولو جعله ظرفاً لقال: شهدنا فيه.

(١) ينظر: الصفحة ١٥٢ من البحث.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٤.

(٣) سبق تخريجه ص ١٥٣، والشاهد فيه قوله: (الماء غامر) حيث جاءت الجملة حالاً والرباط هو الماء في (غامره).

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٤٨.

(٥) سبق تخريجه ص ١٦٩.

(٦) ينظر: الصفحة ١٦٩ من البحث.

- وفي مجيء الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً: يقول السعد: "إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز فيه الرفع والجزم من غير تفرقة بين (إن) الشرطية وأسماء الشرط....، ولا مجال لتغيير نظم القرآن كما لزم في قوله (البسيط)^(١):"

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ
يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمُ
محافظة على الوزن.

وقد يجاب بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ كرفعه في الشرط، نص عليه المبرد^(٢)، وشهد به الاستعمال حيث لم يوجد إلا في ذلك البيت^(٣).

- وفي تعدي الفعل (أذاع) بنفسه وبالباء، استشهد السعد بجزء من شطر بيت، ومن ذلك تعدية الفعل (أذاع) حيث قال: "يعني أنه جاء متعدياً بنفسه وبالباء، والمتعدي بالباء يحتمل أن يكون هو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم، ثم وُصِلَ بالباء كما وُصِلَ في (يجرح في عراقبيها)^(٤) — (في)، فيكون أبلغ من جهة أن المعنى فعل به حقيقة الإذاعة، وجعله محلاً لذلك"^(٥).

(١) سبق تخريجه ص ٢١٠، والشاهد فيه: قوله: (يقول) حيث جاء مرفوعاً وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماضٍ؛ وهو (أتاه)، وسيبويه يرى أن هذا المضارع ليس جواب الشرط، بل الجواب محذوف، والمذكور دليل عليه، وهو على نية التقديم وإن كان متأخراً في اللفظ، فكأنه قال: (يقول: لا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل)، وعند الكوفيين والمبرد أن المضارع هو نفس الجواب، وهو على تقدير الفاء.

(٢) المقتضب ٢/٧١.

(٣) ينظر: الصفحة ٢١٠ من البحث.

(٤) والشاهد مأخوذ من بيت لذي الرُّمَّة: وَإِنْ تَعْتَذِرَ بِالْمِخْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الصَّنِيفِ يَجْرَحُ فِي عَرَايِبِهَا نَصْلِي واستشهد به على حذف مفعول (يجرح) لتضمنه معنى (يؤثر)، أو معنى (يعث، أو يفسد)، والمراد: يجرحها.

(٥) ينظر: الصفحة ٢٣٠ من البحث.

ثالثاً: الاستشهاد بالنثر العربي:

تشمل الشواهد النثرية نوعين من المادة اللغوية:

أحدهما: ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة. وهذا يعد من آداب العرب، ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه.

وآخرهما: ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم المتداول، دون أن يتحقق له من التأنيق والذبيوع مثل ما تحقق للأول^(١).

وقد اعتدّ العلماء بما قاله العرب الفصحاء الموثوق بعريتهم، وكان العلماء يتحرون الدقة في من تؤخذ منه اللغة، "قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف): كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس.

والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وقيس وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم..."^(٢).

وقد استدل السعد بذلك في حاشيته واختياراته بمجموع كلام العرب، من الأمثال والحكم والأقوال، ولكنها قليلة قياساً بالشعر، ومجموع ما أحصيته لا يتجاوز ثلاثين شاهداً، أغلبها ذكرها الزمخشري في تفسيره، وشرح ألفاظها السعد، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

(١) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، ٥٠، عالم الكتب، ط ٨، ٢٠٠٣م.

(٢) الزهر في علوم اللغة ١/١٦٧، والاقتراح في أصول النحو ٩٠، والبلغة إلى أصول اللغة، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني القنوجي، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات - جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر)، ٩٨، رسالة جامعية - جامعة تكريت، ودراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، ١١٢، دار العلم للملايين، ط ١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، و البحث اللغوي عند العرب ٥١.

- في المثل: (أجناؤها أبنائها) أي: الذين جنوا على هذه الدار بالهدم، هم الذين كانوا بنوها، حكاها أبو عبيدة، وهما جمع جان، وبان.

قلنا: قال الجوهري: أنا أظن أن المثل (جُنَّأُهَا بُنَّأُهَا)؛ لأن فاعلاً لا يجمع على أفعال، وأما الأشهاد والأصحاب فإنما هما جمع شَهْدٍ وَصَحْبٍ، إلا أن يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الأمثال.^(١)

- يقول السعد في قول الزمخشري: "[لحذا بها حذو]، هذا التركيب شائع في الاستعمال، يقولون: لا محذو بها حذو إنَّ، وفلان محذو به حذو والده، بمعنى أنه يسير بسيرته، ويجري على طريقته، فعدي بالباء، لكن لا يوجد في كتب اللغة ما يوافق هذا الاستعمال، ولا يظهر أن (حذواً) مصدر أو ظرف أو غيرهما، وكذا في قولهم: وزان هذا وزان ذاك نوع خفاء"^(٢).

- ومن ذلك قراءة زيد بن علي (فريقاً) بالنصب في الموضعين على الحال في قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾^(٣)....، يقول السعد: "وأما على قراءة النصب فالأحسن أن يجعل من قبيل (فاه إلى في) بنصب صدر الجملة الحالية، ثم يؤخذ من مجموع الحاليين معنى متفرقين"^(٤).

- ومنه ما جاء في صحة الإسناد إلى الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾^(٥)، قال السعد: "لوقوعه مفعولاً مطلقاً وهو ليس بمأخوذ، نعم يمكن أن يراد بضميره الفدية على ما هو طريق الاستخدام فيصح الإسناد إليه كما في قوله تعالى:

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ١٩/٢، وينظر: الأمثال، أبو غبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، ٣٠٢، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، وتهذيب اللغة ١١/١٣٤، والصحاح ٦/٢٣٠٥، وجمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ١١٢/١، دار الفكر - بيروت، (د.ت)، وجمع الأمثال ١/١٦٧، وتاج العروس ٣٧/٣٧٥.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٨٨/٢.

(٣) سورة الشورى، من الآية: ٧.

(٤) ينظر: الصفحة ٨١ من البحث.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٧٠.

﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾^(١) لكنه تكلف لا حاجة إليه مع صحة الإسناد إلى الجار والمجرور كما في قولك: سير من البلد، وأخذ من المال، وأُوحى إلى النبي^(٢).

- ومن الأمثال التي استشهد بها (ما كلُّ سَوْدَاءٍ تَمَرَّةٌ، ولا بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ) في العطف على معمولي عاملين مختلفين^(٣).

- وفي مجيء الحال من المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٤). يقول السعد: "للإطباق على جواز ذلك إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل: اتبعوا إبراهيم إذا اتبعوا ملته، ورأيت هنداً إذا رأيت وجهها...، وأما مثل: أعجبنى ضرب زيد راكباً، فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه، وهو ظاهر"^(٥).

- ومن الأقوال التي استشهد بها في الاكتفاء بالضمير رابطاً الجملة الاسمية الواقعة حالاً، قولهم: (كلمته فوه إلى في)، مما هو في معنى المفرد، أي: كلمته مشافهاً ونحو ذلك، فإن هذا صحيح فصيح^(٦).

- ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٧)، من حذف العائد إلى الاسم الموصول إذ قال: "أو حذف الضمير العائد إلى (الذين يتوفون) حال كونه مجروراً كما في قولهم: (السمن منوان بدرهم) أي: منه، فكذا هاهنا التقدير: يتربصن بعدهم، ولو قدر يتربصن لهم لم يبعد"^(٨).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٤٨.

(٢) ينظر: الصفحة ٨٥ من البحث.

(٣) ينظر: الصفحة ١٠٢ من البحث.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٣٥.

(٥) ينظر: الصفحة ١٤٧ من البحث.

(٦) ينظر: الصفحة ١٥٣ من البحث.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٤.

(٨) ينظر: الصفحة ١٩٨ من البحث.

- ومنه ما نجده عند تفسيره قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾^(١).

قال الزمخشري: "فإن قلت: لم ذكر الظالم وموصوفه مؤنث؟ قلت: هو وصف للقريّة"^(٢). قال السعد: "يعني أنه وصف للشيء بحال ما من هو بسببه فيتبعه في الإعراب، والتعريف والتذكير، وفي البواقي كالفعل، فيعتبر حال الفاعل لا الموصوف، فيكون جواز الظلمة أهلها من جهة أن الأهل قد يؤنث، ويجوز الظلمة أهلها إذا جعل أهلها فاعلاً لا بدلاً بلفظ الجمع المكسر، وأما الظالمين أهلها فلا يجوز إلا على لغة من يأتي مع الفاعل الظاهر بالعلامات دالة على جمعية الفاعل، وهي لغة ضعيفة تعرف بلغة (أكلوني البراغيث)، فإذا قلت: الظالمين أهلها، أو التي ظلموا أهلها، كان كل من الصفة والفعل مسنداً إلى أهلها، ولا ضمير فيها، وإنما الياء والواو مجرد علامة كما في (أكلوني البراغيث)، ولا إشكال في الكلام على ما سبق إلى بعض الألفهام"^(٣).

- وفي كلمة (فيظللن) من قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾^(٤). قال السعد: "ظَلَّ يَظْلُ بِالْفَتْحِ مِنْ بَابِ عِلْمٍ، وَيَظِلُّ بِالْكَسْرِ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، وهذا لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال الفصحاء إلا أنه قرأ قتادة، وهو لا يقرأ إلا بما سمع، وأما ضَلَّ يَضِلُّ بِالْكَسْرِ فَلُغَةٌ نَجْدٌ، وهي الفصيحة، وفي التنزيل: ﴿فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾^(٥)، وأهل العالية يقولون: أضل بالفتح"^(٦). وقال ابن جني: "هذه القراءة على ظلت أظل، كفررت أفر. والمشهور فيها فعلت أفعل: ظلت أظل.

(١) سورة النساء، من الآية: ٧٥.

(٢) الكشف ١/٥٣٥.

(٣) حاشية السعد (١): ٢٣٢.

(٤) سورة الشورى، من الآية: ٣٣.

(٥) سورة سبأ، من الآية: ٥٠.

(٦) حاشية السعد (٢): ٦٠٥.

وأما ظللت أظل فلم يمرر بنا، لكن قد مر نحو ضللت أضل، وضللت أضل. ولم يقرأ قتادة -إن شاء الله- إلا بما رواه، وأقل ما في ذلك أن يكون سمعه لغة"^(١).

ونخلص من هذا المبحث على أن السعد له عناية بالسماع بأنواعه المختلفة على تفاوت بينها، ومنهجه في التعامل مع المسموع لم يخرج عما اعتاده النحاة قبله، وإن كان له بعض الاختيارات التي بناها على اجتهاده الخاص في تطبيق ما يراه من معايير نحوية تمثل اجتهاده في دراسة النحو.

المبحث الثاني: الأسس العقلية

أولاً: القياس:

"وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع"^(١)

والقياس في اللغة: التقدير، وفي كتب اللغة: "قاسَ الشَّيْءَ يقيِّسُهُ قَيْساً وَقِيَّاساً وأَقْتاسَهُ وَقَيَّسَهُ إذا قَدَّرَهُ عَلَى مِثَالِهِ ، وفيه لغة أخرى قِستَه وقُستَه أَقْوَسُهُ قَوْساً وَقِيَّاساً، ولا يقال أَقْسَتُهُ. والمقدارُ مقياسٌ. وقايستُ بين الأمرين مُقايَسةً وقياساً"^(٢).

والقياس في الاصطلاح: هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٣)، وقيل: "هو حمل الشيء على شيء؛ لضرب الشبه"^(٤)، وقيل: "هو حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نُقل، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة"^(٥) وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"^(٦).

وإنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

(١) الاقتراح في أصول النحو ١٧٥.

(٢) ينظر: الصحاح ٩٦٧/٣، والمحكم ٤٨٦/٦، ولسان العرب ١٨٧/٦، وتاج العروس ٤١٦/١٦.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ٤٥، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

(٤) شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ، تحقيق: محمد أبو الفتوح، ١٥٢، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة، ١٩٧٨م.

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديشي، ٢٢١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(٦) لمع الأدلة ٩٣.

فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة^(١).

وللقيام أربعة أركان: أصل، وفرع، وعلة، وحكم^(٢).

اشتراط البصريون في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة.

أما الكوفيون فقد اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. وقيل: لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه^(٣).

اعتد السعد بالقياس، غير أنه استعمله بقلّة - حسبما وقف عليه الباحث من خلال المسائل التي درسها - وفيما يأتي نماذج من ذلك:

- حكم على ما جاء مخالفاً للقياس بأنه خارج عن القياس والاستعمال، ومن ذلك زيادة (كان) في قراءة الزبيدي (لكبيرة) بالرفع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾^(٤). حيث قال: "فإن أراد أن (كانت) مع اسمها مزيدة كانت (كبيرة) خبراً بلا مبتدأ، و (إن) المخففة واقعة بلا جملة، ومثله خارج عن القياس والاستعمال"^(٥).

الشاهد فيه: عدم زيادة (كان) لمخالفة القياس والاستعمال.

- ومن ذلك الحكم على ما جاء مخالفاً للقياس بالشذوذ، ومنه قوله: ولا مجال لتغيير نظم القرآن كما لزم في قوله (البسيط)^(٦):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

(١) ينظر: لمع الأدلة ٩٥.

(٢) المصدر السابق ٩٣.

(٣) ينظر: المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، ١٦١، دار المعارف، (د.ت).

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٤٣.

(٥) ينظر: الصفحة ٨٧ من البحث.

(٦) سبق تخريجه، ينظر: الصفحة ٢١٠ من البحث.

محافظة على الوزن.

وقد يجاب بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ كرفعه في الشرط، نص عليه المبرد^(١)، وشهد به الاستعمال حيث لم يوجد إلا في ذلك البيت^(٢).

الشاهد فيه: الحكم في رفع المضارع في الجزاء بأنه شاذ.

- ومن ذلك أيضاً في خبر (كأنَّ) المخففة، إذ قال: "وظيفة يروى منصوباً بإعمال كأن، ومجوراً بزيادة أن، ومرفوعاً وهو المشهور، وفيه الاستشهاد إذ هي مبتدأ لكونها في معنى الموصوفة خبره تعطو، والجملة خبر ضمير الشأن المحذوف"^(٣).

الشاهد فيه: حذف اسم كأن المخففة، وهو ضمير الشأن ووقوع الجملة الاسمية خبر ضمير الشأن المحذوف.

وبهذا يتضح أن القياس عند السعد ركن من أركان الصناعة النحوية، وهو في هذا لا يختلف عن جمهور النحاة قبله وبعده.

(١) المقتضب ٧١/٢.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٦٤٧/٢.

(٣) حاشية السعد (٢): ٦٢٤. والصفحة ٢٦٨ من البحث.

ثانياً: الإجماع:

"الإجماع: في اللغة العزم والاتفاق، وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين في أمة محمد - عليه الصلاة والسلام- في عصر على أمر ديني.

الإجماع: العزم التام على أمر من جماعة أهل الحل والعقد"^(١).

وقال السيوطي: "المراد به إجماع نخاة البلدين: البصرة والكوفة"^(٢).

ويقول ابن جني: "وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا لأنه لم يرد في القرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: (أمتي لا تجتمع على ضلالة)^(٣)، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"^(٤).

وقال في موضع آخر: "يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: هذا أجازه سييويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً. فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه"^(٥).

وقد اعتمد السعد في اختياراته النحوية على الإجماع اعتماداً ملحوظاً، حيث أقر في بعض المسائل ما أجمع عليه النحويون، ومن ذلك:

- مجيء الحال من المضاف إليه: إذ قال: "للإطباق على جواز ذلك إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل: اتبعوا إبراهيم إذا اتبعوا ملته، ورأيت هنداً إذا رأيت وجهها، بخلاف رأيت غلام هند قائمة"^(٦). فهو يشير لما أجمع عليه النحويون.

(١) التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ١٠، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٢) الاقتراح ١٥٩.

(٣) من حديث عن أنس بن مالك في: سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٠٣/٢، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت).

(٤) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ١/١٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، (د.ت).

(٥) الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح ١٦٠.

(٦) ينظر: الصفحة ١٤٧ من البحث.

– ومنه في أن اسم (لات) ضمير مستكن في (ليس)، إذ قال: "إيهام أن اسم (لا) مضمّر مستكن في (ليس) لكنه يضمحل بالإجماع على أن الحرف لا يضمّر فيه، وإن شابه الفعل، بل الاسم محذوف، وهو الشائع الكثير"^(١). فذكره لهذا مبني على ما أقره النحويون.

– ومما قاس فيه على المشهور عند النحويين: (إلى) بأنها تفيد الغاية من غير دلالة على الدخول والخروج، إذ قال: "لأن المشهور من كلام أئمة اللغة أنها لانتهاى الغاية، فجاز أن تقع على أول الحد وأن تتوغل في المكان لكن يمتنع المجاوزة، وإلا لما كان غاية فمن هاهنا ورد استعمالها في المعنيين"^(٢).

– وأيضاً مما أقره السعد لما أجمع عليه النحويون في أن يكون جواب (لو) جملة فعلية، إذ قال: "إن الاسمية لا تصلح جواب لو: أما لفظاً فلاطباق النحاة على أنه لا يكون إلا فعلية ماضوية"^(٣).

(١) ينظر: الصفحة ٢٦١ من البحث.

(٢) ينظر: الصفحة ٢٥٥ من البحث.

(٣) ينظر: الصفحة ٢٧٤ من البحث.

ثالثاً: استصحاب الحال:

وهو دليل من أدلة النحو المقررة إذا لم يوجد دليل آخر ينقل عن الأصل، ويُقصد به: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"^(١).

قال ابن الأنباري: "وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"^(٢).

وقال في الإنصاف: "احتج البصريون على عدم تركيب كم بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل. ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"^(٣).

وقال في موضع آخر منه: "احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة"^(٤).

ولا يجوز الاعتراض باستصحاب الحال على الدليل الصحيح، يقول الأنباري: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء في شبه الحرف أو تضمين معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعتة للاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"^(٥).

(١) الإعراب ٤٦، والاقتراح ٣٥٣.

(٢) لمع الأدلة ١٤١، والاقتراح ٣٥٣.

(٣) الإنصاف ١/٢٤٥، والاقتراح ٣٥٤.

(٤) الإنصاف ١/٣٢٧، والاقتراح ٣٥٤.

(٥) لمع الأدلة ١٤٢، والاقتراح ٣٥٦.

والسعد أخذ باستصحاب الحال، واستدل به في بعض المواضع، ومن ذلك:

– اختياره عدم القلب عند مجيء اسم كان نكرة، والخبر معرفة، إذ قال: "الأجود ترك القلب لأنه خلاف الأصل سيما في غير اعتبار لطيف"^(١).

– وفي الجملة الواقعة حالاً إذا غُطفت على حال قبلها اختار السعد ترك الواو بقوله: "فإنه يجوز بل يجب ترك الواو لاستثقالهم اجتماع حرفي عطف بالنظر إلى الأصل"^(٢).

– وفي مسألة حذف العائد في الجملة الواقعة نعتاً للنكرة في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٣)، قال: "فالأصل لا تجزي فيه ثم لا تجزيه ثم لا تجزي"^(٤).

– وفي وصف المعرفة بالنكرة اختار السعد أن يكون (شديد العقاب) من قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾^(٥)، صفة مجرورة على تقدير حذف (أل) لمزاوجة ما قبله وما بعده.

إذ قال: "فالوجه أن يجعل معرفة بحذف اللام للازدواج، والأصل الشديد العقاب فيكون نعتاً كباقي الصفات"^(٦).

ونخلص من هذا الفصل إلى أن السعد بنى اختياراته على أصول الاحتجاج النحوية المعروفة عند النحاة، التي اجتهد في تطبيقها والإفادة منها في درسه النحوي ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

(١) ينظر: الصفحة ٩٠ من البحث.

(٢) ينظر: الصفحة ١٥٣ من البحث.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٤٨.

(٤) ينظر: الصفحة ١٦٩ من البحث.

(٥) سورة غافر، من الآية: ٣.

(٦) ينظر: الصفحة ١٨٠ من البحث.

الفصل الرابع

موقفه من المذاهب النحوية واجتهاداته

- المبحث الأول: موقفه من البصريين.
- المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.
- المبحث الثالث: موقفه من الزمخشري.
- المبحث الرابع: اجتهاداته.

المبحث الأول: موقفه من البصريين

يعود الفضل للبصريين في إرساء قواعد النحو، ووضع الأسس التي غايتها وضع حد لظاهرة اللحن التي تفشت بين الناس بسبب دخول العجم، وقد انفرد البصريون بحمل لواء النحو قرابة قرن من الزمان، وكان الكوفيون يتوافدون على البصرة لتلقي هذا العلم، وكان ممن وفد إليها الرؤاسي (١٨٧هـ)، ويعد المؤسس الأول للمذهب الكوفي.

وكان السعد في كثير من اختياراته يميل إلى رأي البصريين، وينهج نهجهم، ويعتمد على أصولهم، ويأخذ بأقوالهم، يظهر ذلك في استخدامه مصطلحات البصريين، حيث ذكر ضمير الفصل، وضمير الشأن والقصة، ويقابلهما عند الكوفيين العماد، والمجهول، كما ترددت أسماء علماء البصرة كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والزجاج، وابن جني، وابن الحاجب. وعليه يمكن القول: إن المنهج العام للسعد هو موافقة البصريين، فلا نكاد نجد مسألة أجمع عليها البصريون أو معظمهم وخالفهم السعد إلا في القليل النادر الذي يأتي ذكره في موقفه من الكوفيين واجتهاداته الفردية.

يضاف إلى ما سبق اختلاف السعد مع البصريين في أفرادهم، الذين قد يختلفون داخل مذهبهم، فيكون لفرد أو أفراد منهم رأي في مسألة ما يخالف به رأي المذهب أو عامتهم، وفي هذه الحالة يختار السعد ما يراه صواباً مخالفاً لعلم من أعلام البصريين، ومن خلال ما تم ذكره يمكن بيان موقفه من البصريين في اتجاهين هما:

الأول: المسائل التي وافق فيها السعد البصريين:

وافق السعد ما ذهب إليه البصريون في أكثر المسائل التي سبقت دراستها، واختار آراءهم فيها، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

- اختار السعد قول البصريين في عدم جواز تقديم خبر (كاد) على اسمها^(١).
- وافق البصريين في عدم جواز الإتيان على المحل^(٢).
- وافق البصريين في منع العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر^(٣).

(١) ينظر: الصفحة ٩٣ من البحث.

(٢) ينظر: الصفحة ٩٧ من البحث.

(٣) ينظر: الصفحة ١٠١ من البحث.

- اختار السعد ما ذهب إليه البصريون من جواز وقوع (إذ) مفعولاً به^(١).
- وفي مسألة وقوع الماضي خبراً لـ (كان)، اختار السعد ما ذهب إليه البصريون فيها، وهو أنه لا يشترط المجيء بـ (قد) مع الفعل الماضي الواقع خبراً لـ (كان)؛ لكثرة وروده في القرآن، وكلام العرب^(٢).
- منع البصريون أن تكون (إلا) بمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٣)، إذ بين السعد قول الزمخشري: "استثناء من الناس"^(٤) بقوله: "يعني به البدل؛ لأنه المختار في كلام غير موجب، فيكون مجروراً، ويحتمل النصب على الاستثناء"^(٥).
- وفي فاعل (نعم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا يَعْظُكُم بِهِ﴾^(٦)، إذ قال: "إشارة إلى وجه وقوع (ما) الموصولة فاعل (نعم) وهو أنه في معنى المعرف باللام، والمخصوص بالمدح محذوف سواء كانت (ما) منصوبة على التمييز للضمير المبهم الواقع فاعل (نعم)، و(يعظكم) صفة لها، أو مرفوعة على أنها فاعل (نعم) و(يعظكم) صلة لها"^(٧).
- وافق البصريين في إعمال (كأن) المخففة النصب في الأسماء^(٨).

(١) ينظر: الصفحة ٢١٨ من البحث.

(٢) ينظر: الصفحة ١٤٣ من البحث.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٥٠.

(٤) الكشاف ٢٠٦/١.

(٥) ينظر: الصفحة ١٣٦ من البحث.

(٦) سورة النساء، من الآية: ٥٨.

(٧) ينظر: الصفحة ٨٣ من البحث.

(٨) ينظر الصفحة ٢٦٨ من البحث.

الثاني: المسائل التي خالف فيها السعد بعض العلماء البصريين:

يعود الخلاف النحوي بين علماء البصرة إلى اختلاف في منهج دراسة اللغة، يتمثل في القياس المجرد عند ابن أبي إسحاق (١١٧هـ)، وعيسى بن عمر، واستخدام السماع عند يونس، وفي تصحيح القياس عند الخليل وسيبويه.

وبالرغم من كثرة موافقة السعد للبصريين؛ إلا أننا نلاحظ في اختياراته مخالفة البصريين ومن ذلك: إعراب (حصرت صدورهم) من قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١)، أنها في موضع الحال بإضمار قد. والدليل عليه قراءة من قرأ: حصرة صدورهم، وحصرات صدورهم، وحاصرات صدورهم، إذ قال: " (قوماً حصرت صدورهم) فتكون حالاً موطئة مثل: قرءاناً عربياً، ولا تحتاج إلى إضمار قد"^(٢). كما خالف بعض العلماء البصريين في التوجيه الإعرابي، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

١- خالف السعد الزجاج في المسائل الآتية:

- في تعيين الخبر في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾^(٣)، إذ قال: "الخبر محذوف تقديره وثمة طائفة أو ومنكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين، أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس، وذهب الزجاج إلى أن (قد أهتمهم) صفة، و(يظنون) خبر"^(٤).

- في محل الكاف الإعرابي في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾^(٥). قال الزجاج: "موضع الكاف في (كما) نصب، المعنى الأنفال ثابتة لك مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق"^(٦).

(١) سورة النساء، من الآية: ٩٠.

(٢) ينظر: الصفحة ١٥٠ من البحث.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٤) ينظر: الصفحة ٧٢ من البحث.

(٥) سورة الأنفال، من الآية: ٥.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٢/٤٠٠.

واختار السعد الرفع بقوله: " لا خفاء في أن الأوجه هو الرفع؛ لأن الناصب بعيد والفاصل كثير" ^(١).

- في محل الكاف الإعرابي في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ ^(٢).
قال الزجاج: "الكاف مرفوعة المحل خبراً لمبتدأ مضمرة أي: الأمر كذلك" ^(٣).

واختار السعد النصب بقوله: "الكاف منصوبة على المصدر لفعل محذوف عطف عليه (وأورثنا)، وذلك إشارة إلى نفس مصدر ذلك الفعل" ^(٤).

- في رابط الجملة الواقعة حالاً: اختار السعد الاكتفاء بالضمير رابطاً الجملة الاسمية الواقعة حالاً، إذا عطفت الجملة على حال قبلها، واعترض على الزجاج أنه سوى بين ما إذا عطفت الجملة على حال قبلها وما إذا لم تعطف ^(٥).

٢- خالف السعد الزجاج وأبا البقاء في إعراب (أسباطاً): في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ ^(٦)، فقد أعربها السعد تمييزاً، وذهب الزجاج، وأبو البقاء إلى أن (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) لا تمييز ^(٧).

٣- خالف السعد المبرد والزجاج في وصف (اللهم)، فقد اختار السعد عدم جواز وصف (اللهم) موافقاً الخليل وسيبويه في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾ ^(٨)، في حين ذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه ^(٩).

(١) ينظر: الصفحة ٢٥٨ من البحث.

(٢) سورة الدخان، الآية: ٢٨.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤/٤٢٦.

(٤) ينظر: الصفحة ٢٥٨ من البحث.

(٥) ينظر: الصفحة ١٥٣ من البحث.

(٦) سورة الأعراف، من الآية: ١٦٠.

(٧) ينظر: الصفحة ١٦٣ من البحث.

(٨) سورة آل عمران، من الآية: ٢٦.

(٩) ينظر: الصفحة ١٦٥ من البحث.

٤- خالف السعد أبا البقاء في المسائل الآتية:

- في إعراب (خاسئين) في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(١).
فقد أعرب أبو البقاء (خاسئين) نعتاً لـ (قردة).
- وقال السعد: " (خاسئين) خبر آخر، إذ لو كان صفة (قردة) لقل: خاسئة"^(٢).
- في محل الكاف الإعرابي في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾^(٣).
قال أبو البقاء: "الكاف نعت للترك المحذوف، أي: تركاً كذلك"^(٤).
- واختار السعد النصب بقوله: "الكاف منصوبة على المصدر لفعل محذوف عطف عليه (وأورثنا)، وذلك إشارة إلى نفس مصدر ذلك الفعل"^(٥).
- في إعراب (ضاراً) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً﴾^(٦).
قال أبو البقاء: "إنه مفعول ثان للفعل (اتخذ)"^(٧).
- وأعرب السعد ضاراً مفعول له، أو مصدر محذوف الفعل"^(٨).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٦٥.

(٢) ينظر: الصفحة ١٤٤ من البحث.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٢٨.

(٤) التبيان ٢/١١٤٧.

(٥) ينظر: الصفحة ٢٥٨ من البحث.

(٦) سورة التوبة، من الآية: ١٠٧.

(٧) التبيان ٢/٦٦٠.

(٨) ينظر: الصفحة ١٣٣ من البحث.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين

كان السعد في اختياراته يميل إلى البصريين؛ إلا أن ذلك لم يمنعه من ذكر المذهب الكوفي، فنجد أنه يذكر آراءهم، مخالفاً لهم في أغلب المسائل، وموافقاً لهم في بعض الآراء، معترفاً بصحة ما ذهبوا إليه وموافقته للقياس، يحملهم على ذلك منهجه العلمي القائم على الاختيار، وعدم التقيد بمذهب معين، ومن الأمثلة التي وافق الكوفيين فيها ما يأتي:

- وافق السعد الكوفيين في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه (قد)، أو لم تكن في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١)، بقوله: " (قوماً حصرت صدورهم) فتكون حالاً موطئة مثل: قرءاناً عربياً، ولا تحتاج إلى إضمار قد"^(٢).

- ذهب السعد في اختياره إلى ما ذهب إليه الكوفيون إلى جواز نصب (غير) على الاستثناء في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣)، إذ قال: "[والنصب على الاستثناء] لا خلاف في جوازه على السعة، وإن كان المختار البدل"^(٤).

- وافق السعد مذهب الكوفيين في جواز مجيء أسماء الإشارة بمعنى الذي في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾^(٥)، بقوله: " (ذلك بمعنى الذي) وهو مذهب الكوفيين، كما في قوله (الطويل)"^(٦).

أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

(١) سورة النساء، من الآية: ٩٠.

(٢) ينظر: الصفحة ١٥٠ من البحث.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٥٩.

(٤) ينظر: الصفحة ١٧٢ من البحث.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٥٨.

(٦) سبق تخريجه ص ١٨٦، والشاهد فيه قوله: (وهذا تحمّلين طليق)، حيث ذهب الكوفيون إلى أن (ذا) اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير: والذي تحمّلينه طليق.

وهاهنا احتمال ظاهر لم يذكره، وهو أن يكون (من الآيات) في موقع الحال، ثم جوز في ذلك أن يكون نصباً بمضمر على ما هو قاعدة الإضمار على شريطة التفسير؛ إلا أن الرفع أجود للاستغناء^(١).

- وافق السعد مذهب الكوفيين في مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٢)، قائلاً: "وما قيل إن التقدير: من تأسيس أول يوم؛ لأن (من) لا تدخل الزمان، وإنما يدخل الزمان (مُذ، ومُنذ) مردود لكثرة وقوعه في التنزيل ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾"^(٣)، و ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^{(٤)»}^(٥).

- ذهب السعد إلى ما ذهب إليه الكسائي من الكوفيين في مجيء (أو) بمعنى (بل) في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَلَيْهِمْ عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦)، حيث قال: "فُتَحْمَل على أنها بمعنى (بل)، وقد أثبتتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها هاهنا القرينة، أعني قوله: (بل أكثرهم لا يؤمنون) ترقياً إلى الأغلظ فالأغلظ"^(٧).

- أشار السعد في اختياره إلى احتمال رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور موافقاً الكوفيين في ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٨)، بقوله: "احتمال أن يكون شيء فاعل الظرف المعتمد على النفي أعني عليك، ومن حسابهم وصف له قُدم فصار حالاً، و(من) في (من شيء) مزيدة للاستغراق"^(٩).

(١) ينظر: الصفحة ١٨٦ من البحث.

(٢) سورة التوبة، من الآية: ١٠٨.

(٣) سورة الروم، من الآية: ٤.

(٤) سورة الجمعة، من الآية: ٩.

(٥) ينظر: الصفحة ٢٥٤ من البحث.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٧) ينظر: الصفحة ٢٨٤ من البحث.

(٨) سورة الأنعام، من الآية: ٥٢.

(٩) ينظر: الصفحة ٧٤ من البحث.

المبحث الثالث: موقفه من الزمخشري

الزمخشري عالم فذ، له مصنفات كثيرة حظيت بعناية فائقة - وخاصة تفسير الكشاف - وللمنزلة التي بلغها تفسير الكشاف عن الأئمة والمحققون به عناية فائقة، يظهر ذلك من خلال تنوع دراساتهم حوله، وكثير منها حواشٍ، اهتمت بالدراسة البلاغية، كما اهتمت بالمسائل اللغوية والنحوية وغيرها مما حوى الكشاف توضيحاً وتهذيباً وتنقيحاً، وبعضها اهتمت بجوانب معينة كالرد على مسائل الاعتزال فيه، أو مناقشة ما جاء به من وجوه الإعراب، أو تحريج أحاديثه، أو شرح شواهد، وبعضها غني باختصار الكشاف وتلخيصه.

ومن العلماء الذين عنوا بالكشاف السعد حيث يقول: "ثم أخذت في نشر فرائده المخزونة، ونشر فوائده المكنونة، بحيث ينشد ضالته كل طالب عارف، ويعثر على دالته كل ناظر واصل، مع علمي بأن البعض حقيق بأن تزوى عنه هذه الأماني، ولا تروى له هذه المعاني، وبحسب برموزه التي كانت عن الأنظار خفية، وسمحت بكنوزها التي كانت مدى الأعصار خبية، وإن كانت خليقاً بأن لا يبذل منها إلا الواحد فالواحد، ولا يدخل فيها إلا الوارد بعد الوارد، إذ لم أدركها إلا في مدة طويلة لا أذكر طرفيها، ومجاهدات عجيبة لا أنسى مجاذباتي فيها"^(١). لذا نلاحظ دقته في تحليل كلام الزمخشري، وقدرته على الفهم والاستنباط والاختيار، وبالرغم من موافقته وتأييده لآراء الزمخشري في أكثر المسائل، نجد أنه يعترض عليه ويرد بعض آرائه، ويمكن بيان موقفه من الزمخشري في الآتي:

أولاً: موافقته:

السعد وافق آراء الزمخشري في أكثر من سبعين مسألة، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

- وافقه في حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَالَهُكُمْ إِلَهٌُ وَحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٢)، قائلاً: "يشير الزمخشري إلى أن (الرحمن) خبر مبتدأ محذوف لا بدل، إذ لا بدل للبدل، وأن قولنا: هو الرحمن يفيد الحصر وفيه تقرير للتوحيد"^(٣).

(١) حاشية السعد (١): ١١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٦٣.

(٣) ينظر: الصفحة ٧٢ من البحث.

- وافقه في إعراب (رسلاً) في قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾^(١)، بأنه منصوب على المدح بقوله: "لكن المدح أوجه لكونه مقصوداً منبئاً عن التعظيم"^(٢).
- في إعراب (هنيئاً) في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾^(٣) على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: أكلأ هنيئاً.^(٤)
- في إعراب (قائماً) في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٥)، فقد ذهب الزمخشري على أنه منصوب على الحال، إما من اسم الله تعالى، وإما من (هو)، والعامل فيها معنى الجملة، وقد وافقه السعد بقوله: "انتصاب قائماً حالاً عن (هو) أوجه؛ لأنه أقرب وأدل على المقصود، وأوفق بما عليه غالب الاستعمال من كون الحال المؤكدة عقيب الجملة الاسمية"^(٦).
- في إعراب (أسباطاً): في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٧) على أنه تمييز^(٨).
- في تعدد خبر (كان) أعرب الزمخشري (قردة خاسئين) خبرين لـ (كان) في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَلْسِيْنَ﴾^(٩)، ووافقه السعد بقوله: "(خاسئين) خبر آخر، إذ لو كان صفة (قردة) لقليل: خاسئة"^(١٠).

(١) سورة النساء، من الآية: ١٦٥.

(٢) ينظر: الصفحة ١١٠ من البحث.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٤.

(٤) ينظر: الصفحة ١٢١ من البحث.

(٥) سورة آل عمران، من الآية: ١٨.

(٦) ينظر: الصفحة ١٤٩ من البحث.

(٧) سورة الأعراف، من الآية: ١٦٠.

(٨) ينظر: الصفحة ١٦٣ من البحث.

(٩) سورة البقرة، من الآية: ٦٥.

(١٠) ينظر: الصفحة ١٤٥ من البحث.

ثانياً: مخالفته:

الآراء التي اختلف فيها السعد مع الزمخشري تُبرز شخصية السعد جلية، فلم يكن موافقاً الزمخشري في كل ما يقول به، فقد بيّن رده، وأثبت الصحيح بالرجوع إلى الأقوال الموثوقة حتى يصل بالدليل إلى ما يراه صواباً، وقد خالفه في أكثر من ثلاثين مسألة، وفيما يلي نماذج من ذلك:

- خالف السعد الزمخشري في إعراب (فريق) في قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾^(١)، حيث ذهب الزمخشري إلى أن الخبر مقدر قبله، أي: منهم فريق في الجنة ومنهم فريق في السعير، وخالفه السعد إذ قال: "الظاهر أن فريق مبتدأ بحذف الصفة أي فريق منهم، وفي الجنة خبره؛ إلا أنه لم يذهب إلى هذا؛ لأن الجملة في موقع الحال فلا يحسن ترك الواو بلا ضرورة إلى التزامه؛ لكن على ما ذكره ينبغي أن يجعل (فريق) مرفوع بالظرف لا بالابتداء، وإلا فالحذور بحاله"^(٢).

- ذهب الزمخشري في إعراب (فأن لله) في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾^(٣) إلى أنه مبتدأ خبره محذوف، ويرجح السعد أن حذف المبتدأ أكثر، والتقدير: فالحكم أن لله خمسة"^(٤).

- خالف السعد الزمخشري في إعراب (خييراً) في قوله تعالى: ﴿فَكَلِمَاتٍ مِّنْ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾^(٥)، بقوله: "[أي اقصدا] لم يحمله على يكن خيراً كما يراه الكوفيون؛ لأن البصريين لا يجوزون إضمار كان مع اسمها"^(٦).

(١) سورة الشورى، من الآية: ٧.

(٢) ينظر: الصفحة ٨١ من البحث.

(٣) سورة الأنفال، من الآية: ٤١.

(٤) ينظر: الصفحة ٩٤ من البحث.

(٥) سورة النساء، من الآية: ١٧٠.

(٦) ينظر: الصفحة ١١٢ من البحث.

- ومنه إعراب (الذين آمنوا) من قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ (٦٨) الَّذِينَ ءَامَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿١﴾، حيث قال: "[يا عباد حكاية] كأنه قيل: فقال: (يا عبادي) لظهور أن هذا النداء إنما هو يوم القيامة، والتخصيص بالمتقين المتحابين إن كان مستفاداً من العهد فالذين آمنوا يكون صفة مادحة، وإن كان من الصفة فمخصصة، والأول أوجه، بل الأوجه أن يجعل الذين آمنوا نصباً على المدح، ولا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة" (٢).

- ذهب الزمخشري في إعراب الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٣) إلى أنه منصوب على الذم أو رفع، أي: أريد الذين خسروا أنفسهم، أو أنتم الذين خسروا أنفسهم، وخالفه السعد حيث أعربه مبتدأ بقوله: "لم يجعله مبتدأ خبره (فهم لا يؤمنون)" (٤).

- في مسألة أسماء الشرط: اعترض السعد على قول الزمخشري: "لا يصح أن تكون ما شرطية لارتفاع تود" (٥) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ (٦)، بقوله: "عليه اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز فيه الرفع والجزم من غير تفرقة بين (إن) الشرطية وأسماء الشرط... (٧)".

(١) سورة الزُحُوف، الآيتان: ٦٨-٦٩.

(٢) ينظر: الصفحة ١٦٩ من البحث.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٢.

(٤) ينظر: الصفحة ١٩٩ من البحث.

(٥) الكشف ٣٥٢/١.

(٦) سورة آل عمران، من الآية: ٣٠.

(٧) ينظر: الصفحة ٢٠٩ من البحث.

- ومنه معنى (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾^(١) ذكر الزمخشري أنه للتبويض، ويقول السعد: "فالأولى أن يجعل (من) للابتداء، ويحمل القريب على ما يقرب من وجود المعصية بحكم العرف، بحيث لا يدخل العاصي في زمرة المصيرين، والمقصود على التائبين من قريب يكون هو قبول التوبة على وجه التحتم والتأكيد والتعظيم على ما يشعر به قوله: (فأولئك يتوب الله عليهم)، وهو لا ينافي قبول توبة التائب من بعيد إلى وقت حضور الموت"^(٢).

- خالفه في جواب (لو): في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٣)، فقد ذهب الزمخشري إلى أن الجواب هو الجملة الاسمية (لمثوبة)، وردّ السعد عليه بقوله: "إن الاسمية لا تصلح جواب لو: أما لفظاً فلاطباق النحاة على أنه لا يكون إلا فعلية ماضوية، وأما معنى فلأن خبرية المثوبة لا تنقيد بإيمانهم واتقائهم، ولا تنتفي بانتفائهما، فالأولى أن الجواب محذوف أي لأثيبيوا"^(٤).

(١) سورة النساء، من الآية: ١٧.

(٢) ينظر: الصفحة ٢٥٢ من البحث.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٠٣.

(٤) ينظر: الصفحة ٢٧٣ من البحث.

المبحث الرابع: اجتهاداته

الاجتهاد في اللغة: بذل الوسع^(١).

وفي الاصطلاح: "استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظنٌ بحكم شرعي.

أو بذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال"^(٢).

ومما لا شك فيه أن لكل عالم من علماء العربية موقفه الخاص، ورأيه الشخصي تجاه آراء النحاة الذين سبقوه، وقد تبين مما سبق موقف السعد من البصريين، والكوفيين، والزمخشري، إزاء ما طرحوه من نتائج لغوي، وآراء مختلفة، موافقاً مرة، ورافضاً أخرى، فالسعد ذو شخصية بارزة له آراء اجتهادية تكشف عن فكره واستقلال شخصيته، فهناك آراء وافق فيها البصريين والكوفيين، وآراء خالفهم فيها، وآراء تفرد بها، ويمكن القول بأن السعد في تفرده برأيه عن النحاة يبين لنا فيها معنى يدركه بإحساسه اللغوي والنحوي، ولم يتناوله النحويون - في الغالب - فمن اجتهاداته تفرده في الإعراب، أو ترجيح قول من أقوال النحاة، أو بما يعقبه بقوله بعد قول من أقوال العلماء، أو الأخذ بقراءة لتوجيه الحكم الإعرابي للكلمة، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

- اختياره في مجيء الجار والمجرور مبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا

بِاللَّهِ﴾^(٣)، إذ قال: "فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا أو كذا فتكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، وفي قول الحماسي (الكامل)^(٤):

مِنْهُمْ لُيُوثٌ لَا تَرَامُ وَبَعْضُهُمْ مِّمَّا قَمِشَتْ وَضَمَّ حَبْلُ الْحَاظِبِ

(١) الصحاح ٢/٤٦١، ولسان العرب ٣/١٣٥، والتعريفات ١٠.

(٢) التعريفات ١٠.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٨.

(٤) سبق تخريجه ص ٦٦.

تأنيس بما ذكرنا حيث وقع قرينة (منهم) وهي (بعضهم) مبتدأ لا خبراً، ووقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(١)، و﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾^{(٢)(٣)}.

فقد تفرد السعد برأيه في جعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ، وهو خلاف ما ذهب إليه النحاة من أن الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم.

- ورأيه في خبر المبتدأ النكرة: في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾^(٤)، بأن الخبر محذوف تقديره: وثمة طائفة أو ومنكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين، أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس^(٥). وقد اختلف نحاة المدرستين في خبر (طائفة)، فذهب بعضهم إلى أن الخبر (قد أهتمهم) وآخرون إلى أنه (يظنون)، وذهب السعد إلى أنه محذوف.

- وفي إعراب (بديع السموات) من قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٦) ثلاثة أوجه:
الأول: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو بديع السموات.
الثاني: أنه مبتدأ خبره (أنى يكون له ولد).

الثالث: أنه فاعل (تعالى) من الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾^(٧).

(١) سورة الجن، من الآية: ١١.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

(٣) ينظر: الصفحة ٦٧ من البحث.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٥) ينظر: الصفحة ٧٣ من البحث.

(٦) سورة الأنعام، من الآية: ١٠١.

(٧) سورة الأنعام، من الآية: ١٠٠.

فالوجه الأول يكاد معربو القرآن يجمعون عليه، إلا أن السعد في اختياره "أجاز الوجه الثلاثة، وجعل (أنى يكون) خبر المبتدأ إما على تجويز كون الجملة الإنشائية خبر مبتدأ، وإما على تأويل أنه استفهام استنكار بمعنى لا يكون، وأما على تقدير القول فتعسف ظاهر" (١)

- واختياره في حذف العائد في الجملة الواقعة خبر إن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (٢)، فقد جَوِّزَ أن يكون (اثنا عشر) مبتدأ، خبره (عند الله)، والجملة خبر (إن)، والعائد محذوف (٣).

ولم أجد أحداً من النحاة ذهب إلى ما جوزه السعد؛ لأن الجملة الواقعة خبراً يشترط فيها وجود ضمير يعود على المبتدأ، إلا أن السعد نظر إلى المعنى في (عند الله) أي في حكمه، وقدمه على المبتدأ (اثنا عشر)؛ لتكون الجملة خبر (إن).

- ومنه تعيين مفاعيل الفعل (نبأ) في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ (٤)، فالفعل (نبأ) من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وذكرنا الخلاف في المسألة، وكان للسعد رأيه حيث قال: " (من أخباركم) قائم مقام المفعول الثاني والثالث بمنزلة قولك: نبأنا الله أنكم كذا وكذا" (٥).

- ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشٌ﴾ (٦)، فقد خالف السعد الزمخشري، وأبا البقاء وغيرهما، في إعراب (اثنين) بدلاً من (ثمانية)، إذ قال: "والظاهر أن (من الضأن) بدل من (من الأنعام)، و (اثنين) من (حمولة وفرشاً) أو من (ثمانية أزواج) إن جوزنا للبدل بدلاً" (٧).

(١) ينظر: الصفحة ٨٠ من البحث.

(٢) سورة التوبة، من الآية: ٣٦.

(٣) ينظر: الصفحة ٩٥ من البحث.

(٤) سورة التوبة، من الآية: ٩٤.

(٥) ينظر: الصفحة ١١٧ من البحث.

(٦) سورة الأنعام، من الآيتين: ١٤٢-١٤٣.

(٧) ينظر: الصفحة ١٧١ من البحث.

وخلاصة هذا الفصل أن السعد له أسس واضحة يختار على أساسها، فيأتي اختياره موافقاً للبصريين، أو الكوفيين، أو الزمخشري، أو مخالفاً لهم، بناء على منهجه العام واجتهاده في دراسة المسائل النحوية، لذا فقد انفرد بآرائه في قليل من المسائل خالف بها الجميع، فهو عالم في النحو بنى على ما شاده السابقون دون أن يقلدهم في كل شيء، أو يعتمد مخالفتهم، وهذا منهج سديد في البحث والدراسة.

الفصل الخامس

تقويم اختياراته

- المبحث الأول: مدى استقلاليته ومتابعته في اختياراته.
- المبحث الثاني: مدى دقته في نسبة الأقوال لأصحابها.
- المبحث الثالث: أثر اختياراته في من جاء بعده.

المبحث الأول: مدى استقلاليته ومتابعته في اختياراته

بعدها وقف الباحث على بعض المسائل النحوية في حاشية السعد على تفسير الكشاف - بالدراسة والتحليل - تبين له أن السعد قد يستقل برأيه، وقد يتبع آراء غيره.

وقد استقل برأيه في أكثر من عشر مسائل، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

- إعراب (ومن الناس) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(١).

إذ جعل السعد مضمون الجار والمجرور مبتدأ بقوله: "فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ بمعنى وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا أو كذا فتكون مناط الفائدة تلك الأوصاف"^(٢).

- ومثله إعراب (طائفة) في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾^(٣).

إذ قال: "الخبر محذوف تقديره وثمة طائفة أو ومنكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين، أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس"^(٤)، ولم أجد - حسب اطلاعي - هذا الإعراب في المثاليين السابقين عند المتقدمين والمتأخرين، بل استقل بهما السعد.

- ومن ذلك أيضاً: رأيه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٥).

إذ قال: "ويجوز أن يكون (اثنا عشر) مبتدأ، خبره (عند الله)، والجملة خبر (إن) والعائد محذوف"^(٦).

وقد اتفرد السعد بهذا القول.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٨.

(٢) ينظر: الصفحة ٦٥ من البحث.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٤) ينظر: الصفحة ٧٢ من البحث.

(٥) سورة التوبة، من الآية: ٣٦.

(٦) ينظر: الصفحة ٩٥ من البحث.

- ومنه ما جاء قوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾^(١)، حيث قال: "من أخباركم قائم مقام المفعول الثاني والثالث بمنزلة قولك: نبأنا الله أنكم كذا وكذا"^(٢).

وقد ذكرت اختلاف المعريين في تعيين المفاعيل عند دراسة المسألة، وتفرّد السعد بهذا.

- في إعراب (إلا الذي فطرني) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٣)، إذ قال: "الأوجه أن يكون منصوباً على الاستثناء لأن الكلام موجب"^(٤).

فقد استقل السعد بهذا الرأي، بينما أجاز النحويون وجوهاً أخرى، وقد ذكرت ذلك عندما درست هذه المسألة.

- ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴿١٤٢﴾ ثَمَنِيَّةً أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾^(٥)، إذ قال: "والظاهر أنّ (من الضأن) بدل من (من الأنعام)، و (اثنين) من (حمولة وفرشاً) أو من (ثمانية أزواج) إن جازنا للبدل بدلاً"^(٦). ولم أجد - حسب اطلاعي - هذا الرأي عند المتقدمين والمتأخرين.

- ومثله في إعراب (أن أقيموا) في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾^(٧)، إذ قال: "لم يجعل أن مفسرة مع أنه الظاهر"^(٨). فقد تعددت وجوه إعرابها ومنها جواز أن تكون مفسرة؛ إلا أن السعد استقل بهذا الرأي.

(١) سورة التوبة، من الآية: ٩٤.

(٢) ينظر: الصفحة ١١٧ من البحث.

(٣) سورة الزحرف، الآيتان: ٢٦ - ٢٧.

(٤) ينظر: الصفحة ١٤١ من البحث.

(٥) سورة الأنعام، من الآيتين: ١٤٢ - ١٤٣.

(٦) ينظر: الصفحة ١٧١ من البحث.

(٧) سورة الشورى، من الآية: ١٣.

(٨) ينظر: الصفحة ٢٧٦ من البحث.

- ومثل ذلك أيضاً إعراب (ألا تعبدوا) في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾^(١).
قال السعد: "بل الأظهر أنها بمعنى أي"^(٢).
وقد استقل السعد بهذا القول.

(١) سورة فُصِّلَتْ، من الآية: ١٤.

(٢) ينظر: الصفحة ٢٧٧ من البحث.

أما ما تبع السعد فيه النحويين ففي الكثير من المسائل، ومن ذلك:

- إعراب (الحق) في قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ الْمُمْتَرِينَ﴾^(١)، إذ قال السعد: "[الحق من ربك خبر مبتدأ] على أن يكون (من ربك) حالاً من الضمير في الحق..."^(٢)، وقد سبقه في ذلك الفراء، والأخفش، والزجاج، والنحاس، ومكي، والزمخشري وغيرهم^(٣)، وبهذا يتبين أن السعد تبع من قبله في هذا الإعراب.

- ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، إذ قال معقباً على قول الزمخشري: "الذين خسروا أنفسهم نصب على الذم أو رفع"^(٥) بقوله: "لم يجعله مبتدأ خبره (فهم لا يؤمنون)"^(٦). فقد تبع الزجاج بأن الاسم الموصول في محل رفع مبتدأ خبره قوله: (فهم لا يؤمنون) زيدت الفاء في خبره لما تضمن من معنى الشرط، كأنه قيل: من يخسر نفسه فهو لا يؤمن.

- ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾^(٧)، فقد تعددت أقوال المعربين في محل الكاف، ولكنها لا تخلو من تقديرين: النصب والرفع، والوجه المختار عند السعد هو الرفع، إذ قال: "لا خفاء في أن الأوجه هو الرفع؛ لأن الناصب بعيد والفصل كثير"^(٨).

(١) سورة آل عمران، الآية: ٦٠.

(٢) ينظر: الصفحة ٧٠ من البحث.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٢/١، ومعاني القرآن للزجاج ٤٢٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٢/١، ومشكل إعراب القرآن ١٦١/١، والكشاف ٣٦٨/١.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ١٢.

(٥) الكشاف ٩/٢.

(٦) ينظر: الصفحة ١٩٩ من البحث.

(٧) سورة الأنفال، من الآية: ٥.

(٨) ينظر: الصفحة ٢٥٧ من البحث.

- ومن ذلك أيضاً عدم جواز الإتيان على المحل في قراءة الحسن في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(١)، برفع الملائكة والناس أجمعون، عطفاً على محل اسم الله؛ لأنه فاعل في التقدير.

إذ يقول السعد: "والتحقيق أنه مضاف إليه مجرور، والفاعل لا يكون إلا مسنداً إليه مرفوعاً بالفعل وشبهه"^(٢)، إذ تبع سيويه ومذهب البصريين في عدم جواز الإتيان على المحل.

- ومنه إعراب (خيراً) في قوله تعالى: ﴿فَعَامِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(٣).
فقد تبع السعد الكسائي، وأبا عبيدة على أنه منصوب على خبر (كان) المضمر، تقديره: يكن الإيمان خيراً^(٤).

- ومنه أيضاً نصب (الجن) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾^(٥).
إذ قال: الأولى أن ينصب بمحذوف جواباً عن سؤال كأنه قيل: من جعلوه شركاء لله، فقيل: الجن، وذلك لأنه لو كان بدلاً لكان التقدير: وجعلوا لله الجن، وليس له كثير معنى، اللهم إلا أن يقال البديل ليس في حكم التنحية بالكلية"^(٦).

إذ تبع قول أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (٧٠٨هـ)، ولم يصرح بذلك.

- وكذلك في إعراب (هنيئاً مريئاً) في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾^(٧).
إذ قال: "والأول أوجه"^(٨).

إذ تبع الزمخشري، والعكبري في أنهما صفة لمصدر محذوف تقديره: أكلاً هنيئاً.

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٦١.

(٢) ينظر: الصفحة ٩٦ من البحث.

(٣) سورة النساء، من الآية: ١٧٠.

(٤) ينظر: الصفحة ١١٢ من البحث.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ١٠٠.

(٦) ينظر: الصفحة ١١٤ من البحث.

(٧) سورة النساء، من الآية: ٤.

(٨) ينظر: الصفحة ١٢١ من البحث.

- ومن ذلك أيضاً إعراب المصدر المؤول (أن تقولوا) في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فِتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(١).

إذ تبع الكوفيين بقوله: "لكن لا بد من تقدير (لا)، أي: لئلا تقولوا ما جاءنا من بشير يعلمنا كيفية العبادة"^(٢).

- ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ﴾^(٣).

وهنا يذكر السعد رأي الكوفيين والبصريين حيث قال: "[كراهة أن تقولوا] لا خفاء أن نفس هذا القول لا يصلح مفعولاً له لأنزلنا بل عدمه، فحملة الكوفيون على حذف (لا)، أي لئلا تقولوا، والبصريون على حذف المضاف، أي كراهة أن تقولوا"^(٤).

- ومثله في جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٥).

قال السعد: "إن الاسمية لا تصلح جواب لو: أما لفظاً فلاطباق النحاة على أنه لا يكون إلا فعلية ماضوية، وأما معنى فلأن خبرية المثوبة لا تنقيد بإيمانهم واتقائهم، ولا تنتفي بانتفائهما، فالأولى أن الجواب محذوف أي لأثيوا"^(٦).

إذ تبع النحويين في ذلك راداً قول الزمخشري في ما ذهب إليه.

بهذا، ومن خلال الأمثلة السابقة الذكر؛ يتبين مقدار استقلالية السعد ومتابعته في الأخذ أو الاستنباط للآراء النحوية.

(١) سورة المائدة، من الآية: ١٩.

(٢) ينظر: الصفحة ١٢٨ من البحث.

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٥٦.

(٤) ينظر: الصفحة ١٢٩ من البحث.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٠٣.

(٦) ينظر: الصفحة ٢٧٣ من البحث.

المبحث الثاني: مدى دقته في نسبة الأقوال لأصحابها

تميز السعد في حاشيته على الكشف في جانب النقل، إذ يغلب على نقوله الدقة والصواب، هذا وقد ينقل نصاً عن عالم محتفظاً بأصل النص، وربما ينقل عن عالم بالمعنى، وتارة أخرى يلجأ لاختصار المنقول.

أما نقل السعد المتميز بالدقة والصواب فيتضح من خلال الأمثلة الآتية:

١- كلامه في الفائق مشعر بأن مثل هذا التركيب يفيد قصر المبتدأ على الخبر، سواء كان المعرف باللام مبتدأ أو خبراً فقد صرح "بأن معنى قوله: فإن الدهر هو الله أن جالب الحوادث هو الله لا غيره، فوضع الدهر موضع جالب الحوادث.

وأن معنى قوله: فإن الله هو الدهر فإن الله هو الجالب للحوادث لا غير الجالب رداً لا اعتقادهم أن الله ليس من جلبها في شيء وأن جالبها الدهر كما لو قلت: إن أبا يوسف أبو حنيفة كأنّ المعنى أنه النهاية في الفقه لا المتقاصر"^(١).

٢- قال ابن الشجري في أماليه: "قد يحذف العائد المجرور مع الجار كما في هذه الآية، واختلف النحويون في هذا الحذف، فقال الكسائي: لا يجوز إلا أن يكون قد حذف الجار أولاً ثم العائد ثانياً..."^(٢).

٣- قال أبو البقاء: " (عدة) مصدر بمعنى العدد، و(عند الله) معمول له، و(في كتاب الله) صفة لا ثاني عشر"^(٣).

٤- في الصحاح: هاج الشيء يهيج واهتاج وتهيج أي ثار، وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى"^(٤).

ومنه قوله: " في الصحاح: والأَعْتَمُ: الذي لا يُفصح شيئاً، والجمع غتم"^(٥).

(١) ينظر: الصفحة ٦٢ من البحث، والفائق ١/٤٤٧.

(٢) ينظر: الصفحة ١٦٩ من البحث، والأمالي ٦/١.

(٣) ينظر: الصفحة ٩٥ من البحث، والبيان ٢/٦٤٢.

(٤) ينظر: الصفحة ٢٢٣ من البحث، والصحاح ١/٣٥٢.

(٥) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري، مرجع سابق، ١٥٨/٢، والصحاح ٥/١٩٩٥.

ومنه قوله: " في الصحاح: الذي أصله لذي، فأدخلت عليه الألف واللام، ولا يجوز أن يُنزعاً منه لتذكير"^(١).

٥- ومما نقله من المفصل قوله: " الذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل"^(٢).

٦- ومنه قوله: وفي الجمل: " والشبب: الفتى من ثيران الوحش"^(٣).

٧- ومنه أيضاً قوله: " قال في المغرب: واشتقاق (الفتوى) من الفتى لأنه جواب في حادثة أو إحداث حكم أو تقوية لبيان مشكل"^(٤).

٨- ومنه أيضاً ما نقله من المفصل عن الحال المؤكدة، إذ قال: " هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه"^(٥).

٩- وقوله: وعبرة ابن جني في المحتسب أن: " (أيان) بفتح الهمزة فَعْلَان، وبكسرهما فَعْلَان، والنون زائدة فيها حملاً على الأكثر في زيادة النون في نحو ذلك"^(٦).

وأما ما نقله السعد بالمعنى، أو بشيء من الاختصار فيتضح من خلال الأمثلة الآتية:

- ١- قال السعد: " فإن قيل: ذكر في المفصل أن ما حذف منه شيء إن بقي على ما يتأتى منه مثال المصغر لم يرد إلى أصله كقولهم في ميت، وهار، وناس: ميت وهوير ونويس"^(٧).
- ٢- واعترض صاحب الإيضاح بأن جعل تقديم لله على شركاء على تقدير كونهما المفعولين للاهتمام على ما يراه صاحب المفتاح^(٨).

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق ٢٠٦/٢، والصحاح ٢٤٨١/٦.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق ٢٠٦/٢، والمفصل ١٨٣.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق ٢٢٢/٢، والمجمل ٥٠٠.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق ٢٣/٢، والمغرب ٣٥١.

(٥) ينظر: الصفحة ١٤٩ من البحث، والمفصل ٩٢.

(٦) حاشية السعد (١): ٣١٣، والمحتسب ٢٦٨/١.

(٧) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ١٦٥/٢، والمفصل ٢٥٤.

(٨) حاشية السعد (١): ٢٨٨، ومفتاح العلوم ٢٢٨/١، والإيضاح في علوم البلاغة ١٧١/٢.

٣- وقال أبو البقاء: (جند) مبتدأ، خبره (مهزوم)، و(هنالك، ومن الأحزاب) نعت له، أو متعلق بمهزوم^(١).

٤- قوله: "قال الشيخ عبد القاهر في قول القائل (الكامل)^(٢):

وكان أجرام النجوم لوامعاً دُرٌّ تُثَرَّنَ على بساطٍ أزرق

لو قلت: كأن النجوم درر، وكان السماء بساط أزرق، كان التشبيه مقبولاً، لكن أين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ النواظر عجباً؟ وتستوقف العيون؟ وتستنطق القلوب بذكر الله تعالى؟ من طلوع النجوم مؤتلفة مفترقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية بحسب الرؤية، والنجوم تتلألأ وتبرق في أثناء تلك الزرقة، ومن لك بهذه الصورة إذا جعلت التشبيه مفرقاً^(٣).

٥- ومن ذلك قوله: "في الأساس: هو يهجو الحروف ويهجيها ويتهجها: يعددها، ومن المجاز هو يهجو يعدد فيه معانيه"^(٤).

٦- ومن ذلك أيضاً قوله: قال أبو علي: "إنما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف؛ لأن ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم"^(٥).

٧- ومنه قوله: "وقال ابن مالك: إنه التزم حذف الفعل إشعاراً بأنه لإنشاء المدح كالمنادي، ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ ليجري الوجهان على سنن واحد"^(٦).

(١) ينظر: الصفحة ٨٠ من البحث، والتبيان ١٠٩٨/٢.

(٢) البيت لأبي طالب الرقي، ينظر: أسرار البلاغة في علم البيان ١٢٠، ونهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، ٤٢/٧، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ، وعروس الأفراح ٩٢/٢.

(٣) تحقيق الجزء الأول من الحاشية، مرجع سابق، ٢٢٦/٢، وأسرار البلاغة ١٤٣.

(٤) تحقيق الجزء الأول من الحاشية، مرجع سابق ٨٥/٢، والأساس ٣٦٥/٢.

(٥) ينظر: الصفحة ٦٤ من البحث، والحجة ٢٦٥/١.

(٦) ينظر: الصفحة ١٨٩ من البحث، وشرح التسهيل ٢٨٧/١.

- ٨- ومنه أيضاً ما نقله عن الشيخ عبد القاهر إذ قال: "لما أشار الشيخ عبد القاهر من الفرق بين جاءني زيد كذلك، وجاءني وهو كذلك، فإن لهذا نوع ابتداء واستئناف"^(١).
- ٩- ومما نقله عن الأزهري قوله: "العرب تسمي الشؤم طيراً، وطائراً، وطيرة لتشاؤمهم بيارحها وبنعيق غرابها، وبأخذها ذات اليسار إذا أثاروها"^(٢).
- وأما ما أخذ عنه من عدم الدقة في النقل قوله: "قال الأزهري: أخبرني المنذري عن المفضل عن ابن الكلبي: كان بأرض الرس جبل يقال له دمخ، مصعده في السماء ميل، فكان ينتابه طائفة كأعظم ما يكون، لها عنق طويل من أحسن الطير، فيها من كل لون"^(٣).
- فالنص المذكور لا يوجد في كتاب تهذيب اللغة للأزهري، ويحتمل أنه منقول من أحد كتب الأزهري التي لم تصل إلينا، ووجدت النص عن ابن الكلبي في مجمع الأمثال، ولسان العرب مع اختلاف في بعض العبارات حيث وردت في الكتابين: "قال ابن الكلبي: كان لأهل الرس نبي يقال له: حنظلة بن صفوان، وكان بأرضهم جبل يقال له دمخ مصعده في السماء ميل، وكانت تنتابه طائفة كأعظم ما يكون لها عنق طويل، من أحسن الطير، فيها من كل لون..."^(٤).

(١) حاشية السعد (١): ٢٩٩.

(٢) المصدر السابق ٣٠٧، وتهذيب اللغة ١١/١.

(٣) تحقيق الجزء الأول من الحاشية، مرجع سابق، ١٥٨/٢.

(٤) مجمع الأمثال ١/٤٢٩، ولسان العرب ١٠/٢٧٦.

المبحث الثالث: أثر اختياراته في من جاء بعده

سعد الدين التفتازاني من العلماء الذين كان لهم أثر واضح في من جاء بعدهم، لما له من تصانيف في عدة علوم كالتفسير، والحديث، والفقه وأصوله، والبلاغة، والنحو، والصرف، والمنطق، فالتف حولته التلاميذ ينهلون من علمه، ولم تتوقف آثاره العلمية عليهم، بل انتقلت إلى الأجيال من بعدهم، وكان مصدر إشعاع لكثير من العلماء، فقد نقلوا عنه، وتأثروا ببعض آرائه، ومن العلماء الذين تأثروا باختياراته النحوية قبولاً أو رداً ما يأتي:

١- شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (٩٧٧هـ)، في كتابه: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: فقد ذكر السعد ونقل عنه في ثلاثين موضعاً، ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾^(١).

قوله: "ومن ثم قال التفتازاني أنّ لو هنا مجرد الشرط بمنزلة أن لا بمعناها الأصلي وفائدة هذه الجملة الشرطية إبداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه وهو أنه تعالى أمهل المنافقين فيما هم فيه ليتمادوا في الغي والفساد ليكون عذابهم أشدّ وللتنبية على أنّ تأثير الأسباب في مسبباتها مشروط بمشيئة الله تعالى وأنّ وجودها مرتبط بأسبابها واقع بقدرته تعالى"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾^(٣).

نقل عنه: (وبشر الصابرين) أي: على ما يصيبهم من المكروه عطف كما قال التفتازاني على ولنبلونكم عطف المضمون على المضمون أي: الابتلاء حاصل لكم وكذا البشارة لكن لمن صبر"^(٤).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٠.

(٢) ينظر: تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ٢٣٩/٢، والسراج المنير ٣٠/١.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٥٥.

(٤) ينظر: الصفحة ١٨١ من البحث، والسراج ١٠٥/١.

- في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾^(١).

قوله: "فإن قيل: كيف قيل إذا ضربوا مع قالوا؟ أجيب: بأن ذلك هي حكاية الحال الماضية. قال التفتازاني معناه: إنك تقدّر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان الماضي، أو تقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن وهذا كقولك: قالوا ذلك حين يضربون والمعنى: حين ضربوا إلا أنك جئت بلفظ المضارع استحضاراً لصورة ضربهم في الأرض"^(٢).

- ومنه ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾^(٣).

قوله: "في الكشف: ومن للتبعض؛ لأن كل ما في الأرض ليس بمأكول هذا إن جعلنا (حلالاً) حالاً، فإن جعلنا مفعولاً فمن للابتداء كما قاله السعد التفتازاني؛ لأن من التبعية في موضع المفعول أي: كلوا بعض ما في الأرض"^(٤).

- ومنه في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾^(٥).

قوله: "قال التفتازاني: لأنّ الجملة الشرطية لا تصح أن تقع بعد أن المصدرية فلا يصح عطفها على الواقع بعدها أي: وقلنا لهم ولكم إن تكفروا"^(٦).

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٦.

(٢) ينظر: الصفحة ٢١٩ من البحث، والسراج ١/٢٥٨.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٦٨.

(٤) ينظر: الصفحة ٢٥١ من البحث، والسراج ١/١١١.

(٥) سورة النساء، من الآية: ١٣١.

(٦) ينظر: الصفحة ٢٤٢ من البحث، والسراج ١/٣٣٧.

٢- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ)،
في كتابه: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:

حيث تعدد النقل عنه مشيراً إليه بالاسم تارة، وأخرى بالصفة، فقد نقل عنه بلفظ (السعد) في أكثر من ثلاثين موضعاً، ولفظ (التفتازاني) في أكثر من عشرين موضعاً، ولفظ (التحرير) في أكثر من مئتين وخمسين موضعاً، وفيما يلي نماذج من ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾^(١).

قال السعد: هذا بحسب ظاهر المعنى، وبحسب تحقيق الإعراب الشرطية تتعلق بفعل محذوف على ما تعلق به إن اتقوا؛ لأنَّ الشرطية لا تقع بعد أن المصدرية أو المفسرة فلا يصح عطفها على الواقع بعدها سواء أكان إنشاء أم إخباراً، والفعل وصينا أو أمرنا أو غيره فظهر أن سبب العدول عن العطف على اتقوا كونه إنشاء والشرطية خبر، وكون الوصية، والأمر لا يتعلق به الشرطية^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾^(٣).

قال الزمخشري: "وقرئ: أو يرسل رسولا فيوحي بالرفع، على: أو هو يرسل. أو بمعنى مرسلًا عطفاً على وحياً في معنى موحياً"^(٤).

وقال السعد - رحمه الله -: "إنَّ التوجيه الثاني وما بعده ظاهر وهو عطف الجملة الفعلية الحالية على الحال المفردة، وأمّا إضمار المبتدأ فإن حمل على هذا فتقدير المبتدأ لغو، وإن أريد أنها مستأنفة فلا يظهر ما يعطف عليه سوى ما كان لبشر إلخ وليس يحسن الانتظام"^(٥).

(١) سورة النساء، من الآية: ١٣١.

(٢) ينظر: الصفحة ٢٤٢ من البحث، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، ١٨٥/٣، دار صادر - بيروت، (د.ت).

(٣) سورة الشورى، من الآية: ٥١.

(٤) الكشف ٢٣٤/٤.

(٥) ينظر: حاشية السعد (٢): ٦٠٨، وحاشية الشهاب ٤٢٩/٧.

- في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾^(١).

حيث نقل عنه في الحديث عن موقع جملة (كلما رزقوا) قوله: "وفي شرح الفاضل التفتازاني ولا يقدر شأنها أي هذا اللفظ بل هي أو هو بمعنى القصة أو الشأن (وهاهنا بحث) وهو أن الجملة المحذوفة المبتدأ إما أن تجعل صفة أو استثناءً فاعتبار الضمير لغو فليكن بدون اعتبار الحذف"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنَّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾^(٣) وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ^(٤).

قوله: "وقول التفتازاني في شرحه لا يجوز أن تكون مصدرية موصولة بالنهاي على قول سيويه أو بالنفي، ونصب المضارع لفساد المعنى لا وجه له"^(٥).

- في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى﴾^(٦). وقال التحرير: "الأنسب أنها موصولة في موضع المفعول به لتسألوا أي كالأشياء التي سئلها موسى عليه الصلاة والسلام، وذلك لأن الإنكار عليهم إنما هو لفساد المقترحات وكونها في العاقبة وبالاً عليهم"^(٦).

- في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾^(٧).

قال التحرير: "هو عطف تلقين كأنه قال: قل وارزق من كفر أيضاً فإنه محله، وما ذكر من أن المعنى وأرزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لا تقرير للفظ، والذي يقتضيه النظر الصائب أن

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٥.

(٢) ينظر: الصفحة ٦٩ من البحث، وحاشية الشهاب ٦٧/٢.

(٣) سورة الدخان، الآيتان: ١٨-١٩.

(٤) ينظر: الصفحة ٢٧٨ من البحث، وحاشية الشهاب ٧/٨.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٠٨.

(٦) ينظر: الصفحة ١٩٣ من البحث، وحاشية الشهاب ٢٢١/٢.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ١٢٦.

يكون هذا عطفاً على محذوف أي: ارزق من آمن ومن كفر بلفظ الخبر واجعلني إماماً وبعض ذريتي بلفظ الأمر فيحصل التناسب، ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقول واحد^(١).

- في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾^(٢).

قال النحرير: "هذا يشعر بأن حذر وخاف يجيء متعدياً بمن خلاف اتقى؛ لأنه ليس إلا متعدياً بنفسه مردود"^(٣).

- في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾^(٤).

قال النحرير: "وترك العطف إشعاراً بأن القطع للجزاء، والجزاء للنكال، والمنع عن المعاودة"^(٥).

(١) ينظر: الصفحة ١٩٤ من البحث، وحاشية الشهاب ٢/٢٣٦.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ٢٨.

(٣) ينظر: الصفحة ٢٢٨ من البحث، وحاشية الشهاب ٣/١٦.

(٤) سورة المائدة، من الآية: ٣٨.

(٥) ينظر: الصفحة ١٣٢ من البحث، وحاشية الشهاب ٣/٢٤١.

٣- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، في كتابه: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:

نقل عنه في أكثر من عشرين موضعاً، من ذلك:

– قوله: "قال التفتازاني في حاشية الكشف وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع، وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى"^(١).

– كما نقل عنه قوله: "قال التفتازاني: وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنياً للفاعل، وقد يؤخذ مبنياً للمفعول، والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكرية، وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية"^(٢).

(١) ينظر: الصفحة ٦٢ من البحث، وحاشية الصبان ١/٤١٧.

(٢) ينظر: الصفحة ١٨٤ من البحث، وحاشية الصبان ٣/١٧٥.

٤- شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (١٢٧٠هـ) في كتابه: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:

فقد تعدد النقل عنه مشيراً إليه بالاسم تارة، وأخرى بالصفة، حيث نقل عنه بلفظ (السعد) في أكثر من ثلاثين موضعاً، ولفظ (التفتازاني) في أكثر من عشرين موضعاً، ولفظ (العلامة الثاني) في أكثر من خمسين موضعاً، وفيما يلي نماذج من ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوْهُ هَنِيْئًا مَّرِيْنًا﴾^(١).

"وانتصابهما- كما قال الزمخشري- على أنهما صفتان للمصدر أي أكلاً هنيئاً مريئاً ووصف المصدر بهما كما قال السعد: على الإسناد المجازي إذ الهنيء حقيقة هو المأكول"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْتُهُوَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِيْنَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُوْنَ أَهْلِيْكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٣).

قوله: "وقرأ سعيد بن المسيب واليماني (أو كأسوتهم)^(٤) بكاف الجر الداخلة على أسوة... والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أو طعامهم كأسوة أهليكم، وقال السعد: الكاف زائدة أي: أو طعامهم أسوة أهليكم"^(٥).

- ومنه أيضاً قوله: "وقيل: لم يبعث نبي إلا بعد الأربعين، وذهب الفخر إلى خلافه مستدلاً بأن عيسى ويحيى عليهما السلام أرسلا صبيين لظواهر ما حكى في الكتاب الجليل عنهما، وهو ظاهر كلام السعد حيث قال: من شروط النبوة الذكورة وكمال العقل والذكاء والفتنة وقوة الرأي ولو في الصبا كعيسى ويحيى عليهما السلام إلى آخر ما قال"^(٦).

(١) سورة النساء، من الآية: ٤.

(٢) ينظر: الصفحة ١٢١ من البحث، وروح المعاني ٢/٤٠٩.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٨٩.

(٤) قراءة (كأسوتهم) نسبت لسعيد بن المسيب واليماني في: مختصر ابن خالويه ٤٠، والكشاف ١/٦٧٣، ونسبت لابن جبير وابن السميع في: البحر المحيط ٤/٣٥٣، وفتح القدير ٢/٨٢، ولابن جبير وحده في: معاني القرآن للنحاس ٢/٣٥٤، وقراءة (كياسوتهم) بكسر الهمزة نسبت لسعيد بن المسيب واليماني في: مختصر ابن خالويه ٤٠، ونسبت لسعيد بن جبير ومحمد بن السميع اليماني في: المحتسب ١/٢١٨، وتفسير القرطبي ٦/٢٧٩.

(٥) ينظر: حاشية السعد (١): ٢٧٠، وروح المعاني ٤/١٤.

(٦) روح المعاني ١٣/١٧٦.

- في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾^(١).

قوله: "ومن هنا قال أبو علي: قول سيبويه عندي أصح لأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد- اللهم- ولذلك خالف سائر الأسماء ودخل في حيز ما لا يوصف نحو حيهل فإنهما صارا بمنزلة صوت مضموم إلى اسم فلم يوصف، والعلامة التفتازاني على هذا"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَمَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبَلَّغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾^(٣).

قوله: "وقال العلامة التفتازاني: إن هذه الجملة حالية لكن يرد على ظاهره أن فيه عطف الحال على المفعول له ولا محيص عنه سوى تقدير معطوف أي خلق لكم الأنعام منها تأكلون ليكون من عطف جملة على جملة"^(٤).

- في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾^(٥).

قوله: "والذي يقتضيه النظر الصائب أن لا يجعل إذا ضَرَبُوا ظرفا لقالوا بل ظرف لما يحصل للإخوان حين يقال لأجلهم وفي حقهم ذلك كأنه قيل: قالوا لأجل الأحوال العارضة للإخوان إذا ضَرَبُوا بمعنى حين كانوا يضربون قاله العلامة الثاني"^(٦).

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٢٦.

(٢) ينظر: الصفحة ١٦٥ من البحث، وروح المعاني ١٠٩/٢.

(٣) سورة غافر، الآيتان: ٧٩-٨٠.

(٤) ينظر: حاشية السعد(٢): ٥٨٨، وروح المعاني ٣٤١/١٢.

(٥) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٦.

(٦) ينظر: الصفحة ٢١٩ من البحث، وروح المعاني ٣١٣/٢.

- في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾^(١).

قوله: "وقرأ عبد الله - ودّت - وعليها يرتفع مانع الارتفاع بالإجماع، وتصح الشرطية إلا أن العلامة الثاني قال: إن في الصحة كلاماً؛ لأن الجملة على تقدير الموصولية حال أو عطف على تجد، والشرطية لا تقع حالاً ولا مضافاً إليها الظرف فلم يبق إلا عطفها على اذكر - وهو بتقدير صحته يخل بالمعنى - وهو كون هذه الحالة والودادة في ذلك اليوم، ولا محيص سوى جعلها حالاً بتقدير مبتدأ، أي: وهي ما عملت من سوء ودّت"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣).
قوله: "اختار العلامة الثاني كونه استثناء من ضمير المفعول في لَعَنَهُمْ أي: ولكن لعنهم الله تعالى إلا فريقاً قليلاً منهم فإنه سبحانه لم يلعنهم فأمنوا"^(٤).

- في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾^(٥).

قوله: "ولتنذر أم القرى قيل: عطف على ما دل عليه صفة الكتاب كأنه قيل: أنزلناه للبركات وتصديق ما تقدمه والإنذار. واختار العلامة الثاني كونه عطفاً على صريح الوصف أي كتاب مبارك وكائن للإنذار، وادعى أنه لا حاجة مع هذا إلى ذلك التكلف فإن عطف الظرف على المفرد في باب الخبر والصفة كثير..."^(٦).

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٣٠.

(٢) ينظر: الصفحة ٢٠٩ من البحث، وروح المعاني ١٢٤/٢.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٤٦.

(٤) ينظر: الصفحة ١٣٧ من البحث، وروح المعاني ٤٧/٣.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٩٢.

(٦) ينظر: حاشية السعد (١): ٢٨٦، وروح المعاني ٤/٢١٠.

- في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾^(١) قوله: "وقال العلامة الثاني بعد سرد عدة من الأقوال: والذي يقتضيه النظر الصائب أن في كل قرية لغو وأكابر مجرميها مفعول أول وليمكروا هو الثاني ولا يخفى حسنه بيد أنه مبني على جعل الإشارة لأحد الأمرين اللذين أشير فيما سبق إليهما"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٣).

قوله: "نعم ذهب إلى احتمال الظرفية العلامة الثاني وله وجه وحينئذ يطل الاستدلال ولا يكون في الآية شاهد للكوفيين، والحق أن كثيرا من الآيات، وكلام العرب يشهد لهم والتزام تأويل كل ذلك تكلف لا داعي إليه"^(٤).

- في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾^(٥).

قال الزمخشري: "وقرئ: أو يرسل رسولا فيوحي بالرفع، على: أو هو يرسل. أو بمعنى مرسلًا عطفًا على وحياً في معنى موحياً"^(٦).

وقال العلامة الثاني: إن التوجيه الثاني وما بعده ظاهر وهو عطف الجملة الفعلية الحالية على الحال المفردة، وأما إضمار المبتدأ فإن حمل على هذا فتقدير المبتدأ لغو، وإن أريد أنها مستأنفة فلا يظهر ما يعطف عليه سوى ما كَانَ لِنَبِيٍّ لِيُخَاطَبَ وَلَيْسَ بِحَسَنِ الْإِنْتِظَامِ"^(٧).

(١) سورة الأنعام، من الآية: ١٢٣.

(٢) ينظر: الصفحة ١١٣ من البحث، وروح المعاني ٤/٢٦٤.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ١٠٨.

(٤) ينظر: الصفحة ٢٥٤ من البحث، وروح المعاني ٦/١٩.

(٥) سورة الشورى، من الآية: ٥١.

(٦) الكشف ٤/٢٣٤.

(٧) ينظر: حاشية السعد (٢): ٦٠٨، وروح المعاني ١٣/٥٦.

٥- محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ) في كتابه: التحرير والتنوير: فقد تردد اسم التفتازاني في أكثر من تمانين موضعاً، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَاهُمْ مِّنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ﴾^(١).

قوله: "وجوز التفتازاني في (شرح الكشاف) أن جملة (كم آتيناهم) بيان للمقصود من السؤال، أي سلهم جواب هذا السؤال"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٣).

قوله: "وقال التفتازاني: ليس المراد أن للمتوفى معينين: أحدهما الإماتة وثانيهما الاستيفاء وأخذ الحق، بل معناه الاستيفاء وأخذ الحق لا غير، لكن عند الاستعمال قد يقدر مفعوله النفس فيكون الفاعل هو الله تعالى أو الملك، وهذا الاستعمال الشائع، وقد يقدر مدة العمر فيكون الفاعل هو الميت لأنه الذي استوفى مدة عمره، وهذا من المعاني الدقيقة التي لا يتنبه لها إلا البلغاء، فحين عرف علي من السائل عدم تنبئه لذلك لم يحمل كلامه عليه"^(٤).

- وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٥)، قوله: "وقال التفتازاني: الأولى أنه أسند إلى ضمير الأمر لتقريره في النفوس، أي تقطع الأمر بينكم"^(٦).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢١١.

(٢) ينظر: الصفحة ٢٠٧ من البحث، والتحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي، ٢/٢٩٠، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٤.

(٤) التحرير والتنوير ٢/٤٤٩.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٩٤.

(٦) ينظر: الصفحة ٢٣٢ من البحث، والتحرير والتنوير ٧/٣٨٥.

٦- المظهري، محمد ثناء الله، في كتابه: التفسير المظهري:

فقد ذكره أكثر من عشر مرات ونقل عنه، ومن ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾^(١).

قوله: "قال المحقق التفتازاني: ترك العطف إشعاراً بأن القطع للجزاء والقطع على قصد الجزاء للنكال والمنع عن المعاودة ولمنع الغير عن مثله قلت فعلى هذا الأولى أن يقال: جزاء مفعول له لقوله (فاقطعوا) و(نكالا) مفعول له لقوله (جزاء)"^(٢).

- في قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٣).

قوله: "اللَّهُمَّ رَبَّنَا نداء ثان لا صفة ولا بدل؛ لأن اللهم لا يوصف ولا يبدل منه كذا قال التفتازاني"^(٤).

- في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنِ أَنْتَكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٥).

قوله: "قال المحقق التفتازاني: إنما وضع الاستفهام عن العلم أو عن رؤية البصر عن الاستخبار؛ لأن الرؤية بالبصر سبب للعلم والعلم سبب للإخبار فوضع السبب موضع المسبب"^(٦).

هذا ما تمكن الباحث إبرازه من أثر السعد فيمن جاء بعده، ونقلهم عنه، وهي تدل على قيمة الشرح، واطلاع من جاءوا بعده عليه، وإفادتهم منه.

(١) سورة المائدة، من الآية: ٣٨.

(٢) ينظر: الصفحة ١٣١ من البحث، والتفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري، تحقيق: غلام نبي التونسي، ١٠٦/٣، مكتبة الرشدية - الباكستان، ١٤١٢هـ.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ١١٤.

(٤) ينظر: الصفحة ١٦٦ من البحث، والتفسير المظهري ٢٠٤/٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٤٠.

(٦) ينظر: حاشية السعد (١): ٢٨١، والتفسير المظهري ٢٣٥/٣.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه خاتمة الرحلة مع سعد الدين التفتازاني في جمع ودراسة اختياراته النحوية في حاشيته على الكشاف، وقد ظهرت لي من خلال هذا البحث النتائج الآتية:

١- أن الحاشية شرح لتفسير من أهم التفاسير التي عنيت باللغة والنحو، وهي آخر آثار السعد العلمية حيث وافاه الأجل قبل إتمامها.

٢- أن السعد قد اهتم في حاشيته بعلوم كثيرة، واهتم باللغة والنحو بشكل خاص.

٣- اتضح شخصية السعد بأنه نحوي كبير له وزنه في اختياراته ذو شخصية قوية مستقلة.

٤- دافع السعد عن القراءات القرآنية، وقرائها، وأنكر على من غلط أو وهم قارئها، فهو يعتد في اختياراته بالقراءات المتواترة والشاذة أحياناً.

٥- اعتمد السعد في اختياراته على الأصول النحوية في تثبيت قواعده، ودعم اختياراته، فاهتم بالسماع، وعمل بالقياس، وأخذ بالإجماع، واستصحب الحال.

٦- أن السعد في غالب اختياراته يسير على نهج البصريين، ويقول بقولهم.

٧- أن السعد في بعض اختياراته ذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون إذا عاضد قولهم السماع.

٨- انفرد السعد ببعض الآراء في اختياراته، فهو من المعربين الذين جمعوا بين الإعراب والمعنى، وقد راعى ذلك في أعاريه، ورفض كل إعراب لا يتناسب مع المعنى.

٩- كشف البحث عن موقف السعد من الزمخشري، فعلى الرغم من موافقته له في بعض المسائل، إلا أن ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه في بعض الآراء، ومخالفته في بعض المسائل، والاستدراك عليه في مواطن أخرى.

١٠- السعد من العلماء الذين خلّفوا أثراً قيمة في علوم اللغة والبلاغة والفقه وأصوله وعلم الكلام، منها المطبوع وغير المطبوع، وهي جديرة بالدراسة والتحقيق.

هذه أهم النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، والباحث إذ يوصي بدراسة هذه الحاشية دراسة متكاملة تبرز جواهرها ودررها.

وفي ختام هذا البحث أشكر الله - سبحانه وتعالى - على إنعامه عليّ في إتمامه، فهذا جهد باحث لا يدعي الكمال فيما قدم، فما أصبت فمن الله وحده، وما كان فيه من زلل، أو نقص، أو عيب، فمني ومن الشيطان، والله أسأل أن ينفع بعلمي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، والله أعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الشعر.
- فهرس الأمثال والأقوال.
- المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة	﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾	٣	١٨٨، ٣١٢
البقرة	(وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)	٥	٦١، ٦٧
البقرة	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	٦	٢٩٠، ٦٣، ٣٠١
البقرة	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾	٨	٦٥، ٣٠٣، ٣٢٠، ٣٥٩، ٣٦٤
البقرة	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾	١١	٦٦، ٢٢٣
البقرة	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾	١٢	٦٦
البقرة	﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	١٤	٢٢٠
البقرة	﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾	١٩	٢٨٢
البقرة	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾	٢٠	٣٧٤
البقرة	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	٢١	١٩٠، ٢٦٥، ٣١٣
البقرة	﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا﴾	٢٢	٢٥٠
البقرة	﴿وَقُودَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾	٢٤	٦٧

البقرة	﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾	٢٥	٢٤٨ ، ٦٩ ٣٧٧
البقرة	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾	٢٨	٢٠٢
البقرة	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	٣٠	٢١٥
البقرة	﴿وَقُلْنَا يَكَادُمْ أَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	٢٤٤
البقرة	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	٤٨	٢٨ ، ١١٩ ، ٣٤٥ ، ١٦٨
البقرة	﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	٦٠	٢٨٧
البقرة	﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	٦٠	٣١٦
البقرة	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	٦٢	١٩٢
البقرة	﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾	٦٥	١٤٤ ، ٣٥١ ٣٥٥
البقرة	﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾	٦٨	٣١٩
البقرة	﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾	٧٩	٢٩٤
البقرة	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾	٨٣	٢٣٦
البقرة	﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	٣٢١
البقرة	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾	٨٥	١٨٥
البقرة	﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	٢٩٦
البقرة	﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾	٩٦	٢٧٣

البقرة	﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾	٩٦	١٧٨
البقرة	﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٠٠	٣٢٢، ٢٨٤ ٣٥٣، ٣٣٩
البقرة	﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾	١٠٢	١٧٧
البقرة	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾	١٠٣	٢٧٣ ٣٦٩، ٣٥٨
البقرة	﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾	١٠٥	٢٥٠
البقرة	﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾	١٠٨	١٩٣ ٣٧٧، ٢٩٠
البقرة	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾	١٢٦	٣٧٧، ١٩٤
البقرة	﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾	١٣٠	١٣٥
البقرة	﴿قُلْ بَلْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	١٣٥	٣٣٥، ١٤٧
البقرة	﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ﴾	١٤٣	١٩٥، ١٠٧
البقرة	﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾	١٤٣	٨٧، ٣٤٠
البقرة	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾	١٤٦	٣٤

البقرة	﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾	١٥٠	٣٤٨ ، ١٣٦
البقرة	﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾	١٥٥	٣٧٤ ، ١٨١
البقرة	﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	١٦١	٣٦٨ ، ٩٦
البقرة	﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	١٦٣	٣٥٤ ، ٧٢
البقرة	﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾	١٦٤	٢٩٥ ، ١٩٦
البقرة	﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾	١٦٨	٣٧٥ ، ٢٥١
البقرة	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾	١٧٣	٢٦٣
البقرة	﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾	١٧٤	٣١٢ ، ١٢٤
البقرة	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	١٧٥	٢٠٤
البقرة	﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾	١٧٨	٢٢٤
البقرة	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾	١٨٠	٢٣٤
البقرة	﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾	١٨١	٢٣٥

٢٢٩	١٨٢	﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا﴾	البقرة
١٠٩، ١٠٥	١٨٥	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾	البقرة
٢٥٥	١٨٧	﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	البقرة
٢٩٤	١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	البقرة
٢٢٠	١٩٨	﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾	البقرة
١٨٢	٢٠٠	﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	البقرة
١٩٥	٢٠٠	﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا﴾	البقرة
٢٢٦	٢١٠	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾	البقرة
٣٨٤، ٢٠٦	٢١١	﴿سَلْ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُم مِّنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ﴾	البقرة
٣١٦	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾	البقرة
٢٣٩	٢٢٦	﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾	البقرة
٣٣	٢٣٣	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾	البقرة
١٩٧، ٣٨٤، ٣٣٦	٢٣٤	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	البقرة
٢٢٧	٢٤٩	﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾	البقرة
٨٧	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾	البقرة
٢٠٥	٦	﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾	آل عمران

آل عمران	﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	٨	٢١٥
آل عمران	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾	١٨	٣٥٥، ١٤٨
آل عمران	﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾	١٩	١٢٩
آل عمران	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾	٢٦	٣١٣، ١٦٥ ٣٨١، ٣٥٠
آل عمران	﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا مِنْهُمْ ثِقَةٌ﴾	٢٨	٣٧٨، ٢٢٨
آل عمران	﴿يَوْمَ نَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ	٣٠	٢٠٩ ٣٨٢، ٣٥٧
آل عمران	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	٣١	٢٨
آل عمران	﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾	٥٤	٢١٧
آل عمران	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾	٥٥	٢١٧
آل عمران	﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾	٥٨	٣٥٢، ١٨٥
آل عمران	﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ الْمُمْتَرِينَ﴾	٦٠	٣٦٧، ٧٠
آل عمران	﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾	٧٩	٢٧
آل عمران	﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾	١٠٤	٢٥٣

آل عمران	﴿وَطَافِقَةُ قَدْ أَهَمَّتَهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾	١٥٤	٣٠٩، ٧٢ ٣٤٩، ٣١٣ ٣٦٤، ٣٦٠
آل عمران	﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾	١٥٤	١٢٠
آل عمران	﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾	١٥٦	٣٠٩، ٢١٩ ٣٨١، ٣٧٥
آل عمران	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾	١٥٩	٢٩٤
آل عمران	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّنا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لِأَنْفُسِهِمْ﴾	١٧٨	٣٢٩
النساء	﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	١	١٨٢
النساء	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	٢	٢٥٥
النساء	﴿فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾	٤	٣٥٥، ١٢١ ٣٨٠، ٣٦٨
النساء	﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾	٦	٢٣٠
النساء	﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾	٩	٢٧٥
النساء	﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾	١٧	٣٥٨، ٢٥٢
النساء	﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾	٣٣	١٩٨
النساء	﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٤٦	٣٨٢، ١٣٧
النساء	﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	٥٣	٢٦٩
النساء	﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾	٥٨	٣٠٥، ٨٣ ٣٤٨
النساء	﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾	٧٥	٣٣٦

النساء	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	٧٩	١٧٥
النساء	﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾	٨٣	٢٣٠
النساء	﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٥٠، ٣٥٢، ٣٤٩
النساء	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾	٩٢	١٣٨
النساء	﴿فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾	١٠٩	٢٩٠
النساء	﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾	١٢٨	٢٢٩
النساء	﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا﴾	١٣١	٢٤٢، ٣٧٦، ٣٧٥
النساء	﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾	١٣٥	٢٧٣
النساء	﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾	١٦٤	١١١
النساء	﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	١٦٥	١١٠، ٣٥٥
النساء	﴿فَعَامِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾	١٧٠	١١٢، ٣٦٨، ٣٥٦
النساء	﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾	١٧١	١١١
النساء	﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾	١٧٦	١٣٠
المائدة	﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾	٦	٢٥٥
المائدة	﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾	١٩	١٢٨، ٣٦٩، ١٧٧
المائدة	﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾	١٩	٢٨٨

المائدة	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾	٣٨	١٣١ ، ٣٨٥ ، ٣٧٨
المائدة	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	٦٩	٩٨
المائدة	﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٨٩	٣٨٠
المائدة	﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٠﴾ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ﴾	١٠٩ - ١١٠	٢١٧
المائدة	﴿قَالَ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا﴾	١١٤	٣٨٥ ، ١٦٦
المائدة	﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾	١١٥	١٢٢
الأنعام	﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾	٦	٢٩٣
الأنعام	﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٢	١٩٩ ، ٣٦٧ ، ٣٥٦
الأنعام	﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٢٠	٢٠٠
الأنعام	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾	٢٣	٣٠٢ ، ١٤٦
الأنعام	﴿حَتَّىٰ أَتَلَّهُمْ نَضْرًّا﴾	٣٤	٢٢٧
الأنعام	﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنِ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٤٠	٣٨٥
الأنعام	﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾	٥٢	٣٠٦ ، ٧٤ ٣٥٣
الأنعام	﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾	٧٠	٣٣٥ ، ٨٥

٢٤١	٧١- ٧٢	﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوا﴾	الأنعام
٧٦	٧٣	﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾	الأنعام
٣٨٢، ٨٩	٩٢	﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾	الأنعام
٢٣٢، ٣٨٤، ٣٢١	٩٤	﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	الأنعام
٧٨	٩٩	﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾	الأنعام
٣٦٨، ١١٤	١٠٠	﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾	الأنعام
٣٦٠، ٨٠	١٠٠	﴿وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾	
٣٦٠، ٨٠	١٠١	﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾	الأنعام
١١٣، ٣٨٣، ٣٠٣	١٢٣	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾	الأنعام
٣٢٣	١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ﴾	الأنعام
١٣٢	١٤٠	﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾	الأنعام
١٧١، ٣٦٥، ٣٦١	١٤٢- ١٤٣	﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشٌ ﴿١٤٢﴾ ثَمَنِيَّةٌ أَزْوَاجٌ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ﴾	الأنعام
٢٨٥	١٤٦	﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَنا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُرُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾	الأنعام
٣٦٩، ١٢٩	١٥٦	﴿لَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾	الأنعام

الأعراف	﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾	٤	٣٣١، ١٥٢
الأعراف	﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	٥	٣٠٢، ١٤٥
الأعراف	﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾	١٠	٢٩٦
الأعراف	﴿ثُمَّ لَا تَعْنِيهِمْ مِّن بَيْن أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾	١٧	٢٢٧
الأعراف	﴿لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾	١٨	٢١٢
الأعراف	﴿مَا لَكُمْ مِّن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	٥٩	٣٥٢، ١٧٢
الأعراف	﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾	١٤٥	١١٥
الأعراف	﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ أَثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾	١٦٠	٣١٤، ١٦٢ ٣٥٥، ٣٥٠
الأعراف	﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾	١٧٦	١٥٤
الأنفال	﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾	٥	٣٤٩، ٢٥٧ ٣٦٧
الأنفال	﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾	١٢	٣٠٦، ١٢٥
الأنفال	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾	٢٦	٢١٨
الأنفال	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾	٤١	٣١٥، ٩٤ ٣٥٦
الأنفال	﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾	٤١	١٤٣
الأنفال	﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾	٤٧	١٢٣

٧١	١	﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾	التوبة
١٠٣	٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة
١٠٢	٣	﴿وَأَذِّنْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾	التوبة
٢٠٠	٣٤	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	التوبة
٣٦١، ٩٥، ٣٦٤	٣٦	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾	التوبة
١١٦	٥٤	﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾	التوبة
٣٦١، ١١٧	٩٤	﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾	التوبة
٣٥١، ١٣٣	١٠٧	﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾	التوبة
٢٥٤، ٣٨٣، ٣٥٣	١٠٨	﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	التوبة
٩٢	١١٧	﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾	التوبة
٢٨٠، ٩٠، ٣٠٤	٢	﴿أَكَاَنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾	يونس
٢٠٨	١٤	﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾	يونس
٢٧٣	١٧	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾	يوسف
٣٢٠، ١٤٣	٢٦	﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾	يوسف
٢٩٠	١٦	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾	الرعد

١٤٣	٤٤	﴿أَوْ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِّن قَبْلُ﴾	إبراهيم
٢٢٧	١	﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾	النحل
٢٩٤	٤٩	﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ﴾	النحل
٣٢	٥٣	﴿وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾	النحل
٢٨٣	٧٧	﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾	النحل
٢٥٥	١	﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾	الإسراء
٢٠٩	٨	﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾	الإسراء
٢٧٠	٧٦	﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	الإسراء
١٦٤	١٠٣	﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾	الكهف
٢١٥	١٦	﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾	مريم
٢٦٥	٤٤	﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	طه
٣١٩	٣٥	﴿لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾	النور
٢٨٩	١٩	﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾	الفرقان
٢٧٣	١٠٢	﴿فَلَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الشعراء
٣٠٢، ١٤٦	٥٦	﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	النمل
١٢٦	٨٨	﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾	النمل
٢٢٩	٧	﴿فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ﴾	القصص
٢٥٤، ٣٥٣، ٣٢٠	٤	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	الروم
٢٨٩	٥٦	﴿فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾	الروم

سبأ	﴿فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾	٥٠	٣٣٧
الصفات	﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾	١٦٤	٣٢٠، ٦٦، ٣٦٠
ص	﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٢٦١
ص	﴿وَأَنْطَلَقَ أَلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾	٦	٢٧٦
ص	﴿جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ﴾	١١	٣١٥، ٨٠
ص	﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ﴾	١٢	١٨٧
ص	﴿وَتَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَبُ لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾	١٣	١٨٧
ص	﴿وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَى لِرَأْسِ الْأَلْبَبِ﴾	٤٣	١٣٤
ص	﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾	٦٠	٣٣
الزمر	﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	٦٧	٣٠٤، ١٥٦
الزمر	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾	٧١	٢١٩
غافر	﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾	٣	٣٤٥، ١٧٩
غافر	﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٍ﴾	١٨	٣٢٢، ١٥٨
غافر	﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبَلَّغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	-٧٩ ٨٠	٣٨١
فصلت	﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّابِلِينَ﴾	١٠	١٧٦

فصلت	﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾	١٤	٢٧٧، ٣٦٦
فصلت	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	١٧	٢٧١
فصلت	﴿تَنْزِيلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَكُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾	٣٠	٢٨١
فصلت	﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾	٣١	١٥٩
فصلت	﴿نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾	٣٢	١٥٩
فصلت	﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾	٤٦	٧١
الشورى	﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾	٧	٣٠٣، ٨١ ٣٥٦، ٣٣٤
الشورى	﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾	١٣	٢٧٦، ٣٦٥
الشورى	﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾	٣٠	٢١٣
الشورى	﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾	٣٣	٣٢٢، ٣٣٦
الشورى	﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾	٥١	٣٧٦، ٣٨٣
الزخرف	﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾	٥	١٢٦
الزخرف	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٧﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾	-٢٦ ٢٧	١٤١، ٣٦٥
الزخرف	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾	٣٩	٢١٥
الزخرف	﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	-٦٨ ٦٩	١٦٩، ٣٥٧

الدخان	﴿وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ﴾	١٧	٢٧٩
الدخان	﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٨﴾ وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾	-١٨ ١٩	٣٧٧ ، ٢٧٨
الدخان	﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾	٢٨	٣٥٠ ، ٢٥٨
الدخان	﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾	-٤١ ٤٢	١٣٩
الدخان	﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾	٥٦	١٤٠
الجاثية	﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾	٨	٢٦٨
الجاثية	﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾	٢١	١٧٣
الجاثية	﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	٢٥	٣٠٢ ، ١٤٦
الأحقاف	﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانَا عَرَبِيًّا﴾	١٢	١٦٠
الأحقاف	﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾	٢٦	٢٩٢
النجم	﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾	١	٢١٩
النجم	﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهوَ يَرَى﴾	٣٥	١٠٩
الواقعة	﴿لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾	٤٤	٣١٩
الحشر	﴿فَأَتْنَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾	٢	٢٢٦
الحشر	﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾	١٧	٣٠٢ ، ١٤٦
الجمعة	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	٢٥٤ ، ٢١٩
الجمعة	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنفَضُوا إِلَيْهَا﴾	١١	٢١٩

٢٢٩	٤	﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ﴾	المنافقون
٢٤١	١٠	﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾	المنافقون
٢٨٠	٢٠	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾	المزمل
٢١٠	٩	﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾	القيامة
٢٨٣	٢٤	﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ عَائِماً أَوْ كُفُوراً﴾	الإنسان
٢٦٥	٣	﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾	عبس
٣٢٠ ، ٦٦	١١	﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾	الجن
١٤٣	-١٤ ١٦	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	البروج
٢١٥	٤	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	الزلزلة
٩٣	٤	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	الإخلاص

فهرس الشعر

أول البيت	آخر البيت	قائله	الصفحة
كَأَنَّ	وماءً	حسان بن ثابت	٣٣٠، ٣١٥، ٣٠٤، ٩١
مِنْهُمْ	الحاطب	موسى بن جابر الحنفي	٣٥٩، ٣٢٨، ٦٦
فَمَنْ	لَعَرِبُ	ضابئ البرجمي	١٠٠
بَائٍ	وتحسبُ	الكميت	١٠٩
فما	أَصَابُوا	الحارث بن كلدة	١٦٨
فاليوم	من عَجَبٍ	بلا نسبة	١٨٢
أَدَاعَ	يَثْقُوبُ	أبو الأسود الدؤلي	٢٣١
يُرَجِّي	الْحُطُوبُ	لجابر بن رُلان، وقيل: لإياس بن الأرت	٢٩٢
مبارك	النسب	المتنبى	٣٢٦
آلُ الزَّيْرِ	عَدَدَا	بلا نسبة	١٩٠
وَتَصْبُو	الرَّندِ	الأبيوردي	١٩٥
أَلَا أَيُّهَا	مُخْلِدِي	طرفة بن العبد	٢٣٨
مَاذَا	بعداد	جرير	٢٨٥
كَانُوا	أَوْلَادِي	جرير	٢٨٥
فَلَا نَسْأَلِي	يَسْتَعِيرُهَا	عوف بن الأحوص، وقيل: لمضرس الأسدي	٢٦
دَسَتْ	تَوَغِيرِ	الفرزدق	٢١١
أغر	نار	الخنساء	٣٢٦
فتذاكروا	كابر	بلا نسبة	٣٢٨
مِنَ النَّفْرِ	قَعَقَعُوا	بلا نسبة	١٩٠
إن	كالشافى	الزخشي	٤٠
نَحْنُ	مُخْتَلِفُ	قيس بن الخطيم	١٠٠
تَنْفِي	الصَّيَّارِفِ	الفرزدق	٣٢٣

وإلا	شقاق	بشر بن أبي حازم	٩٩
عَدَسٌ	طليقٌ	يزيد الحميري	٣٥٢ ، ١٨٦
إِنَّ الَّذِينَ	وإبراق	معاوية بن أبي سفيان	١٩٢
وكان	أزرق	أبو طالب الرقي	٣٧٢
فَوَاعِدِيهِ	أَسْهَلَا	عمر بن أبي ربيعة	١١٣
تَبَقَّلْتُ	وَنَهَشَلِ	أبو النجم العجلي	١٦٣
ويوم	نَوَافِلُهُ	رجل من بني عامر	٣٣١ ، ١٦٩
ولعبت	مأكول	حميد بن الأرقط، رؤبة	١٩١
ألا هل	يَفْعَلِ	الأسود بن يعفر	٢١٢
وقد	وَلَا عَمَلٌ	الكميت	٣٢٧
فَقُلْتُ	الطَّعَامَا	شمير بن الحارث الضبي	٢٦
أَتَوْا	ظَلَامَا	شمير بن الحارث الضبي	٢٦
فَكَيْفَ	كِزَامٍ	الفرزدق	٣٣٠ ، ٨٨
يا ليت	نَدَمٍ	ساعدة بن جؤية	٢٩٠
فما	تَهَدَّمَا	عبدَه بن الطبيب	٣٢٩
وإن	حَرْمٍ	زهير بن أبي سلمى	٣٤١ ، ٣٣٢ ، ٢١٠
ويوماً	السَّلَمِ	ابن صريم اليشكري	٣٤١ ، ٢٦٨
فكأثمهم	لِلدَّيْرَانِ	بصردر	٩٧
إلى الله	يَلْتَقِيَانِ	الفرزدق	١٧٤
قالوا	خُرَاسَانَا	العباس بن الأحنف	٢٨٨
تَمُرُّ	صدورها	بلا نسبة	٣٢٣
نَصَفَ	يَدْرِي	المسيب بن علس	٣٣١ ، ١٥٣
وإن	نَصْلِي	ذو الرمة	٢٣٠

فهرس الأمثال والأقوال

م	المثل أو القول	الصفحة
١	فاه إلى فيّ	٣٣٤ ، ٨٢
٢	الليلة الهلال	٧٦
٣	اليوم خمر وغداً أمر	٧٦
٤	ليس خلق الله مثله	٩٣
٥	ما كلُّ سَوْدَاءٍ تَمَرَّةٌ، ولا بَيضاء شَحْمَةٌ	٣٣٥ ، ١٠٢
٦	الكلاب على البقر	١١١
٧	اللهم عبدك ارحمه	١٩٨
٨	حاتم الجود، ورجل صدق	١٢٠
٩	كلمته فوه إلى فيّ	٣٣٥ ، ١٥٣
١٠	آتيك إن تأتني وإن لم تأتني آتيك وإن لم تكرمني	١٥٥
١١	لأضربنه إن ذهب وإن مكث	١٥٦
١٢	ليس خلق الله أشعر منه	١٤٦
١٣	السمن منوان بدرهم	٣٣٦ ، ١٩٨
١٤	مره يحفرها	٢٣٦
١٥	لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً	٢٣٩
١٦	مررنا بأرض قليلاً ما تنبت	٢٩٦
١٧	أجناؤها أبناؤها	٣٣٤
١٨	أكلوني البراغيث	٣٣٦

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المطبوعات:

القرآن الكريم

- ١- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢- أبجد العلوم: أبو الطيب محمد صديق خان، ط ١، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣- الإتياع: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، (د.ت).
- ٤- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط ٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٦- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٧- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٨- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٩- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو، الزنجشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ١٠- أسرار البلاغة في علم البيان: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١١- أسماء الكتب: عبد اللطيف بن محمد الشهير بـ (رياض زاده) الحنفي، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الفكر - دمشق/ سورية، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (د.ت).
- ١٣- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ت).
- ١٤- إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٥- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ١٦- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٧- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، مايو ٢٠٠٢م.
- ١٨- الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ١٩- الإغفال: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، الجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٠- الأفعال في القرآن الكريم: د. عبد الحميد مصطفى السيد، دار البيان العربي - جدة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١- الاقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.

- ٢٢- **أمالي ابن الشجري**: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢٣- **أمالي ابن الحاجب**: أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر، ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٢٤- **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)**: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ط ١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٢٥- **الأمثال**: أبو غبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٢٦- **إنباء الغمر بأبناء العمر**: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٢٧- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٨- **الأنساب**: السمعاني المروزي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٢٩- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٠- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤١٨ هـ.

٣١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د.ت).

٣٢- إيجاز البيان عن معاني القرآن: أبو القاسم محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ - ١٤١٥هـ.

٣٣- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٤- الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط ٣، بدون تاريخ.

٣٥- البحث اللغوي عند العرب: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط ٨، ٢٠٠٣م.

٣٦- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٧- البخلاء: أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ.

٣٨- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٩- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني اليمني، دار المعرفة - بيروت، (د.ت).

٤٠- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

- ٤١ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، (د.ت).
- ٤٢ - **البلاغة تطور وتاريخ:** د. شوقي ضيف، ط ٩، دار المعارف - مصر، (د.ت).
- ٤٣ - **بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين:** رضي الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري الشافعي، ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٤ - **تاج التراجم:** أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا السودوني الجمالي الحنفي، تحقيق: محمد خير رمضان، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٤٥ - **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).
- ٤٦ - **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول:** أبو الطيب محمد صديق خان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٤٧ - **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** شمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٨ - **تاريخ بغداد وذيوله:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- ٤٩ - **التيان في إعراب القرآن:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
- ٥٠ - **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٥١ - **تحرير التيسير في القراءات العشر:** شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - الأردن / عمان، ط ١، ١٤٢١ هـ.

- ٥٢- **التحرير والتنوير**: (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ.
- ٥٣- **التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيلية، ط ١، (د.ت).
- ٥٤- **التعريفات**: علي بن محمد الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٥٥- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**: محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بدون دار نشر، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٥٦- **التفسير البسيط**: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، تحقيق: عدد من الباحثين، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
- ٥٧- **تفسير القرآن**: (تفسير السمعاني)، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السمعاني التميمي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٥٨- **تفسير الكتاب العزيز وإعرابه**: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة، الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠ هـ - ذو الحجة ١٤١٣ هـ.
- ٥٩- **التفسير المظهر**: محمد ثناء الله المظهري، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية - الباكستان، ١٤١٢ هـ.
- ٦٠- **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٦١- **التلخيص في تفسير القرآن العظيم**: موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف الموصلبي الشافعي المعروف بالكواشي، تحقيق: أ.د. محيي هلال السرحان، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد - العراق، ٢٠٠٦ م.

٦٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٦٣- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

٦٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

٦٥- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٦٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٦٧- جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، جامعة الشارقة - الإمارات، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٨- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٦٩- جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، دار الفكر - بيروت، (د.ت).

٧٠- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.

- ٧١- **الجنى الداني في حروف المعاني**: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٧٢- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع**: أحمد بن إبراهيم الهاشمي، تحقيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- ٧٣- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: (تفسير الثعالبي)، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١ - ١٤١٨هـ.
- ٧٤- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر - بيروت، (د.ت).
- ٧٥- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٧٦- **الحجة للقراء السبعة**: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجايي، دار المأمون للتراث - دمشق/ بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٧٧- **حروف المعاني**: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.علي الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٨- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٧٩- **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د.ت).
- ٨٠- **الدر الفريد وبيت القصيد**: محمد بن أيذر المستعصي، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

- ٨١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمن الحلي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- ٨٢- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط ١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ٨٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٨٤- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٨٥- ديوان أبي الأسود الدؤلي: صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٨٦- ديوان أبي النجم: تحقيق: د. سجع جبيلي، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٨٧- ديوان الأسود بن يعفر: صنعه: د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، مطبعة الجمهورية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٨٨- ديوان بشر بن أبي خازم: قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٨٩- ديوان جابر الله الزمخشري: شرح: فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٩٠- ديوان جرير: دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٥٨م.
- ٩١- ديوان حسان بن ثابت: دار صادر - بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٩٢- ديوان الحماسة: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، برواية أبي منصور الجواليقي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.
- ٩٣- ديوان الخنساء: دار صادر - بيروت، (د، ت).
- ٩٤- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان - جدة، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ٩٥- ديوان زهير بن أبي سلمى: دار صادر - بيروت، ٢٠٠٨م.
- ٩٦- ديوان صردر: علي بن الحسن بن علي بن الفضل، الشهير بصردر، دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.
- ٩٧- ديوان طرفة بن العبد: أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٩٨- ديوان العباس بن الأحنف: دار صادر - بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٩٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدم له: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٠٠- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٠١- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر - بيروت، ١٩٦٧م.
- ١٠٢- ديوان الكميت بن زيد الأسدي: تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٠٣- ديوان لبید بن ربیعۃ العامري: اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٠٤- ديوان المتنبي: تحقيق: د. درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ١٠٥- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ١٠٦- ذيل وفيات الأعيان المسمى "درة الحجال في أسماء الرجال": أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق: د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ١٠٧- رسالة منازل الحروف: علي بن عيسى، أبو الحسن الرماني المعتزلي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، (د.ت).
- ١٠٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الحزّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
- ١٠٩- رفع الإصر عن قضاة مصر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١١٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- ١١١- زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ.
- ١١٢- الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١١٣- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، (د.ت).
- ١١٤- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ (حاجي خليفة)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠ م.
- ١١٥- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ١١٦- سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت).

- ١١٧- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ١١٨- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ١١٩- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، (د.ت)،
- ١٢٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد، ابن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٢١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٢٢- شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٢٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٢٤- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى)، (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).
- ١٢٥- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله أبو محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة - مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- ١٢٦- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٢٧- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٢٨- شرح التفتازاني على الأربعين للنووي: مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥/٢٠٠٤م.
- ١٢٩- شرح الجمل: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ١٣٠- شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٣١- شرح ديوان الحماسة: يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، دار القلم - بيروت، (د.ت).
- ١٣٢- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ١٣٣- شرح شافية ابن الحاجب: ركن الدين الأسترابادي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٣٤- شرح الشافية: الخضر اليزدي، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٣٥- شرح شذور الذهب: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٣٦- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

١٣٧- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، ط ٥.

١٣٨- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام): محمد بن مصطفى الفوجوي، شيخ زاده، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

١٣٩- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

١٤٠- شرح كتاب سيويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي؛ وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.

١٤١- شرح كتاب الحماسة: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي، تحقيق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي - بيروت، ط ١.

١٤٢- شرح مختصر التصريف العزي: مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، ط ٨، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٤٣- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٤٤- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط ١، ١٩٧٧ م.

١٤٥- شرح المقدمة النحوية: لابن بابشاذ، تحقيق: محمد أبو الفتوح، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة، ١٩٧٨ م.

١٤٦- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

- ١٤٧- شرح الملوك في التصريف: يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بجلب، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٤٨- الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- ١٤٩- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: أحمد بن مصطفى بن خليل، عصام الدين طاشكُبري زَادَه، دار الكتاب العربي - بيروت، (د.ت).
- ١٥٠- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليميني، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٥١- الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، مطبعة محمد علي بيضون، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٥٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٥٣- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ١٥٤- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٥٥- الصرف الوافي: أ.د. هادي نهر، دروب للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١١م.
- ١٥٦- الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن مهران العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١٩هـ.

- ١٥٧- **ضرائر الشُّعر**: علي بن مؤمن، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م.
- ١٥٨- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن ابن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، (د.ت).
- ١٥٩- **طبقات الشافعية**: تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط ١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ١٦٠- **طبقات المفسرين العشرين**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط ١، ١٣٩٦هـ.
- ١٦١- **طبقات المفسرين**: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر، تحقيق: سليمان بن صالح الخزري، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٦٢- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٦٣- **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ١٦٤- **العقد الفريد**: أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ١٦٥- **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**: ابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهري وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٦٦- **علم البيان**: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٢م.
- ١٦٧- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط ٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٦٨- **العنوان في القراءات السبع**: أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي، تحقيق: د. زهير زاهد؛ ود. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٦٩- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: (تفسير النيسابوري)، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٦هـ.

١٧٠- **الفائق في غريب الحديث والأثر**: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط ٢، (د.ت).
١٧١- **فتح القدير**: محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط ١ - ١٤١٤هـ.

١٧٢- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف)**: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

١٧٣- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، ط ١، ١٣٢٤هـ.

١٧٤- **القاموس المحيط**: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٧٥- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد باخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي، غني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، دار المنهاج - جدة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٧٦- **الكامل في اللغة والأدب**: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ١٧٧- **الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧٨- **كتاب الأفعال:** أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، ويعرف بابن الحداد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة - مصر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ١٧٩- **كتاب السبعة في القراءات:** أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ
- ١٨٠- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب:** أبو علي الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار الفارسي الأصل، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٨١- **كتاب العين:** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المخزومي؛ و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
- ١٨٢- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:** المنتجب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان - المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٨٣- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:** أبو القاسم محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣ - ١٤٠٧هـ.
- ١٨٤- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن:** (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٨٥- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** حاجي خليفة، مكتبة المثنى - بغداد، (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.
- ١٨٦- **الكشف عن وجوه القراءات السبع:** أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٨٧- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**: أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، (د.ت).

١٨٨- **الكناش في فني النحو والصرف**: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود صاحب حماة، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.

١٨٩- **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي**: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٩٠- **اللباب في علل البناء والإعراب**: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٩١- **اللباب في علوم الكتاب**: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩٢- **لسان العرب**: أبو الفضل محمد بن مكرم، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر - بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

١٩٣- **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٩٤- **اللمحة في شرح الملح**: محمد بن حسن الجذامي، أبو عبد الله، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٩٥- **اللمع في العربية**: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

١٩٦- **لمع الأدلة في أصول النحو**: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- ١٩٧- **الماخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي**: أبو العباس أحمد بن علي بن معقل، عز الدين الأزدي المَهَلِّي، تحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٩٨- **المبسوط في القراءات العشر**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١ م.
- ١٩٩- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد، تحقيق: أحمد الحوفي؛ وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة - القاهرة، (د.ت).
- ٢٠٠- **مجاز القرآن**: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١٣٨١ هـ.
- ٢٠١- **مجمع الأمثال**، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- ٢٠٢- **مجمال اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٢٠٣- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٠٤- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ هـ.
- ٢٠٥- **المحكم والمحيط الأعظم**: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢٠٦- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
- ٢٠٧- **المخصص**: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- ٢٠٨- المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف، (د.ت).
- ٢٠٩- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢١٠- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط ١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ.
- ٢١١- المستدرک علی الصحیحین: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢١٢- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت، (د.ت).
- ٢١٤- المصون في الأدب: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- ٢١٥- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٢١٦- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي؛ ومحمد علي النجار؛ وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١.
- ٢١٧- معاني القرآن: أبو الحسن الجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢١٨- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٢١٩- معاني القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ٢٢٠- معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٢٢١- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٢٢- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).
- ٢٢٣- معجم الأدياء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٢٤- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- ٢٢٥- معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٢٦- معجم المؤلفين: عمر كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، إحياء التراث العربي بيروت، (د.ت).
- ٢٢٧- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف سركيس، سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- ٢٢٨- معجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر): عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٢٩- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- ٢٣٠- **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى؛ وأحمد الزيات؛ وحامد عبد القادر؛ ومحمد النجار، دار الدعوة، (د.ت).
- ٢٣١- **المغرب**: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، دار الكتاب العربي، (د.ت).
- ٢٣٢- **المغني في تصريف الأفعال**: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٣٣- **المغني في علم الصرف**: د. عبد الحميد السيد، دار صفاء، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٠٩هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢٣٤- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة - الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٣٥- **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**: محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح الكرمان، أبو العلاء الحنفي، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٣٦- **مفاتيح الغيب**: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٢٠هـ.
- ٢٣٧- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**: أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكبري زادة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٣٨- **مفتاح العلوم**: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، علق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٣٩- **المفردات في غريب القرآن**: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ.
- ٢٤٠- **المفصل في صناعة الإعراب**: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

- ٢٤١- **المفضليات**: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر؛ وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط٦، (د.ت).
- ٢٤٢- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٤٣- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)**: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٢٤٤- **المقصد في شرح التكملة**: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٤٥- **المقتضب**: أبو العباس محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).
- ٢٤٦- **مقدمة ابن خلدون**: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب - دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٤٧- **المقفى الكبير**: تقي الدين المقرئ، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٤٨- **المتع الكبير في التصريف**: أبو الحسن علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- ٢٤٩- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**: يوسف بن تغري، تحقيق: د. محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
- ٢٥٠- **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: محمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١ - ١٩٩٦م.
- ٢٥١- **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**: جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري؛ وإياد بن عبد اللطيف القيسي؛ ومصطفى بن قحطان

- الحبيب؛ وبشير بن جواد القيسي؛ وعماد بن محمد البغدادي، مجلة الحكمة، منشستر - بريطانيا، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٥٢- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٥٣- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، تخريج وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٥٤- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
- ٢٥٥- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط ١٥، (د.ت).
- ٢٥٦- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد ابن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- ٢٥٧- نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٢٥٨- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- ٢٥٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر، (د.ت).
- ٢٦٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الجزء: ٥ - ط ١، ١٩٩٤م.
- ثانياً: الرسائل الجامعية:
- ٢٦١- اختيارات الصيمري النحوية في كتاب التبصرة والتذكرة: صالح محمد العتيبي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ.

٢٦٢- الاختيار عند القراء: أمين بن إدريس فلاته، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.

٢٦٣- البلغة إلى أصول اللغة: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني القنوجي، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات - جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر)، رسالة جامعية - جامعة تكريت.

٢٦٤- تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري: رسالة دكتوراه، عبد الفتاح عيسى البربري، جامعة الأزهر - مصر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٦٥- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، إشراف: أ.د. أميرة أحمد يوسف (أستاذ النحو والصرف)، أ.د. حسنة الزهار (أستاذ علم اللغة)، ٢٠١٦م.

ثالثاً: المخطوطات:

٢٦٦- تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف: الفاضل اليمني، يحيى بن القاسم، مخطوط رقم (٢١٣٥)، التفسير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٦٧- حاشية السعد (١): مخطوط من أملاك القاضي عبد الرحمن الصرمي، تبدأ من أول الحاشية، وتنتهي بالآية (٥٧) من سورة يونس، وتقع في (٣٤٥) صفحة، وعدد أسطرها (٣٩) سطراً.

٢٦٨- حاشية السعد (٢): عدد صفحاتها: (٦٣٥)، وتتكون من شقين: الأول: تبدأ من أول الحاشية وتنتهي عند الآية (٥٧) من سورة يونس في الصفحة (٥٣٣). الثاني: تبدأ الصفحة (٥٣٦) بسورة ص، وتنتهي عند الآية (٢٢) من سورة محمد عليه الصلاة والسلام.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

٢٦٩- بوابة الشعراء <http://poetsgate.com/ViewPoem.aspx?id>

فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة.....	٥
المقدمة.....	٨
التمهيد.....	١٦
أولاً: الاختيار النحوي وأسبابه.....	١٧
ثانياً: التعريف بحاشية التفتازاني.....	٢٠
التعريف بتفسير الكشاف.....	٣٦
التعريف بصاحب الكشاف.....	٤٣
ثالثاً: سعد الدين التفتازاني حياته وآثاره.....	٤٦
اسمه ونسبه.....	٤٦
مولده.....	٤٧
شيوخه.....	٤٨
تلامذته.....	٥٠
آثاره العلمية.....	٥٣
القسم الأول: اختياراته دراسة تحليلية.....	٥٩
الفصل الأول: اختياراته في الأسماء.....	٦٠
المبحث الأول: المرفوعات.....	٦١
المبتدأ والخبر.....	٦١
الفاعل.....	٨٣
نائب الفاعل.....	٨٥
اسم كان.....	٨٧
اسم كاد.....	٩٢
خبر إنَّ.....	٩٤
توابع المرفوعات.....	٩٦
المبحث الثاني: المنصوبات.....	١٠٧

المفعول به.....	١٠٧
المفعول المطلق.....	١١٩
المفعول فيه.....	١٢٤
المفعول لأجله.....	١٢٨
الاستثناء.....	١٣٥
خبر كان.....	١٤٣
الحال.....	١٤٧
التمييز.....	١٦٢
المنادى.....	١٦٥
توابع المنصوبات.....	١٦٨
المبحث الثالث: المجرورات.....	١٧٥
توابع المجرورات.....	١٧٩
المبحث الرابع: الأسماء المبنية.....	١٨٥
أسماء الإشارة.....	١٨٥
الأسماء الموصولة.....	١٨٨
أسماء الاستفهام.....	٢٠٢
أسماء الشرط.....	٢٠٩
بعض الظروف.....	٢١٥
الفصل الثاني: اختياراته في الأفعال	٢٢٢
المبحث الأول: أحكام الفعل الماضي.....	٢٢٣
المبحث الثاني: أحكام الفعل المضارع.....	٢٣٦
المبحث الثالث: أحكام فعل الأمر.....	٢٤٤
الفصل الثالث: اختياراته في الحروف	٢٤٧
المبحث الأول: الحروف العاملة.....	٢٤٨
المبحث الثاني: الحروف غير العاملة.....	٢٧١

القسم الثاني: اختياراته دراسة منهجية.....	٢٩٨
الفصل الأول: منهجه في الاختيار.....	٢٩٩
الفصل الثاني: مصادره في اختياراته.....	٣٠٨
المبحث الأول: الكتب.....	٣٠٩
المبحث الثاني: العلماء.....	٣١٣
الفصل الثالث: الأسس التي قامت عليها اختياراته.....	٣١٧
المبحث الأول: الأسس العقلية.....	٣١٨
أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.....	٣١٩
ثانياً: الاستشهاد بالشعر.....	٣٢٥
ثالثاً: الاستشهاد بالنثر العربي.....	٣٣٣
المبحث الثاني: الأسس العقلية.....	٣٣٨
أولاً: القياس.....	٣٣٨
ثانياً: الإجماع.....	٣٤١
ثالثاً: استصحاب الحال.....	٣٤٣
الفصل الرابع: موقفه من المذاهب النحوية واجتهاداته.....	٣٤٥
المبحث الأول: موقفه من البصريين.....	٣٤٦
المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.....	٣٥١
المبحث الثالث: موقفه من الزمخشري.....	٣٥٣
المبحث الرابع: اجتهاداته.....	٣٥٨
الفصل الخامس: تقويم اختياراته.....	٣٦٢
المبحث الأول: مدى استقلاله ومتابعته في اختياراته.....	٣٦٣
المبحث الثاني: مدى دقته في نسبة الأقوال لأصحابها.....	٣٦٩
المبحث الثالث: أثر اختياراته في من جاء بعده.....	٣٧٣
الخاتمة.....	٣٨٥
الفهارس العامة.....	٣٨٧

٣٨٨.....	فهرس الآيات القرآنية.....
٤٠٥.....	فهرس الشعر.....
٤٠٧.....	فهرس الأمثال والأقوال.....
٤٠٨.....	فهرس المصادر والمراجع.....
٤٣٤.....	فهرس الموضوعات.....
A.....	Abstract.....

7. In some of his selections, Saad Addeen follows the Kufis if their opinion is consistent with the listening results.

8. Saad Addeen agrees with Al-Zamakhshari on most of the issues, and he might disagree with him if he finds the closest thing to the truth, as these disagreements are the ones that show his independent grammatical personality.

9. Saad Addeen exclusively expresses some opinions regarding his selections. He is one of the Arabic scholars who combine Arabic parsing and meaning study, a very significant point he considers in his texts. He rejects parsing that is not compatible with the meaning.

The conclusion is followed by an index of Quranic verses, index of poetry, index of proverbs and sayings, index of sources and references, and finally an index of research topics.

Praise be to God first and foremost, and may God's prayers and peace be upon our Prophet Muhammad, his family and all of his companions.

into two sections: Transfer-Related Foundations, and Ratiocination-Related Foundations. Chapter IV shows his attitudes and grammatical contribution, and has four sections: Attitude to the Grammarians of Basra, Attitude to the Grammarians of Kufa, Attitude to Zamakhshari, and his contribution. Chapter V evaluates his selections and includes three sections: independence of selection processes, accuracy of quotes and references, and impact on successors. These parts are then followed by a conclusion wherein all findings are summarized, most notably:

1. The commentary provides an explanation of one of the most important interpretations of language and grammar, and is the last scientific contribution of Saad Addeen.

2. Saad Addeen is an arch imam of his time, with a significant impact on Arab and Islamic sciences, as evidenced by his various writings in various fields.

3. Saad Addeen has proved to be a great grammatical figure with a considerable weight in his selections and a strong independent personality.

4. Saad Addeen defends the Qur'anic readings and their readers, opposing those who misjudged or suspected their readers, as he takes into consideration in his selections frequent and sometimes abnormal readings.

5. In his selections, Saad Addeen relies on grammatical principles to establish his rules and support his selections, so he pays much attention to in listening, works by analogy, takes unanimity, and considers frequency.

6. In most of his selections, Saad Addeen follows the Basrians.

SYNTACTIC SELECTIONS OF SAAD ALDEEN AL- TAFTAZANI IN HIS FOOTNOTES ON KITAB AL- KASHAAF. COLLECTION AND STUDY

Submitted by: Abdullah Hussein Ali Kuaibah

Abstract

This study has aimed to collect and investigate Saad Addeen Al-Taftazani's grammatical selections in his interpretation of Al-Kashaaf, highlighting the efforts of this scholar and showing his status in Arabic grammar. The introduction and preamble of this study provide the rationale of topic selection, introduce Al-Taftazani's commentary and Alkashaaf's interpretation, and give a short note on Al-Taftazani and his life and impact. The study is divided into two parts. Part I is an analytical study of grammatical issues, and consists of three chapters. Chapter I shows Nominal Selections, and includes four sections: Nominative, Genitive, Accusative and Additive (Compound). Chapter II deals with Verbial Selections, and includes three sections: Past Tense, Present Tense, and Command. Chapter III is concerned with Prepositional Selections, and includes two sections: Active Prepositions and Non-active Prepositions. Part II provides a methodological study, and includes five chapters. Chapter I is related to Al-Taftazani's method of selection. Chapter II shows the sources of his selections, and includes two sections: Resource Books, and Resource Scholars. Chapter III reflects the Foundations of his Selections, and is divided

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Qassim University
College of Arabic Languages and Social Studies
Department of Arabic Language and Literature



**SYNTACTIC SELECTIONS OF SAAD
ALDEEN AL- TAFTAZANI IN HIS
FOOTNOTES ON KITAB AL- KASHAAF.
COLLECTION AND STUDY**

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the (PH.D|) Degree in Linguistic Studies

Prepared by the student

ABDULLAH HUSSEIN Ali KUAIBAH
342119605

Supervisor

Professor Dr: Alhasan Almuthanna Omar Alfaroq
Professor of Syntax and Morphology of Department

Academic Year
(1440 - 1441 AH – 2019 - 2020 AD)